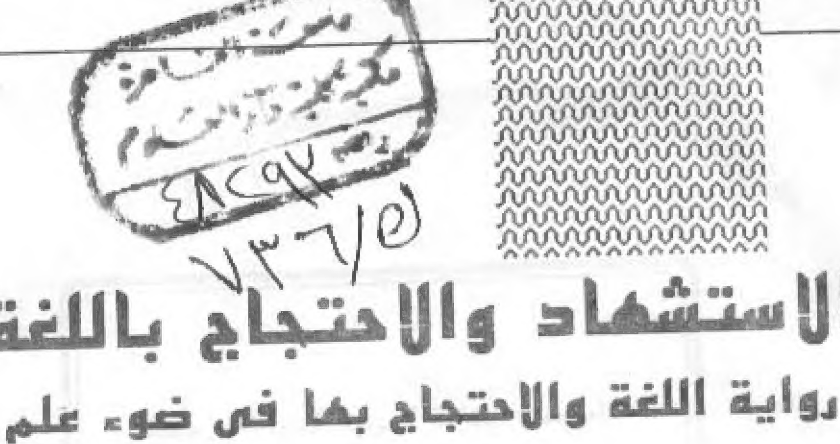


الاستشهاد والاحتجاج باللغة

رواية اللغة والاحتجاج بها فى ضوء علم اللغة الحديث

الدكتور محمد عيد
أستاذ النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٩٨٨ م

عالم الكتب

أصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل ، وبعُدت عن مَنَاحِي اللسان ومَلَكته ، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه ، وتمييز أساليبه .... وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم ، لكنهم أجْرَوْها علي غير ما قُصِد بها ، وأصاروها علماً بحتاً وبَعُدوا بذلك عن ثمرتها .

(ابن خلدون)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة

من المفيد قبل التقاء القارىء بهذا الكتاب أن أتقدم له بفهم مختصر لبعض عناصره العلمية كما عايشتها أثناء تأليفه ؛ ليصحب معه تصوراً عاماً لموضوعه ومادته العلمية ومصادره وما أضافه من جديد إلى ثقافتنا اللغوية المعاصرة .

موضوع هذا الكتاب « نصوص اللغة » ومن المعروف أن « النصوص » هى المادة الأساسية التى تتشكل منها دراسة اللغة - أى لغة - فى مستوياتها المختلفة أصواتاً وبنية ونحواً ، وقد كانت نصوص العربية الفصحى هى مادة الدراسة بين أيدى علمائنا الأقدمين حتى القرن الرابع الهجرى حيث قابلوها بسلوك علمى جاد وجهد نشيط دائب أثمرا هذه الدراسات الخصبة العميقة فى مكتبة النحو واللغة .

والقضية الواحدة التى التزمها هذا الكتاب من أوله إلى منتهاه هى رصد اللقاء بين الدارسين من علماء اللغة العرب مع « نصوص اللغة » ومن نطقوها ومن نقلوها وتقويم نتيجة هذا اللقاء بإبراز عناصر الأصالة فى دراستهم ومناقشة ما رأوه فى ضوء علم اللغة الحديث .

ومن هذه الزاوية المحددة تتبعت هذه الدراسة موقف علمائنا الأقدمين من « رواية اللغة » نقلا ونطقاً ، كما وصفت جهدهم فى استخدام اللغة « استشهاداً واحتجاجاً » وحول هذين المظهرين - الرواية والاستشهاد - تم استقراء مفصل لكل جوانبهما العلمية، بقصد التعرف على نهجهم فى قبول ما قبلوه أو رفض ما رفضوه ؛ مما تحصل منه على مدى الباب الأول فى هذا الكتاب حوالى عشرين أساساً أمكن الوصول إليها من آرائهم وأخبارهم ومسائلهم ، وهذه الأسس تصف - فيما أظن - مسلكهم العلمى والعملى تجاه « نصوص اللغة » ، وهى الأسس نفسها التى قدمت هذه الدراسة تفسيرها والرأى فيها فى الباب الثانى من جانبين هما : المراجعة المتأنية الموضوعية للتعرف على الجوانب الطيبة المضيئة فى جهد النحاة ، ثم بيان الرأى فى مجموع الأسس التى توصلوا إليها من وجهة النظر اللغوية الحديثة .

وينبغى الاحتراز بأنه لم يكن من مهمة هذه الدراسة على الإطلاق وضع آراء علمائنا الأقدمين تحت سيطرة وجهة النظر اللغوية الحديثة للتحكم فى توجيهها ، لأن ذلك اتجاه خطر تجنبه منهج البحث فى هذه الدراسة خاصة ، وينبغى تجنبه فى فهم ثقافتنا بصفة عامة . فغاية ما نريده هنا هو الإفادة من التقدم الذى أحرزه « علم اللغة الحديث » فى إضاءة تراثنا وتفسيره ، والمعاونة فى التعرف على موقفنا من هذا التراث ومن اللغة الآن ، مع اعتبار فضل السبق الزمنى لعلمائنا ، وقصر الوسائل لديهم ، وقلة التجارب التى أفادوا منها قبلهم .

أما المادة العلمية التى كونت هذه الدراسة فتندرج تحت ما يلى :

الأول : استقراء الروايات والأخبار والآراء والمسائل والنصوص المتناثرة بقصد الاستنباط والاستنتاج والوصول من ذلك إلى ما نظن أنه كان النهج العام للتفكير الذى وجه خطى علمائنا الأقدمين فى رحلتهم العظيمة الباهرة مع نصوص اللغة ودراستها .

وهنا أشير إلى أن الطابع العام لتراثنا العربى عامة ازدحامه بآراء شتى وطوفان من الجزئيات المتناثرة من الروايات والأخبار والمسائل المفرقة واستقصاء ذلك كله بدقة وإطالة ، أما الأسس العامة التى تدور فى إطارها هذه الجزئيات فتقل العناية بها قلة ملحوظة ، وهذا الطابع المتميز لتراثنا العربى يمثل صعوبة بالغة للباحث فيه عن خطوط عامة لصورة متكاملة القسمات والسمات كهذه الصورة التى حاولت تقديمها فى هذا الكتاب .

وعلى سبيل المثال - فيما يختص بموضوعنا - توالت كتب « شواهد النحو » منذ القرن الرابع الهجرى حتى الوقت الحاضر ، وتكاد جميعاً تتفق فى إيراد الأبيات المفردة واحداً بعد الآخر وما يتعلق بكل بيت من لغة وإعراب ، لكن لا يكاد المرء يعثر فى كل هذه المؤلفات - على كثرتها - على تناول مباشر « للاستشهاد » نفسه .

لا غرابة إذن أن تكون المادة العلمية المستهداة فى الباب الأول من هذا الكتاب معتمدة على الاستقراء والاستنباط لمعرفة الأسس التى حكمت هذا الشتات المفرق وتحكمت فيه ، ولم يكن ذلك عملا سهلا ، بل احتاج إلى تتبع طويل ، وصبر أطول !!

الثانى : فحص ما توصلت إليه من آراء النحاة ومسائلهم بروح علمية متعاطفة مع جهدهم الرائع العظيم الشاق ، لمعرفة الطريق التى سلكوها من حيث كونه منهجاً أفادوه أو عرفاً تواصوا عليه ، وكذلك التعرف على النموذج المثالى الذى تعلقوا به ،

فسرى كالنور بين كل جهودهم ودراستهم وآرائهم ، - وهذا طابع الفصل الأول من الباب الثانى فى هذا الكتاب الذى خصصته للبحث عن « عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة » .

الثالث : النقد والموازنة والرأى : وهذا طابع الفصل الأخير فى هذا الكتاب ، حيث استخدمت وجهة النظر اللغوية الحديثة لتقويم الأسس المستخلصة لموقف علمائنا من النصوص والدلالة على ما نفيده من البحث اللغوى الحديث لتدارك نواحى القصر فى دراستنا اللغوية القديمة .

أما المصادر العلمية التى اعتمدت هذه الدراسة عليها فقد تنوعت فشملت كتب النحو واللغة والتفسير والحديث والقراءات والمنطق والأدب والطبقات وغيرها كما ضمت أيضاً مصادر حديثة فى « علم اللغة » عربية وأجنبية ، وأقرر - فيما يختص بمراجع هذه الدراسة - أنه فى فهم موقف علمائنا الأقدمين من النصوص اللغوية لم أستخدم أى مرجع حديث على الإطلاق ، كما أقرر أيضا أن « الاقتباسات » فى هذه الدراسة التزمت الاتصال المباشر بالمصدر العلمى الذى أخذت منه دون الاعتماد على نقل مصدر عن آخر فى القديم أو الحديث ، كما أقرر ثالثا أن معظم ما أفدته من هذه المصادر احتفظت به لنفسى ، ولم أذكر فى هذا الكتاب - مما اقتبسته - إلا ما هو ضرورى جداً وفى نطاق ضيق للغاية ؛ وتجنبت الإكثار من النصوص المنقولة أو الإطالة فيها حين نقلها تنفيذاً لاتجاه أعتنقه فى التأليف هو أن يتمثل المؤلف موضوعه ومادته ، ثم يقدم فيما يكتب روحه وفهمه فى نسيج يشف عن عقله ووجدانه ، نسيج يكون من تأليفه هو لا من مصنفات الآخرين وآرائهم ؟

إن هذه الدراسة - فيما أظن - تلبى حاجة أكيدة لدارسى اللغة العربية والمهتمين بقضاياها ، وعلى مبلغ علمى فإن قضية « الاستشهاد والاحتجاج » بنصوص اللغة لم تدرس من قبل دراسة حديثة متكاملة مع شهرتها الذائعة الصيت بين المشتغلين بالنحو واللغة ، وبداهة أن ما أقصده هنا يختلف عن « كتب الشواهد » التى هى جزء من دراسة قضية « الاستشهاد » نفسها .

كما أن القارىء لهذه الدراسة يخرج منها بمنهج جديد فى النظر للغتنا الفصحى ودراستها يمكن من خلاله أن تتضح له رؤى جديدة لكثير مما عرفه وتعرف عليه البحث التقليدى فى اللغة ، وهذا المنهج الجديد للنظر يعين على التمييز بين الصالح والطالح ،

وما هو لغوى أصيل أو معوق دخيل .

هذا ، وينبغى التنبه للأمرين التاليين :

أولا : صدر الكتاب فى طبعتَيْه السَّابقتين تحت عنوان « الرواية والاستشهاد باللغة » لكن وضع كلمة « الرواية » فى صدارة العنوان ، جعل القارىء المتصفح المتعجلَ لهذا العنوان يذهب إلى المفهوم القريب لهذه الكلمة وهو « القصة الطويلة » وينصرف ذهنه عن المقصود الحقيقى لها فى الكتاب وهو « رواية اللغة عن الناطقين العرب من الشعراء والفصحاء » لدراستها واستنباط القواعد منها ، ثم الاستشهاد والاحتجاج بها على هذه القواعد المستنبطة .

لذلك آثرت إصداره فى هذه الطبعة تحت عنوان « **الاستشهاد والاحتجاج باللغة** » منعاً للبْس فى كلمة « الرِّواية » وليعرف قارىء العنوان بمجرد النظر إليه أنه كتاب « فى اللغة والنحو » لا فى « الأدب والقصة » خصوصاً أن الهدف الأساسى من الكتاب هو « الاستشهاد والاحتجاج باللغة » أمّا « رواية اللغة » فكانت طريقاً لهذا الهدف ووسيلة إليه ، حدث هذا عملياً فى عصر جمع اللغة ودراستها ، وهو كذلك أيضاً فى هذا الكتاب وهدفه .

ثانيا : صدر هذا الكتاب فى طبعتيه السابقتين فى ثلاثة فصول هى :

١ - الرواة والنحاة .

٢ - الاستشهاد والاحتجاج باللغة .

٣ - تقويم هذين المظهرين فى ضوء علم اللغة الحديث .

لكن : بدا لىَّ بعد طول تأمّل - أن تقويم آراء النحاة عن الرواية والاستشهاد فى ضوء علم اللغة الحديث وحده فيه تجاوز لحلقة مهمة هى « تقويم هذه الآراء من وجهة نظر النحاة واللغويين أنفسهم » .

لذلك : زدت فصلا فى الكتاب بعنوان (عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة) وعدلت الخطة ، فجاء الكتاب فى بابين وأربعة فصول كما يلى :

الباب الأول : (الرواية والاستشهاد باللغة فى آراء النحاة)

الفصل الأول : (النحاة والرواة) .

الفصل الثانى : (الاستشهاد والاحتجاج باللغة) .

الباب الثانى : (تقويم آراء النحاة عن الاستشهاد والاحتجاج باللغة) .

الفصل الأول : (عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة) .

الفصل الثانى : (قضايا الرواية والاستشهاد فى ضوء علم اللغة الحديث) .

وبعد

فإن الجهد الذى بذلته فى هذه الدراسة اطلاعاً ومنهجاً وتأليفاً لا عزاء عنه إلا ما أطمع فيه من رضا الله وثوابه ، والجزاء الوحيد عن هذا الإجهاد فى الدنيا هو الأمل فى كلمة طيبة مخلصة تنطلق من فم قارىء منصف تعبيراً عن ارتياحه وتعاطفه مع الكتاب ومؤلفه .

إبريل ١٩٨٨ م

محمد عيد

الاستشهاد والاحتجاج باللغة

المحتوى :

الباب الأول : الرواية والاستشهاد باللغة فى آراء النحاة .

الفصل الأول : النحاة والرّواة .

الفصل الثانى : الاستشهاد والاحتجاج باللغة .

* * *

الباب الثانى : تقويم آراء النحاة عن الرواية والاستشهاد باللغة

الفصل الأول : عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة .

الفصل الثانى : قضايا الرواية والاستشهاد فى ضوء علم اللغة الحديث

الباب الأول

الرواية والاستشهاد باللغة في آراء النحاة

الفصل الأول : النحاة .. والرُّواة

الفصل الثانى : الاستشهاد والاحتجاج باللغة

الفصل الأول

النحاة ... والرواة

١ – المقصود بالنحاة والرواة والأعراب

٢ – أهم جوانب النشاط العلمى فى حركة الرواة والأعراب

٣ – موقف النحاة من الرواة والشعراء والأعراب

٤ – ما قبل وما لم يقبل من المادة المروية

٥ – النحاة بين مقتضى القواعد وظاهر الرواية

٦ – الضوابط السلوكية للرواية وصلتها بالحديث

٧ – التنافس العلمى وأثره فى النظرة إلى الرواية والرواة

المقصود بالنحاة والرواة والأعراب

« صدق القائل فى العرب : منعوا الطعام وأعطوا الكلام[1] » .

هكذا ذكر أبو حيان ، وهو فى هذه العبارة المختصرة يقدم بذكاء وتركيز صورة لحياة العرب الاقتصادية والاجتماعية « منعوا الطعام وأعطوا الكلام » وسواء أكان هذا القائل هو أبا حيان أم غيره ، فقد حكم له بالصدق ، وهو موفق فى هذا الحكم، فلقد عاش العرب فى جزيرتهم حياة جافة قاسية ، ليس بها من الخصوبة والرفاهية ما كان لغيرهم ممن عاصروهم فى الزمن ، ولم يشاركوهم فى البيئة ، وقد اتخذت هذه الفكرة الأولى نفسها ميزة للعرب لدى اللغويين فيما نحن بصدد الحديث عنه من رواية اللغة عن الأعراب ، حيث اعتبر جفاء العربى وخشونته وبقاؤه محروما من الترف وليونة الجلد - كما كانوا يسمونه - أساسا لأخذ اللغة عنه ، والاحتجاج بكلامه ، فالكلام الذى أعطوه من أسس الثقة به لدى قائله أن يكون هذا القائل ممن « منعوا الطعام » .

وهذا الكلام المعطى للعرب كان شيئا مهما جداً لدى هؤلاء الناطقين أنفسهم فقد اعتبروه وسيلة حياة ، ومنبع فخر ، وصائن عرض ، وأساس سيادة وشرف وليس للعربى فى هذه البيئة الجافة القاسية العارية عن الحضارة إلا العرض والفخر والسيادة والشرف، وهذه هى الأسس المعنوية للحياة نفسها .

وإحساس العربى بالتقدير والإعزاز للكلام المعطى له بقى مجرد إحساس حتى تناوله علماء اللغة ، فحولوه جهداً مضنيا ، وفكراً رائعاً ، وزادوه تقديسا وإعزازاً فاق إحساس العربى به - كما صرحوا بذلك كثيراً - حيث رحلوا لمعرفة هذا الكلام وجمعه وبذلوا فى سبيل ذلك جهداً يذكر فيشكر ، ثم عادوا لدراسة ما جمعوه والنقاش حوله ، بل إنهم جعلوا ذلك - كما فعل العرب - منبع فخرهم وأساس شرفهم وقيمتهم ، بل وسيلة حياتهم ، وذكر بعضهم - كالخليل وابن فارس - صراحة أن كلام العرب وحى أوحى إليهم ، وإلهام ألهموه ، فقد « أعطوا الكلام» كما قال أبو حيان والذى أعطاه لهم هو الله كما قال بعض اللغويين ، فهو إذن أمر مقدس يستحق ما يبذل من أجله من جهد وعرق ، ويجبُ أن يحاط بالعناية والرعاية .

---

(١) الإمتاع والمؤانسة جـ ٣ ص ٦٩

وربما تقدم لنا تلك العبارة القصيرة تفسيراً مختصراً لما نحن بصدد درسه مفصلا من هذا الكلام ودراسته ، ومنتجيه ودارسيه نحاة ورواة وأعرابا ، وهذه الفقرة لفهم المقصود بهؤلاء الثلاثة فهما يصورهم فى الأذهان ولا يحددهم ، لأن التحديد غير ممكن بالنسبة لهم كما سيتضح ذلك .

إن رواية اللغة وتناقلها أمر قديم فى العرب ، كان فى الجاهلية واستمر فى الإسلام قبل أن يوجد النحاة وبعد أن وجدوا بآماد طويلة ، فقد كان هناك رواة للشعراء ، منهم من يختص بشاعر بعينه ، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء ولا يختص بشاعر بعينه ، يقول البغدادى : والشعراء أربعة أقسام ، شاعر خنذيذ وهو الذى يجمع إلى جيد شعره رواية الجيد من شعر غيره ، وشاعر مفلق وهو الذى لا رواية له إلا أنه مجود كالخنذيذ فى شعره ، وشاعر فقط ، وهو الذى فوق الردئ بدرجة ، وشعرور وهو لا شئ[١] .

هذا على المستوى الفنى ، ولنا مع ذلك أن نتصور أن الكثير من روايات اللغة وأخبار العرب كانت شائعة بين الناس فى مجالس السمر والفكاهة ، وفى أوقات اللهو والجد ، مما نقلت لنا بعضه الموسوعات الأدبية والتاريخية القديمة من مطارحات وحكايات واستشهادات ونوادر فيها الكثير مما كان العرب يفعلونه وينطقونه .

هذا اللون من الرواية قديم جداً ، ولا يخلو الناس منه فى عصر من العصور لأنه أمر تقتضيه طبيعة الاجتماع بين الناس ورغبة التواصل والمتعة ، بل المنفعة أحيانا .

لكن الرواية لم تبق على هذه الصورة ، بل أصبحت مع بداية القرن الثانى احترافا لوجه العلم أو لقصد الكسب ، وهذه هى الرواية التى نقصدها ، والتى من أول رجالها البارزة أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) وحماد الراوية (ت ١٥٥) ومنذ ذلك الوقت حتى القرن الرابع وسمت بهذه السمة ، - سمة الاحتراف - وأصبحت فنا له رجاله وطرقه مما سيتبين لنا فيما بعد .

وإذا صح أن أبا الأسود الدؤلى هو أول نحوى احترف صناعة النحو (ت ٦٩) فقد سار فى دربه سلسلة النحاة الأوائل ، نصر بن عاصم (ت ٨٩) وعنبسة الفيل (ت ١٠٠) وميمون الأقرن ، وعبد الله بن أبى إسحاق (ت ١١٧) وعيسى بن عمر

---

(١) انظر : خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٤٦

(ت ١٤٩) حتى يصل الأمر كذلك إلى أبى عمرو بن العلاء .

كانت جهود هؤلاء العلماء - التى لم يصل إلينا منها إلا روايات متناثرة فى كتب المتأخرين ، ولم يصلنا منها شئ متكامل - جهودا تتفق مع بداية هذا العلم ، لكنها جهود مشكورة حيث قاموا بمهمة الرواة السابقين .

وتفرض علينا هذه الفقرة عن النحاة والرواة أن نتابع بقدر الإمكان الأمور التالية :

(أ) طبيعة الصلة بين النحاة والرواة الأوائل قبل احتراف الرواية والنحو .

(ب) طبيعة الصلة بينهما بعد أن أصبحت صناعة النحو ورواية اللغة احترافا يقوم به العلماء ، وأصبحت الصلة بينهما صلة أبناء المهنة الواحدة .

(جـ) أن نحدد بقدر الطاقة الصورة التى كانت عليها كل فئة - إن صح التخصيص - ونبين طبيعة الصلة بين هؤلاء الثلاثة - نحاة ورواة وأعرابا - حيث إن الواحد منهم كان ينسب له أحيانا صفتان أو أكثر ، بأن يكون راوية ونحويا أو أعرابيا راوية ، أو تجتمع له هذه الثلاثة ، وببيان هذه النقاط الثلاث نعرف منذ البداية مواقع خطانا على مدى الفصل كله .

أما ما يختص بالنقطة الأولى فإن الروايات التى وردت لنا عن بداية النحو تكاد كلها تشير إلى أمرين هامين فى سبب هذه البداية ، أولهما الخوف على القرآن من اللحن والفساد وثانيهما : الخوف على العربية عموما من التخليط والعجمة بسبب الاختلاط الكبير الذى حدث بين العرب وغيرهم .

وإذا كان الأمر كذلك فإن هؤلاء النحاة الرواة فى القرن الأول الهجرى قد أحاطت بهم ظروف خاصة ليست على كل حال ظروف استقرار علمى يتيح لهم الاستقراء والتأمل، لكنها ظروف الرائد الذى يدفع خطرا وجد نفسه أمامه فجأة ، فهو يحاول أن يشهر فى وجهه ما يصل إلى يده من سلاح ، دون انتظار للتجهيز والتنظيم ، ويدل على ذلك ما تقوله الرواية المشهورة عن أبى الأسود وعلى بن أبى طالب حيث بدأ الأخير النحو بتحديد معنى الاسم والفعل والحرف - فيما يقال - وكذلك تحديد الظاهر والمضمر، والشئ الذى ليس بظاهر ولا مضمر ، ثم قال له : تتبعه وزد فيه .

« قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها (إن وأن وليت ولعل وكأن) ولم أذكر (لكن) فقال لى : لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : بل هى منها زدها فيها »[١] .

أجل « زدها فيها » هذه هى طبيعة البداية وأسلوبها .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن رواية اللغة - كما سبق - كانت فى تلك الفترة من الأمور العامة التى يمارسها كثير من الناس من غير احتراف ولا تخصص ، كان من طبائع الأمور أن نجد النحاة فى هذا الدور نحاة فقط ، وأن عملهم كان محاولة الوصول إلى بعض المسائل من ملاحظة مفردات القرآن وطريقة نظمه ، وكذلك بعض النصوص اللغوية التى أحاطت بها ذاكرتهم وثقافتهم الخاصة مما حولهم ومن قراءاتهم وسماعهم ، فقدموا جهودهم فى هذا الإطار ، ولم تسمع عن اعتمادهم على رواية ولا رواة بمفهوم الكلمة الذى تحدد فيما بعد ، وشاع بعد ذلك .

فهم نحاة يجتهدون ، واجتهادهم قابل للتعديل والتغيير حسبما يعلمونه من أمور اللغة بأنفسهم دون رواة ولا أعراب ، إذ هم « رواة أنفسهم » إن صح هذا التعبير، ولعل مما يؤيد الفكرة السابقة وما بنيناه عليها ما قاله يونس بن حبيب عن ابن أبى إسحاق حين سئل : أين علم ابن أبى إسحاق من علم الناس اليوم ؟! فقال : « لو كان فى الناس أحد لا يعلم إلا علمه ، لضحك منه ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره، كان أعلم الناس »[٢] .

أجل .. هو قوى الذهن ، ولكن علمه قليل يسير ، وهذا العلم القليل اليسير الذى « يضحك منه » على عهد يونس بن حبيب جهد كبير استحق به ابن أبى إسحاق إمامة النحاة فى عصره ، لاختلاف الموقف وأسلوب العلم وأدواته بين العصرين .

أما النقطة الثانية عن تحديد الصلة بين النحاة والرواة بعد أن أصبح كلاهما يحترف هذه الصناعة ، مع بداية القرن الثانى وما تلا ذلك ، فإن الذى يمكن تحديده بدقة هو الأفكار لا الأشخاص ، فمن الممكن أن نفرق نظرياً بين الرواية ودراسة المروى لغوياً بأن :

---

(١) أمالى الزجاجى ص ٢٢٩

(٢) إنباه الرواه جـ ٢ ص ١٠٥

الرواية : جمع المادة اللغوية من الناطقين العرب ، بالذهاب إليهم أو تلقيهم .

والدراسة : الوصول إلى أقيسة وأحكام من تنظيم هذه المادة المجموعة وتصنيفها.

أما الأشخاص الذين قاموا بهذا الجهد فإنه من الصعب أن نحدد بدقة وحسم أناساً منهم قاموا بالرواية ، وآخرين منهم قاموا بالدراسة ، أو بعبارة أخرى : أناساً منهم قاموا بدورالرواة فقط ، وآخرين قاموا بدور النحاة فقط ، بل إن الأعراب مصدر اللغة كانوا ينقلبون أحيانا رواة وعلماء .

فالذى حدث فى الواقع أن العلماء الرواة كانوا - فى كثير من الأحوال - هم أنفسهم الذين يقومون بالدراسة العلمية لما جمعوه من نصوص ، وما قاموا به من جهود، وذلك فى بداية الأمر ، وحين تأخر الزمن قليلا كانوا يتداولون الرواية عمن سبقوهم ويدرسون أيضا ، وحين تأخر الزمن أكثر جفت الرواية وبقيت الدراسة لمجهودات السابقين العلمية .

وعلى هذا الفهم النظرى يقول السيوطى : « قال عبد اللطيف البغدادى : اعلم أن اللغوى - لعله يقصد الراوى - شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ، ويقيس على الأمثال والأشباه »[1] .

والواقع التاريخى يدل على أن كثيراً من الأفراد كانوا يقومون بدورى الرواة والنحاة فى حياتهم « أو بدور الأعراب والرواة والدارسين أحياناً ، ومن دلائل ذلك ما يلى :

* أبو عمرو بن العلاء : وهو أستاذ العلماء فى بداية القرن الثانى ، وقد قام بدور الراوى فجمع من كتب السابقين ومن رواياته الخاصة ما ملأ به بيته إلى السقف - غير ما حفظه - فقد كان إذن يقوم بدورىَ الراوى والنحوى ، وهكذا تذكر عنه معظم كتب الطبقات .

---

(١) المزهر جـ ١ ص ٣٠ .

* الخليل والكسائي : حيث خرج الكسائي إلى البصرة ، فلقى الخليل وجلس في حلقته ، فقال له رجل من الأعراب : تركت أسد الكوفة وتميما وعندهما الفصاحة ، وجئت إلى البصرة !! فقال للخليل : من أين أخذت علمك هذا ؟! فقال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً سوى ما حفظ - فكل منهما إذن قد قام بدورَى الراوى والنحوى .

* يونس بن حبيب : تذكر عنه معظم كتب الطبقات أنه خرج للعرب وروى عنهم اللغة ، وأن حلقته بالبصرة كان يؤمها الأعراب ، وأنه اختص بالرواية عن رؤبة وتعصب له ، فهو أحد النحاة الذى تتلمذوا للأعراب ، ثم تتلمذوا هم عليه بعد ذلك.

* ثعلب : هو من الطبقة الثانية من العلماء وإمام النحاة الكوفيين فى عصره، ومع ذلك لم ينقطع عن رواية اللغة على طريقة تلك الطبقة فى الرواية عن الأعراب وعمن سبقوهم من العلماء ، يقول ابن خلكان عنه : وكان ثقة حجة صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة والمعرفة بالعربية ورواية الشعر القديم .

فلنؤكد مرة ثانية أن التحديد بدقة أمر غير ممكن . وأن الفصل الحاسم بين من يطلق عليه نحوى أو راو أو أعرابى مصدر للغة لم يتحقق واقعيا ، فقد كانوا يتبادلون المواقف ، ويتعاونون معاً على رواية اللغة ودراستها بلا تحديد ولا تخصص فالهدف هو خدمة اللغة ، وكلٌ يقدم لذلك جهدَ ما يستطيع .

وخلاصة القول : أنه يمكن التفريق نظرياً بين موقف النحوى أو الدارس وموقف الراوى أو جامع المادة اللغوية ، وموقف الأعرابى أو مصدر اللغة ، ومادام هذا الموقف واضحا لأذهاننا ، فإن تداخل الأشخاص فى مفهومه لا يؤدى بنا إلى الاضطراب فى الفهم أو استخدام المصطلح ، ولعل ذلك يلقى بعض الضوء على مفهوم الكلمتين : النحاة والرواة ، أو بعبارة أخرى : دراسة اللغة وروايتها دون أن تضطرب إذا وجدنا الشخص الواحد مرة نحويا له رأيه ، ومرة راوياً تنقد بضاعته ، وأحيانا أعرابياً يؤخذ بقوله .

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحا إذا نحينا من اعتبارنا « قيد الدقة » وأخذنا « بعموم الشهرة » فإننا سنجد أن كثيراً من العلماء فى هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة ، بحيث إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط فى الأذهان بصفة قد اشتهر بها فينسب إليها

نحويا أو راويا أو أعرابيا .

وبهذا العموم والشهرة يسلك تحت لفظ « النحاة » أبو عمرو بن العلاء والخليل ابن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والكسائى والفراء وغيرهم ممن غلبت عليهم صناعة النحو ودراسة اللغة .

كما يسلك أيضا تحت لفظ « الرواة » حماد الرواية وخلف الأحمر والأصمعى وأبو زيد وأبو عبيدة وأبو عمرو الشيبانى ، ممن يعتبرون أساتذة من جمعوا اللغة ورووها .

أما الأعراب فهم كثيرون جدا ، وقد ترددت أسماؤهم فى كتب النحو واللغة وأحاديث الرواة والنحاة ، حتى لا يكادون يحصون - كما سيذكر بعد قليل .

فمفهوم الألفاظ الثلاثة لن يتداخل لدينا إذن على أساس الفهم النظرى . وقد يتداخل فى انطباقه على الأفراد الذين قاموا بالجهد العلمى فى اللغة دراسة ورواية.

فالذى نصل إليه بعد كل ذلك أمور ثلاثة :

أ - مفهوم الألفاظ (نحاة - رواة - أعراب) يمكن تحديده بدقة من الوجهه النظرية فقط ، أما الأشخاص الذين قاموا بذلك - بعد أن أصبحت الرواية والنحو احترافا - فتختلط فيهم النسبة لهذه الأمور الثلاثة .

ب - بعض الأفراد غلبت عليه شهرة خاصة فى النسبة لهؤلاء الثلاثة ، فهو نحوى أو رواية أو أعرابى .

جـ - بعض الأفراد اقتصر فى مجهوداته على فن واحد فقط من هذه الثلاثة، وهم قلائل .

لكن قبل أن نترك هذه الفقرة ينبغى أن تقام علاقة تعارف بيننا وبين أشهر الرواة والأعراب ، وهى إن كانت علاقة عابرة ، فإنها ضرورية للقاء الطويل معهم على مدى هذا الفصل كله .

جدول أهم رواة اللغة فى القرنين الثانى والثالث

مرتبين حسب سنى الوفاة

اسم الراوى وشهرته	نسبته المدرسية	حياته ووفاته بالتقريب
١ - أبو عمرو بن العلاء (زبان بن العلاء)	بصرى	٧٠ - ١٥٤
٢ - حماد الراوية (حماد بن سابور)	كوفى	٩٥ - ١٥٥
٣ - المفضل الضبى	كوفى	.. - ١٦٧
٤ - خلف الأحمر (خلف بن حيان)	بصرى	.. - ١٨٠
٥ - النضر بن شميل المازنى	بصرى	١٢٢ - ٢٠٣
٦ - أبو عمرو الشيبانى (إسحاق بن مرار)	كوفى	٩٤ - ٢٠٦
٧ - أبو عبيدة (معمر بن المثنى)	بصرى	١١٠ - ٢٠٩
٨ - أبو زيد الأنصارى (سعيد بن أوس)	بصرى	١١٩ - ٢١٥
٩ - الأصمعى (عبد الملك بن قريب)	بصرى	١٢٢ - ٢١٦
١٠ - ابن أخى الأصمعى (عبد الرحمن بن عبد الله)	بصرى	... - ...
١١ - أبو نصر الباهلى (أحمد بن حاتم)	بصرى	... - ٢٣١
١٢ - ابن الأعرابى (محمد بن زياد)	كوفى	١٥٠ - ٢٣١
١٣ - أبو حاتم السجستانى (سهل بن محمد)	بصرى	... - ٢٤٨
١٤ - المازنى (بكر بن محمد)	بصرى	... - ٢٤٩
١٥ - الزيادى (إبراهيم بن سفيان)	بصرى فى الأغلب	... - ٢٤٩
١٦ - الرياشى (العباس بن الفرج)	بصرى	١٧٧ - ٢٥٧ (١)

(١) لمعرفة الكثير عن هؤلاء الرواة ، انظر : مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى - طبقات النحويين واللغويين للزبيدى . الفهرست لابن النديم - إنباه الرواة للقفطى .

هؤلاء هم مشاهير الرواة ، وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا فى أواخر القرن الرابع من يروى أيضا عن الأعراب أحاديثهم وطرائفهم ، وأشهرهم الأزهرى (ت ٣٧٠) وابن جنى (ت ٣٩٢) وابن فارس (ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك . بل يصح أن نقول : إنها انقطعت مطلقا ، وكان لذلك آثاره العلمية البعيدة المدى - كما سيأتى .

أما الأعراب فقد خصهم ابن النديم بحديث طويل (الفهرست ٤٤ - ٥٠) وقد اعتذر فى بداية كلامه عنهم لذكرهم بلا ترتيب ولا نظام ، فقال « اقتضى ذكرهم فى هذا الموضع مع اختلاف أصقاعهم وتباين أوقاتهم أن العلماء عنهم أخذوا فذكرتهم على غير ترتيب » فالذى يجمعهم مع هذا الاختلاف « أن العلماء عنهم أخذوا » ولو حدد كلامه أكثر لقال : « فذكرت بعضهم على غير ترتيب » .

ويبدو أنه محق فيما فعل لأن دراستهم جميعاً بترتيب ونظام أمر غير ممكن، فهم منشأ اللغة التى جمعها العلماء ، وحصرهم لا يدخل فى الإمكان ، فكم كان العالم الواحد يقابل منهم فى رحلته إلى البادية التى تستغرق منه سنوات !! وكم وفد منهم إلى الحضر للإقامة أو الزيارة أو الضيافة أو التكسب !!

هو محق إذن فيما قال وفيما فعل ، وقد تصيد مجموعة منهم عددهم فى كتابه - أكثر من ثمانين - وذلك بذكر أسمائهم ونتف قليلة عنهم ، حتى العناوين التى بثها فى حديثه عنهم تدل على ذلك التصيد ، مثل تقديمه لمجموعاتهم بقوله:

الذين سمع عنهم العلماء وشئ من أخبارهم وأنسابهم - ثم يذكر مجموعة منهم .

ومن خطوط العلماء .... ثم يذكر مجموعة أخرى .

ومن فصحاء الأعراب .... ثم يذكر مجموعة ثالثة .

على أن هذه النتف التى ذكرها ابن النديم تشير إلى أمور مفيدة فيما يتعلق بهم وبهذا الفصل عنهم .

من ذلك أن بعض الأعراب قد احترف بيع بضاعته من الكلام ، سواء فى البادية أو الحضر ، واتخذ ذلك وسيلة كسب ومعيشة . ومن نماذج هؤلاء :

* أبو البيداء الرياحى : وهو أعرابى نزل البصرة ، وكان يعلم الصبيان بأجرة

وأقام بها أيام عمره يؤخذ عنه العلم .

* أبو مالك عمرو بن كركرة : هو أعرابى كان يعلم فى البادية ، ويورق فى الحضر .

* أبو ثروان العكلى : أعرابى فصيح ، يعلم فى البادية .

* أبو محلم الشيبانى : وكان يغلظ طبعه ، ويفخم كلامه ، ويعرب منطقه.

فالذى يفهم مما ذكر عن هؤلاء الأربعة أنهم كانوا يتاجرون بالكلام .

فالأول أقام بالبصرة يعلم الصبيان بأجرة ، ويؤخذ عنه أيضا العلم ، فهل كان يؤخذ عنه العلم مجانا ؟! أغلب الظن أن ذلك أيضا كان بأجرة كما كان يعلم الصبيان - والثانى « يعلم فى البادية ويورق فى الحضر » والوراقة فى الحضر ، كانت بأجرة ، فهل كان التعليم فى البادية مجانا ؟! أغلب الظن أنه كان أيضا وسيلة حياة - ومثله الثالث - وأما الرابع فليت شعرى لماذا جشم نفسه أن « يغلظ طبعه ويفخم كلامه ، ويعرب منطقه » إذا لم يكن لهذا الذى حمل نفسه عليه فائدة معنوية أو مادية ؟! أغلب الظن أيضا أنه كان يفيد من وراء ذلك العناء مالاً يتكسبه به وثقة عند المتعاملين معه .

ويستفاد أيضا من نتف ابن النديم أن بعض الأعراب انقلبوا علماء للرواية فأصبحوا ينقلون كلام غيرهم مع أخذ الكلام عنهم - وقد سبق شرح هذه الفكرة - ومن هؤلاء :

* الحرمازى الحسن بن على : وهو أعرابى بدوى راوية ، قدم البصرة ونزلها

* أبو المنهال : يصفه ابن النديم بأنه « أحد الرواة »

* عباد بن كسيب : وكان راوية للشعر ، عالما بأخبار العرب

* الفقعسى : هو « راوية بنى أسد »

وهذه صراحة لا تحتاج إلى تعليق عن قيامهم بدور الرواة ، ولعل ذلك يؤيد ما سبق فى هذه الفقرة من أن معرفة المقصود بالنحاة والرواة والأعراب يمكن نظرياً، لكنه بالنسبة للأشخاص تنقصه الدقة والتحديد .

أهم جوانب النشاط العلمى فى حركة الرواة والأعراب

لا يقصد بهذه الفقرة التاريخ السردى أو الزمنى لحركة الرواة والأعراب - فقد اتضح ذلك فى الفقرة السابقة - لكن المقصود بها هو استحضار تصور عام لذلك الجهد العلمى الرائع فى تاريخنا اللغوى ، وذلك لتوضيح أبرز الجوانب فى تلك الحركة النشطة - على كثرة تلك الجوانب وتشابكها - ببيان الأمور الثلاثة الآتية :

١ - من أى الأقاليم انطلقت تلك الحركة على كثرة اتساع العالم العربى ومداه فى ذلك الوقت .

٢ - رحلة العلماء للبادية ووفادة الأعراب للحضر .

٣ - نقل المادة المروية بين المشافهة والكتابة .

أما بالنسبة للأمر الأول فإنه لأمر يثير العجب والدهشة أن تنطلق هذه الحركة العلمية من إقليم واحد هو العراق ، ومن مدينتين من مدنه فقط هما : البصرة والكوفة ، ولم نسمع لغير هاتين المدينتين عن منافسة ذات قيمة فيما يتعلق برواية اللغة ودراستها ، وهذا أمر لا يحتاج إلى إلحاح ولا تأكيد .

وكأنما أحس بهذا التفرد العلمى رواة البلدين أنفسهم ، فذكروا ما يؤيده ويثبته عن ضعف الرواية وركودها فى الأقاليم الأخرى .

قال الأصمعى : أقمت بالمدينة زمانا ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة .

ولم يذكر الأصمعى أن بالمدينة حركة علمية لرواية اللغة ، وكذلك لم يسمع أحد يمثل هذه الحركة فى المدينة ، أو بعبارة أشمل : فى إقليم الحجاز كله ، حيث كان المظنون أن يكون ذلك الإقليم هو منبع هذه الحركة العلمية لتهيؤ الظروف له لغويا وجغرافيا ، ولكن ذلك لم يحدث ، والشخص الوحيد الذى ذكر الأصمعى أنه من رواة المدينة - وهو ابن دأب (ت ١٧١) - يهرجه ويزيفه بقوله : « والعجب من ابن دأب حين يزعم أن أعشى همدان قال :

من دعا لى غزيّلى ... أربح الله تجارته

وخضاب بكفه ... أسود اللون قارته

ثم قال الأصمعي : يا سبحان الله !! يحذف الألف التي قبل الهاء في (الله) ويسكن الهاء ، ويرفع (تجارته) وهو منصوب ، ويجوز هذا عنه ويروى الناس عن مثله[١] !! والأصمعي محق في عجبه من الراوي وما رواه ، بسبب تلك الأخطاء السافرة في ذلك الشعر الرخو الذي هو في أغلب الظن من وضع الأصمعي نفسه أو من وضع «ابن دأب» الذي لولا ذكر الأصمعي له لما علم ولا سمع به أحد .

بل إن مدينة « بغداد » نفسها - وهي في العراق ، وعاصرت وهي مزدهرة حركة الرواية العلمية في البصرة والكوفة - لم تنافسهما ، بل أفادت منهما بما كان يفد إليها من علماء المدينتين الذين قرروا أيضاً ضعف الرواية في بغداد وزيفوها .

« قال أبو حاتم : أهل بغداد حشو عسكر الخليفة ، لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ولا من ترتضى روايته ، فإن ادعى أحد منهم شيئا ، رأيته مخلطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة .

قال أبو الطيب اللغوي (معلقا) والأمر في زماننا هذا - أصلحك الله - على أضعاف ما عرف أبو حاتم »[٢] .

كذلك كان الأمر في الشام وفي مصر وفيما وراء ذلك من الأقاليم الإسلامية الأخرى في ذلك الوقت ولا قيمة لتلك الرواية التي أوردها السيد المرتضى في أماليه عن وجود الرواية في الشام وتفوقه فيها على العراق حيث أورد موقفا بين عبد الملك بن مروان والشعبي حين استدعاه من العراق ، وفي ذلك الموقف تغلب عبد الملك على الشعبي في الرواية للشعر بحضرة الأخطل ثم قال له : إنما أعلمتاك هذا لأنه بلغني أن أهل العراق يتطاولون على أهل الشام ويقولون : إن كانوا غلبونا على الدولة فلن يغلبونا على العلم والرواية[٣] .

فهذه الرواية لا تثبت شيئا فيما نحن بصدده ، لأن عبد الملك كان بعد منتصف القرن الأول بقليل ، ولم يكن في العراق في ذلك الوقت علم ولا رواية منظمة ، وغاية ما تفيده أنها رأى ذكر عرضا في أحد مجالس عبد الملك التي كان يقصد منها غالبا التسلية والمتعة .

---

(١) إنظر : مراتب النحويين ص ٩٩

(٢) مراتب النحويين ص ١٠٢

(٣) راجع : أمالي المرتضى . القسم الثاني ص ١٩

على كل حال ، فقد انبثقت هذه الحركة العلمية ونمت فى هاتين المدينتين فى العراق ، ومهما قيل عن أسباب ذلك - من انتشار اللغة العربية فى العراق أكثر من غيره من الأقاليم أو من قرب أهل المدينتين من عرب البادية أو من وجود الحضارة والسبق فى العراقة الفكرية فى هذا الإقليم - فسوف تظل هذه التعلات قاصرة عن تقديم ما يقنع ويرضى لأسباب هذه الحركة العلمية ونموها وغناها ويبقى بعد ذلك ما حدث فوق كل تعليل وسبب ، وسنردد عبارة واحدة هى : لقد حدث ذلك الأمر العظيم ، وهو من الظواهر الرائعة التى لا تتكرر فى الحياة كثيراً .

أما عن الأمر الثانى فقد جد العلماء - نحاة ورواة - فى الحصول على اللغة من أفواه الأعراب سواء بالرحلة إليهم إلى الصحراء ، أو بقدومهم هم إلى المصرين - البصرة والكوفة - لأخذ اللغة عنهم ، وتروى عن علماء اللغة فى تلك الفترة حكايا يتمثل فيها الجد والإخلاص بمقدار ما تدعو إلى الاحترام والدهشة .

* فالخليل بن أحمد جمع علمه - وهو وفير - من بوادى الحجاز ونجد وتهامة كما قال للكسائى حين سأله عن ذلك ، ويصنع الكسائى مثله فيخرج للبادية ثم يعود وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ .

* ويونس بن حبيب يقوم بنفس الدور فى الذهاب للبادية ويعود ليجلس فى موضع الخليل ، لتصبح حلقته فى البصرة بعد ذلك ملتقى لأهل العلم وطلاب الأدب، بل فصحاء الأعراب والبادية .

* وأبو عمرو الشيبانى - كما قال عنه ثعلب - دخل البادية ومعه دستيجان حبراً ، فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب ، وهو الذى جمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ، وكتبها جميعاً فى مصاحف أودعها مسجد الكوفة.

* والنضر بن شميل وهو أحد الرواة العظام « قد أقام فى البادية أربعين سنة » ومع ذلك العلم الوافر الذى جمعه فى تلك المدة لم يجد قوته فى البصرة ، فهاجر إلى خراسان ، وقال لمودعيه « لو كان لى فى كل يوم ربع من الباقلاء أتقوت به لما ظعنت عنكم »[1] .

---

(١) انظر بغية الوعاة جـ ٢ ص ٣١٦ - ٣١٧

* وأبو زيد الأنصارى يوثق ما فى كتابه « النوادر » بقوله لأبى حاتم : « ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعى من المفضل بن محمد الضبى ، وما كان من اللغات وأبواب الرجز ، فذلك سماعى من العرب [١] ، وقد اشتهر بين الرواة بصفة « الثقة » حيث يقول : ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبنى كلاب وبنى هلال أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية وإلا لم أقل : قالت العرب »[٢].

وليس من الضرورى أن أستمر فى عرض ما روى عن هؤلاء العلماء من وصف ما صنعوه للالتقاء بالأعراب والقبائل والأخذ عنهم ، فحديث ذلك يطول - وفى كتب الطبقات ما يشبع رغبة من أراد ذلك - وإنما الذى ينبغى أن يتقرر عموما هو : أن معظم علماء القرن الثانى قد رحلوا للبادية ، وكذلك فعل بعض علماء القرن الثالث والرابع ، وقد أضافوا لذلك الرواية عمن سبقوهم .

ويبدو أن الأعراب أيضا أبوا إلا أن يكون لهم نصيبهم فى تلك الحركة العلمية الجليلة فتوالت موجاتهم إلى الأمصار فرادى وجماعات يحملون معهم ثروة البادية اللغوية ويتلقاهم العلماء للسماع عنهم ، ويتنافسون فى الأخذ منهم ، حتى أصبحت اللغة سلعة غالية يبيعها الأعراب ويشتريها الرواة فى « المربد » بالبصرة وفى « الكناسة » بالكوفة وفى غير هذين من أمكنة الالتقاء والمعاملة .

* روى القالى عن الأصمعى قال : جئت إلى أبى عمرو بن العلاء فقال لى: من أين أقبلت يا أصمعى ؟ قال : جئت من المربد ، قال : هات ما معك ، فقرأت عليه ما كتبته فى ألواحى ، فمرت به ستة أحرف لم يعرفها ، فخرج يعدو فى الدرجة وقال : شمرت فى الغريب أى : غلبتنى[٣] .

* يروى عن أبى عبيدة قوله : قدم علينا رجال من بادية بنى جعفر بن جعفر ابن كلاب ، فكنا نأتيهم ، فنكتب عنهم[٤] .

* يقول ياقوت : إن الجاحظ أخذ النحو عن الأخفش - أبى الحسن وكان

(١) النوادر فى اللغة ص ١

(٢) الاقتراح ص ٨٣

(٣) ذيل الأمالى والنوادر ص ١٨٢

(٤) جمهرة أشعار العرب ص ٣١

صديقه - وأخذ الكلام على النظام ، وتلقف الفصاحة من العرب شفاها بالمربد[1].

ويروى صاحب الأغانى : نزل فى ظاهر البصرة قوم من أعراب قيس بن عيلان ، وكان فيهم بيان وفصاحة ، فكان بشار يأتيهم وينشدهم أشعاره التى يمدح بها قيسا ، فيجلونه لذلك ويعظمونه ، وكان نساؤهم يجلسن معه ، ويتحدثن إليه، وينشدهن أشعاره فى الغزل[2].

هذه الروايات الأربع عن الأعراب الوافدين - على كثرة ما روى عنهم مما لا يكاد يحصى - تدل على أن علماء اللغة كانوا يتنافسون فى لقاء هؤلاء الأعراب للحصول على ما لديهم من غريب جديد ، تدل على ذلك تلك الصورة الغريبة لأبى عمرو يعدو فى الدرجة ويقول للأصمعى « شمرت فى الغريب » كما يدل عليه أيضا ذلك السعى الدائب من أبى عبيدة ومن معه « ليأتيهم ويكتب عنهم » والى جوار هؤلاء تبدو صورة الأدباء والشعراء ممثلة فى الجاحظ وبشار حيث يحرصون على لقاء الأعراب لأسباب أخرى منها تعلم الفصاحة بالمحادثة والاختلاط إلى جوار التسلية واللهو والمتعة « وكل ميسر لما خلق له » .

هذا السعى الدائب من الرواة والأعراب وهذا الالتقاء المستمر بين البادية والحضر، بدأ عنيفا قويا فى تلك الفترة ثم أخذ يضعف تياره قليلا حتى توقف تماماً مع نهاية القرن الرابع الهجرى ، حيث يروى ابن جنى عن الأعراب بحذر ، ثم يمنع ذلك بقوله « إنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة فى كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ، وينال ويغض منه[3] » - وكان لذلك تأثيره الذى سيتضح فيما بعد .

أما الأمر الثالث وهو « الكتابة والمشافهة فى النقل والتلقى » فذلك موضوع كبير شغل الناس فى عصر الرواية ، وظل يشغلهم حتى الوقت الحاضر ، والذى دعا لكل ذلك النقاش الكبير أمران :

١ - الفكرة الشائعة بأن العرب أمة لا تقرأ ولا تكتب .

(١) معجم الأدباء جـ ١٦ ص ٧٥
(٢) الأغانى جـ ٣ ص ٥١
(٣) الخصائص جـ ٣ ص ٥

٢ - ما ترتب على القراءة والكتابة من الصحف من أخطاء الرواية التى اتضحت فى التصحيف والتحريف .

من أجل ذلك حرص الدارسون والرواة والأعراب على أن يؤكدوا صفة «المشافهة» للرواية والرواة والأعراب ، وأن اللغة كانت تتناقل من الأفواه إلى الصدور إلى الناس ، وهذه الصورة أدت إلى الشك فى عصور أدبية بعينها من عصور الأدب العربى واللغة العربية - كالأدب الجاهلى مثلا - وأدت كذلك إلى الشك فى كثير من الشعراء والأشعار مما لا مجال هنا للحديث عنه وعن تفصيلاته ومن قاموا به .

لكن الذى يتصور - من حيث الكتابة والمشافهة - لخدمة هذا البحث هو الآتى :

بالنسبة للرواة الذين جمعوا اللغة كان معظمهم يقرأون ويكتبون ، فحينما يتلقون الأعراب يكتبون عنهم ويحفظون أيضا ، كما هو المتصور فى الحياة العادية لمن يشتغلون باللغة والأدب حتى اليوم ، وهذا التصور لا يحتاج إلى كثير من الجهد والتعب .

لكن رواة اللغة حرصوا إلى جوار ذلك أن يظهروا أمام من عاصروهم وكذلك أمام تاريخنا العلمى بمظهر الحفاظ الذين يذكرون ما سمعوه لا ما كتبوه .. وهذه هى المشكلة !! .

ولعل هؤلاء العلماء الرواة معذورون فى هذا التظاهر وتأكيده ، لأنهم كانوا يحضرون معهم الكثير جداً من روايات الشعر والنثر حين عودتهم من الرحلات الطويلة، ولكى يؤكدوا قيمة هذه الرحلات وجهودهم فيها فى نفوس الناس حرصوا على أن يؤكدوا فى نفوسهم أنهم تلقوا ذلك مشافهة وحفظوه من الأعراب ، لا مما وجدوه مكتوبا لديهم فنقلوه ولا من علماء آخرين كتبوه وأملوه عليهم ، مع أن الذى حدث لا يتفق مع ذلك كل الاتفاق، فربما كان ما كتبوه عن غيرهم أكثر مما شافهوا به من لاقوه من المتكلمين باللغة .

وهذه الفكرة السابقة تفسر الروايات الكثيرة التى وردت عن هؤلاء العلماء الرواة تؤكد لهم أحيانا كثرة الكتابة وأحيانا أخرى شدة الحفظ ، ومن ذلك :

* قال أبو العباس ثعلب : دخل أبو عمرو (الشيبانى إسحاق بن مرار) البادية ومعه دستيجان حبراً ، فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب [١] .

وهو مشهور بأنه كتب أشعار القبائل ، وأودعها مسجد الكوفة ، فليت شعرى من أين كتبها ؟!

* الكسائى : قد خرج إلى البادية ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرا فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ [٢] .

* قال ذو الرمة لموسى بن عمرو : اكتب شعرى ، فالكتاب أعجب إلى من الحفظ ، لأن الأعرابى ينسى الكلمة قد تعب فى طلبها ليلة ، فيضع فى موضعها كلمة فى وزنها ، ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ولا يبدل كلاما بكلام [٣] .

هذه الروايات الثلاث تؤيد ما سبق من أن معظم الرواة - إن لم يكن كلهم - كانوا يكتبون ، فكثير ذلك المداد الذى أفناه كل من الكسائى والشيبانى فى الكتابة عن العرب ، وذو الرمة يواجه المسألة صراحة « اكتب عنى فالكتاب أعجب إلى من الحفظ » ولا شك أن موسى بن عمرو - وهو أحد الرواة - قد استجاب لرغبة الشاعر الفصيح الصريح .

ويقابل تلك الصورة للرواة صورة أخرى تؤكد المشافهة والحفظ ومن ذلك :

* قال أبو العباس ثعلب : شاهدت مجلس ابن الأعرابى وكان يحضره زهاء مائة إنسان ، وكان يسأل أو يقرأ عليه ، فيجيب من غير كتاب ، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط ، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال [٤] .

* قال الرياشى على قبر أبى حاتم السجستانى بعد دفنه : ذهب معه بعلم كثير فقال له بعض أصحابه : كتبه ؟! فقال العباس : الكتب تؤدى ما فيها ، ولكن صدره [٥] !! .

---

(١) إنباه الرواه جـ ١ ص ٢٢٤

(٢) إنباه الرواه جـ ٢ ص ٢٥٨

(٣) العمدة جـ ٢ ص ١٩٤

(٤) وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٤٢٣

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١١

* ويقول القفطى عن محمد بن القاسم الأنبارى : كان يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة فى القرآن ، وكان يملى من حفظه لا من كتاب[1] .

وينبغى التوقف عند هذا الحد من الروايات التى تؤكد للعلماء فضيلة الحفظ والعكوف عليه - فهى كثيرة جدا - فإن معنى هذه الروايات بالنسبة لهم تأكيد التوثيق فى النقل ، وتجشم المشقة فى الالتقاء بالأعراب وحفظ اللغة ومعناها بالنسبة إلى الحقيقة والواقع أن هذا يمثل جانباً واحداً فقط هو الذى كان يظهر للناس ، أما الجانب الآخر المهم الذى اعتمدوا عليه فهو المكتوب المدون لديهم ، وهم - كما قلت - معذورون ، إذ لكل وقت ظروف تدفع الناس إلى سلوك معين فى حياتهم الإجتماعية ، وكان العصر الذى ازدهرت فيه الرواية يدفع العلماء إلى ذلك المظهر الذى لم يكن يتفق مع الحقيقة والواقع .

أما بالنسبة للقبائل والأعراب ، فأغلب الظن أيضاً أن بعضهم - وإن كانوا أقلية - كان يعرف القراءة والكتابة ، وأن الرواة حين جالوا فى بواديهم وجدوا كثيراً من شعرهم ونثرهم وأخبارهم مكتوباً فنقلوه أو جمعوه ، ويمكن أن يتصور ، إلى جوار ذلك أن هذا الشعر المنقول كان الكثير منه محفوظاً فى الصدور ومتناقلا بين أهله ، شأنه شأن أى أمر خطير لديهم ولدى كل الناس فى غير عصرهم .

فالعلماء قد أخذوا ما رووه من هذين المصدرين . ما هو مكتوب لدى القبائل وما سمعوه فعلا منهم فكتبوه ، أما الأمية المطلقة ففكرة أكدها الرواة لمصلحتهم خاصة استجابة لروح العصر ، إذ كما حرص الرواة على تأكيد فكرة الرواية الشفهية بالنسبة لهم ، حرصوا كذلك على أن يكون المأخوذ عنهم من الأعراب أميين بعيدين عن القراءة والكتابة ، ولا عجب أن يكون الأمر كذلك ، ولكن العجب - الذى سيزول عن قريب - هو فى حرص علماء اللغة أن يؤكدوا الأمية لدى الأعراب مصدر اللغة فى رواياتهم عنهم وحديثهم معهم ، ولو أنصفوا لذكروا ما عرفوه حق المعرفة من أن من الأعراب من كان يقرأ ويكتب ، وأنهم كتبوا أخبارهم وأيامهم وكثيراً من آدابهم شعراً ونثراً وحفظوها فى سجلات وكتب التقى بهما الرواة حين التقوا بهم .

---

(١) إنباه الرواه جـ ٣ ص ٢٠٢

ويبدو من جانب آخر أن الأعراب قد فهموا حرص العلماء على طلب هذه الأمية فيهم ، فأغرقوا فى التجاهل والإغراب فيما يتعلق بالقراءة والكتابة ومن أمثلة ذلك على كثرته :

* قال الجاحظ : سمعت ابن بشير وقال له أبو الفضل العنبرى - أحد الأعراب - إنى عثرت البارحة بكتاب وقد التقطته وهو عندي ، وقد ذكروا أن فيه شعراً ، فإن أردته وهبته لك ، قال ابن بشير : أريده إن كان مقيداً ، قال : والله ما أدرى أمقيد هو أم مغلول ، ولو عرف التقييد لم يلتفت إلى روايته (١) .

* روى الصولى : قرأ حماد الرواية على ذى الرمة شعره ، قال : نراه قد ترك فى الخط لاما ، فقال له ذو الرمة : اكتب لاما ، فقال له حماد : وإنك لتكتب !! قال : اكتم على ، فإنه كان يأتى باديتنا خطاط ، فعلمنا الحروف تخطيطاً ، فى الرمال فى الليالى المقمرة ، فاستحسنتها فثبتت فى قلبى ، ولم تخطها يدى (٢) .

أرأيت ؟؟ إن السر كله يكمن فى عبارة الجاحظ « **ولو عرف التقييد لم يلتفت إلى روايته** » ولذلك حرص الأعراب على ألا يعرفوا « التقييد » لكى يلتفت العلماء إلى روايتهم ، ثم هذا الاستجداء من ذى الرمة لحماد بقوله «اكتم على» وبعده هذا الاعتذار المر عن معرفة اللام ، فكأنما قد ارتكب أمرا إداً فى معرفته كتابة «اللام » وأغلب ظنى أن ذا الرمة كان يعرف كل حروف الكتابة بل إنه كان يجيدها شأنه شأن الكثيرين غيره ، ولكنه رجل ذكى ! وجد الرواة يحرصون منه على أن يكون جاهلا بذلك كله ، فتجاهل حتى يظن به الجهل !! .

من كل ذلك يتضح أن نقل اللغة لم يكن كما صوره الرواة فيما ورد عنهم لأن الذى صوروه هو الذى حرصوا على أن يتصوره الناس عنهم ، أما حقيقة الأمر فكانت غير ذلك مما دلت عليه - إشارة أو صراحة - بعض الأخبار السابقة عنهم .



(١) البيان والتبين جـ ١ ص ١٦٣

(٢) أدب الكتاب ص ٦٢

موقف النحاة من الرواة والشعراء والأعراب

الذين كانوا مصدر دراسة النحاة هم الشعراء والأعراب ، أبو بعبارة أخرى : هم الذين تجئ اللغة على ألسنتهم فى مظهرين كلاهما يعجب النحاة هما : الشعر والغريب.

وليس من الحق أن يقال : إن اللغة تجئ على ألسنتهم فى مظهريها الفنى والعرفى لأن ذلك لم يكن أساس دراسة النحاة ، بل كان أساس دراستهم - عن قصد أو غير قصد - نوعاً معيناً من اللغة أهم ما يتفرد به الغرابة ، ومعظم ما تحقق ذلك فى لغة الشعر .

الشعر والغريب هما أهم ما بحث عنه النحاة إذن واهتموا به ، وعمل هذه الفقرة كشف الطابع الذى اتسمت به النظرة لمنتجى الشعر والغريب من شعراء وأعراب ، ومن نقلوا ذلك إليهم ، ومنهم بعض النحاة أنفسهم ، ويتضح ذلك ببيان الأمور الثلاثة الآتية :

١ - موقف النحاة من الرواة بتوثيق نقلهم أو تضعيفه ومدى الموضوعية فى ذلك .

٢ - نظرة النحاة للشعراء باعتماد شعرهم للدراسة أو رفضه ومدى التزامهم لذلك .

٣ - اختبار الأعراب للحكم بفصاحة نطقهم أو بهرجته وأسس ذلك .

* أما الأمر الأول فإن النحاة - وقد مارسوا هم أنفسهم الرواية - وقفوا من الرواة موقفا غير محدد فى أغلب الأحيان ، أو بعبارة أخرى غير محدد الأسس التى تتحكم فى نظرتهم للرواة ، إذ يقابل الدارس أحيانا عن الراوى الواحد نصوصاً متعارضة كل التعارض ، فهو أحياناً ثقة يكال له المدح ، وروايته مقبولة ، وهو أحياناً أخرى مخلط مرفوض الذمة والرواية ، وهذا المعنى نفسه نجده فى الحديث العام الذى يتحدث عن الرواة عموماً ، فهو مدح خالص أو ذم خالص ،

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الصورة الآتية يصح أن تكون أقرب إلى الحقيقة فيما نحن بصدده وهى :

أولا : أن بعض الرواة حدث منه الخطأ ، وأن بعضهم كان غير ثقة ولا مأمون.

ثانيا : أن الجهد الذى بذله الرواة بدا لبعض الدارسين فى مظهر ناصع البياض فنظروا إليهم بعين الحب والاحترام الخالصين ، ودفعهم ذلك بالطبع إلى حسن الدفاع عن تلك الأخطاء، وتلمس العذر لها ، بينما اقتضى الإنصاف بعضهم أن يذكر الحق بشجاعة .

ثالثا : أن المنافسة والعصبية البلدية بين البصرة والكوفة لعبت دوراً مهماً فى توثيق الرواة وتضعيفهم ، بل فى ضلال الحقيقة بين هذه النظر المتعصب المنحاز .

ربما كان الأقرب إلى الحقيقة فى هذا الموضوع ما قرره « أبو الطيب اللغوى» فى كتابه « مراتب النحويين » حيث قدم معلومات طيبة عن الرواة من حيث التوثيق أو التزييف ، فميز فيه بالتفصيل بين أهل الصدق وأهل الكذب والوضع وهذا اتجاه أقرب إلى الواقع سبقه إلى الجاحظ بذكاء ؛ إذ يقول عن رواة اللغة :

* والعلماء الذين اتسعوا فى علم العرب حتى صاروا إذا أخبروا عنهم بخبر كانوا كالثقات فيما بيننا وبينهم هم الذين نقلوا إلينا ، وسواء علينا جعلوه كلاماً وحديثاً منثوراً أو جعلوه رجزاً أو قصيداً موزوناً - ومتى أخبرنى بعض هؤلاء بخبر لم أستظهر عليه بمسألة (سؤال) الأعراب ، ولكنه إن تكلم وتحدث فأنكرت فى كلامه بعض الإعراب ، لم أجعل ذلك قدوة حتى أوقفه عليه ، لأنه ممن لا يؤمن عليه اللحن قبل التفكير ، فهذا وما أشبهه حكمه خلاف الأول [١] .

وليس وراء ذلك بيان !! فهؤلاء العلماء ثقات أو كالثقات ، ولكن يجوز على بعضهم بل على كثير منهم اللحن والخطأ ، ومن واجب الدارس أن يتنبه إلى التفريق بين الاثنين والتمييز بين الصنفين !! .

هذه واحدة ينبغى أن تفهم عن الرواة لفهم موقف النحاة والدارسين منهم من حيث التوثيق والتزييف .

---

(١) الحيوان جـ ٤ ص ١٨٣ - ١٨٤

أما الثانية فهى النظرة التى لونتها العصبية البلدية ، ومن الغريب أن هذه النظرة كانت متطرفة إلى أبعد حدود التطرف فى القبول والرفض بمقدار بعدها عن الموضوعية والحق !! ولن أخوض فيها هنا طويلا ، لأنها تستحق فقرة مستقلة - ستأتى فى آخر هذا الفصل - لكن ينبغى الإشارة العارضة لما يكمل الفكرة موضع الدرس أمامنا وهى « موقف النحاة من الرواة » إذ كانوا - كما يقول ابن جنى - كثيراً ما يهجن بعضهم بعضاً ، ولا يترك له فى ذلك سماء ولا أرضا .

والذى يقال عن هذه الفكرة باختصار : أن كل ما ورد من توثيق وتضعيف دافعه هذه العصبية مردود بسبب هذه العصبية نفسها ، إذ من خصائص هذا اللون من المقاذفة والتجريح أنه يعتمد على روايات ادعائية أو منقوضة بروايات أخرى ، حيث لا يستطاع تبين وجه الحق بين ذلك ، وإن كان الأمر لا يحتاج إلى كثير من العناء لمعرفة أن هذا النوع من التوثيق أو التجريح لا يمثل غير دوافع قائليه من العصبية والادعاء .

والذى نخرج به من الأمر الأول فى هذه الفقرة أن موقف النحاة الدارسين من نقلة اللغة موقف فيه كثير من الاضطراب والغموض والانحياز والذى تحكم فى ذلك أسس شخصية أو عصبية أو مدعاة ، ويبقى بعد ذلك ما قرره بعض المنصفين أن الرواة كانوا موثقين فى كثير من الأحايين ، لكنهم كانوا يخطئون ويخلطون فى بعض الأحايين الأخرى، شأنهم شأن بقية الناس فى كل العصور .

* وأما عن الأمر الثانى وهو « موقف النحاة من الشعراء » فإن البحث عن تصويبهم وتخطئتهم لدى النحاة ينبغى أن يتلمس فى مجال خاص هو « قبول شعرهم أو رفضه » أو بعبارة أوضح : اعتبار شعرهم صالحاً لدراستهم فى مستوياتها المتعددة أو اطراح ذلك الشعر وتركه ، والمهم فى بحث هذه النقطة الآن هو تلمس الأسس التى بنى عليها النحاة الدارسون موقفهم من الشعراء من وجهة النظر السابقة، والذى يصل الدارس إليه من خلال الجزئيات الكثيرة التى يجمعها من أقوالهم المتناثرة هو الأسس الثلاثة الآتية :

١ - الأعصار لا الأشعار .

٢ - البداوة لا التحضر .

٣ - الطبع لا الصنعة .

وهذه الأسس الثلاثة هي أهم ما يمكن تحديده من تناول النحاة للشعراء قبولا ورفضاً . أما غير ذلك لديهم فأمور لا يستطاع تحديدها بسهولة ؛ لأنها غامضة أو عارضة أو مواقف شخصية دفع إليها الخصام والمغالبة والعصبية مما لا يكون أساساً واضحاً يعتمد عليه عندهم .

أما عن الأساس الأول فإنه لم يرد عنهم تحديد العصر الذى انتهى عنده اعتمادهم فى رواية اللغة عن الشعراء تحديداً حاسماً ، فليس لدينا نص قاطع يفصل سير الزمن إلى قديم يعتمد عليه ، ثم حديث بعده لا شأن للدارسين به ، وإن كان ذلك لا يخرج عن النصف الأول من القرن الثانى الهجرى ، وإذا جاز أن نحدد هذه الموقف العلمى بالعصور السياسية ، فإنه يمكن القول بأن الاعتماد على لغة الشعراء توقف عند نهاية العصر الأموى وبداية العصر العباسى . وهذ التحديد العام يفهم من تلك الروايات المتناثرة التى تطبق على الشعراء فى تلك الفترة الحاسمة وما بعدها مقياس الصواب والخطأ السابق ذكره ، بذكر القبول أو الرفض صراحة أو ضمنا ، وممن وردت عنهم تلك الإشارات ذو الرمة (ت ١١٧) وبشار (ت ١٦٧) وابن هرمه (ت ١٧٦) ومروان بن أبى حفصة (ت ١٨٢) .

أما من أتوا بعد ذلك من الشعراء فقد وصفهم العلماء بالغلط واللحن والتخليط حيث تأخر بهم الزمن عن ذلك العصر السعيد الحظ لدى النحاة ، وكثيراً ما غلط النحاة أبا نواس وتتبعوا سقطاته ، وقذفوه بتلك الأوصاف التى لم يجرؤوا على وصف أحد من السابقين بها ، والبيت المشهور الذى ترويه كتب النحو لأبى نواس هو :

كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب

ومن أجل هذا البيت وصف أبو نواس بأنه « غلط فيما لا يغلطه فيه مثله » مع أن مثله له من الغلطات المماثلة عشرات وعشرات ، ولكنه الزمن !! وابن الأعرابى كان شديد التعصب على أبى تمام ويقال إنه « كان يرد عليه من معانيه ما لا يفهمه ولا يعلمه ، فكان إذا سئل عن شئ منها يأنف أن يقول : لا أدرى ، فيعمد إلى الطعن عليه [١] » ومثل هذين كثير مما سيأتى فى الاستشهاد بعد ، ولعله قد وضح هنا أن من أسس نظرة النحاة للشعراء بالقبول أو الرفض الأعصار لا الأشعار .

---

(١) الموازنة بين شعر أبى تمام والبحترى جـ ١ ص ٢٢

أما الأساس الثانى الذى اعتمدوا عليه فهو « البداوة لا التحضر » إذ نظر النحاة بعين الشك إلى الشعراء الذين عاشوا فى الحضر ، واختلطوا بالناس ، حيث لانت جلودهم ، وسهلت وعورتهم ، وتلك الوعورة والوحشية كانت مطلباً من مطالب النحاة فى اللغة ، وهى نفسها مطلبهم فى الشعراء ، فإذا فُقدت فُقد معها الرغبة فيهم والأخذ عنهم ، فانفضوا من حولهم ، وحرموهم الدخول إلى ميدان دراساتهم ، ولابد أن ظروف العصر هى التى أملت عليهم هذا الموقف المحتاط لتلك الظروف نفسها ، فسدوا باب الشبهة خوفاً من حدوثها ، فما دام التحضر وسيلة الاختلاط ويؤدى إلى الليونة والتخليط ، فمن الضرورى أن يكون الشاعر بريئاً من هذه الظنة، بعيداً عن هذه التهمة - والأمثلة على ذلك لا تكاد تحصى ، ومنها :

* قال أبو حاتم : قلت للأصمعى : أتجيز (إنك لتُبْرِق لى وتُرْعِد) فقال : لا إنما هو (تَبرق وتَرعد) فقلت له : فقد قال الكميت :

أبرق وأرعد يايزيد فما وعيدك لى بضائر

فقال : ذاك جرمقانى من أهل الموصل ، ولا آخذ بلغته [1] .

ويتضح من الإشارات المختصرة عن ذلك - وهى كثيرة - هذا الأساس الثانى لموقف النحاة الدارسين من الشعراء ، حيث يصف العالم الشاعر بأن « ألفاظه غير نجدية » أو « مولد » أو « جرمقانى » وكلها تدل على انعدام البداوة والاختلاط بالحضر وبالتالى عدم الثقة ، بينما يقابلها دائما النص على « البداوة » من مثل «بدوى» أو « كان يسكن البادية » أو « كان معلماً بالبدو » أو «من أهل البدو» أو « كان يبدو فى أكثر زمانه » وكلها شعارات الثقة والجودة والضمان .

ولقد أحس الشعراء أنفسهم بقيمة هذا الوصف لدى النحاة الدارسين فكان بعضهم يجشم نفسه مشقة الذهاب للبادية والحياة فيها ، وكأنما هى مدارس يتلقون فى رحابها الفصاحة ، وينالون بذلك إجازة التقدير والثقة ، وقد لخص أبو عمرو بن العلاء هذه الفكرة كلها بقوله « لم أر بدويا فى الحضر إلا فسد لسانه غير رؤبة والفرزدق » [2] .

---

(١) المزهر فى علوم اللغة جـ ٢ ص ٢٧٥

(٢) خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٠٤

أما الأساس الثالث وهو « الطبع لا الصنعة » فإنهم قد اعتبروا الصنعة مع الجودة مدخلا للطعن والرفض ، واعتبروا الطبع ولو مع الرداءة عاملا من عوامل القبول والثقة ، وهذا أمر ظاهره التناقض والغرابة ، إذ كيف تكون الجودة مدعاة للطعن والتجريح ، ويكون الاسترسال بالجيد أو الردئ مدعاة للتصويب لكن بالنظرة العميقة يتضح توافق هذا مع موقف النحاة العام ، لأنهم بحثوا عن الأصالة فى اللغة والفطرة فى منتجيها ، فافترضوا وجودهما مع القدم بالنسبة للزمن ، ومع البدواة مع تحقق القدم، وذلك نفسه الذى حدد وجهة نظرهم فى هذا الأساس الثالث ، فالشاعر الأصيل ذو الفطرة السليمة هو الذى تجئ لغته فى شعره سليقة وطبعاً ، وهو بذلك قريب من البدوى الذى تتدفق اللغة على لسانه بلا تكلف أو تعمل ، أما ذلك الذى يجود شعره ويصنعه، فإن دافعه لذلك من جهة نظرهم هو ضعف سليقته وبعده عن الفطرة السليمة على الرغم مما يجود من شعر يكد فيه ليله ونهاره .

* أما الأمر الثالث فى هذه الفقرة وهو « موقف النحاة من الأعراب » فقد تحكم فيه من وجهة نظر الأولين ما يبحثون عنه دائما وهو « البداوة والعراقة فيها » حيث يترتب عليها السليقة والفصاحة ، فإذا تحضر الأعرابى ولان جلده رفضوا قوله وهجروه.

وقد اصطنع العلماء للكشف عن هذه الصفات فى الأعراب وسائل ذكية تتنوع بحسب المواقف والأحوال ، وأجروا لهم اختبارات دقيقة لتطمئن قلوبهم إليهم ويتأكدوا من خشونتهم ووعورتهم .

فإذا ما اكتسب الأعرابى صفتى البداوة والفصاحة - بالشهرة أو بالاختبار - انقلب الأمر ، وتغير الحال ، فيصبح من حقه هو أن يتحكم فى العلماء وآرائهم بالتصويب والتخطئة . ويصبح حديثه قانوناً ينصاع له العلماء ، ويتقذون مشيته ، وهكذا ينقلب الأعرابى - بسر تلك البداوة المباركة - أستاذاً للعلماء يتحاكمون إليه فى الخصومات والخلافات ، ويستمعون إلى حكمه فى خضوع ، ومن الحق أن بعض هؤلاء العلماء كان يرفض الإذعان لحكم الأعراب ويعلن رفضه واطراحه مستنداً إلى فهمه وسماعه ، لكن ذلك من القلة بحيث لا يكون موقفاً قوياً يصح اتخاذه أساساً مقابلا لذلك التقديس وتلك السلطة .

فهنا إذن أمور ثلاثة تكون - فى أغلب ظنى - جوانب « الموقف بين النحاة والأعراب » هى :

١ - أساس الثقة بكلام الأعراب أو رفضه هو أن تثبت لهم البداوة أو تنكشف ليونتهم وتحضرهم .

٢ - إذا ثبتت للأعرابى البداوة ثم الفصاحة أصبح من حقه هو أن يصوب الدارسين أو يخطئهم .

٣ - فى بعض الأحايين كان بعض العلماء يرفض حكم الأعراب والخضوع لهم .

ومن الواجب أن نتبين هذه الأمور الثلاثة لتتضح أبعاد الفكرة بأسانيدها العلمية .

فالنحاة الدارسون قد مارسوا فنهم باعتبار أن الأعراب موثقون ما بقوا على البدواة ، وقد نظروا إلى هذه البداوة نظرة ابتهال وتقديس ، ولعل الذى يفسر ذلك ما اعتقدوه من وجود السليقة فيهم وأنهم لا يصح عليهم الخطأ ، وأنهم فى مكان من الفصاحة لا يمكن أن يقارن به الحضرى أيا كان ، وقد صرحوا بذلك كله كثيراً ، ومنه :

* قال سيبويه : اعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون (إنهم أجمعون ذاهبون) وقد علق على ذلك ابن هشام بقوله : وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ ، فاعترض بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئا نادراً ؛ لإمكان أن يقال فى كل نادر إن قائله غلط [١] .

* يروى ابن جنى عن أبى حاتم السجستانى أنه قال : قرأ على أعرابى بالحرم (طيبى لهم وحسن مآب) فقلت (طوبى) فقال (طيبى) فلما طال على ، قلت : (طوطو) ، قال (طى طى) - أفلا ترى إلى هذا الأعرابى ، وأنت تعتقده جافياً كزاً ، لا دمثاً ولا طيعاً ، كيف نبأ طبعه عن ثقل الواو إلى الياء ، فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين ، وما ظنك إذا خلى مع سومه ، وتساند إلى سليقته ونجره [٢] .

---

(١) راجع : المغنى جـ ٢ ص ٤٧٨

(٢) الخصائص جـ ١ ص ٧٥

وفى ذلك ما يكفى سنداً لتقديسهم البداوة ، إذ يستكثر ابن مالك على سيبويه أن يصفهم (بالخطأ) فهم منزهون عنه لأن جنابهم مصون عن قسوة الكلمة - وابن جنى يصف الأعرابى « بالطبع والسليقة » هذا الطبع الذى ينبو عن الخطأ ، ولا يعدله التمرين عما طبع عليه ، وتلك السليقة هى مناط إعزازه واعتزازه .

ويبدو أن سر تقديس الأعراب على هذه الصفة لم يكن الأعراب أنفسهم ولا لأن تلك الصفات موجودة حقا فيهم ، وإنما يكمن السر - فى أغلب ظنى - فى أمر آخر هو المحافظة على أن يبقى لدراسة النحاة صفتا « التقديس والرواج » وألا يتطرق الشك إلى تلك الدراسة لا إلى الأعراب ، ولعل ذلك قد اتضح فى قول ابن مالك عن الأعراب « متى جوزنا الخطأ عليهم زالت الثقة بكلامهم » على أن من الحق أن يقرر للنحاة أنهم اجتهدوا فى البحث عن أمر يسندهم فى ثقتهم بدراستهم ، ويزيد موقفهم أمام الناس ، فلم يجدوا خيراً من « بداوة الأعراب » إذ تمثل هذه البداوة احتفاظ العربى بلغته وحفاظه على سليقته وطبعه ، فقرروا ذلك مشكورين.

من هنا اجتهدوا ما وسعهم الجهد أن يتأكدوا من تلك البداوة المرتبطة بالفصاحة ، فاذا صادفوها فى الأعرابى اطمأنت نفوسهم ، وأصبح صاحبها محل ثقتهم ، وإذا لم يجدوا فيه تلك الخاصية الثمينة بهرجوه وزيفوه ، وقد وردت عنهم روايات كثيرة فى التمييز بين الأعراب من حيث الأصالة والليونة .

فالتأكد من البداوة هو ما بحث عنه العلماء - وهذا غاية جهدهم - وقد أكدوا ارتباط الفصاحة بذلك بكل الوسائل ، بالحديث الصريح وبالروايات المتعددة فى التقائهم بالأعراب سواء فى ذلك الإثبات أو النفى .

وكل ذلك التأكيد والإلحاح لم يقصد به - كما سبق - الأعراب فقط وإنما قُصد به - ربما بصفة أهم - تثبيت قيمة بضاعتهم ودراستهم ، والوصول بأنفسهم إلى ما قدروا عليه مما يحقق لهم الاطمئنان فى غالب الأحوال ، وقد قرر الجاحظ كل ما سبق بعبارة قصيرة ذكية حيث يقول « ومتى وجد النحويون » أعرابياً يفهم هذا وأشباهه - يقصد الكلام الملحون فى الحضر - بهرجوه ، ولم يسمعوا كلامه ، لأن ذلك يدل على طول إقامته فى الدار التى تفسد اللغة ، لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت واطردت وتكاملت بالخصال التى اجتمعت لها فى تلك الجزيرة وفى تلك الجيرة ، ولفقد الخطاء

من تلك الأمم [1] .

أجل . . ذلك هو الأساس ، من أقام فى الدار التى تفسد اللغة ، بهرجوه ولم يسمعوا كلامه .

ومن حافظ على خصال اللغة فى أهل الجزيرة وفى تلك الجيرة فهو الفصيح المسموع الكلام .

هذا الكلام المسموع من الأعراب تتضح قيمته إذا أخذ فى الاعتبار أن أولئك الذين كانوا يسمعون لهم ليسوا من العامة والناس العاديين ، لكنهم علماء اللغة الذين وهبوا حياتهم لها ، إذ يتخذ الأعرابى - بقوة البداوة - حكما يقضى بين العلماء بنطقه ، وينقاد له الجميع ، وقد كان ذلك النطق فيصلا بين المتنازعين فى مجالس المحاورة والنفار وفى حضور الخلفاء والولاة - وما أكثر تلك المجالس فى هذه الفترة وما أهمها - أولئك الذين يؤججون تلك الخصومات المباركة بين العلماء ، وبمقدار ذلك نفسه اتخذوا وسيلة للدراسة اللغوية فى مستوياتها المختلفة .

كان لهؤلاء الأعراب إذن سلطان قوى لا مرد له فى كثير من الأحيان ، بصرف النظر عن أعمارهم أو عن مستوياتهم الاجتماعية وأهوائهم الشخصية أحياناً . ولنا أن نتصور قوة هذا السلطان إذا استحضرنا القصة المشهورة للخلاف بين سيبويه والكسائى فى حضرة يحيى بن خالد البرمكى وكان أهم ما أثير فيها « المسألة الزنبورية » المشهورة ، حيث « قال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما !! فقال الكسائى : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحضرون ويسألون ، فقال يحيى : أنصفت ، فأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل التى جرت بين الكسائى وسيبويه فتابعوا الكسائى ، وقالوا بقوله » وليس من المهم الآن البحث عن وجه الحق فى تلك القصة ، ولكن من الواضح مقدار تلك السلطة التى خول لها أن تتحكم بين هذين القطبين الكبيرين فى اللغة ، فحكمت !! واستكان سيبويه لحكمها ، بل إن ذلك تسبب - فيما يقال - فى القضاء على حياته نفسها .

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٦٢ - ١٦٣

ومثل هذا نفسه قد حدث بين اليزيدي والكسائي في حضرة المهدي ، وكان الكسائي هذه المرة الضحية !! حيث تنازعا في مسألة مماثلة للمسألة الزنبورية هي ما سأله عنه اليزيدي : كيف تقول (إن من خير القوم أو خيرهم بتة زيد) هل برفع (خيرهم) أو ينصب ، فتنازعا ، واشترك الحاضرون في النزاع ، وعندئذ قال المهدي: هذان عالمان ولا يقضي بينهما إلا أعرابي فصيح ، يلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها فيجيب ، وفيما روى منسوباً إلى اليزيدي أنه « طلع الأعرابي الذي بعث إليه . فألقيت عليه المسائل - وكانت ستة - فأجاب فيها بقولي ، فاستقر عندي السرور ، حتى ضربت بقلنسوتي الأرض وقلت : أنا أبو محمد !! وقد عقب المهدي على ذلك بقوله : فعل ما فعل بالظفر ، وقد لعمري ظفر [١] .

وليس معنى ذلك أنه لم يكن للاعراب غير الحكم في تلك المنازعات ، لكن في تلك المنازعات - وهي كثيرة - يتضح موقفهم فيما نحن بصدده إذ كانوا مرد العلماء أنفسهم في ذلك ، كما كانوا كذلك أيضا فيما يحتاجونه في دراستهم التي يتلقون أسانيدها مما ينطقه الأعراب ، وهذا أمر في غير حاجة إلى كبير جهد لإثباته .

* * *

وفي ختام هذه الفكرة ينبغي الإشارة إلى الفكرة المهمة التالية :

هذا الموقف بين النحاة والأعراب ظل قائما مدة طويلة منذ القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الرابع تقريباً ، حيث استشهد الأزهري (ت ٣٧٠) في كتابه «تهذيب اللغة» بأحاديث شتى للأعراب الذين التقى بهم وهو أسير في فتنة القرامطة بالبادية ، وكذلك روى نوادر عنهم ابن جني (ت ٣٩٢) في كتابه «الخصائص» ويبدو أن ذلك كان نهاية الثقة بهم ، بل ربما كان نهاية الدراسة المتطورة المتجددة في اللغة - وإن كانت اللغة بقيت بعد ذلك تتطور وتتجدد دون دراسة - وقد صرح ابن جني بذلك حيث قال « وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في أهل الحضر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحا [٢] » وواضح من ذلك أن العنصر الذي اعتمدت عليه الفصاحة وكان أساس

---

(١) راجع : مجالس العلماء ص ٢٩٠ - الأشباه والنظائر جـ ٣ ص ١٨

(٢) الخصائص ٢ ص ٥

التصويب والتخطئة وهو « البداوة » قد أصبح محلا للشك . أو بعبارة أدق : حدث الفراق بين البداوة والفصاحة ، فرفض العلماء كلتيهما ، وترتب على ذلك نتائج خطيرة ستأتي في الحديث عن الاستشهاد .

ما قُبل وما لم يقبل من المادة المروية

من غير المعقول أن يكون موضوع الحديث هنا كل ما روى من اللغة مما علمناه وما لم نعلمه فإن هذا شاق وغير عملى ، إذ من الاعتبارات العادية أن يفترض أولا الثقة فى الرواية والرواة ، ولكن قد يحدث أحيانا ما يضاد هذه النظرة المتسامحة ، وذلك بما يطرأ من اضطراب وخلل فى ذلك الأمر العادى المفترض ، ويترتب على ذلك الالتفات إلى ذلك الأمر العارض ، وهذا النوع الأخير هو موضع البحث هنا .

إن الذى لا شك فيه أن المادة اللغوية المروية مما يضيق عنه الحصر ، لكثرتها وتنوعها وتنوع من نقلوها أيضا ، وإن كان الزمان قد أبقى لنا منها القليل !! وإلا فأين توجد أصول كل الأمثلة والأخبار والأشعار التى وردت إلينا متناثرة فى غير كتب اللغة ، وأين هى المجهودات التى دونت فى الكتب الكثيرة التى وردت أسماؤها وفقدت أصولها - ناهيك بما جهل اسمه ومادته - ولنا أن نتصور ضخامة المادة المروية بما روى عن أبى عمرو الشيبانى من أنه دون وحده أشعار أكثر من ثمانين قبيلة ، وصل منها شعر قبيلة واحدة ضمها « **ديوان الهذليين** » أما الباقى فقد ضمه الضياع والظلام !!

وعلى ذلك فإن ما روى من أخبار عن ضخامة المادة اللغوية فى ذاتها ، وعن ضخامة ما عرفه العلماء منها - إذا جرد من المبالغة والتهويل - يقصد منه الدلالة على الغنى فى ثروتنا اللغوية فقط .

فهذه الروايات بمنطوقها تدل على المبالغة فى الكثرة ، وهى فى مقصودها تدل على مجرد الكثرة والتنوع ، وهذا حق ، لكن من الحق أيضا أن معظم هذه المادة اللغوية إن لم يكن موثقا فإنه غير مطعون فيه ، لكن شأن ما روى من اللغة شأن كل الأمور حيث خالط الخلل والفساد بعض ما روى منها ، ولا بست الشبهة بعض الرواة ، وحامت حول البعض الآخر فى بعض الظروف والمواقف والنصوص وهذا هو المقصود بالدرس فى هذه الفقرة ، ولا شأن لنا بما يكون الأغلبية المطلقة من مادة اللغة مما هو مسكوت عن توثيقه أو عن توثيقه وتزييفه ، فإنما نقصد ما دخل دائرة الشك فقط .

* من المشهور عن الحطيئة أنه قال حين حضرته الوفاة : ويل للشعر من الرواة السوء (١) .

(١) انظر : الشعر والشعراء ص ٢٨١

* وعن الخليل أنه قال : إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت .

وقد علق على ذلك ابن فارس بقوله : فليتحرَّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد ما بلغنا [١] .

* ويقول الجاحظ : لقد رأيت أبا عمرو الشيباني يكتب أشعاراً من أفواه جلسائه . ليدخلها في باب التحفظ والتذاكر - ولولا أن أكون عياباً ثمّ للعلماء خاصة، لصورت لك في هذا الكتاب ما سمعت من أبي عبيدة ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة [٢] .

وليس من الغريب على الحطيئة أن يتذكر « الرواة السوء » في ذلك الموقف العصيب ، إذ هو شاعر يعتز بفنه ، ويحس حقاً ما يتهدده من التخريب والتزيد والويل !!

والخليل ينص صراحة على دافع رواة السوء وهو « إرادة اللبس والتعنيت » وليت شعري ما الذي حملهم على هذه الإرادة المدمرة !!

والجاحظ يتحرز عن العيب والتجريح والتصريح . لكن في كلامه مرارة أشعرت بما تحرز عنه ولم يصرح به .

هذه النماذج على اختلاف أزمانها وقائليها - إذ تمثل كل عصر الرواية منذ عصر الحطيئة حتى عصر ابن فارس - تحتوي على ما يؤكد ما سبق ذكره من أن الفساد والخلل يصدق على جزء معين من اللغة المروية وعلى بعض الأشخاص والمواقف، دون سائر اللغة وسائر رواتها .

فالرواة الذي يخشاهم الحطيئة هم « الرواة السوء » فقط لا كل الرواة . فكلمة «السوء» وصف مخصص دال .

---

(١) راجع : الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠.

(٢) راجع : البيان والتبيين جـ ٤ ص ٢٤

والخليل يحتاط لما أدخله النحارير - وهم العلماء ذوو الفطانة والبصر كحماد وأمثاله - على الناس واللغة بكلمة (ربما) التى تفيد - فى رأى النحاة وفى رأى الخليل - التقليل الواضح فى العبارة .

والطعن فى مشيخة بغداد « بلغ ابن فارس » ولم يسمعه ويتوثق منه بنفسه .

والجاحظ يتحرز عن ذكر كل ما يعرفه من الرواة الوضاعين وبضاعتهم - وإن نص على اثنين منهم - ربما لثقته أن ذلك ليس من الخطر إلى الحد الذى يهدد مادة اللغة ودراستها ، وإلا لذكر ذلك واستقصاه كما هى عادته .

إن « إرادة اللبس والتعنيت » التى ذكرها الخليل تنوعت مظاهرها فى مادة اللغة المروية ، واختبأ وراء هذه المظاهر اللغوية أسباب كثيرة - مما لا محل هنا لشرح كل ذلك واستقصائه - وفيما يلى باختصار توضيح هذه المظاهر وأسبابها على قدر الإمكان للوصول إلى المقصود من كل هذه الفقرة بمعرفة موقف اللغويين من المادة المشكوك فيها .

أولا : النحل والتزيد

يقصد بذلك - كما يقول ابن سلام - أن ينحل شعر الرجل غيره ، أو ينحل الرجل شعر غيره ، وكذلك الزيادة فى الأشعار سواء أكانت هذه الزيادة جزءاً من قصيدة أو قصيدة برمتها ، حيث تنسب لمن ليست له ، ويكون قائلها هو الراوى نفسه - وأهم أسباب هذه النحل والتزيد باختصار ما يلى :

(١) فساد المروءة

قد يكون هذا السبب غريباً ، لكن ذلك هو ما يفسر به تلك الرغبة العجيبة لدى بعض الرواة للنحل والزيادة ، وقد يكون الدافع إلى ذلك الكسب أو شهرة العلم والرواية، حيث كانت قيمة الراوى أثمن بكثير من قيمة الشاعر وقت ازدهار عصر الرواية ، لكن يبقى بعد ذلك وفوق ذلك أن هؤلاء الوضاعين الكاذبين قد فسدت مروءتهم مهما كان لهم من أعذار العصر والشهرة والكسب ، ولا يمكن أن تكون تلك الروايات الكثيرة التى تناقلها الناس عن حماد وخلف وأمثالهما كاذبة أو مفتعلة

كلها، وأغلب الظن أنهما كان يقومان بصناعة الأشعار ونحلها لذلك السبب السابق .

* قال صاحب الأغاني : قدم حماد الراوية على بلال بن أبى بردة البصرة - وعند بلال ذو الرمة - فأنشده حماد شعراً مدحه به ، فقال بلال لذى الرمة : كيف ترى هذا الشعر؟! قال : جيداً وليس له ، قال : فمن يقوله ؟! قال : لا أدرى إلا أنه لم يقله. فلما قضى بلال حوائج حماد وأجازه قال له : إن لى إليك حاجة ، قال: هى مقضية ، قال : أنت قلت ذلك الشعر ؟! فقال : لا ، قال : فمن يقوله ؟! قال : بعض شعراء الجاهلية ، وهو شعر قديم وما يرويه غيرى ، قال : فمن أين علم ذو الرمة أنه ليس من قولك ؟ قال : عرف كلام أهل الجاهلية من كلام أهل الإسلام [1] .

وإذا صح لهذا الخبر أن يفسر دافع حماد للنحل - وهو التكسب - فإنه يدل فى الوقت نفسه على هذه النزعة العدوانية التى تدفع إلى الالتواء والكذب ، وأغرب دليل على ذلك ما يرويه أبو عبيدة عن كيسان من أنه كان يسمع إنشاد الأعراب فيكتب غير ما ينشدون فى ألواحه ، وينقل إلى الدفاتر غير ما فيها ، ثم يحفظ من الدفاتر غير ما فيها، ثم يحدث غير ما حفظ [2] .

أليس ذلك عجيباً ؟! إن هذا الخبر - إن صح - يدل على فساد الطبع والتعنيت، ولله فى نفوس خلقه شئون !!

(٢) التكسب بالشعر

لقد اتخذ الشعر - قبل عصر الرواية وبعدها - وسيلة حياة ، وسخر الفن من أجل العيش ، والغاية تبرر الوسيلة أحياناً ، وفى سبيل هذه الغاية نسب حماد الراوية لنفسه ما ليس له ، ليحصل على جوائز بلال بن أبى بردة - كما سبق ذلك - وقد فعل ذلك مع غيره من الحكام والولاة ، وكذلك فعل غيره من الشعراء والرواة إذ ينسبون إلى الناس أو لأنفسهم من القصائد ما هو فاسد النسب .

ومن ذلك ما يحكيه الأصفهانى من أن مروان بن أبى حفصة مر برجل من «باهلة» ينشد شعراً فى مروان بن محمد - آخر خلفاء بنى أمية - بعد أن قتل ،

(١) الأغاني جـ ٥ ص ١٦٣

(٢) راجع بغية الوعاة جـ ٢ ص ٢٦٧

وبدايته :

مروان يا ابن محمد أنت الذي　　زيدت به شرفاً بنو مروان

فساومه على شرائها ، واشتراها منه ، ثم غير فيها وبدل ، وجعلها في معن بن زائدة الشيباني وهي :

معن بن زائدة الذي زيدت به　　شرفاً على شرف بنو شيبان

وأغلب الظن أن مروان قد أفاد من هذه القصيدة أضعافاً مضاعفة لما دفعه لأعرابي « باهلة » .

(٣) السياسة

كانت السياسة - وما زالت - تدفع كثيراً من الناس إلى الكذب والتزيد تأييداً لموقف يعتنقه الشخص أو معارضة لموقف يعتنقه الغير ، وهذا نفسه قد حدث في الشعر . حيث كانت السياسة وراء نحل بعض الشعراء وأهل الحكم ما لم يقولوه بقصد التشكيك في قيمتهم أو تأييد تلك القيمة ، وقد يتخذ الشعراء أحياناً وسيلة ناطقة لأمور سياسية لا شأن لهم بها ، وإنما هو إرضاء لمن يهمه الأمر واستجابة لمغريات العطاء .

* يقول الأصفهاني : تذاكر جماعة أمر السيد الحميري (ت ١٧٣) وأنه رجع عن مذهبه في ابن الحنفية ، وقال بإمامة جعفر بن محمد - فقال ابن الساحر راويته : والله ما رجع عن ذلك ولا القصائد الجعفريات إلا منحولة له قيلت بعده [١].

(٤) تأكيد الأخبار والأساطير

من ذلك كثير مما ورد في كتب السير والأخبار ، وقد اعترف محمد بن إسحاق - مؤلف السيرة - بذلك حيث قال : « لا علم لي بالشعر أوتى به فأحمله » فامتلأت سيرته بأشعار كثيرة غير موثقة نسبت إلى غير أصحابها ، بل نسب بعضها إلى من لا

(١) الأغاني جـ ٧ ص ٤

يتصور منه قول الشعر مطلقاً مثل آدم وعاد وثمود وطسم وجديس ، بل تجاوز الأمر الإنس إلى الجن ، وربما حمل على ذلك طبيعة الخبر والأسطورة اللذين يعتمدان غالباً ويحتاج الأمر إلى استمالة النفس لذلك وتصديقه ، وكان الشعر فى ذلك هو الضحية !!

* يقول ابن سلام : روى عن الشعبى شئ يحمل على لبيد :

باتت تشكى إلى النفس مجهشة ... وقد حملتك سبعا بعد سبعين

فإن تعيشى ثلاثاً تبلغى أملا ... وفى الثلاث وفاء للثمانين

ولا اختلاف أن هذا مصنوع تكثر به الأحاديث ، ويستعان به على السهر عند الملوك ، والملوك لا تستقصى [1] .

أجل . « الملوك لا تستقصى ، وكذلك العامة ، وإلا فمن استقصى الشعر الذى نسب إلى آدم ، أو ذلك الذى نسب إلى الجن مروياً عن عائشة قالت : ناحت الجن على عمر قبل أن يقتل بثلاث ليال ، فقالت :

أبعد قتيل بالمدينة أظلمت ... له الأرض تهتز العضاه بأسوق

جزى الله خيراً من إمام وباركت ... يد الله فى ذاك الأديم الممزق

فمن يسع أو يركب جناحى نعامة ... ليدرك ما حاولت بالأمس يسبق

قضيت أموراً ثم غادرت بعدها ... بوائق فى أكمامها لم تفتق

وما كنت أخشى أن تكون وفاته ... بكفى « سبنتى » أزرق العين مطرق[2]

ومن المؤكد أن الجن تعجز عن قول مثل هذا الشعر ، وأن المساكين قد ظُلِموا - كما ظُلِمَت عائشة - بنسبة رواية ذلك الشعر إليها !!

(٥) تنافس القبائل للفخر بأسلافهم

من صفات العربى أن يفاخر بأسلافه معتمداً على ما خاضوا من حروب وما كان لهم من مآثر ، ولهذا السبب سجلوا أيامهم ووقائعهم ، وحفظوا أنسابهم وحافظوا على

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٥٠ .

(٢) الأغانى جـ ٨ ص ٩٨

تسجيلها ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل اهتموا فى المقام الأول بإشاعة ذلك بين الناس ، حتى ينشروا - ما استطاعوا - هيبتهم واحترامهم .

هذا كله صحيح تاريخياً واجتماعياً ، فما دخل الشعر ونحله فى ذلك ؟

الواقع أن الشعر ونحله يمتان بأكبر الأسباب إلى ماسبق ، ذلك أنه حين نشطت حركة الرواية مع بداية القرن الثاني وما بعده وجد بعض القبائل أنفسهم وفى أيديهم القليل من الفخر بالأنساب والوقائع مع أن حياتهم نفسها تعتمد فى جانب مهم منها - وهو المعنوى - على ذلك ، فكان لابد من حديث عن هؤلاء الأسلاف ، إن لم يكن صدقاً فكذباً ، وإن لم يكن حقيقة فانتحالا ووسيلة ذلك الشعر .

* عن أبى نهشل عن أبيه قال : أرسل إلى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فقال : قل أبياتاً تمدح بها هشاماً - يعنى ابن المغيرة - وبنى أمية، فقلت : سمهم لى ، فسماهم ، قال : اجعلها فى عكاظ ، واجعلها لأبيك ، فقلت :

ألا لله قوم ولدت أخت بنى سهم

هشام وأبو عبد مناف مدره الخصم (القصيدة)

قال : ثم جئت ، فقلت : هذه قالها أبى ، فقال : لا ، ولكن : قل : قالها ابن الزبعرى - قال : فهى إلى الآن منسوبة فى كتب الناس إلى ابن الزبعرى [١] .

أجل « اجعلها فى عكاظ واجعلها لأبيك » هذه هى مظاهر المؤامرة بين الشاعر المجهول وأبى بكر بن عبد الرحمن المخزومى ، لكنه مرة أخرى لم يقتنع بقيمته ولا بقيمة أبيه فى حلبة الفخر والمباهاة ، فرفض اسمهما معا ، إذ هما اسمان غير رابحين كثيراً فى هذا المجال ، فادعيت القصيدة لابن الزبعرى ، وبقيت باسمه بعد ذلك نحلا وزوراً .

تلك الأسباب الخمسة هى أهم الدوافع وراء « النحل والتزيد » ويتفرع على كل منها فروع كثيرة يستوفيها من أراد من دارسى الأدب ، وإنما دعا إلى التعرض لذلك هنا بهذا الاختصار أن هذا كان مظهراً من مظاهر الفساد فى المادة اللغوية المشكوك فيها ، وأن الخلل فى الرواية - بهذه الصفة - فى حاجة إلى تصويبه أو تخطئته من جهة النظر اللغوية لدى الأقدمين - كما سيأتى .

---

(١) الأغانى جـ ١ ص ٢٩

وينبغي أو يكون في الاعتبار أيضا أن « النحل والتزيد » لم يكن أمراً هينا في تاريخنا اللغوى ، إذ احترفه بعض الرواة احترافاً رغبة في التكثر والتزيد «فيقال : إن غلام ثعلب (ت ٣٤٥) أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة ولذلك الإكثار نسب إلى الكذب [١] » وقد ورد أيضا عن غيره مثل ذلك ، فإذا صح هذا - وأظن بعضه صحيحاً - فإن الأمر في حاجة إلى دراسة أوسع وأشمل لا يتسع لها هنا المجال .

ثانيا : التغيير في المادة المروية نفسها

قال ابن مقبل « إني لأرسل البيوت عوجاً ، فتأتي الرواة بها قد أقامتها » [٢].

أجل .. كأنما كان هناك شبه عرف بين العلماء ، على أن الراوى إذا وجد في المروى ما يعتقد أن غيره أحسن منه ، فله أن يغير في متن الرواية بما يتفق مع رأيه ، وهذا أمر عادى يحدث كثيرا في الرواية مادام الناس يختلفون في نظرتهم للأمور وبخاصة ما يخص الشعر واللغة ، بل إن منتج النص نفسه قد يغير ما أنتجه إذا عاود مذاكرته أو تنقيحه ، بل قد يحدث له ذلك أحيانا دون قصد إذا أحس بما هو أنسب لشعره أو نثره عند إلقائه من ألفاظ وعبارات .

هذا أمر عادى إذا جاء عفوا ، لكنه يتجاوز هذه الصفة إذا حدث له من ظروف التغيير ما حدث عند علمائنا الأقدمين .

من ذلك أن يصبح رضا العلماء عنه وتواصيهم به أمراً عادياً كما يفهم ذلك من عبارة « ابن مقبل » السابقة وكما يقرره أيضا تلك المناقشة التي دارت بين الأصمعي وخلف عن بيت لجرير حكى الأصمعي أنه أنشده خلفاً ضمن قصيدة لجرير ، وهو :

نبالك يوماً خيره قبل شره　　تغيب واشيه وأقصر عاذله

« قال خلف : ويحه ، ما ينفعه خير يؤول إلى شر !! قلت (الأصمعي) : هكذا قرأته على أبي عمرو بن العلاء ، قال : صدقت ، وكذا قال جرير ، وكان قليل التنقيح لألفاظه ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع ، قلت : فكيف يجب أن يكون ؟!

(١) إنباه الرواة جـ ٣ ص ٦٧٤

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٨١

قال: الأجود أن يكون « خيره دون شره » فاروه كذلك ، وقد كانت الرواة قديما تصلح أشعارالأوائل، فقلت : والله لا أرويه إلا كذا »[١].

فعلى الرغم من صحة النص عن قائله وعمن رواه وهو أبو عمرو ، وثبوت ذلك أيضا عن الأصمعى وخلف فإنهما غيراه وبدلا ألفاظه اعتماداً على تلك القضية الشاملة الخطيرة «كانت الرواة قديما تصلح أشعار الأوائل» وهذا ما يعطى هذا الأمر العادى نوعا من الأهمية، فإنه إن حدث عفوا من الشعراء والناس العاديين فإنه ما كان ينبغى أن يحدث من العلماء الدارسين .

فإذا أضيف إلى ذلك أن الرواية كانت تتناقل مشافهة - فى المظهر على الأقل كما سبق - ازدادت أهمية الموضوع وخطورته ، فمن طبيعة الإنسان أن يتذكر وينسى ، ولا يملك كل الناس شجاعة الإعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق ولذلك فمن المتصور - مع اعتبار ذلك عرفاً مجازاً من العلماء - أن تكثر تلك التغييرات وأن تخرج عن نطاقها العادى إلى ما يستحق الالتفات والدرس .

وكأنما أحس الناطقون أنفسهم بما يتهدد ما أنتجوه من مادة اللغة من هذا العرف الجائر وذلك التظاهر بغير الحق ، فحرص بعضهم على تلافى ذلك بقدر المستطاع ، وقد مر قول ذى الرمة لموسى بن عمرو « اكتب شعرى ، فالكتاب أعجب إلى من الحفظ ، لأن الأعرابى ينسى الكلمة قد تعب فى طلبها ليلة فيضع فى موضعها كلمة فى وزنها، ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ولا يبدل كلاماً بكلام » وأغلب الظن أن الأمر لم يقتصر على النسيان فقط ، بل كان فيه من التعمد أكثر مما فيه من النسيان .

لقد حدث التغيير إذن فى بعض ما روى عن عمد أو سهو ، وبقصد الإصلاح أو بقصد التعنيت ، وجاء ذلك فى مظهرين :

أ - وضع لفظ أو تعبير مكان غيره بقصد إصلاح المعنى ، وكلاهما صحيح لغوياً.

ب - تغيير ما ورد عن الشاعر من خطأ لغوى إلى ما يظن أنه الصواب .

وبعبارة قصيرة : يحدث التغيير للألفاظ والعبارات بقصد إصلاح الخطأ فى

---

(١) العمدة جـ ٢ ص ١٩٢ - ١٩٣

المعنى أو إصلاح الخطأ فى الصيغ والتراكيب - ونماذج كلا المظهرين كثيرة فى تراثنا اللغوى .

ثالثا : حاجة النحاة إلى النصوص

لقد ترتب على هذه الحاجة الملحة أحياناً ادعاء الشعر ونسبته إلى غير أصحابه ، ذلك أن النحاة قد جدوا مشكورين فى دراسة اللغة من القرن الأول إلى القرن الرابع ، وبعدئذ توقف المدد اللغوى تماماً ، وبدأ التأليف فى الشواهد نفسها - كما سيأتى - ومن الممكن أن يتصور فى هذه الفترة أن بعض النحاة كان يقصر به علمه عن تأييد بعض أفكاره التى يسوقها لخدمة الحق أو منافسة الآخرين فى مواقف النزاع - وما أكثرها بين العلماء والدارسين - فكل ذلك يدفع بعض الدارسين إلى الاستنجاد بالذاكرة أحياناً ، أو الاستعانة بالأعراب المستعدين لتلبية الطلبات أحيانا أخرى ، وحينئذ يجد التزييف طريقة إلى النصوص والدارسة والملاحظ بصورة عامة أن هذا النوع من النصوص يبدو عليه سمات الضعف والتكلف والصنعة ، حيث تغيب عنه الروح والمتعة والفكرة ، ومن مظاهر ضعفه اضطراب شطرى البيت الواحد فلا يؤديان معنى واحداً منسجماً ، وقد تتنافر الأبيات فى الفكرة الكلية بالانتقالات الفجائية الواسعة بين معانيها ، وربما اختل فيها أحيانا الشكل العروضى ، وهى بكل ذلك تماثل بالتقريب أشعار المبتدئين الذين يرصون الألفاظ بقصد النظم ، ويجهدون أذهانهم فى ذلك ، فيحصلون آخر الأمر على كلام موزون أبعد شئ عن الشعر ، وأغلب الظن أن شعر العلماء فى صناعة النحو كان شعر مبتدئين أيضاً إن لم يكن فى السن ففى الفن، لأن هذا النوع من النصوص صادر عن دارسين استدعته حاجتهم للصناعة ، ولم تدفع إليه موهبة ولا أصالة .

وكأنما أحس العلماء روح الشك التى يمكن أن تعارض ما يصنعون ، فإن شهرتهم بين الناس هى العلم والدراسة وليست الشعر وصناعة الكلام ، ولذلك ترك فى كثير من الأحيان هذا الشعر دون نسبة إلى أحد ، أو نسب إلى من لا يتصور منه قول الشعر بالمرة ، أو اختلفت نسبته وتعدد قائلوه .

* روى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء (فُعال من الأعداد) متسقاً إلى

(عُشار) وأنشد عليه ما عزى إلى أنه موضوع عنه :

قل لعمرو يا ابن هند ، لو رأيت اليوم شَنّا
لرأت عيناك منهم كل ما كنت تمنى
إذ أتتنا فيلق شهباء من هَنا وهَنا
وأتت دوسر والملحاء سيراً مطمئنا
ومشى القوم إلى القوم أحادى وأثنى
وثلاثاً ورباعاً وخماساً فاطعنا
وسداساً وسباعاً وثماناً فاجتلدنا
وتساعاً وعشاراً فأصبنا وأصبنا
لا ترى إلا كمياً قاتلا منهم ومنا

وقد علق الخفاجي على هذه الأبيات بقوله : « ودلائل الوضع فى هذه الأبيات ظاهرة ، وكان خلف الأحمر متهماً بالوضع »[1].

أجل .. دلائل الوضع فى هذه الأبيات ظاهرة ، فهو إنتاج ذهنى لا وجدانى وهو من تلكف الصنعة لا من انسياب الإحساس ، هو نظم العلماء لا شعر الشعراء ، ولذلك جاءت معانيه ساذجة وألفاظه مرصوصة رصا مقصود بها توالى الصيغ على وزن (فُعال) من الأعداد ، وتلك هى غايته !!

رابعا : رواج الغريب بين الناس

لقد مر فيما سبق أن الغريب فى المعنى والصياغة كانت له سوق رائجة بين العلماء والدارسين ، إذ يجدون فيه مادة غنية لدراستهم سواء ما يتعلق بالألفاظ أو ما يتعلق بالإعراب والتراكيب ، وكانت سوقه أشد رواجاً للرواية والتكسب لاكتسابه تلك الصفة المرغوبة « صفة البداوة » .

(١) درة الغواص ص ١٤٨ - ١٤٩

من أجل هذين السببين السابقين أنفسهما جاءه الضر والخلل ، فأصبح مجالا للسطو والتزييف من كل من الشعراء والرواة على حد سواء مع اختلاف النسبة بينهما فى ذلك ، وكثير من الروايات فى المصادر المعتد بها تُحكى عن شعراء أغاروا على قصائد لشعراء آخرين ونسبوها لأنفسهم .

ولعل مما شجع الرواة على انتحال الغريب أن من عادة الناس أن يبقى فى ذاكراتهم من الشعر - بل من النثر - السهل القريب الحفظ ، فيعمر لديهم وقتاً طويلا، وتشيع نسبته إلى صاحبه بينهم ، وفى ذلك مانع قوى خفى يمنع الرواة من انتحاله وتزييف نسبته. أما الغريب فعلى العكس من ذلك ، فليس له من الشيوع والاستمرار الزمنى ما لمقابله : حيث ينساه عامة الناس بمرور الزمن ولا يفتش عنه إلا الخاصة منهم كحماد وخلف ، واعتماداً على ذاكرة المجتمعات الضعيفة فى حفظ الغريب ومعها رغبة الناس فيه واحتفاظهم به وبمن يرويه ، ساغ للرواة الإخلال به ، سواء فى تزييف نسبته لقائله أو فى محاكاته بمثله ثم نسبته للسابقين ممن اشتهروا به .

* قال الأصمعى : كان يزيد بن ضبة مولى ثقيف ، ولكنه كان فصيحاً وقد أدركته بالطائف وقد كان يطلب القوافى المعتاصة ، والحوشى من الشعر .

وقال أبو حاتم فى خبره خاصة : حدثنى غسان بن عبد الله بن عبد الوهاب الثقفى عن جماعة من مشايخ الطائفيين وعلمائهم قالوا : قال يزيد بن ضبة ألف قصيدة ، فاقتسمتها شعراء العرب وانتحلتها فدخلت فى أشعارها [1] .

وبتأمل هذا الخبر - إن صح - تتضح الفكرة السابقة ، فهذا مولى لثقيف مغرم «بالقوافى المعتاصة والحوشى من الشعر» يقول ألف قصيدة توزع على الشعراء الآخرين نحلا ، والمرجح أن هذا التوزيع قد تم بمعرفة الرواة ، حيث استضعفوا « يزيد ابن ضبة » لضعف شهرته ونسبه فى العرب ، وكان فوق ذلك حضرياً من أهل الطائف ، ومن ثم اعتبروه كنزاً غنياً لمدد دافق من الشعر الغريب لنسبته إلى شعراء العرب ذوى الشهرة والنسب ، ثم تقديمه بعد ذلك مادة للدارسين .

---

(١) انظر : الأغانى جـ ٦ ص ١٤٥

وبعد

فهذه الأمور الأربعة أهم مظاهر الفساد فى المادة المروية المشكوك فيها ، فما صلة ذلك كله بفكرة البحث ؟؟ إن هذه الصلة ستتضح فيما يلى لمعرفة أسس موقف علمائنا الأقدمين - تصويبا وتخطئة - من هذه المادة التى دخلت دائرة الشك بمظاهرها الأربعة، وهذه الأسس هى :

١ - فى النحل والتزيد : الأساس صحة النص لغوياً لا فنياً اعتماداً على نسبته العامة للعصر الموثق .

٢ - فى التغيير فى متن المادة المروية : الأساس عرف متوارث شائع أعطى شرعية الموافقة على التغيير .

٣ - فى حاجة النحاة للنصوص المزيفة : الأساس مراعاة القواعد لا استقراء النصوص .

٤ - فى السطو على الغريب وتزييف نسبته : الأساس الكسب المادى لا النظر العلمى .

أما الأساس الأول فقد قام على **التفريق بين النظرة الأدبية والنظرة اللغوية** إذ تقوم الأولى على ضرورة نسبة النص لصاحبه وعصره ؛ لما يلقيه ذلك من أضواء كاشفة على جماله وفنه ، أما الثانية فتقوم على استيفاء شروط الصحة والصياغة مع اعتبار نسبته العامة إلى العصر الطويل المدى الذى رأوا توثيقه وحجيته، وهذه النظرة الأخيرة قد قامت - فى أغلب الظن - فى أذهان بعض علماء اللغة الذين نحلوا النصوص أو احترفوا نحلها ، فمن المؤكد أنهم كانوا يعلمون خطأ النسبة الأدبية لما زيفوه ، لكنهم كانوا فى الوقت نفسه لا يشعرون بارتكاب جريرة لغوية فى حق النصوص ، وهذا المعنى الذى قام فى نفوسهم وترتب عليه النحل عملياً لم يصرحوا به علنا ، وإنما تدل عليه تصرفاتهم وبعض نصوص قليلة عثرت عليها من آرائهم ، ومنها :

* قال أبو حاتم : سألت الأصمعى عن « الأغلب » أفحل هو من الرجاز ؟ قال : ليس بفحل ولا مفلح ، وقال : أعيانى شعره ، وقال لى مرة : ما أروى له إلا اثنتين ونصفا ، قلت : كيف قلت : نصفا ؟!

قال : أعرف له اثنتين ، وكنت أروى نصفا من التى على القاف ، فطرلوها ثم قال :

كان ولده يزيدون فى شعره حتى أفسدوه .

قال أبو حاتم : وطلب منه إسحاق بن العباس رجز « الأغلب » وطلبه منى فأعرته إياه ، فأخرج منه نحواً من عشرين قصيدة ، فقلت : ألم تزعم أنك لا تعرف له إلا اثنتين ونصفا !!

قال : بلى ، ولكن انتقيت ما أعرف ، فإن لم يكن له فهو لغيره ممن هو ثبت أو ثقة [1] .

والأصمعى ينص على تلك الفكرة صراحة بقوله « إن لم يكن له فهو لغيره ممن هو ثبت أو ثقة » فالمهم أن تتحقق للنصوص لغوياً النسبة العامة لمن هو ثبت أو ثقة ، وما وراء ذلك مطلوب حقاً ما وجد السبيل إليه ، أما هذه المادة المتحولة فيكفى ذلك فيها فى رأى الأصمعى ، والراجح أنه كان رأى كثير من اللغويين الأقدمين حتى من قاموا بالنحل منهم .

أما الأساس الثانى للتغيير فى متن الرواية وهو «**العرف المتوارث الشائع**» فقد مر منذ قريب أن تلك عادة أجازها بعض العلماء ، ووافقهم عليها بعض الشعراء ، ويدل على هذا العرف المتوارث الشائع ما قاله خلف للأصمعى وهو يحاوره عن التغيير فى بيت جرير :

فيالك يوماً خيره قبل شره   تغيب واشيه وأقصر عاذله

قال « الأجود أن يكون خيره دون شره ، فاروه كذلك ، وقد كانت الرواة قديما تصلح أشعار الأوائل ، فقال الأصمعى : والله لا أرويه إلا هكذا » .

ففى هذه المحاورة نص صريح من المفضل على ذلك العرف الشائع ، وموافقة الأصمعى له واتفاقه معه على تغيير منطوق الرواية تنفيذ عملى لذلك العرف ، وخضوعاً لهذا العرف وافقهم عليه بعض الشعراء ، ويشير لذلك كلمة ابن مقبل الشاعر : « إنى لأرسل البيوت عوجاً ، فتأتى الرواة بها قد أقامتها » فكأنما يرى فى

---

(١) نحولة الشعراء ص ٢٥

التغيير الذى يصنعه الرواة عملا نافعاً يقوم ما اعوج من بيوته ، وإن كان غيره من الشعراء لا يوافقه على هذا التفع المخلط ، ولا يرحب به النظر اللغوي الصحيح .

أما الأساس الثالث عن حاجة النحاة للنصوص وهو « **مراعاة القواعد لا استقراء المادة اللغوية** » فهو أمر فى غاية الوضوح ، إذ دفعت القواعد بعض علماء النحو إلى البحث عما يؤيدون به آراءهم وترتب على ذلك نحل الشواهد بل طلب نحلها من أصحاب اللغة : فالرأى أولا والبحث عما يؤيده من النصوص ثانيا ، فإن لم يكن موجوداً فليخترع ، وإن لم يكن ثابتاً فليزيف أو يطلب عند من يلبى الطلب من الشعراء والأعراب الفصحاء ، وهذا عكس لمهمة الدارس الذى ينبغى أن يضع النصوص أولا والقواعد ثانيا ، ولكن هذا ما حدث !!

والأساس الرابع والأخير « **السعى وراء الغريب وتزييف نسبته** » لم يسوغه لهم علم ولا بحث ، بل سوغه ودعا إليه التكسب المادى - كما سبق شرح ذلك - وهذا الأساس الأخير كان لدى بعض الرواة والشعراء حاجة قوية مغرية فى مجتمع يهتم بالغريب ويحتفى به ، وإذا كنا لا نجد نصاً صريحاً يدل عليه منهم ففى حياتهم وحياة عصرهم من دلالة الحال ما يغنى عن كل مقال !!

النحاة بين مقتضى القواعد وظاهر الرواية

إذا صح أن يؤرخ للحديث عن هذه الفقرة علمياً ، فإنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما سبق في الفقرة الأولى من هذا الفصل عن تطور الممارسة والتفكير في كل من الرواية والدراسة ، إذ تناقل الناس الرواية أولا بطريقة عفوية ، ثم أصبحت احترافاً وفناً متخصصاً مع بداية القرن الثاني وما بعده ، وكانت دراسة اللغة أولا تتفق مع منطق البداية في كل شئ ، إذ تلمس العلماء طريقهم بين النصوص بملاحظة ما يقع تحت أيديهم منها ، وقد تتغير الملاحظات أو تنمو مجاراة لما يجد من استقراء ومتابعة ، ثم نمت الدراسة واتسعت ، وأصبحت أيضا حرفة يقوم بها المتخصصون بنظام وفن مع النصف الأول من القرن الثاني ، وقد اتضح هذان المظهران - الرواية والدراسة - على صورة تكاد تقرب من الكمال في الرواد الأوائل من العلماء ، أبي عمرو بن العلاء وحماد والمفضل الضبي وخلف والخليل وسيبويه ، ثم وصل الأمر غايته فيمن جاء بعد من الدارسين والرواة .

في هذه الفترة الناضجة وما تلاها قام العلماء بدراستهم للغة بجد وعمق وتنظيم للمادة المروية بين أيديهم - وهي كثيرة - وحققوا من ذلك نتائج باهرة مضيئة ، ولكن مع نمو الدراسة وتعقدها وكثرة فروعها وتشعبها حملوا أنفسهم أحيانا - عن اضطرار أو قصد - على السير بالنصوص في طرق ملتوية لا تتفق مع ظاهر الرواية فيها ، فانعكست عليها آثار الصنعة الذهنية ، وكلما تأخر الزمن أوغلت الدراسة في العمق والتعقيد ، وتخلت النصوص عن مواقعها لتؤدي ما يريده الدارسون منها ، وهكذا اطرد هذا الأسلوب العلمي المعقد الذي انحاز فيه العلماء إلى جانب القواعد ، ووقع بذلك الغرم على بعض النصوص التي خضعت مكرهة لسطوة الاثنين : القواعد والنحاة .

ذلك هو مجال الدراسة في هذه الفقرة يجب أن يحدد منذ البداية بالآتي :

أن هذه الفقرة لا ترصد كل ما درسه النحاة من مادة اللغة ، بل ترصد بعضه فقط هو الذي تمثل فيه تغلب القواعد على الرواية .

وأن بداية هذه الظاهرة بصورة واضحة صاحبت نضج الدراسة في القرن الثاني، وزادت بنموها وتعقدت بتعقدها .

وأن هذه الظاهرة ليست أمراً هيناً يسيراً ، بل كونت جزءاً مهماً من كتاب النحو العربى - خصوصاً لدى المتأخرين - مما لوا استقرئت جزئياته التى تندرج تحت المظاهر العامة الت سنذكرها بعد لقدمت وحدها بحثاً لا تتسع له هذه الفقرة .

من هذا المنطلق المحدد تتناول هذه الفقرة أمرين :

الأول : المظاهر العامة للنصوص التى خضعت - بغير حق - للنحاة وقواعدهم .

الثانى : معرفة أساس هذه الظاهرة لدى علمائنا الأقدمين : إذ تمسكوا بمبدأ «مستوى صواب القاعدة» فراح ضحيته جزء مهم من مادة اللغة .

إن أهم مظاهر هذه القضية بدت فى دراسات العلماء وتطبيقات النحاة فى مسائلهم متناثرة بين هذه وتلك فى أمور أربعة ، نجملها أولا ثم نفصلها بعد ذلك ، هى:

١ - صنعة المروى بغير سماع ولا نقل .

٢ - تخطئة المروى الثابت لغوياً .

٣ - تحريف الرواية خدمة للرأى .

٤ - تخريج المروى على وجه واحد بآراء مختلفة أو وجوه متعددة .

وإليك توضيحاً مختصراً يساق بأسانيده من الدراسة والتطبيق لكل واحد من هذه الأربعة .

١ - صنعة المروى بغير سماع ولا نقل

إذا كانت القواعد هي الأساس العام الذى تحدث به الصنعة الرواية الصحيحة فإن وراء ذلك أسباباً بعضها علمى وبعضها الآخر استدعته ظروف المنافسة أو التفرد بالرأى أو ادعاء ما لا يعرفه الناس أو التفريعات الدقيقة التى لا تخطر أحياناً إلا ببال النحاة، ففى بعض الأحيان يدعو إلى الصنعة التخلص من مأزق وقع فيه العالم ولا يخلصه من ذلك إلا أن يعتدى على الرواية بالاختراع المزيف ، وقد يحدث ذلك بخداع متعمد من أحد الدارسين للآخر، فيضع له ما يضلل به دراسته ويفسدها ، أو يكون الرأى متفرداً

غريباً يحتاج تصديقه إلى نصوص توضع وروايات تساق ، وأغلب الظن أن هذا النوع الأخير قد لعب دوراً مهماً جداً في النحو العربي ، وأنه من الأسباب المهمة التي جعلت النحاة يسوقون روايات موهومة من شعر ونثر مصنوعين ، ولعل هذا يفسر تلك الحواشي الجزئية الكثيرة التي نجدها متراكمة بكثرة ودقة حول القواعد الكلية في كتب مسائل النحو ، حيث تتخذ أحياناً شكل « لغات ولغيات » أو تتخذ أحياناً أخر شكل « تنبيهات واستدراكات » أو تساق بصفة «النادر أو الشاذ أو الضرورة » وكل ذلك لابد له من روايات تساق لها نصوص تعطي حيثيات التصديق والإقناع حتى بالمتناقضات ، وتدل الظروف السابقة لتلك الروايات كما يدل متنها نفسه - إذا عرض في ضوء الفهم الدقيق - على أنها جاءت لتؤدي دوراً معيناً ، فأدته ولكنها تركت وراءها دوياً لمعارك العلماء ، كما أنها بتجمعها كونت كماً متراكماً تناثر بين مسائل النحو العامة ، فجعل فهم النحو ودراسته لمن يرغبونهما عملا صعباً مضطرباً ، لكن ما لنا نستبق الحوادث في هذا الأمر ؟؟ إن لهذا حديثاً آخر سيأتي في مكان آخر .

* عن أبي عثمان المازني قال : سمعت اللاحقي يقول : سألت سيبويه ، هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال (فَعِل) قال : فوضعت له هذا البيت :

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار [1]

* قال المفضل : أنشدني « أبو الغول » لبعض أهل اليمن :

أي قلوص راكب تراها طاروا عليهن فشل علاها

واشدد بمثنى حقب حقواها ناجية وناجياً أباها

.. .. وعلاها ، أراد (عليها) ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً ، يقولون (أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان والسلام علاكم) وهذه الأبيات على لغتهم .

وأما (أباها) فيمكن أن يكون أراد (أبوها) فجاء به على لغة من قال (هذا أباك ..) وكذا كان القياس .

---

(١) المزهر جـ ٢ ص ١٨٠.

قال أبو حاتم : سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة فقال : انقط عليه ، هذا صنعه المفضل [1] !!!

واعتراف « اللاحقى » بوضع البيت على سيبويه رواه عنه أكثر من مصدر من المصادر المعتمدة ، ورغم هذا الإقرار بالوضع بقى البيت فى أغلب الكتب النحوية ترددد خلفاً عن سلف .

وأبيات المفضل التى نسبها لبعض أهل اليمن - دون تحديد - قد ساقها عن لغة بنى الحارث بن كعب فى قلب الياء الساكنة بعد الفتحة ألفاً ، واشتملت بالجملة على لغة أخرى لإلزام الأسماء الخمسة الألف ، واعتماداً على أسلوب النقد الدقيق للأبيات يتضح اختراعها ، إذ فى الشطر الثانى (طاروا عليهن فشل علاها) اختلفت (عليهن) عن (علاها) مع أنهما من واد واحد ، ولن يحدث خلل عروضى لو تغيرت ياء (عليهن) إلى ألف ، فإذا أضيف إلى ذلك مجئ(أباها) بالألف وحقه الواو رفعاً كان من الحق لنا أن نتساءل : أكان هذا الشاعر المجهول ينطق أصنافاً من اللغات وينوع فى لغته نفسها إظهاراً للبراعة وسعة المعرفة ؟؟ وكان من المقنع حقاً إجابة لهذا التساؤل ما قاله أبو عبيدة « انقط عليه هذا صنعه المفضل » .

أجل « صنعه المفضل » وصنع الكثيرون غيره مثله مما لا مجال هنا لحصره لكنه لم ينقط عليه ، بل بقى فى كتاب النحو العربى يوجه مسائله وقضاياه .

٢ - تخطئة المروى الثابت لغويا

من الممكن أن يتصور دون عناء كبير أن النظم السائدة فى البيئة اللغوية تكون عادة مطردة منسجمة ، ولكن من المتصور إلى جوار ذلك أن تحدث ظواهر خاصة تتفرد بمنطقها الخاص عن منطق النظام العام لاستعمال المتكلمين للغة .

هذا أمر عادى يمكن التماسه فى كل زمن وفى كل لغة ، فليست اللغة متحفاً محنط الجثث ، منحوت التماثيل ، ولكنها سلوك يقوم به الناس ويحدث لعناصره التطور والتفرد .

---

(١) راجع : النوادر فى اللغة ص ٥٨

وإلى جوار ذلك أيضاً يمكن أن يتصور أن الرواة الناقلين للغة قد حملوا بعض هذه الظواهر المتفردة كما سمعوها من الناطقين ، ثم نقلوها إلى الدارسين مادة لغوية قابلة للفهم والتشكيل ، ويتصور كذلك أن الرواة أناس يصح عليهم ما يصح على كل الناس من الخطأ عن قصد أو غير قصد - وجل من لا يخطئ !! - وهذه الأخطاء ينبغي أن تحدد وتحصى ، ثم تبحث أسبابها وآثارها .

هذا هو منطق الحياة البسيطة بلا تقعر أو إغراب ، فماذا كان موقف النحاة الدارسين من ذلك !!

الواقع الذي كشفت عنه دراساتهم ومسائلهم أنهم نظروا لهذه الظاهرة العادية نظرة معقدة لا سهولة فيها ولا يسر ، ومقومات هذه النظرة تبدو في أمرين :

الأول : أن الذي تحكم في مواقفهم هو القواعد المعيارية لا منطق الحياة العادية .

الثاني : أنهم فرقوا في المعاملة - على أساس القواعد - بين الرواة والأعراب .

فقد دارت نظرتهم حول إخضاع اللغة لمنطق صارم وضعوه ، ثم التزموه !! فالقواعد التي يصلون إليها ينبغي أن تراعى وأن تطرد ، فإذا حدث ما يخالف تلك القواعد - مما سبب بعضه التفرد أو الخطأ في النقل - رأوا فيه مخالفات ينبغي البحث عن تخريجها وتوجيهها ، موجهين نظرتهم إليها من خلال القواعد التي خالفتها النصوص ، ومعرضين في غالب الأحيان عن التسامح المطلوب مع تلك الأمور العادية.

وقد قامت هذه النظرة على نوع من التفريق بين مخالفات الأعراب الفصحاء والرواة الناقلين ، فالأولون منزهون ابتداء عن الخطأ لما لهم من صلة قوية بصناعة القواعد حيث كانوا أساسها ومصدرها ، وينبغي بناء على ذلك ألا يوصفوا بالخطأ كيلا ينسحب ذلك على القواعد نفسها وهم حريصون عليها منزهون لها من الشبه ومظنة الإساءة ، فإذا وقعت في أيديهم مخالفات الأعراب الفصحاء المتوقعة منهم سببت لهم مشكلة يلتمسون حلها في الاعتذار عنهم ، ثم البحث الذهني عما يوجد المصالحة بين القواعد وتلك المخالفات من تأويل وتخريج ، وهذا مجهود يستحق الاحترام في ذاته ، لكنه ليس الحل الصحيح الذي يرضى اللغة وإن أرضى النحاة وقواعدهم .

فإذا انتقلنا إلى ما حدث للرواة من نقل ما تفرد من الظواهر أو الغلط في

الرواية - وهو أمر متوقع منهم - انقلبت نظرة النحاة وتغيرت المعاملة ووصفوا النقل والرواة «بالخطأ» وطعنوا فى صحة النص، إذ ليس للرواة من الصلة الحميمة بالقواعد ما للأعراب فيلتمس لهم شفاعة التخريج والتأويل، وهذا أيضا يحدث من أجل القواعد، حيث يبدو الغلط فى ضوئها « خطأ » ينبغى رفضه وتجريح ناقله، وهذا الاتجاه - على مبلغ علمى - قد اطرد فى معظم ما صادفته من روايات عن النحاة ودراستهم مما كان الطرفان فيه : نحوى دارس، وراو غلط فى نقله - وهو كثير لا محل هنا لحصره .

* جاء عن أبى حيان : إذ كانت الياء بدلا من الهمزة (كافتعل من الأزر) فلا تبدل تاء، بل تقرها على ما يقضيه التصريف، فتقول (إيتزر وآتزر وموتزر به) وأجاز البغداديون إبدالها تاء، فتقول (اتّزر) ومنه عندهم (اتّخذ) وحكوا (اتّمن) وتصاريفه بالتاء من (الأمانة) و (اتّهل) من الأهل .

وقال الفارسى : هو خطأ فى الرواية، فإن صحت فإنما سمع عن قوم غير فصحاء، لا يؤخذ بلغتهم [1] .

فقد اقتضت القاعدة ألا تبدل فاء الافتعال تاء من الياء التى أصلها الهمزة، ولكن روى البغداديون بعض أمثلة مخالفة لهذه القاعدة مثل (اتزر واتمن وتهل)، وجاءت عبارة الفارسى الأخيرة دالة بصراحة على التفريق بين الرواة والأعراب، إذ «هو خطأ فى الرواية، فإن صحت فإنما سمع عن قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم» «فالرواية» قد حكم عليها بالخطأ أما الجانب الآخر - جانب الفصحاء والأعراب - ففيه تنزيه وتحرز عن هذا الوصف، فإن صحت الرواية فهى عن قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، أما من يؤخذ عنهم - وهم أساس القواعد - فإن جانبهم مصون، لا يصح وصفه « بالخطأ » .

وهكذا لخصت هذه العبارة القصيرة الموقف الدراسى كله للعلماء فى موقفهم من المروى الذى تفرد بنطقه بعض الفصحاء، أو حدث له الغلط فى نقل الرواة .

---

(١) ارتشاف الضرب ورقة ٢٤

٣ - تحريف الرواية خدمة للرأى

المقصود بهذه الفكرة وجود النصوص اللغوية بصورة توافق آراء النحاة وقواعدهم، لكنها فى الوقت نفسه لا تتفق مع مورد الرواية فيها ، وكثيراً ما نبه بعض العلماء المنصفين على وجه الحق فى رواية بعض النصوص مبيناً صحة الرواية فيها ، كما يمكن تتبع ذلك بالموازنة بين ما فى كتب المسائل النحوية ومظان التحقيق المعتمدة لأصحاب النصوص حيث تتضح المفارقة بين الصورة التى ورد عليها النص فى كتب النحاة والصورة التى كان من الواجب وروده عليها فعلا .

وينبغى أن يعلم أولا أن مظاهر هذه الفكرة ليست أمراً هيناً قليلاً ، بل إن تتبع جزئياتها - بناء على الأسس التى ستذكر هنا - لاستقصائها والإحاطة بها قد يؤدى إلى نتائج تؤكد ما نزعمه لها من الكثرة والخطورة .

إن هذه المفارقة بين حقيقة المروى وصورة استخدامه فى الدراسة تدعو إلى التساؤل عن أسبابها ودوافعها .

والدوافع التى تكشفت لى - على مبلغ علمى - وراء تحريف النصوص تتخلص فى الآتى :

١ - غلط الدارس فى سماع الرواية ، فانحرفت لديه عن حسن نية .

٢ - تحريف الرواية قصداً بهدف بيان مجرى النصوص إذا وقعت ذلك الموقع .

٣ - تحريف الرواية نصرة للرأى مع معرفة وجه الحق فيها .

وهذه الثلاثة فى حاجة إلى فضل إيضاح لبيانها وتقديم مستنداتها من الدراسة والتطبيق .

يتمثل الأمر الأول فى تلك النصوص التى رواها واستخدمها علماء يغلب عليهم الثقة، لكنها وردت عن مواقف لغوية فيها غرابة وتفرد ، ومن أجل ذلك وقع الشك فى روايتها ، وصرح بهذا الشك آخرون من العلماء أنفسهم والرأى أن تحمل مثل هذه النصوص على حسن الظن بمن استخدمها من العلماء، إذ حدث منه الغلط فى روايتها واستخدامها ، أو سمع لها رواية ضعيفة فمال إليها ، وليس معنى ذلك الاقتصار على

هذا التسليم المتسامح فيها ، إذ أن الذى يحسم الأمر كله هو تحقيق الرواية نفسها .

* من أبيات سيبويه البيتان الآتيان :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

رحت وفى رجليك ما فيهما وقد بداهَنْكِ من المئزر

وقد طعن أبو العباس المبرد على سيبويه فى روايتهما ، وقال : إن الرواية فى الأول (فاليوم فاشرب) وفى الثانى (وقد بدا ذاك) .

وقال ابن جنى مناقشاً المبرد : وقول أبى العباس : إنما الرواية (فاليوم فاشرب) فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيته عنهم !! وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف ، فقد سقطت كلفة القول معه - وكذلك إنكاره عليه قول الشاعر:(وقد بداهنك من المئزر) فقال : إنما الرواية (وقد بدا ذاك من المئزر) وما أطيب العروس لولا النفقة [1] !!

* قال أبو زيد : قال كعب بن سعد بن مالك الغنوى :

وداعٍ دعا هل من مجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت : ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبا المغوار منك قريب

ويروى (لعلَّ أبى المغوار) وهى الرواية .... والرواية المشهورة التى لا اختلاف فيها (لعلَّ أبا المغوار منك قريب) يعنى أخاه [2] .

وواضح من النزاع حول البيتين الأولين بين سيبويه والمبرد وابن جنى ما يجعل احتمال التحريف فى روايتهما أمراً محتملا ، دفع إليه تفرد ما يشيران إليه عن القواعد العامة فى أمثالهما ، ومن هذه الزاوية طعن فى صحتهما المبرد ، أو أن شيئا الدقة : طعن فى ذلك الجزء الذى فيه ذلك التفرد والغرابة ، وأثار رأيه حفيظة ابن جنى الذى دافع بحرارة وعنف عن زعيم النحاة مستنجداً بالعرب وبقدرته البلاغية على الإهانة والسخرية !!

---

(١) انظر : المحتسب ص ١٠٢

(٢) انظر : النوادر فى اللغة ص ٣٧

والبيت « المغوارى » يتردد فى كتب مسائل النحو مستنداً لكسر لام (لعل) الأخيرة واستعمالها حرف جر - وهذا أمر غريب متفرد يرفضه أبو زيد الأنصارى بأدب جم فى قوله « والرواية المشهورة التى لا ختلاف فيها « لعل أبا المغوار منك قريب » وإن كانت الأولى عند النحاة « هى الرواية » .

أما السبب الثاني لتحريف المروى خدمة للرأى فهو بيان مجرى النصوص إذا وقعت ذلك الموقع ، ففى سبيل تقرير الأهداف المفترضة غيرت الرواية المنقولة إذ يصلح النص بعد تحريفه أن يكون مثلا لغيره مما يقع موقعه ويجرى مجراه بعد هذا التحريف، أليس هذا غريباً ؟! أليس غريباً أن يُبعثر ما فى اليد فى سبيل كسب موهوم ، وأن يضحى بالنص القائم فعلا فى سبيل ما يجرى مجراه ويكون مثله !! ولكن هذا قد حدث .

* روى أبو زيد عن أبى الحسن : أنشد سيبويه لجرير :

ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أماماً

فأجراه فى غير النداء لما اضطر كما أجراه فى النداء .

(ثم قال أبو زيد) : أنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة (وما عهد كعهدك يا أماما) على غير ضرورة ، وهذا شئ يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع فى شعر [1] .

وهذا قول صريح واضح لا يحتاج إلى تعليق ، سوى أن المجرى إذا وقع فى شعر له طريق آخر لبيانه ، وذلك بمتابعته فى نصوص صحيحة موجود فيها فعلا متبعه ومصبه وخط سيره ، لا بتحريف مرويات لها مجرى مغاير لقسرها على الدخول فى مجرى أراده لها النحاة .

أما الأمر الثالث فهو الأمر الخطير حقاً ، إذ تحرف الروايات قصداً مع معرفة وجه الحق فيها ، وإذا كان الحكم على النيات من خصائص علام الغيوب فإن مظهر النيات مما يدخل فى قدرة الناس استشفافه واستكشاف ما وراءه ، وهذا المظهر الذى حملته النصوص المحرفة يدل على نية العمد فيه الظروف التى استخدم فيها ، ظروف النحوى الذى استخدمه إذ يكون من المكانة بحيث لا يليق به أن يجهل وجه الحق فيما

(١) انظر : النوادر فى اللغة ص ٣١

استخدمه على غير وجهه ، وظروف المروى ذاته حيث يكون وارداً فى نص كامل له من الشهرة ما يكشف وجه التغير فيه الناس العاديون فما بالنا بالعلماء الدراسين !! ثم الظروف العامة - وهى أهم - التى سوغت للنحاة أن يركبوا هذا المركب الصعب خدمة لآرائهم وتأييداً لقواعدهم ، ومع التقدير العظيم لما بذله العلماء فى الدراسة من جهد ، فإن ذلك التقدير لا يمنع من أن نقرر الحقيقة؛ اذ حدث منهم أحيانا الحيدة عن الطريق السليم فى استخدام النصوص خدمة للآراء ، وهكذا دفع الاحتراف والإيغال فيه أصحابه إلى مضايق أجهدتهم وأجهدت غيرهم وأجهدت النصوص معهم .

وليس هذا القول منّا سبقاً ولا تفرداً ولا ادعاء ، لكنه رصد لما قرره بعض علمائنا السابقين أنفسهم عن بعضهم مما يظن صدقه اعتماداً على الظروف التى تقدمت آنفاً ، كما أن استقصاء ذلك كله فى كتاب النحو العربى أمر لا مجال له هنا ، ويكفى ما يؤكد القضية فقط .

* قال حمزة بن الحسن الأصفانى : وصدر سيبويه كتابه بباب ضمنه أشعاراً على روايات توافق ما بنى عليه الباب ، ويخالفه رواة الشعر فى أكثرها ، فمنه روايته لقول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

رواه غيره (ألم يبلغك) وإذا روى هذا لم يكن لسيبويه فيه حجة [١] .

* قال أبو أحمد العسكرى : مما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه - روى عن سيبويه عندما احتج به فى عطف الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر :

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وغلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهى مخفوضة كلها :

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

فهبها أمة هلكت ضياعا يزيد يسوسها وأبو يزيد [٢]

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ١٥ .

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٧

ويكفي هذا الاستشهادان من كثير أمثالهما ، فإرادة النحاة موافقة الباب هي السبب في التغليط على الشعراء ومخالفة الرواة في الشعر المشهور مجراه وطريقه وهذه الإرادة نفسها منشأ التحريف لصحة نطق الشعراء ونقل الرواة ، وهذا ما ذكره علي بن حمزة البصري عن المبرد نصاً بعد أن نبه على مجموعة من النصوص التي استخدمها ، فوسمها بأنها «متشحة بالأغلاط » ، وبين وجه الحق فيها ، ثم قال : «وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر ، لأنه ربما ركب هذا المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية واحتاج إلى نصرته ، فغير له الشعر واحتج به »[١].

وواضح من ذلك أن الدافع نصرة الرأي وأن الحاجة هنا أم التغيير ، وهو تغيير متعمد لا شك فيه !!

٤ - تخريج المروىّ على وجه واحد بوجوه متعددة وآراء مختلفة

مظهر آخر من مظاهر الاضطراب حول النصوص تضخمت بسببه دراسة النحو العربي ، حتى أصبح مضرب المثل في اصطراع الآراء وتعددها ، ففي المسألة نظر وفي النظر نظر !! وفي المروى على وجه واحد رأي مخالف !! بحيث يجد المطلع على كتب المتأخرين خاصة أن قضايا النحو قد تحولت هدفاً للمساجلات الفكرية العميقة ، وانعكس ذلك على مادة اللغة نفسها ، فكثر حولها الحوار والجدل والتخريج .

إن الخلاف في الرأي قد يكون ضرورياً ومفيداً للدراسة لكن بشرط أن يرتبط الخلاف بخطة تفكير عامة ذات منهج وهدف ، إذ تبدو من خلال ذلك الجزئيات كلها في علاقة منسجمة مع ذلك التفكير العام فتتقدم بحق ما يمكن أن يفيد ، أما أن يكون الاتجاه العام واحداً - كما هو تفكير النحاة - ثم يحدث النزاع حول طريقة إخضاع الجزئيات له ، فإنه لا يقدم جديداً ، وربما كان من الممكن التسامح مع هذا لو كان أمره هيناً قليلا ، لكنه في الواقع مظهر شائع ، كما تطالعنا بذلك مطولات النحاة المتأخرين.

ويرجع جزء كبير من أسباب هذا المظهر إلى أن جمع مادة اللغة قد توقف بعد فترة - كما سبق ذكر ذلك - ووجد العلماء أنفسهم وجهاً لوجه مع دراسات السابقين

---

(١) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٤١

بما فيها من آراء وما جمعوه من نصوص ، وهم ملتزمون بخطة عامة تواضع عليها الدارسون فى هذا العلم منذ بدأ ونما ونضج ، فلم يكن ثمة مجال للرأى غير المسائل الجزئية من ناحية والنصوص المجموعة الجاهزة من ناحية أخرى ، فتناولوهما بالتفتيت والتوجيه وتقليب الآراء مما أودى بمسائل النحو ومادته كلتيهما ، فظهرت عليهما آثار الصراع وكدماته ، واتضح ذلك فى أمرين :

١ - تخريج المروى على وجه واحد بوجوه متعددة نحوياً .

٢ - تجويز الوجوه المتعددة فى المروى على وجه واحد .

فمن الغريب أن النحاة كانوا لا يستطيعون أحياناً الاقتراب من النص المروى فيجعلون بأسهم بينهم ، بينما تبقى رواية النص كما جاءت بعيدة عنهم تثير المعارك ولا تشترك فيها ، وتشتد هذه المعارك وتعنف حين يكون النص المروى حاملا ظاهرة متفردة عن الإطار القاعدى المحدد لمثلها ، فحينئذ تسنح الفرصة أكثر لمزيد من المجادلات والتصدع .

والاستدلال على ذلك لا يحتاج لكبير مجهود ، وقد فتحت كتاب « المغنى » لابن هشام ، فوجدت أمامى الآتى :

* ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بـ (أن) ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا عليه قوله :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا   تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله :

أحاذر أن تعلمْ بها ، فتردها   فتتركها ثقلا على كما هيا

وفى هذا نظر ، لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم .

وقد يرفع الفعل بعدها (أنْ) كقراءة ابن محيصن { لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة} وقول الشاعر :

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما .. منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هى المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين : أنها (أن) الناصبة أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية [١] .

هذا النموذج عن استخدام (أنْ) مع المضارع فى غير مجراها الأصلى - من جزم المضارع بعدها أو رفعه - قد استند إلى هذه المرويات من الأبيات والقراءة ، ولا يكاد كتاب نحوى يخلو منها ، وقد وقف الدارسون منها موقف الرهبة ، إذ دارت مناقشاتهم بعيداً عنها بقصد التخريج والتفريع ، وكان خيراً لهم تأمل النصوص نفسها ، إذ لو فعلوا لاتضح لهم أنهم يضربون فى الهواء .

فالبيت الأول صاحبه امرؤ القيس « وروايته المحققة فى ديوانه هى (تعالوا إلى أن يأتى الصيد نحطب) .

والبيت الثانى حلت الضرورة مشكلته كما قال ابن هشام ، فليس ثمة مجال للآراء المتنازعة فيه .

والبيت الثالث تكررت فيه (أن) فى كلا الشطرين والفعل بعد أحدهما مرفوع وبعد الآخر منصوب ، فهل كان قائله على علم باستخدامات (أن) على الوجهين ؟؟ وأرجح أن رواية البيت - إن صحت - جاءت مبدوءة بـ (هل) لا (أن) إذ هى التى تؤدى معنى الحث والتحضيض الذى أراده الشاعر ، ودل عليه بقوله (ويحكما) أما قراءة الآية فلها حديث آخر سيأتى فى حينه .

هذا هو الطريق ، وليت علماءنا سلكوه !!

أما الوجه الآخر من الموضوع - وهو تجويز الوجوه المختلفة فى المروى على وجه واحد - فيدل بوضوح على سيطرة القواعد على الدارسين ، ثم على النصوص ، وقد يكون لذلك وجاهته إذا ما تعددت وجوه الرواية وتضاربت ، أو إذا ما كانت الرواية مجهولة أصلا ، لكن فرض الوجوه المتعددة مع التحقق من الصفة الواحدة التى ورد عليها النص أمر لا وجاهة له ولا عذر فيه ، إذ يدل - بصفته هذه - على تمكن الصنعة وسيطرتها على النصوص ، ومن يدرى ؟ فربما كان كثير مما وردت عنه روايات متعددة

---

(١) المغنى جـ ١ ص ٣٠ .

من هذا النوع نفسه ، إذ جوز فيه النحاة الوجوه المتعددة، ثم أسقطوا خلافهم هم على الرواة ، فنسبوا الاختلاف إلى روايتهم .

ما علينا من هذا النوع الذى نسب إلى تعدد الروايات - وهو كثير - فإنما المقصود هنا التصرف فى المروى على وجه واحد وتقليبه على وجوه مختلفة مع النص على وحدة روايته ، بل قد ينص صراحة على إباحة ذلك التصرف والموافقة عليه استجابة للقواعد .

* أورد الزجاجى عن ثعلب قال : أنشد الكسائى بحضرة الأصمعى فى مجلس الرشيد قول أفنون التغلبى :

أنَّى جزَوا عامراً سوءى بفعلهـم ... أمْ كيف يجزوننى السوءى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به ... رئمان أنف إذا ما ضُـنَّ باللبن

فقال الأصمعى : إنما هو (رئمان أنف) بالنصب ، فقال له الكسائى : اسكت ما أنت وذلك ؟! يجوز (رئمانُ أنف ورئمانَ أنف ورئمانِ أنف) بالرفع والنصب والخفض .....

قال (ثعلب) : فسكت الأصمعى ولم يكن له علم بالعربية ، وكان صاحب لغة، لم يكن صاحب إعراب [١] .

فالأصمعى قد التزم جانب الرواية فى بيت أفنون التغلبى ، ونص عليها صراحة بأنها بالنصب ، وما قاله متفق مع تسلسل المعنى واعتداله ، لكنه غلب على أمره أمام سطوة القواعد التى استخدمها الكسائى فى تجويز الوجوه الثلاثة : ثم توجيهها فسكت الأصمعى، لأنه صاحب لغة ، لم يكن صاحب إعراب .

* * *

بعد عرض هذه الأمور الأربعة بقى شئ أخير - لكنه مهم - هو معرفة أساس موقف علمائنا من هذه النصوص المغيرة .

فى الأمور الأربعة السابقة اتضح الانشقاق بين طرفين كان من الواجب أن يتعاونا هما القواعد والنصوص ، فما القواعد فى واقع الأمر إلا سبيل لوصف

---

(١) انظر : أمالى الزجاجى ص ٥٠ - ٥١

النصوص وبيان ظواهرها . لكن النحاة الدارسين سموا بينهما بالوقيعة والنزاع فوقفوا فى صف الأولى نصرة لها على الثانية . فوقعت النصوص فى حرج شديد واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج . وانعكس ذلك على الدراسة نفسها . فبدا فيها الاضطراب والنزاع والغموض والصعوبة . مع أنهم لو عكسوا الأمر فانتصروا للنصوص . لكان فى ذلك خير كثير للجانبين جميعاً . لكنهم التزموا مستوى صواب القاعدة . فراح ضحيته كلاهما .

وفى النهاية يجب التنبه إلى تكرار وتأكيد ما سبق فى مفتتح هذه الفقرة من أن المقصود بها ليس كل مادة الدراسة بل بعضها فقط . وهو الذى ألزمته القواعد على أن يخضع لها . ويسلك فى مسلكها . أو ما أطلق عليه على بن حمزة البصرى فى كتابه: التنبيهات على أغاليط الرواة « القطع على كلام العرب » فقد تحكم فى هذا القطع على كلام العرب « مستوى صواب القاعدة » .

الضوابط السلوكية للرواية وصلتها بالحديث

يقصد بهذه الفقرة الوسائل التى اعتمد عليها علماؤنا الأقدمون لتوثيق المروى من اللغة أو تجريحه فيما يتعلق بكل من السند والمتن ، وهو ما قاموا به عملا بالمشافهة أو التقييد فى مصادر اللغة والأدب التى بين أيدينا - وفيه هذه الصفة من التزام الأسانيد - كالأغانى ومجالس ثعلب ، وقد درس المتأخرون وسائل ذلك دراسة نظرية شاملة ، سواء ما يتعلق بالرجال أو السند أو المتن ، وأهم المصادر فى ذلك كتب طبقات النحاة واللغويين التى بدأ ظهورها فى القرن الرابع الهجرى ، وعمدتها فى هذه الفكرة التى نحن بصددها « مراتب النحويين » لأبى الطيب اللغوى (ت ٣٥١) وكذلك كتب أصول النحو ، وعمدتها أيضا فى هذه الفكرة «الإغراب فى جدل الإعراب» و« لمع الأدلة فى أصول النحو » وكلاهما لابن الأنبارى (ت ٥٧٧) ثم ما عرضه بعد ذلك بإفاضة وإسهاب السيوطى (ت ٩١١) من آراء السابقين فى كتابه « المزهر » .

هذه الفكرة إذن قد مرت بمرحلتين لدى علماء اللغة ، وهما التمرس والدراسة أو العمل والنظر ، أو السلوك ورصد السلوك .

ولا شك أن من يتعرض لدراسة الضوابط السلوكية لرواية اللغة يهجم على ذهنه فوراً ما صنعه علماء الحديث فى دراستهم ، إذ أن توثيق الرواة والسند والمتن اشتهر به ابتداء علماء الحديث ثم التزموه فى هذه الدراسة على مدى القرون ، ومن الطبيعى بناء على ذلك أن نتبين بصورة عامة ومختصرة هنا بداية الخيط العلمى الذى أمسك بطرفه الأول علماء الحديث ، ثم نتتبع باختصار مساره بعد ذلك فى كل من التمرس العمل والدراسة النظرية ، ليتضح فى آخر الأمر كيفية التأثير والتأثر بين رواية اللغة ورواية الحديث ، ليتبين بناء على ذلك أساس ضبط اللغة عن هذا الطريق الصعب الغريب .

فينبغى لكتابة هذه الفكرة متكاملة بيان الأمور الثلاثة الآتية :

١ - متى بدأت هذه الطريقة فى رواية الحديث وكيف قررها علماؤه ؟

٢ - استخدامها فى رواية اللغة ومدى صلتها بما كان فى السنة .

٣ - أساس القبول والرفض فى استخدام هذه الطريقة فى اللغة .

من المتعارف المشهور أن حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يُجمع أو يَتداول بصورة منظمة حتى قرب نهاية القرن الأول الهجرى تقريباً ، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرص على منع التدوين أو الإكثار من الحديث ، وذلك خوفاً على القرآن أن يختلط به الحديث ، أو يُشغل الناس عنه بالسنة ، وقد جاء فى حديث لعمر :

« إنى كنت أردت أن أكتب السنن ، وإنى ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً ، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله تعالى ، وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشئ أبداً » [١].

وليس معنى ذلك أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له ، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس لكن بطريقة حرة لا تقييد فيها ، وقد تكون مسندة ، بأن يروى صحابى عن صحابى آخر عن الرسول (ص) وقد روى أن أبا موسى الأشعرى قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه « احفظوا عنا كما حفظنا » [٢] وقد ظل هذا العرف السابق عن الحديث شائعاً بين الناس ، حتى بدأ تدوينه الرسمى فى أواخر القرن الأول الهجرى ، وعلى ما هو المشهور فى عهد عمر بن العزيز (ت ٨٣) وفى هذه الأثناء حدثت تغيرات جوهرية فى المجتمع الإسلامى ، إذ انتهى الصحابة وخلفهم غيرهم من التابعين وانقسم الناس شيعاً وأحزاباً متفرقة دينية وسياسية ، وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى ملك ، ومن شورى إلى وراثة ، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث وروايته ، فكثر فيه الوضع والتزييف ، تأييداً لاتجاه أو طعناً فى آخر ، أو تقرباً لحاكم ، أو بثاً للبلبلة والتشكيك فى الدين كما كان يصنع الزنادقة ، وقد أقر بعض هؤلاء الوضاعين المفترين الكذب صراحة بما وضعه وافتراه على رسول الله (ص) ، فقد قال عبد الكريم بن أبى العوجاء - أحد الزنادقة - قبل أن تضرب عنقه « والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحل فيها الحرام [٣] » بل قد وصل الأمر فى ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفتراه .

المهم هنا أنه مع بداية تدوين الحديث كان الفساد قد تطرق إلى كل من سنده ومتنه ، وكان لابد من حركة مضادة لمقاومة ذلك ورده ، ليحصل العلماء فى النهاية على أحاديث مصفاة صحيحة النسبة إلى رسول الله (ص) قد صدرت منه حقاً

(١) تقييد العلم ص ٤٩

(٢) جامع بيان العلم جـ ١ ص ٦٦

(٣) اللآلىء المصنوعة جـ ٢ ص ٢٤٨

فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث فى هذا الوقت المبكر ، فتشددوا فى الإسناد والتزموه ، كما تتبعوا رواة الحديث بالتعديل والتجريح ، وكان كل ذلك ضرورة أملتها ظروف العصر والتحرز الدينى فى رواية السنة ، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث .

* قال محمد بن سيرين (ت ١١٠) : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم [١] .

* وقد سمع الزهرى (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث ، فيقول : قال رسول الله (ص) فقال له : مالك قاتلك الله يابن أبى فروة ، ما أجرأك على الله! أسند حديثك ، تحدثونا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة [٢] !!

* وقال أبو سفيان الثورى : لما استعمل الرواة الكذب ، استعملنا لهم التاريخ[٣] .

ويكفى ذلك - مع كثرته - للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكراً فى نهاية القرن الأول وبداية الثانى بطرق التوثيق والتزييف ، وأن دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة «لما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم » وما وضحه سفيان الثورى « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » فالدافع إذن دينى أوجدته الفتن والكذب فى الحديث .

وجاءت مؤلفات الحديث فى تلك الفترة وما بعدها ملتزمة لضوابط الرواية فألفت أولا « المجاميع » التى تضم الأحاديث ومعها فتاوى الصحابة والتابعين ، ومن أشهرها موطأ الإمام مالك (ت ١٧٣) ثم كانت خطوة أخرى أشد دلالة على ما نحن بصدده ، هى تأليف « المسانيد » حيث جرد الحديث وحده بغير فتاوى ولا آراء مع جمع أحاديث الصحابى وحده فى موضع واحد وسوق الأسانيد التى توصل إليه ، وأول من ألف ذلك - فيما يقال - أبو داود الطيالسى (ت ٢٠٤) ومن أشهر هذا النوع من المؤلفات ،

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ٨٤
(٢) حلية الأولياء جـ ٣ ص ٣٦٥
(٣) الكفاية ص ١١٩

مسند الإمام ابن حنبل (ت ٢٤١) ثم بلغ التأليف فى الحديث ذروته فى القرن الثالث فى كتب الأئمة الستة « البخارى ومسلم وأبو داود السجستانى والترمذى والنسائى وابن ماجه » .

وإلى جوار ذلك نشطت حركة أخرى فى علم « مصطلح الحديث » وبدأت مبكرة أيضا مع النصف الأول من القرن الثانى الهجرى ، فتكلم فى ذلك مالك والأوزاعى والثورى ، وكثيرون غيرهم ، فبينوا طرق الإسناد ومن تقبل روايته ومن ترد .

ونخرج من كل ذلك بنتيجتين :

الأولى : أن ضوابط الرواية فى الحديث دفع إليها ظروف العصر والاحتياط الدينى .

الثانية : أن ذلك قد حدث فى وقت مبكر مع بداية جمع الحديث وتدوينه ونضج التأليف فيه فى وقت مبكر أيضا بما لا يتجاوز القرن الثانى الهجرى .

هذا - باختصار - ما كان من علماء الحديث ؟! فماذا كان من علماء اللغة ؟!

قد سبق أن رواية اللغة صارت علماً متميزاً يقوم به رجال متخصصون فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى ، إذ بدأ ذلك بأبى عمرو بن العلاء وحماد الرواية ، وتبعهما المفضل الضبى وخلف الأحمر والشيبانى ، ثم من جاء بعدهم من تلاميذهم كالأصمعى وأبى عبيدة وأبى زيد ، ثم رواة القرن الثالث كأبى حاتم وابن الأعرابى وغيرهم ، وقد استمد هؤلاء مادتهم اللغوية من روافد متعددة استمدوها من السابقين عليهم فى الزمن حتى العصر الجاهلى ، فرووا شعر الشعراء وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم ، واستمدوها من رحلاتهم إلى البادية ونقل ما سمعوه فيها من الأعراب حفظاً أو كتابة ، وأيضا من هؤلاء الأعراب الذين وثقوا من فصاحتهم بعد قدومهم إلى الحضر .

فهل استخدم علماء اللغة ضوابط الرواية سنداً ومتناً ، عملا ونظراً ؟! وإذا كان، فمتى حدث ذلك وكيف حدث ؟!

الواقع أن الرواد الأوائل من الرواة - ربما فى القرن الثانى كله - لم يلتزموا الإسناد فيما رووه من مادة اللغة، وبالأولى لم يدرسوا طرق الرواية دراسة نظرية بتبين

متها كيفية الثقة أو الرفض للإسناد أو المتن ، ومن النادر العثور فى آرائهم على إسناد متصل تنتهى نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء ، ومن النادر بالأولى أن يحدث هذا الإسناد بالنسبة لمن عاصروهم وأخذوا عنهم اللغة من الأعراب فى البادية أو الحضر .

لكن ضوابط الرواية ظهرت واضحة عند علماء القرن الثالث ومن تلاهم وجاءت بصورة خاصة هى : سوق الإسناد بينهم وبين الرواة الأوائل فى القرن الثانى بطريقة متصلة أو منقطعة ، فيصل الإسناد إلى أبى عمرو أو الأصمعى أو أبى عبيدة مثلا ، ثم يساق بعد ذلك النص عن هؤلاء منسوباً إلى صاحبه بلا إسناد إليه وإن تقدم به الزمن ، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء ، لكنه أحياناً منقطع بالنسبة لقائل النص نفسه .

هذه الطريقة واضحة تماما فى مؤلفات القرن الثالث ، سواء أكانت كتباً عامة موسوعية الطابع كالأغانى ومجالس ثعلب - وكل من الأصفهانى وثعلب من علماء القرن الثالث - أو فى رواية دواوين الشعراء السابقين التى يقدم بين يديها إسناد ينتهى إلى أحد هؤلاء الرواة من علماء اللغة فى القرن الثانى أو فى القرن الثالث ، ولا داعى لأن نسوق من ذلك نماذج هنا ، إذ تتضح هذه الطريقة بغير عناء ولا مجهود لو قلبنا صفحات كتاب الأغانى أو مجالس ثعلب .

والخلاصة أن ضبط نصوص اللغة عن طريق الإسناد الموثق قد فرض نفسه بصورة واضحة على علماء القرن الثالث وما بعده فيما رووه مشافهة أو تأليفاً فى أغلب الأحايين ، وإن خرج عن ذلك بعض العلماء الذين لم يلتزموا الإسناد فى مؤلفاتهم كما فعل المبرد أحيانا فى كتابه « الفاضل » والصولى فى كتابه « أدب الكتاب » وقد نص فى بدايته على أنه حذف الإسناد اختصاراً وتصفية للمادة اللغوية التى يحويها ، وهذا النص نفسه يؤكد ما نزعمه من سطوة الإسناد وتمكنه فى زمنه ، وإذا كان المبرد قد أهمل الأسانيد فى بعض كتبه ، فقد ساق كثيراً منها فى كتب أخرى له ، مثل « الكامل فى اللغة والأدب » مما يدل على أن حذف السند كان أمراً نادراً فى القرن الثالث وما بعده ، كما أن ذكر السند كان أمراً نادراً فى القرن الثانى وما قبله .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فإن هذا المسلك العملى بين رواة اللغة

وعلمائها قد تتبعه متأخروهم بالتقعيد والتحديد بعد فترة البداهة الأولى ، إذ درست في القرن الرابع الهجري وما تلاه طرق ضبط الرواية ، ووضعت لها القواعد والأسس ، واعتبر ذلك جزءا مهما من أصول النحو وأدلة الرواية .

وتناولت هذه الدراسة أموراً ثلاثة :

أ - تعديل الرواة وتجريحهم .

ب - طرق الإسناد .

جـ - طرق الأخذ والتحمل .

ثم يبنى على كل ذلك الثقة بالرواية أو الاعتراض عليها أو الترجيح بين وجوهها ، مما سيتبين هنا باختصار .

فبالنسبة للأمر الأول تكفلت ببيانه كتب تاريخ النحاة واللغويين ، تماماً كما سبق القول من سفيان الثوري عن رواة الحديث « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » فالمتصفح لكتب طبقات علماء اللغة يجد أن من أهم ما عنيت به توثيق الرجال أو تجريحهم مع عرض سيرتهم الذاتية والعلمية ، وقد بدأ ظهور هذه الكتب في القرن الرابع الهجري ، وبين أيدينا من إنتاجه ثلاثة منها هي : أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨) ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١) وطبقات النحويين واللغويين لأبي الحسن الزبيدي (ت ٣٨٠) ثم توالت الجهود بعد ذلك ، فألف ابن الأنباري (ت ٥٧٧) في القرن السادس «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» وألف القفطي (ت ٦٤٦) في القرن السابع « إنباه الرواة على أنباء النحاة » ولخص السيوطي في القرن التاسع كتابه « بغية الوعاة » مما سبقه من جهود العلماء .

وأهم هذه الكتب فيما نحن بصدده « مراتب النحويين » فهو كتاب يصدق عليه بحق معنى « الجرح والتعديل » كما هو واضح من اسمه نفسه ، فقد تناول العلماء الذين ترجم لهم « بالتوثيق أو التضعيف » فهو يقول عن حماد « وحماد الراوية مع ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون » ويقول عن أبي عمرو الشيباني « ومن أعلم الكوفيين باللغة وأحفظهم وأكثرهم أخذاً عن ثقات الأعراب أبو عمرو الشيباني » ويقول عن أبي زيد « وهو من رجال الحديث ، ثقة عندهم مأمون ، وكذلك حاله في

اللغة » وهكذا يبين مراتب رواة اللغة الذين كان معظمهم فى الوقت نفسه من دارسيها من حيث القبول والرفض أو التوثيق وعدمه .

أما عن طرق الإسناد وطرق الأخذ والتحمل فأهم من تكفل ببيانها ابن الأنبارى فى كتابيه « الإغراب فى جدل الأعراب » و « لمع الأدلة فى أصول النحو » وتوسع فى الحديث عنهما السيوطى فى « المزهر » بما نقله عن ابن الأنبارى وعن غيره ممن سبقوه ، وقد وردت المصطلحات الآتية لإسناد المادة المروية والحكم عليها من وجهة نظر الدارسين :

* **المتواتر** : وهو أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهو دليل قطعى من أدلة النحو يفيد العلم الضرورى أو النظرى أو لا يفيد علما ألبتة - على أقوال فى ذلك .

* **الآحاد** : ما انفرد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به ، وقد ذهب كثيرون إلى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم ، وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم الضرورى إذا صاحبته القرائن .

* **المرسل المنقطع** : هو الذى انقطع سنده ، نحو أن يروى ابن دريد عن أبى زيد ، وهو غير مقبول ، لأن العدالة شرط قبول النقل وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة ، وذهب بعضهم إلى قبول المرسل ، لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم فى إسناده ، فكذلك فى إرساله .

* **المجهول ناقله** : هو الذى لم يعرف ناقله ، مثل أن يقول أبو بكر بن الأنبارى حدثنى رجل عن ابن الأعرابى ، وذهب بعضهم إلى قبوله أيضا لنفس السبب الذى يقبل به المرسل .

وغير ذلك : من الحديث عن معنى العدالة وأهل الأهواء والرواية عن النساء والصبيان والمجانين .

وبالمثل صنفت طرق الأخذ والتحمل إلى أصناف ومراتب ، وحددت معانيها وأسماؤها - ومن ذلك :

* **السماع من لفظ الشيخ أو العربى**

ولذلك صيغ : أعلاها أن يقول أملى على فلان أو أملى ، ويلى ذلك سمعت ثم حدثنى فلان أو حدثنا ، وقال لى فلان أو قال فلان (بدون لى) أو زعم فلان ، ويليها: عن فلان ، أو إن فلان قال ، ويقال فى الشعر : أنشدنا وأنشدنى ، وقد يستعمل فى الشعر (حدثنا وسمعت ونحوهما) .

* **القراءة على الشيخ** ، ويقول عند الرواية : قرأت على فلان .

* **السماع على الشيخ بقراءة غيره** ، ويقول عند الرواية ، قرئ على فلان وأنا أسمع .

* **الإجازة** : وذلك فى رواية الكتب والأشعار المدونة .

* **المكاتبة** : بأن يكتب إنسان إلى آخر ، فينص فى الرواية على ذلك بأن يقول : كتب إلى بكذا .

* **الوجادة** : بأن يجد ذلك فى كتاب لآخر ، فينص فى الرواية بقوله : وجدت فى كتاب كذا [1] .

ذلك كله كون مادة الدراسة للضوابط السلوكية للرواية ، وقد رصده المتأخرون مما طبق عملياً طوال القرن الثالث وما بعده فى كتب الأدب واللغة ، وقد ترتبت عليه مناقشات ومنازعات حول المادة اللغوية بالرفض أو الاعتراض أو الترجيح مما لا مجال هنا للحديث عنه والاستشهاد عليه .

وفى ختام هذه الفقرة لابد من مواجهة الأمرين الآتيين لإكمالها :

الأول : بيان الصلة بين ما صنعه علماء الحديث وعلماء اللغة فى ضبط الرواية .

الثانى : أساس التصويب والتخطئة فى ضبط اللغة عن هذا الطريق الصعب القريب .

مما تقدم يتضح أن فكرة الضوابط السلوكية للرواية قد استخدمت فى الحديث أولا ، ثم تسربت إلى اللغة ثانيا ، يدل على ذلك السبق الزمنى ونمط الطريقة

(١) راجع فى ذلك : لمع الأدلة ص ٨٣ وما بعدها - المزهر فى علوم اللغة جـ ١ ص ١٠٣ وما بعدها

ومصطلحاتها ، وفهم هذه المصطلحات أيضا ، فقد تقدم - فيما سبق - أن ضبط الرواية بدأ مع بداية الاهتمام بالحديث لتدوينه فى أواخر القرن الأول الهجرى وأنه لم يكد الزمن يتأخر إلى نهاية القرن الثانى حتى كانت رواية السنة قد استكملت أدواتها استعمالا وتأليفا سواء فيما يتعلق بالسند أو المتن أو عدالة الرجال ، وفى ذلك الوقت نفسه كان من النادر أن تستخدم مظاهر ضبط الرواية فى اللغة مجرد استخدام ، لكن أثر ما حدث فى رواية السنة قد امتد إلى الرواية اللغوية فى القرن الثالث ، واتخذ طريقه إلى الاستعمال والنقل أولا ، ثم التأليف بعد ذلك كما صنع أبو الفرج الأصفهانى فى كتابه الضخم « الأغانى » ومع امتداد الزمن درس ذلك وبينت أسسه ومصطلحاته دراسة نظرية ، وهذه الدراسة نفسها - مع اعتبار الدليل التاريخى - تؤكد هذا التأثير وتثبته ، حيث إن التعبير فيها فى معظم الأحيان تعبير علماء الدين ، تتردد فيه هذه الكلمات (الفسق - العدالة - العلم الضرورى - العلم النظرى - الظن - أهل الأهواء - الشهادة - المتواتر - الآحاد - المرسل المنقطع - الإفراد - الصحة - الثبوت - الثقة - القبول - الرفض) ثم - وهذا أهم فى دلالته - الوقوف من النصوص التى ترد فى آخر السند موقفا سلبيا فى غالب الأحيان ، كأنما جهد ما يستطيع الدارس أن يثبته هو سوق النص بعد امتداد السند بلا تحليل ولا مناقشة ، وهذا واضح تماما فى البيان والتبيين للجاحظ وفى الأغانى وفى غيرهما .

كل هذا يشير - دون عناء كبير - إلى سيطرة المحدثين على اللغويين ، إذ أفاد الأخيرون منهم ما استخدموه فى ضبط رواية اللغة ، وبقى ما أفادوه مرتبطا بأصله الدينى فى مادته وطريقته ودراسته ، فهو وإن مد نفوذه إلى موطن آخر فقد بقى محتفظا بخصائصه التى كانت له فى موطنه الأول ، وكان بصفاته الدينية موجها قويا وعاملا فعالا فى توثيق الرواية أو تضعيفها ، أو بعبارة مباشرة : فى تصويبها أو تخطئتها .

ولأنه كان أساساً دينياً استخدم فى غير موطنه ، لم يتح له من الاستمرار والشهرة فى دراسة اللغة ما أتيح له فى رواية الحديث ، كما أنه - لغربته عن اللغة - لم يؤد دوره العلمى بطريقة طبيعية مفيدة ، فكان سبيلا للاضطراب والمنازعات والجدل حول النصوص .

وينبغى ألا يتبادر إلى الذهن أن فى ذلك انتقاصا لما قام به أسلافنا من مجهود

عظيم يستحق الإعجاب والتقدير . فقد وجدوا لديهم طريقة معدة جاهزة فاستخدموها وتأثروا بها فى رواية اللغة . وبذلوا جهداً عظيماً فى تطبيقها وفهمها ودراستها . وكان لكل ذلك - بغير شك - فوائد جليلة . لكن السؤال الذى يفرض نفسه أمام هذه القضية هو : أكان من الضرورى فى اللغة والأدب استخدام ضوابط السلوك فى الرواية ؟؟ وبمعنى آخر : أتتفق طريقة الضبط السابقة مع طبيعة اللغة وتعبيرها عن المجتمع ؟؟ سؤال يجاب عنه فى الفصل الأخير إن شاء الله فى تقويم ذلك الأساس الدينى من وجهة النظر اللغوية الحديثة .

التنافس العلمى وأثره فى النظر للرواية والرواة

لقد خاض كثير من الدارسين فى الحديث عن التنافس بين علمائنا الأقدمين فى رواية اللغة ودراستها ، فرصدوا أسباب ذلك ومظاهره ، وهم - وإن اتفقوا على وجود الخلاف - قد اختلفوا حول حقيقته وفحواه ، هل هو خلاف أفراد أو خلاف مذاهب ونظريات ؟؟ وليس من المفيد زيادة شقة الخلاف اتساعا بحديث جديد عن هذه الحقيقة، فالمهم أن هذا الخلاف فى الرأى قد حدث بين العلماء ، سواء أكانوا من منزع واحد وينسبون إلى بلد واحد أم كانوا من منزعين مختلفين وبلدتين متنافستين ، ولسنا أيضا بصدد تتبع هذا الخلاف فى كل أبعاده التاريخية وحصر من قاموا به على مدى الزمن وما ترتب عليه من آثار فى الحكم على الأشخاص أو على ظواهر اللغة ورصد السمات المميزة للاتجاهات المختلفة وبيان أوجه الشبه والخلاف بينها وبين غيرها ، ليس هذا من مهمة هذه الفقرة فلذلك مكان آخر ، وإنما نقصد هنا رصد نظرة بعض علمائنا الأقدمين إلى رواية اللغة ورواتها ممن ينافسونهم المكانة أو المنزع أو الجنس : إذ تختلف الآراء فى ذلك أحيانا اختلافا يبلغ حد التطرف ، ويوصف الشخص الواحد أو الرأى الواحد وصفين متناقضين تماما ، فهو مقبول ومرفوض ، وهو ثقة ومبهرج ، وهو صواب وخطأ ، وأحيانا يكون الطعن فى الشخص لأسباب لا علاقة لها بعلمه، فيوصف بكثرة الرواية أو إدمان ما يخل بالمروءة والخلق .

على كل حال قد اتخذ هذا التطرف فى الرأى مظاهر متعددة يمكن رصدها فى أمور ثلاثة :

أ - الرفض أو القبول للرواية عامة تبعاً للنسبة لبلد معين .

ب - توثيق العلماء وتزييفهم على أساس مولدهم وثقافتهم .

جـ - تبادل الاتهام بين الأشخاص من بلد واحد بدافع الجنس والعنصرية .

وهذه الأمور الثلاثة فى حاجة أولا إلى إيضاح وتأييد ، لنخلص من ذلك إلى التماس أساس هذا الموقف كله من علمائنا الأقدمين .

لقد تقدم أن البلدتين اللتين تقاسمتا شرف العلم وروايته بين بلاد العالم الإسلامى فى القرن الثانى وما تلاه هما البصرة والكوفة ، ويبدو أن التفاوت بين

قوتهما العلمية وتفوق البصرة فى ذلك تبعاً لعوامل السبق الزمنى والعلمى والكثرة العددية ، كل ذلك قد انعكس أثره بقوة على ما نحن بصدده فيما ورد عن الرواية في البلدين فى الكتب المتأخرة نوعا التى سجلت حياة علمائهما - وكان معظمها بصريا - فبدت فى هذه الكتب نصوص كثيرة فيها نسبة العراقة والتفوق والأصالة إلى رواية البصرة ، ونسبة العكس من الضحالة والضعف والتزيف إلى رواية الكوفة عامة ، وعلى الكثرة من نصوص الاتهام من البصريين لمنافسيهم لانعدم أن نجد مقابلا لها عند بعض الكوفيين ترد العدوان بمثله ، وتشكك أحيانا فى بعض رؤوس البصريين فى العلم والرواية .

* قال الرياشى - وهو بصرى - إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز [١] .

* قال أبو حاتم - وهو بصرى أيضا - فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها أو حكيت عن العرب شيئا ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل أبى زيد والأصمعى وأبى عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائى والأحمر والأموى والفراء ونحوهم ، وأعوذ بالله من شرهم [٢] .

* قال أبو حاتم : لما قدم الأصمعى من بغداد دخلت إليه فسألته عمن بها من رواة الكوفة فقال : رواة غير منقحين ، أنشدونى أربعين قصيدة لأبى دؤاد الإيادى قالها خلف الأحمر ، وهم قوم تعجبهم كثرة الرواية ، إليها يرجعون وبها يفتخرون [٣] .

ويكفى هذه الثلاثة لتقدم وجهة نظر البصريين المتطرفة فى رواية الكوفة والطعن فى مصادرها ، بينما عين الرضا مفتوحة عن آخرها بالنسبة لرواية البصرة فالرياشى يؤكد جودة رواية البصرة بعلامتها المميزة التى سبق ذكرها فى الأخذ عن الأعراب وهى « البداوة » فى حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، بينما يأخذ الكوفيون عن أهل السواد المتحضرين ، وأبو حاتم يثق برواية البصريين ولا يثق بغيرهم ، بل لا يلتفت إلى هؤلاء الغير ، وهو نفسه يروى عن الأصمعى وصفهم بعدم التنقيح وبالغفلة فى الرواية والتكثر فيها ، وكثير من الروايات من هذا الصنف قد وردت عن أبى حاتم

(١) الفهرست ص ٨٦

(٢) مراتب النحويين ص ٩٠

(٣) الموشح ص ٢٣١

« سهل بن محمد » ويبدو أنه كان من الجيل الثالث من علماء البصريين فى أوائل القرن الثالث وصادف ذلك فترة ازدهار العلم بالكوفة فى عصر الفراء وتلاميذه ، فكانت نسبته البلدية داعية له للانحياز إلى أهل موطنه ومهاجمة المنافسين لهم ، فجاءت عنه روايات كثيرة منها هذان النصان اللذان نقلناهما عنه ، وتتوالى الأوصاف عن الكوفيين بالمعنى نفسه ، فيقال عنهم « روايتهم مصنوعة » و « هم ينسبون الشعر إلى غير أهله» و « علمهم مختلط بلا حجج » و « هم يتجوزون فى الرواية » وغير ذلك - وأغلب الظن أن نزعة المنافسة هى التى أملت تلك الحكاية الغريبة الملتوية المسالك عن خلف الأحمر - وهو بصرى - فيقول عنه أبو الطيب اللغوى - « قرأ عليه أهل الكوفة أشعارهم ، وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية ، لأنه كان قد أكثر الأخذ عنه ، وبلغ مبلغا لم يقاربه حماد ، فلما تقرأ ونسك ، خرج إلى أهل الكوفة فعرفهم الأشعار التى قد أدخلها فى أشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا فى ذلك الوقت أوثق منك الساعة ، فبقى ذلك فى دواوينهم إلى اليوم [١] » فهذه الرواية تقرر صراحة أن خلفاً الأحمر صانع للشعر مفسد للرواية لكن منبع ذلك ومصبه كوفى ، فهو شعر مصنوع أخذه عن حماد الكوفى ، وأعطاه الكوفيين فهم أحق به لأنهم أهله ، وعلى الرغم من إقراره لهم بعد ذلك بوضعه وفساده ، فقد أقاموا عليه عمداً وعناداً ، فكأنما وجدوا فيه ضالتهم من الشعر المصنوع ، أليس هذا غريبا !!

ولم يقف منهم الكوفيون موقفا سلبيا ، فقد وردت عنهم أيضا روايات فيها عنف وتطرف ، إذ يروى عن ابن الأعرابى أنه كان يرى أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيراً ، واتهام الكثير من أئمة البصرة بمثل ذلك الاتهام .

* قال أبو رياش - كوفى - : كان الأصمعى مع نصبه كذاباً ، وإنما كان يظهر التأله ، ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن ، ويظهر الكراهة لأن يسأل عن شئ يوافق شيئا فى المصحف ، ليصدق فيما يتكذبه ، ولينفى التهمة عنه فيما يتخرصه [٢] .

وهكذا يضطرب الموقف فى ذلك بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، وكلها آراء تنقصها الموضوعية والإنصاف ، وإذا كان ذلك قد حدث على المستوى العام فى الرواية

(١) مراتب النحويين ص ٤٧

(٢) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٢٤٩

عموما ، فإنه قد تناول الأشخاص أيضا بالقذف أو التبرئة ونفى التهم ، وهكذا يصبح الحصول على الحقيقة بين هذه الآراء المتناقضة أحياناً صعب المنال ما لم يكن الدارس على علم بأبعاد هذا التنافس ومداه ومظاهره ، إذ تضطرب الروايات حول العلماء بعنف، وتتناول منهم جوانب متعددة إن لم تكن علمية فخلقية !! لكنها من وجهة نظر قائلها هدف للطعن فى القيمة العلمية ، فأبو عمرو الشيبانى « قصر به عند العامة من أهل العلم أنه كان مشتهراً بشرب النبيذ »[1] ولا شك أن هذه الرواية بصرية قصد منها النيل من العالم الكوفى العظيم إن لم يكن فى علمه ففى شخصه ، وبالمثل سلك الكوفيون لذم الأصمعى مسالك غريبة وتوسلوا لذلك بروايات زعموها عن ابن أخيه أو عن أبيه ، إذ يحكى أبو رياش - كوفى - فى إسناد ساقه إلى ابن أخى الأصمعى أنه سئل عن عمه فقال : « هو جالس يكذب على العرب »[2] وتروى حكاية لتزييف رواية الأصمعى لا تقل غرابة عن حكاية « خلف الأحمر » التى تناقلها البصريون ، فيقال «جاء عطاء الملك بجماعة من أهل البصرة إلى « قريب » أبى الأصمعى - وكان نذلا من الرجال - فوجده ملتفا فى كسائه نائما فى الشمس ، فركله برجله ، وصاح به : يا قريب ، قم ويلك !! فقال له: هل لقيت أحدا من أهل العلم قط أو من أهل اللغة أو من العرب أو من الفقهاء، أو من المحدثين ؟! قال : لا والله ، فقال لمن حضر : هذا أبو الأصمعى ، فاشهدوا لى عليه وعلى ما سمعتم منه ، لا يقل لكم غدا أو بعده : حدثنى أبى أو أنشدنى أبى ، نفضحه »[3] وهى قصة غريبة محبوكة المناظر والأحداث ، هادفة - بصورتها هذه - إلى قضاء حاجات ومآرب فى نفوس الكوفيين ومتابعيهم ، وإلى تقرير اتهام للأصمعى بالكذب فى الرواية لن يرفعه عنه أن يصرخ أبو الطيب اللغوى قائلا «هذا باطل ، ما خلق الله منه شيئا ، ونعوذ بالله من معرة جهل قائليه وسقوط الخائضين فيه !! »[4] وإذا لم يكن الله قد خلقه ، فقد اختلقه الناس بدافع المنافسة ، وإذا كان قد استعاذ بالله من جهل قائليه وسقوطهم فإنه كان من واجبه أيضا أن يستعيذ به ممن يقولون مثل ذلك وأكثر منه من أنصار مذهبه واتجاهه وبلده ، مثل

---

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ١٨ .

(٢) راجع : التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٢٥ .

(٣) الأغانى جـ ٥ ص ١٠٢

(٤) مراتب النحويين ص ٤٩

« أبى نصر الباهلى » الذى « كان يتعنت ابن الأعرابى ويكذبه ويدعى عليه التزيد وبزيفه »[1] ومن مثل « التوزى » الذى يقول عن الفراء « رأيته ببغداد يحكى عن الأعراب ، ويحتشد بشواهد ما كان أصحابنا يحفلون ببعضها »[2] وما قاله الكثيرون عن الكسائى من فساد روايته ، وأنه - كما يقول السيرافى - « قدم البصرة ، فأخذ عن أبى عمرو ويونس وعيسى بن عمر علماً كثيراً صحيحاً ، ثم خرج إلى بغداد ، فقدم أعراب الحطمية فأخذ عنهم شيئاً فاسداً ، فخلط هذا بذاك ، فأفسده »[3] .

وأنا أشك فى هذه الرواية وفى هدفها رغم شهرتها بناء على رواية أخرى أشهر منها ، إذ أنه لما قدم البصرة ، سأل الخليل عن علمه فقال له من بوادى الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج وأنفد خمس عشرة قنينة حبراً فى الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، فهل خرج إلى أعراب « الحطمية » أو خرج إلى البوادى التى خرج لها الخليل ؟؟ أعتقد أن الأخيرة هى التى تفهم من الرواية ، لكنها المنافسة !!

بل إن الأمر لم يقف عند التنافس بين علماء البلدتين والرواية فيهما ، بل حدث أيضا بين علماء ينتسبون إلى بلد واحد ، بفعل النعرة العنصرية ، إذ امتد إلى الرواية جانب من ذلك الصراع القوى الخفى الذى كان بين العرب والموالى ، وخير مثال على ذلك ما كان يحدث كثيراً بين أبى عبيدة والأصمعى ، وإن كان هذا اللون من الصراع خفى المسالك ، فإنه كان قوى التأثير يضرب بجذوره فى أعماق بعيدة تغذيه وتنميه .

فأين الحقيقة بين ذلك كله إذن ؟؟ أو بعبارة أخرى : ما الأساس الذى بنيت عليه هذه الآراء المتناقضة ؟؟ إن معرفة ذلك هو ما تهدف إليه هذه الفقرة كلها : إذ تمثل بها مصباحاً ينير لنا الطريق فى تلقى هذه الروايات وقيمتها فى تصويب الرواية أو تخطئتها .

يتضح مما سبق بلا مجهود كبير أن الأساس هنا هو « العصبية والمنافسة » سواء فى ذلك الآراء التى تناولت الرواية بصورة عامة أو تلك التى تناولت الأشخاص بعضهم والبعض الآخر ، فمثل هذه الآراء فى توثيق الرواية والرواة وتضعيفهما ينبغى أن تفهم فى ضوء هذا الأساس السابق ، وأخذها بهذا المعنى « يبطل مفعولها » ويعطى

(١) مراتب النحويين ص ٩٣

(٢) السابق ص ٤٨

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٤

إمكانية عزلها وتصفيتها ، لأن ما تثيره من غبار ومعارك إن لم يحجب وجه الحق فى الرواية تماما ، فإنه يثير الدخان والغبار حولها ، فمتى علم أن مصدر مثل هذه الآراء المتطرفة شخصى لا علمى ، وأن دافعه قصد الغلبة لا خدمة الحقيقة ، فلن تنزعج كثيراً لما نجده فيها من آراء متطرفة فيها الذم المطلق أو المدح المطلق وما تحمله من نزعة خطابيه صاخبة قوامها الشحناء والغضب والتجريح .

على أن مثل هذا المعنى لم يفت على ذكاء ابن جنى ، فقرر ما سبق بقوله :

« فإن قلت : فإنا نجد علماء هذا الشأن من البلدين ، والمتحلين به فى المصرين كثيراً ما يهجن بعضهم بعضا ، ولا يترك له فى ذلك سماء ولا أرضا !!

قيل : هذا أول دليل على كرم هذا الأمر ونزاهة هذا العلم ، ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم ظنة ، أو توجهت نحوه شبهة ، سب بها ، وبرئ إلى الله منه لمكانها ، ولعل أكثر من يرمى بسقطة فى رواية أو غمز فى حكاية محمى جانب الصدق فيها ، برئ عند الله ذكره من تبعتها ، لكن أخذت عليه إما لاعتنان شبهة عرضت له أو لمن أخذ عنه وإما لأن ثالبه ومتعيبه مقصر عن مغزاه ، مغضوض الطرف دون مداه »[1] .

أجل .. « يهجن بعضهم بعضا ، ولا يترك له سماء ولا أرضا » وقد نال هذا التهجين البرآء بالاتهام والتجريح ، بسبب الشبه أو قصد الإهانة و التنقص ، وهذا الأخير يغلب على ما نجده من روايات يصدق عليها أنها « يهجن بها بعضهم بعضا » ووراء ذلك ما فهم من كلام ابن جنى تلميحاً لا تصريحاً وهو « العصبية والمنافسة » .

أما مناقشة هذه الفكرة - الخلقية لا العلمية - فلها موضع آخر فى الفصل الأخير من هذا البحث إن شاء الله .

---

(١) الخصائص جـ ٣ ص ٣١٣

الفصل الثانى

الاستشهاد والاحتجاج

في هذا الفصل :

١ – فكرة الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل وتطورها العلمى .

٢ – موقف النحاة من مصادر الاستشهاد (القرآن – الحديث النثر – الشعر) .

٣ – دراسة اللغة بين تقييد العصر وإطلاق القبيلة .

٤ – شعراء عصر الاحتجاج بين القدم والتحضر .

٥ – التفريق فى الاستشهاد بين كلام العرب وكلام الموالى .

٦ – استقراء النصوص كما تم فى دراسة النحاة .

٧ – مدى الاعتماد على الشواهد كما هى فى كتب النحو .

فكرة الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل وتطورها العلمي

تتردد ثلاث كلمات بصيغ مختلفة فيما يتعلق بفكرة هذا الفصل هي (الاستشهاد - الاحتجاج - التمثيل) فكتب النحو تردد عبارات مثل : واستشهدوا بكذا وهذا لا يستشهد بشعره ، والاستشهاد بهذا البيت لا يصح لجهل قائله ، وكذلك توجد عبارات مثل : واحتجوا بكذا ، وهذا لا يحتج به ، والاحتجاج بما قالوه مردود بكذا - والاحتجاج ومشتقاته يوجد كثيراً في الكتب التي خصصت للنقاش والجدل حول مسائل النحو مثل « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري ، أما الأخير - التمثيل - فهو يستعمل كثيراً جداً في الأمثلة الصناعية التي تساق عادة منسوبة «لزيد وعمرو» لقصد تثبيت القواعد وبيانها ، وكذلك في سوق النصوص والتعليق عليها عمن جاوزوا عصر الاستشهاد من الشعراء والناطقين باللغة ، وذلك كالبيت النحوي المشهور في باب « أفعل التفضيل » لأبي نواس ، وهو :

كأن صغرى وكبرى من فواقعها ... حصباء در على أرض من الذهب

والبيت الآخر الذي يتردد في باب المبتدأ والخبر عن أبي العلاء :

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

وغير ذلك مما يساق عن أبي تمام والبحتري والمتنبي ، إذ يحرص النحاة على أن يؤكدوا عقب تلك الأبيات أن هذا جاء على سبيل التمثيل لا الاحتجاج .

والتفريق في المادة اللغوية بين ما يندرج تحت (الاستشهاد أو الاحتجاج) وبين ما يندرج تحت (التمثيل) يعود إلى نوع النص ومن أنتجه ، فإذا كان النص من النوع الذي يعتبر أساساً للقواعد شعراً أو نثراً منسوباً إلى شاعر موثق به في عصر الاستشهاد أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغاتها فهو من النوع الأول وينبغي تقديسه واحترامه ، أما إذا كان النص مصنوعاً أو غير موثوق بأن ساقه النحوي نفسه أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم ، فهو « تمثيل » للقاعدة ، وهو غير ملزم ، وهدفه الإيضاح والبيان فقط .

ويدخل في هذا النوع الأخير ما يساق من أمثلة فيها التكلف والصنعة مما يطلق عليه عموماً اسم « التمارين غير العملية » مثل البحث عن أصول الحروف أو الأبنية

الغريبة فى « صغ من كذا على مثال كذا » وكذلك التراكيب التى لا يمكن ورودها فى نص عربى قديم أو حديث مما يوجد نماذجه الكثيرة فى بابى التنازع والاشتغال كما هى فى كتب المطولات النحوية .

والخلاصة أن التمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص - بمصطلح النحاة - متجاوزا عصر التوثيق للغة أو مصنوعاً للبيان والإيضاح .

أما كلام العرب الموثق - من جهة نظر علماء اللغة - فيرد تحت « الاستشهاد والاحتجاج » وما يشتق منهما مما ينبغى أن نحدد المقصود به فى كليهما .

الشهادة - كما يقول القاموس - خبر قاطع ، واستشهده : سأله أن يشهد فالشواهد فى النحو أخبار قاطعة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة . والاستشهاد على هذا هو : الإخبار بما هو قاطع فى الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر.

ومن معانى (الحج) - كما يقول القاموس - الغلبة بالحجة ، والحُجة - بالضم - إقامة البرهان ، فحجج النحو إذن : براهين تقام من نصوص اللغة للدلالة على صحة رأى أو قاعدة ، والاحتجاج فى النحو معناه : الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعراً ونثراً .

فكل من الاستشهاد والاحتجاج بهذا المعنى السابق يتلاقيان فى مجرى واحد هو: سوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأى .

لكن قد ورد فى تفسير القاموس ما ينسب للاحتجاج ظلا من معنى لا يوجد فى « الاستشهاد » وهو إضافة « الغلبة » للحجة التى يقوم على معناها «الاحتجاج».

ويبدو أن ظل المعنى هذا كان له اعتباره العملى فى استخدام لفظ «الاحتجاج» ومشتقاته فى كتب النحو ، إذ يستخدم غالبا فى المواقف التى تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأى ، ولذلك يوجد هذا التعبير ومشتقاته مستخدماً بكثرة فى كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف » لابن الأنبارى ، وكذلك فى « المسائل الخلافية فى النحو » لأبى البقاء العكبرى ، وغالباً ما يكون استعماله فى كتب المطولات للمتأخرين فى المواقف التى يتنازع الرأى فيها طرفان أو أكثر .

وهناك موضع آخر يغلب فيه أيضا استعمال هذا اللفظ ومشتقاته ، وهو « الدلالة على فصاحة عربى أو هجنته » ، فيقال عنه مثلا « يحتج به » أو « علماء اللغة يجعلونه حجة » أو « هذا الشاعر يبدو فى أكثر زمانه والعلماء يحتجون بشعره » وهذا الاستعمال ملحوظ جيداً فى كتاب « الأغانى » فى الأسانيد التى تساق عن توثيق الشعراء وتضعيفهم ، وأيضا فى « الموشح » فيما ساقه « المرزبانى » عن آراء العلماء فى الشعراء .

هذان الموضعان - فيما أظن - يغلب فيهما - ولا يختص - استعمال « الاحتجاج » ومشتقاته وإن كان كلاهما فى أصل المعنى يكادان يتفقان ، لأن « الإخبار بالقاطع » الذى هو عمل الشاهد ، هو نفسه « البرهان » الذى تقيمه الحجة وكلاهما فى النحو يطلق على توثيق النصوص بالنسبة للعصر والقائل ، وبالضرورة عدم التوثيق .

وبناء على ذلك لابد أن يتناول البحث تلك النصوص نفسها ومصادرها ومن أنتجوها وكيفية استخدامها وكيفية النظرة إليها - وهو عملنا فى هذا الفصل .

ولا ينبغى تجاوز هذه الفكرة دون الإشارة إلى ما استنتجه ابن فارس - رحمه الله - عن الاحتجاج باللغة والثقة بها ، أو بعبارة أخرى : عن دلالة تقديس اللغة المستشهد لها ، إذ استنتج جرياً على منهجه العام فى اللغة أن الاحتجاج بكلام العرب دليل على « أن اللغة توقيفية » إذ هى من الله للعرب ، وقد اكتسبت من هذه الصفة الإلهية - فى رأيه - ما يكتسبه كل ما هو إلهى من الاحترام ووجوب التقديس ، وعلى ذلك قامت بها الحجة والبرهنة على الدراسة ، يقول « والدليل على صحة ما نذهب إليه - من التوقيف - إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ، ثم احتجاجهم بأشعارهم ، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا لم يكن أولئك فى الاحتجاج بهم بأولى منا فى الاحتجاج لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق »[1] .

فهو يرى أن الاحتجاج باللغة دليل على التوقيف ، الإلهى فيها ، وهذا عكس للقضية ، فليس الاحتجاج دليلا على التوقيف ، بل إن التوقيف - ومن لوازمه التقديس - ربما كان وراء بعض الآراء فى اللغة والاحتجاج بها ، وهذا هو المنطقى

(١) الصاحبى فى فقه اللغة ص ٦

المعقول ، ولكن ابن فارس ومن سار على نهجه تلمس لفكرته في التوقيف أدلة كان منها هذا الدليل المعكوس فى واقع الأمر ، وإن كان الأمران كلاهما مرفوضين من وجهة النظر الحديثة كما سيأتى .

وبعد فهم معنى الكلمتين « الاستشهاد والاحتجاج » اللتين عنون بهما الفصل وما يتعلق بهما من معنى « التمثيل » والمقصود به ينبغى أن يعرف التطور العلمى لجهود علمائنا السابقين - رحمهم الله - فيما يتعلق بموضوع هذا الفصل كله لتكون صورة هذه الجهود - منذ البداية - واضحة ، إذ هى هدف الدراسة فى هذا الفصل ، ومنها تؤخذ مادته .

إن جهود الأقدمين عن الاستشهاد والاحتجاج ، قد مرت فى مراحل ثلاث طويلة الأمد ، بدأت بالناحية العملية للاستشهاد فى كتب مسائل النحو منذ بدأ التأليف فيه، وقد استغرقت هذه المرحلة ما يكاد يغطى عصر الاستشهاد كله ، ثم بدأ أمر جديد آخر هو ما قام به العلماء من التأليف فى « الشواهد » لا فى « الاستشهاد » ، وقد استمرت هذه المرحلة فترة أخرى طويلة امتدت إلى عصر السيوطى الذى ألف فى أصول النحو كتابه « الاقتراح » وتناول بطريقة مباشرة قضية « الاستشهاد والاحتجاج » نفسها ، ولا ندعى أن السيوطى أول من واجه الفكرة وحلل جوانبها ، لكنه - إن لم يجانبنى الصواب - أول مَن لَمَّ شتات أفكار السابقين وقدمها فى موضوع واحد عن «الاستشهاد وكيفيته ومصادره» بعد أن كان الاتجاه السائد بين علماء اللغة الذين سبقوه هو « التأليف فى الشواهد» مع نظرات متفرقة فى فكرة الاستشهاد نفسها ، ثم تابعه البغدادي الذى بدأ كتابه «خزانة الأدب» بمقدمة تحدث فيها عن « الاستشهاد ومصادره » ونقل أيضا آراء السابقين المتفرقة - كما فعل السيوطى - وجمعها فى موضع واحد .

هذه المراحل الثلاث ينبغى أن يقدم عنها بيان يوضحها قبل الدخول فى أفكار هذا الفصل ، لنتبين ما يلى :

١ - القيام بالاستشهاد عمليا فى دراسة النحو .

٢ - التأليف فى الشواهد قصداً بعد عصر الاستشهاد .

٣ - تجميع الفكرة وتحليلها المباشر فى وقت متأخر .

وينبغي ألا يفهم من ذلك أن هناك فصلا زمنيا حاسما بين هذه الأمور الثلاثة ، ولكنها دلائل دراسية تقدم معالم التطور العلمى فى تلك الفكرة المهمة من أفكار البحث، وقد تتداخل تلك المراحل - كما هو شأن كل الأمور العلمية - على معنى : أن بعض العلماء قد تحدث عن الشواهد قبل بداية التأليف فيها ، لكن مؤلفات «الشواهد» المستقلة المتخصصة تكون مرحلة متميزة ، وكذلك كان الأمر بالنسبة لفكرة الاستشهاد، تحدث فيها علماء النحو واللغة قبل السيوطى لكن ذلك لم يكن بالطريقة المنظمة المباشرة كما جاءت فى مصنف السيوطى « الاقتراح » .

لقد بدأت دراسة النحو - كما هو معروف - فى القرن الأول الهجرى ، والنحو ما هو إلا أحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب - كما يقول الأشمونى - ومن المستحسن أن يطلق على تلك الفترة الأولى أنها فترة « ملاحظات » على مادة اللغة ، وليست أحكاما حاسمة كما جاء فى دراسة النحو بعد أن نمت ونضجت ، ولم يكن موضوع الاستشهاد فى تلك الفترة يفرض مشكلة تستحق الالتفات إليها لدى النحاة ، إذ اعتبرت اللغة فى ذلك الوقت موثقة كلها ، فمع بداية دراسة اللغة طوال القرن الهجرى الأول كله لم يرد إلينا ما يدل على النظر فى اللغة من حيث التوثيق أو عدمه ، فليس بين أيدينا كتاب نحوى واحد من دراسة العلماء فى تلك الفترة ، وليس بين أيدينا أيضا ما يشير إلى أى نوع من الاعتراض على استخدام اللغة فى تلك الدراسة ، مما يدل على أن اللسان العربى الفصيح - كما يقول ابن الأثير - كان عندهم صحيحا محروسا ، لا يتداخله الخلل ، ولا يتطرق إليه الزلل .

لكن مع بداية القرن الثاني تغير المجتمع بالاختلاط والمعاملة والتزاوج والحكم، وشملت الدولة العربية واللسان العربى أصنافاً من الناس بين روم وفرس وحبش ونبط ، وترتب على ذلك ما يقرره ابن الأثير بقوله « فما انقضى زمان التابعين - على إحسانهم - إلا واللسان العربى قد استحال أعجميا أو كاد ، فلا ترى المستقل به والمحافظ عليه إلا الآحاد ، هذا والعصر ذلك العصر القديم والعهد ذلك العهد الكريم»[1] وعهد التابعين استمر إلى منتصف القرن الثانى الهجرى تقريبا ، وقد ترتب على ذلك أمور مهمة نعرضها فيما يلى :

(١) النهاية فى غريب الحديث جـ ١ ص ٤

أ - أن نظرة النحاة أنفسهم إلى دراستهم - حتى ذلك الوقت - لم تزعم لنفسها أنها قد أحاطت بكل شئ ، ولم تمنح قوانينها من السلطة والنفوذ ما تحكم به على اللغة بالصحة أو الخطأ ، بل اقتصر الأمر على هذا الجهد المبذول الذى يمكن أن يطلق عليه أنه « ملاحظات » دون أن يؤخذ فى الاعتبار تصنيف اللغة من حيث الدراسة إلى ما يصح الاستشهاد به وما لا يصح ؛ ومن ذلك نفهم هذا الخبر الذى رواه القفطى من أنه «قال أحد العلماء لعيسى بن عمر : أخبرنى عن هذا الذى وضعت فى كتابك ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟؟ قال : لا . قال : فمن تكلم خلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به تراه مخطئا ؟! قال : لا . قال : فما ينفع كتابك ! »[1] فهى ملاحظات لا تصادر من يتكلم على خلافها .

ب - فى تلك الفترة نفسها نشطت حركة الرواية العلمية كما نشطت بجوارها حركة الدراسة اللغوية ، واعتبرت تلك الفترة نفسها - منتصف القرن الثانى - مفترق الطريق بين عصرين لغويين متميزين أحدهما مضى ولا اعتراض عليه ، بدوا وحضرا شعرا ونثرا ، والآخر هو ذلك المعاصر لمرحلة النشاط اللغوى هذه وواقعه مشاهد حاضر ، تغير فيه المجتمع الحضرى وتبدل ، ودخله - من وجهة نظرهم - الخلل والفساد فى اللغة ، فوجه العلماء جهودهم تبعاً لذلك لرواية اللغة عن هذا العصر الماضى ، واعتبر كل ما ورد عنه ثقة يعتمد عليه فى الاستشهاد ورحل العلماء إلى البادية ملتمسين امتداد ذلك الماضى بين قبائل الأعراب الذين لم يمتد إليهم التغيير الاجتماعى الهائل فى الحضر ، فبقوا فى موضع التوثيق والصحة والسلامة - كما سيأتى تفصيل ذلك فى فقرة أخرى فى هذا الفصل .

والذى يهمنا هنا أن مادة اللغة المستشهد بها فى كتب النحو طبعت بهذا الطابع الزمنى المحدد - قبل منتصف القرن الثانى الهجرى - حيث اعتبرت البادية أيضا امتدادا يتفق معه فى الصحة والثقة ومدد الشواهد .

جـ - نظرا لأن البداوة أصبحت مقياسا للثقة لجأ بعض النحاة إلى التقعر والإغراب باللغة تشبها بالبادية ، وتروى فى ذلك مواقف مضحكة عن هذا التكلف المتعمد فى استخدام الألفاظ الوحشية البعيدة عن الفهم ، وأشهر من روى عنه ذلك فى

---

(١) إنباه الرواة جـ ٢ ص ٣٧٥

القرن الثانى « أبو علقمة النحوى » و « على بن الهيثم » كاتب المأمون الذى قال عنه قولته المشهورة « أنا أتكلم مع الناس كلهم على سجيتى إلا على بن الهيثم ، فإنى أتحفظ إذا كلمته ، لأنه يغرق فى الإغراب » . ويورد السيوطى عنه هذا الخبر :

* دخل على بن الهيثم سوق الدواب ، فقال له النخاس : هل من حاجة ؟؟ قال: نعم ، الحاجة إناختنا بعقوتك ، أردت فرسا قد انتهى صدره ، وتقلقلت عروقه، يشير بأذنيه ، ويتعاهدنى بطرف عينيه ، ويتشوف برأسه ، ويعقد عنقه ، ويخطر بذنبه ، ويناقل برجليه ، حسن القميص ، جيد الفصوص ، وثيق القصب ، تام العصب ، كأنه موج لجة ، أو سيل حدور .

فقال له النخاس (ساخراً) : هكذا كان فرسه صلى الله عليه وسلم [1] .

وإذا كان لهذه القصة مظهر ساخر ، فإن وراءها معنى جادا كل الجد ، لأن دافع هذا الإغراب هو شدة الحرص على ما يعتقد أنه « اللغة الأصلية النقية » نظراً لانقلاب الأمر فى استعمال اللغة ، ونظرة العلماء - رواة ودارسين - لهذا الانقلاب على أنه انحدار لغوى شائن ، فحرص على بن الهيثم ، وقبله أبو علقمة وعيسى بن عمر - وغيرهم كثير - على أن يجنّبوا أنفسهم هذا الأمر المعيب فوقعوا فيما هو أشد عيباً وهو مخالفة المجتمع الحضرى الذى يعيشون فيه ، ولحقهم بسبب ذلك السخرية وضياع المنافع .

د - فى القرن الثانى وما تلاه اهتم العلماء - كما سبق - باللغة الموثقة رواية ودراسة ، فاستخدموها فى الاحتجاج والاستشهاد ، لكنهم فى الوقت نفسه اهتموا بما يقابل ذلك من اللغة المعيبة فى نظرهم ، فتتبعوا اللحن فى الحضر بين الفقهاء واللغويين والكتاب والشعراء ، ورووا من ذلك شيئا كثيرا ، فروى عن أبى حنيفة أنه كان يلحن ، وروى كذلك أن الذى دفع سيبويه إلى النبوغ فى النحو لحن لحنه فى حديث نبوى نطق به ، كما تتبعوا ذلك فى كلام الناس الذين أطلقوا عليهم « العامة » فألفوا الكتب فى لحنهم لتصحيح ذلك اللحن ، وروى الجاحظ نوادر كثيرة من لحن العرب ، ورطانة الأعاجم ، وتتبعوا أيضا الشعراء المولدين والمحدثين لبيان أخطائهم ، حتى قال الآمدى : « والمتأخرون لا يكادون يسلمون من اللحن ، وهو فى أشعارهم كثير

---

(١) بغية الوعاة جـ ٢ ص ٢١٢

جداً»[١] ولذلك حديث سيأتى مفصلا .

والذى ينبغى معرفته هنا أن تلك الفترة التى شملت النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى حتى القرن الرابع وجهت فيها عناية العلماء بصفة خاصة إلى اللغة الموثقة رواية واستشهادا ، وجدّ إلى جوار ذلك عناية أخرى تخدم الغرض نفسه ، هى تتبع اللحن فى الحضر لاستقصائه ومحاربته فى غير طائل .

وفى القرن الرابع يقدم لنا « الاصطخرى » فى « المسالك والممالك » و«المقدسى» فى « أحسن التقاسيم » وصفا عاما لما آلت إليه حال اللغة فى البدو والحضر بالأقاليم المختلفة ، ومنه يفهم أن البوادى أيضا بدأت تخضع لما خضع له الحضر من قبل من شيوع الفساد فى لغتها ، ورفض العلماء بعد فترة قصيرة الاستشهاد بها أيضا ، ونلتقط بعض العبارات من الكتابين المذكورين عن ذلك .

* جزيرة العرب : أهل هذا الإقليم لغتهم العربية إلا « بصحار » فإن نداءهم وكلامهم بالفارسية .

* عدن وجدة : فرس إلا أن اللغة عربية .

* البادية : جميع لغات العرب موجودة فى بوادى هذه الجزيرة إلا أن أصح ما بها لغة هذيل ثم النجديين ثم بقية الحجاز إلا الأحقاف فإن لسانهم وحش .

* مصر : لغتهم عربية غير أنها ركيكة رخوة ، وذمتهم يتحدثون بالقبطية .

* المغرب الافريقى : لغتهم عربية مخالفة لما ذكرنا فى الأقاليم ، ولهم لسان آخر يقارب الرومى .

* بلاد المشرق : لسان أذربيجان وأرمينية والران الفارسية والعربية ، والديلم لسانهم مفرد غير العربية والفارسية[٢] .

وواضح من هذا الوصف الذى يبدو أنه مشاهدة بالعيان وسماع بالأذن أن لغة الأقاليم الإسلامية فى القرن الرابع قد اختلطت بغيرها من لغات الأمم المفتوحة من فارسية ورومية ، كما أصابتها الركاكة والرخاوة فى بعض الأقاليم ، وبقى للفصاحة

---

(١) الموازنة جـ ١ ص ٤١٦

(٢) راجع : أحسن التقاسيم ص ٩٦ - ٩٧ - ٢٠٣ - ٢٤٣ والمسالك والممالك ص ١١٢ - ١١٣ - ١٢١ - ١٣٠ .

والصحة مكان تأوى إليه فى بوادى الجزيرة كما قال المقدسى : « جميع لغات العرب فى بوادى تلك الجزيرة ، إلا أن أصح ما بها لغة هذيل ثم التجديين ثم بقية الحجاز» غير أن الأمر لم يدم طويلا ، إذ انطفأ ذلك الشعاع الباقى فى وجوه العلماء ، فمنعوا الاستشهاد بلغة البادية أيضا بعد أن امتنعوا عن الرحلة إليها ، وانتهى الأمر بمنع الاستشهاد بأحد مطلقا بدويا أو حضريا كما نص على ذلك ابن جنى فى كتابه «الخصائص» فى أكثر من موضع .

ومعظم ما يُوجد فى كتب النحو السابقة على القرن الرابع واللاحقة له والمتأخرة عنه ملتزم عمليا الاستشهاد بما روى من مادة اللغة موثقا على النحو السابق ، بل إن آراء علمائنا السابقين التزمت أيضا المنهج نفسه فى تطبيقه على الناطقين العرب شعراء أو غير شعراء من حيث الاحتجاج بما يقولون أو رفضه ، وبذلك أمكن فى هذا العرض العلمى التاريخى اعتبار هذه مرحلة مستقلة فيما يتعلق بالاستشهاد انتهت بالقرن الرابع ، وبدأت بعدها مرحلة جديدة أخرى هى «التأليف فى الشواهد» .

كان من الطبيعى بعد فترة « الممارسة » أن تبدأ فترة « المراجعة » وقد شمل ذلك الوصف الأخير كل شئ فى دراسة اللغة ، شمل العلماء الذين بذلوا جهودهم وحياتهم لها ، فبدأ تأليف كتب « طبقات النحويين واللغويين » فترجمت حياتهم وقومت جهودهم ، وشمل المادة العلمية ، فدار المتأخرون حول القواعد للتعمق فيها وتشقيقها والجدل حولها ، فتضخمت كتب المتأخرين نتيجة لكل ذلك لكن دون نمو حقيقى لدراسة النحو ومادته كما استقر عليه الأمر فى المجهودات الطيبة التى بذلت من قبل ، كما بدأ أيضا تقسيم العلماء بحسب منازعهم ومواطن نبوغهم والحديث عن مسائل خلافهم ، فقسموا قصداً إلى بصريين وكوفيين وبغداديين ثم مصريين وأندلسيين ، والتزم ذلك الدارسون فى كتب الطبقات فى الترجمة لرجال كل اتجاه ، كما ألفت الكتب نصا فى حصر مسائل الخلاف ، وإيراد حجج كلا الطرفين ودوران الجدل حولها ، وشمل ذلك أيضا ما نحن بصدده من مراجعة «الشواهد» والتأليف فيها ، فإذا صح لى أن أصف عملية « المراجعة » هذه التى تمت أواخر القرن الرابع الهجرى وما تلاه بعبارة واحدة فإنى أقول « إن معظم الجهود اللغوية قد التفتت إلى الوراء لتصنيف نتائج تلك الرحلة العلمية الباهرة التى استغرقت أكثر من ثلاثة قرون » .

وفيما نحن بصدده من التأليف فى « الشواهد » منذ القرن الرابع تتبعت ذلك

فى مظانه من مصنفات « أسامى الكتب والشواهد » مما هو موجود فعلا بين أيدينا - والمعتقد أنه قد ضاع أكثر منه - وسأقدم فيما يلى « جدولا » لهذه الكتب مرتبة زمنياً بحسب وفاة مؤلفيها ، ثم أقدم بعد ذلك ملاحظاتى عليها لتستبين طبيعة هذه المرحلة فى فكرة الاستشهاد .

ومن المفيد أن يُقرر أولا أن وضع « جدول للشواهد » هنا لا يقصد به « فهرستها » بل إن ذلك ضرورة للتاريخ العلمى لفكرة الاستشهاد لوضع صورة تكاد تكون متكاملة لما قدمه العلماء من جهود فى طريق تطور نظرتهم إلى الشواهد ودراستها ، كما أن وراء ذلك تقويم هذه الجهود فى أفكار عامة تجمع مسار عملهم وفكرهم ، وذلك بوصف طريقتهم فى تناولهم ، وما وجهوا إليه اهتماماتهم فيها ، بما لا يخرج عن نطاق الاختصار إلى ذكر التفصيلات ، فإن التفصيلات والجزئيات تكاد تطبع كل تلك الجهود الطيبة بطابعها - وإليك هذا « الجدول » على قدر ما وصل إليه جهدى .

جدول أهم كتب الشواهد الموجودة فعلا
مرتبة زمنيا بحسب وفاة مؤلفيها

أسماء كتب الشواهد	كتب النحو المشروحة شواهدها	أسماء مؤلفي الشواهد ووفياتهم	مطبوع مخطوط مصور
١ - شرح أبيات سيبويه	كتاب سيبويه	أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨)	مطبوع
٢ - تحصيل عين الذهب	كتاب سيبويه	الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦)	مطبوع
٣ - شرح الأبيات المشكلة الإعراب	......	الحسن بن أسد (ت ٤٨٧)	مخطوط
٤ - الحلل في شرح أبيات الجمل	الجمل للزجاجي	البطليوسي (ت ٥٢١)	مطبوع
٥ - إيضاح شواهد الإيضاح	الإيضاح للفارسي	القيسي (ت ٥٦٧)	مصور
٦ - شرح شواهد الإيضاح	الإيضاح للفارسي	ابن بري (ت ٥٨٢)	مخطوط
٧ - وشي الحلل شرح أبيات الجمل	الجمل للزجاجي	الفهري اللبلي (ت ٧٦١)	مخطوط
٨ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد	شروح الألفية (ملخص)	ابن هشام (ت ٧٦١)	مخطوط
٩ - الشواهد الكبرى	شروح الألفية	العيني (ت ٨٥٥)	مخطوط
١٠ - الشواهد الصغرى	شروح الألفية	العيني (ت ٨٥٥)	مخطوط
١١ - شرح شواهد مغني اللبيب	مغني اللبيب لابن هشام	السيوطي (ت ٩١١)	مطبوع
١٢ - خزانة الأدب	شرح الرضي على الكافية	البغدادي (ت ١٠٩٣)	مطبوع
١٣ - تكميل المرام لشواهد توضيح ابن هشام	أوضح المسالك	الفاسي (ت ١١١٠)	مطبوع
١٤ - بداية التعريف بشرح شواهد سيدي الشريف	شرح الشريف على الأجرومية	أحمد الدلرن الأندلسي (ت ..)	مخطوط
١٥ - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل	شرح ابن عقيل	محمد العدوي (ت ١٢٨١)	مطبوع
١٦ - شرح شواهد شذور الذهب	شذور الذهب لابن هشام	محمد على الفيومي (ت ..)	مطبوع

* وبنظرة إلى الجدول السابق يتضح منها ما سبق ذكره من أن التأليف في الشواهد بدأ منذ القرن الرابع ، بدأه أبو جعفر النحاس (بشرح أبيات سيبويه) .

* والملاحظة الثانية التي يخرج بها المطلع على هذه الجهود مرتبة هي اعتماد كل منها على ما سبقه في نقل المادة والطريقة ، إذ ينقل اللاحق عن السابق ما ذكره من قبل ، ومن الحق أن يقال : إن هذا النقل اتصف بالأمانة والتحرز بنسبة النقل إلى صاحبه من مؤلفي الكتب النحوية التي شرحت شواهدها ، وكذلك كان الأمر بالنسبة للطريقة في التزام خطوات خاصة مع كل شاهد ، من إيراد الشاهد وحده أو مع أبيات من النص الذي ورد فيه ، مرتبا حسب الأبواب أو حسب القافية ، ثم نسبته إلى قائله مع ترجمة لشخصية الشاعر في غالب الأحيان ، وشرح معاني بعض الكلمات مما يرد تحت اسم « اللغة » ثم ذكر المعنى أحيانا ، وأخيراً إعراب الشاهد كله أو بعض المشكلات فيه ، بل إن الأمر قد يأتي أحيانا بشرح الشواهد في مصنف كبير ، ثم اختصار هذا الشرح في مصنف أقل ، كما فعل العيني في (الشواهد الكبرى) ثم (الشواهد الصغرى) .

* والملاحظة الثالثة : أن الذي نال العناية لشرح شواهده من كتب النحو أكثر من غيره هو :

١ - كتاب سيبويه

٢ - الجمل للزجاجي

٣ - الإيضاح للفارسي

٤ - كتب ابن هشام

٥ - شروح الألفية

٦ - شرح الرضي على الكافية

فإن هذه الكتب الستة قد أسعدها الحظ أو بعبارة أدق : قد أسعد الحظ شواهدها ، فنالت من الشروح أكثر من غيرها - وبخاصة شروح الألفية - بينما أدار الحظ ظهره لغيرها ، كمؤلفات الفراء والمبرد والمازني وابن جني وغيرها .

لكن أضخم كتب الشواهد من حيث الكمية اثنان :

١ - الشواهد الكبرى للعينى

٢ - خزانة الأدب للبغدادى

فقد حوى كل منهما كمية هائلة من شواهد النحو ، وصبت آراء السابقين عنهما فيهما .

* والملاحظة الرابعة والأخيرة عن طبيعة هذه المرحلة أن الذى تفرد بحديث مباشر عن فكرة الاستشهاد وخرج بذلك عن منهج الطريقة فى نظائره كتاب واحد هو (خزانة الأدب) للبغدادى ، إذ قدم الجزء الأول من كتابه بحديث فى غاية الأهمية عما يستشهد به ومن يستشهد به وغير ذلك من الأفكار المهمة التى يتمنى كل دارس أن يعثر عليها بين دراسة الشواهد مجزأة بيتاً فبيتاً .

وعلى الرغم من أنه نقل ذلك عمن سبقوه فإنه فى الحقيقة قد قدم خدمة جليلة لمن يبحث عن أفكار تكون اتجاهاً عاماً كهذا البحث .

هذه أهم الملاحظات عن هذه المرحلة التى امتدت زمنا طويلا ، واستمرت حتى العصر الحاضر ، ولم يكن هناك غيرها لولا ما صنعه بعض علمائنا الدراسين من الخروج على هذا الاتجاه والتأليف فى الاستشهاد أو الحديث المفرق عن ذلك فى ثنايا كتب الأدب أو الطبقات أو النحو ، وإذا صح أن تذكر عبارة واحدة تلخص هذه الجهود الطيبة التى بذلها علماؤنا فى الشواهد فإنه يقال (لقد تتبعوا أبيات الشواهد مفردة ، ونقلوا آراء السابقين عنها ، وصنفوا كل ذلك فى مؤلفات للشواهد) .

أما الأمر الثالث فى رصد التطور العلمى لمادة الاستشهاد فهو متداخل مع الأمر السابق ، فالسيوطى الذى ألف (الاقتراح فى علم أصول النحو) متضمنا حديثه عن الاستشهاد بطريقة مباشرة هو نفسه الذى ألف (شرح شواهد المغنى) لابن هشام ، مما يدل على أن هذين الاتجاهين يمثلان نوعين من التفكير قد يتجاوران ولكنهما متمايزان ، والحق أن الحديث عن (الاستشهاد) وكيفيته وطرقه ومناقشة أفكاره هو قمة التطور الذى وصل إليه البحث اللغوى عن هذه القضية .

وقد كان عمل السيوطى مفيداً من حيث جمع الجزئيات التى اطلع عليها فى

كتب السابقين فى موضع واحد ، وهذه هى اللفتة المفيدة الذكية التى تذكر له فتشكر، إنه لم يبتدع شيئا ، لكنه نبه على هذا الاتجاه وأشار إليه ، وصنف مسائله ، ولم يقتصر على ذلك العمل فقط ، بل خصص فى كتابه (المزهر فى علوم اللغة) أبواباً لمسائل أخرى مهمة تتعلق بقضية الاستشهاد من قريب أو بعيد وإن كانت غير مباشرة . كحديثه عن رواية اللغة وصنعة الشواهد ، وهى تتسم بالطابع نفسه الذى يلاحظ فى كل مؤلفاته من حيث الجمع والتصنيف لا التناول الشخصى المبدع .

هذا وقد تأثر بالسيوطى أحد علماء القرن الحادى عشر اسمه (يحيى المغربى) إذ ألف كتابا أسماه (ارتقاء السيادة فى أصول النحو) - مخطوط بالتيمورية - يسير فيه وراء السيوطى خطوة خطوة مع اختلاف الأسلوب وطريقة العرض فقط ، لكنه لم يقدم شيئا جديداً يستحق التنويه به ، تماما كما فعل بعد ذلك البغدادى فى (خزانة الأدب) .

وبعد : فعلى امتداد ما سبق من فهم معانى الألفاظ التى تدور بين العلماء فى استخدام اللغة (احتجاج - استشهاد - تمثيل) وجهود علمائنا الأقدمين فى مادتها تبرز بعض الأفكار المهمة .

أولا : ما رآه ابن فارس من دلالة الاستشهاد على التوقيف الإلهى للغة ، على معنى أن اللغة منحة إلهية ذات قداسة اكتسبت منها قوة الاحتجاج بها على آراء الدارسين .

ثانيا : اقتصر الاتجاه الذى سلكه علماؤنا فى الدراسة - بعد القرن الرابع - على الالتفات إلى الوراء لرصد ما صنعه أسلافهم من قبل فى المسائل أو فى الشواهد ، وكانت سمة هذا الرصد التجزئة والمسائل المفردة والأبيات المتناثرة فى غالب الأحوال ، وقد استمر هذا الاتجاه حتى الوقت الحاضر ، وأقول (اقتصر) قصدا ، لأن هذا الجهد فى ذاته جهد طيب ومهم ، لكن الاقتصار عليه هو موضع التساؤل .

وبناء على ذلك يحق لنا التساؤل الآتى : أيتفق هذا المسلك مع مسلك اللغة الاجتماعى وتطورها قهرا تبعا للتطور الدائم فى مظاهر المجتمع التى تعبر عنها ؟ وهل أفاد ذلك دراسة النحاة المتأخرين أو أصابها بالتضخم والتوقف ؟!

ليس من منهج البحث الإجابة عن ذلك هنا ، فإن لذلك حديثاً آخر فى الفصل الأخير .

موقف النحاة من مصادر الاستشهاد

الذى يتصور - بغير مجهود كبير - أن دراسى اللغة كان ينبغى لهم أن يستمدوا مادة دراستهم من مصادر أربعة هى : القرآن والحديث وما وثقه العلماء، من النثر العادى أو الفنى وما رووه من الشعر .

لكن الذى حدث فعلا منهم لم يشمل هذه الأمور الأربعة ، بل فرقوا بينها من حيث الاستخدام فى الدراسة ، أو بعبارة أخرى : اعتمدوا على بعض المصادر دون بعض.

والمنهج الذى يفرض نفسه لتناول هذه الفقرة يكون بتوضيح أمرين :

أولا : رصد موقف النحاة من هذه المصادر الأربعة عمليا ونظريا .

ثانيا : تلمس الأسس التى اعتمدوا عليها وطبقوها فى اعتمادهم على بعض هذه المصادر دون بعض .

١ - القرآن

من المهم التعرض أولا لنقطتين ضروريتين :

أ - اختلاف القراءات وعلاقته باللغة .

ب - المقصود « بالقراءة الصحيحة » وتوثيق نص القرآن .

والفكرة الأولى مشهورة وشائعة من أن اختلاف القراءات وتنوع الأداء فيها إنما كان للتيسير على الناس فى قراءة القرآن ، وذلك لاختلاف لغات الناس وألسنتهم ، «فلو كلفوا بالعدول عن لغتهم وألسنتهم ، لكان من التكليف بما لا يستطاع ، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع »[١] ويضاف لذلك أمر مهم آخر هو أن هذا الاختلاف قد سمعه الصحابة عن الرسول (ص) ، أو كما يقول ابن خلدون « أن الصحابة رووه عن رسول الله (ص) على طرق مختلفة فى بعض ألفاظه ، وكيفيات الحروف فى أدائها »[٢] .

---

(١) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ٢٢

(٢) مقدمة ابن خلدون جـ ٣ ص ٩٤٤

ويكفينا فيما يتعلق بهذه الفكرة هذا الفهم العام لها ، إذ اختلفت قراءات القرآن ولا شك ، وهذه الاختلافات سمعت عن رسول الله (ص) ، وأداها القراء والذى حمل عليها هو التيسير على الناس لاختلاف لغاتهم ، أما أن هذا الاختلاف متواتر فى نسبته إلى الرسول أو غير متواتر ، وأن هذه الاختلافات هى القراءات السبع أو العشر أو غيرهما ، والمقصود بالأحرف أو بالأحرف السبعة فى حديث الرسول (ص) « أنزل القرآن على سبعة أحرف » فكل هذا أمر يهم دارس القراءات بصفة خاصة - وقد دارت حوله فعلا دراسات جادة وعميقة - لكنه لا يتعلق بما نحن بصدده إلا فى إطار ذلك الفهم العام السابق ، والذى يسلمنا إلى النقطة الثانية .

* يقول ابن الجزرى : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم »[١].

ويدل ما ذكره « ابن الجزرى » بالترتيب السابق على أن الأساس فى تحديد صحة القراءة أو ضعفها أو شذوذها أو بطلانها هو الصفات التى وردت عليها من جهة الأمور الثلاثة التى أوردها أولا وهى :

١ - موافقة العربية ولو بوجه ، ويقصد به - كما قال من بعد - وجها من وجوه النحو .

٢ - موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، والمقصود هو الرسم العثمانى.

٣ - صحة السند .

فمن حيث « موافقة العربية » ينسب للقراءة « القوة أو الضعف » ، لكنها لا تتجرد فى كلتيهما عن « الصحة » ما دامت مستوفاة للشرطين الآخرين .

(١) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ٩

ومن حيث « موافقة أحد المصاحف العثمانية » ينسب للقراءة « الاطراد أو الشذوذ » لكنها لا تتجرد في كليهما أيضا عن « الصحة » مادام الشرطان الآخران موجودين .

ومن حيث « صحة السند » ينسب لها « التواتر أو الآحاد أو البطلان » وواضح من ذلك أن الأمر الأخير - البطلان - يكون باختلال السند ، وأنه مرفوض .

يبدو من كل ما تقدم أن القراءة - سواء وصفت بالقوة أو الضعف ، وبالاطراد أو الشذوذ وبالتواتر أو الآحاد لا تخرج بكل ذلك عن دائرة « الصحة » وأن هذا الوصف الأخير المعتد به يرتبط أصلا بفكرة أخرى اعتد بها علماء القراءات واللغويون بصفة أساسية وهي « صحة السند » أو بعبارة أخرى « صحة النقل » فإذا تحقق ذلك بالنسبة للنص القرآني فليس شئ يخل به بعد ذلك ، سواء أكان ذلك في المتن نفسه الذي عبر عنه « بموافقة العربية ولو بوجه » أو كان في « الخط العثماني » وهو ما تؤدى مخالفته إلى « الشذوذ » .

وعلى ذلك يمكن أن يفهم التركيز المستمر من الدارسين في قراءات القرآن على هذه الناحية وهي « صحة النقل وصحة السند » وتفهم كذلك العبارات والنصوص التي تساق لوصف العناية بهذه الناحية ، من مثل قول ابن الجزري «وأئمة القراء لا تعمل في شئ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية ، وإذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشوّ لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[1] وتلك نقطة مهمة جدا مؤداها « توثيق رواية نص القرآن بصحة سندها » وهو توثيق حقيق أن يعتبر ، أبرزه علماء القراءات بدقة وإحكام .

لكن ماذا كان موقف علماء اللغة من هذا النص الموثق من حيث الاستشهاد به في الدراسة ؟؟

تبدو المسألة للوهلة الأولى في غاية الوضوح ، إذ ينص علماء اللغة صراحة على أن القرآن « سيد الحجج » وأن قراءاته كلها سواء كانت متواترة أم آحادا أم شاذة مما لا يصح رده ولا الجدال فيه ، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس، إذ ينبغي أن

---

(١) النشر في القراءات العشر جـ ١ ص ١٢

تقبل القراءة الصحيحة أيا كانت دون تحكم شئ آخر فيها .

* يقول السيوطى (ت ٩١١) كل ما ورد أنه قرئ به ، جاز الاحتجاج به فى العربية سواء أكان متواتراً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها فى ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو (استحوذ)[١]

* يقول البغدادى (ت ١٠٩٣) قائل ذلك - يقصد النثر - إما ربنا تبارك وتعالى ، فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه [٢] .

إلى هنا وهذا الكلام النظرى السابق متفق مع ما يجب أن يكون بعد هذا التوثيق الرائع لنص القرآن ، لكن ما كان فعلا لم يتفق مع هذا النظر المعقول ، ذلك أن الممارسة العملية للدراسة فى كتب النحو - فى فترة البداية والنضج - لم تتوافق مع تلك الآراء التى تأخرت فى الزمن عنها بعد أن قطع النحاة شوطاً كبيراً للنمو بالنحو وانضاجه .

ويوضح ذلك ما نبّه عليه كثير من الدارسين الأقدمين - لغويين ومفسرين - إذ صرحوا بأن النحاة لم يستخدموا القرآن فى دراسة مسائل النحو ، ولم يولوه ما هو حقيق به من الاحتجاج والاستشهاد كما قال السيوطى والبغدادى .

ويضاف لذلك أيضا أنه كان لبعض العلماء مواقف من القراءات والقراء تدل على خلاف ما تقرر فيما سبق ، وهى إن كانت مواقف جزئية لكنها ذات دلالة مهمة عند اطراد النظرة للاستشهاد بالقرآن .

وقد ترتب على هذا الموقف الممزق - بين التسليم الظاهرى المطلق للاحتجاج بالقرآن ، وما حدث فعلا من عدم الاحتجاج أساساً به - أن اضطربت دراسة النحاة إذا وجدوا أمامهم أحد نصوصه التى لا تتفق مع آرائهم ، أو التى تتعارض مع ما يستخدمونه من الشعر ، أو إذا تناولوا النص نفسه لبيان معناه وتحليله نحوياً فى كتب (معانى القرآن وإعرابه) وهذا كله فى حاجة إلى إيضاح .

---

(١) الاقتراح ص ١٤

(٢) خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٣

إن كتب النحو التى فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أن دارسى اللغة قد صرفوا أنفسهم قصدا عن استقراء النص القرآنى لاستخلاص قواعدهم منه، وإذا كان « كتاب سيبويه » يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو، فإنه يمثل فى الوقت نفسه قمة الدراسة التى سبقته واتجاهها، كما أنه يشير أيضا إلى الطريق الذى سلكته الدراسة من بعده، إذ تأثرت به وتتبعت خطاه. وهذا الكتاب فيه - كما يقول أحد الدارسين - اعتماد كامل على الشعر العربى القديم فى الاستقراء وتقرير الأصول وتغافل نسبى عن آيات القرآن والشعر الإسلامى، ولقد أحصى ما فيه من آيات للقرآن فلم تزد على ثلثمائة آية، لم يتخذ معظمها مصدراً للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، ثم تساق الآيات بعد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد.

وقد صنع من أتوا بعد سيبويه مثله، وإذا أخذ من القرن الثالث واحد من أهم كتبه فى النحو وهو (المقتضب) فإنه تبدو فيه - مع ضخامته وسعته - هذه الظاهرة نفسها من الانصراف النسبى عن النص القرآنى الموثق أتم توثيق وأقواه، ويوجد هذا نفسه فى دراسات القرن الرابع ومن أبرز علمائه أبو على الفارسى وابن جنى، ويتضح ذلك بسهولة لمن يقلب بين يديه صفحات كتاب (الخصائص) مع اتساعه وعمقه.

ولا أعتقد أننى أتجاوز وجه الحق كثيراً إذ أزعم أن هذا الانصراف عن الاعتماد على النص القرآنى فى الاحتجاج قد شمل معظم النحاة تقريبا - فيما أعلم - ما عدا «ابن هشام» الذى وجه الكثير من عنايته إليه، فزاد على تنظيمه للقواعد وترتيبها وحسن عرضها الاستدلال عليها من القرآن الكريم فى غالب الأحوال كما يبدو ذلك فى كتابه « شذور الذهب » وشرحه له.

ولعل ممّا يؤيد هذه الفكرة أنهم حين ألفوا فى شواهد النحو - كما سبق ذلك فى العرض العلمى فى الفقرة السابقة - جاءت كل كتب الشواهد التى بين أيدينا محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه، حتى أصبحت لفظة (الشواهد) ذات معنى عرفى يقصد به الشعر، ولا يتبادر إلى الذهن آيات القرآن أو الحديث، وهذا المعنى العرفى قد أكتسبته الكلمة بفعل النحاة، وإلا فإن نص القرآن - باعتراف النحاة أنفسهم نظرياً - اعتبر أهم مصدر للشواهد.

وقد قرر ما صنعه النحاة فى موقفهم من الاستشهاد بالقرآن بعض علماء الفقه والتفسير والأدب - ولأمر ما لم يكونوا من دارسى اللغة - فرأوا أن ذلك أمر يثير غاية العجب والدهشة !! إذ كيف يترك الاحتجاج بنص موثوق إلى نصوص أخرى لا ترقى فى ذلك إليه .

* قال ابن حزم : والعجب ممن إن وجد لأعرابى جلف أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصرى لفظا فى شعر أو نثر جعله فى اللغة واحتج به وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرسول (ص) وهو أفصح العرب ، وما فى الضلال أبعد من هذا [1] .

* يقول الرازي تعليقا على إثبات قاعدة العطف على الضمير المتصل المجرور : ورد ذلك فى الشعر ، وأنشد سيبويه فى ذلك :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب

وأنشد أيضا :

نعلق فى مثل السوارى سيوفنا   وما بينها والكعب غوط نفانف

(ثم قال) والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف فى علم القرآن [2] .

وواضح من النصين السابقين - ومثلهما كثير - أن فى كليهما شدة العجب مما صنعه النحاة من ترك الاستشهاد بالقرآن والاعتماد أصلا على غيره ، وقد قرر ابن حزم الفكرة بوضوح تام ، وكذلك فعل الرازى ، وزاد على ذلك ما هو أدخل فى العجب من ترك الاستشهاد بالقرآن إلى غيره - وإن كان مجهول القائل - والقرآن أولى أن يستشهد به من غيره ، لكن هذا ما حدث !!

وقد ترتب على ما سبق - من نظرة النحاة إلى نص القرآن واعتمادهم أساساً على غيره فى دراستهم وأخذ قواعدهم - ظاهرتان تؤيدان الاتجاه العام للفكرة وهاتان

---

(١) راجع : الإحكام فى أصول الاحكام جـ ٤ ص ٣٦

(٢) تفسير الرازى جـ ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤

الظاهرتان يمكن رصدهما فى تناول النص القرآنى لتحليله نحوياً فى ضوء القواعد التى استنبطوها من غيره .

الأولى : رفضهم أحياناً بعض القراءات ، والذى دعاهم إلى ذلك أن القواعد المعدة لديهم مأخوذة عن نصوص أخرى ، والقواعد هنا أحكام نافذة لا ينبغى مخالفتها والخروج على مقتضاها لأى نص حتى القراءة الواردة الصحيحة السند أحيانا ، وبعبارة أخرى : أن القراءة فى مثل هذه الآراء النحوية ليست نصا تؤخذ منه الأحكام اللغوية ، بل نص تطبق عليه هذه الأحكام ويخضع لسلطانها .

الثانية : الاضطراب أمام النصوص القرآنية ، والاضطرار إلى توجيهها توجيها خاصاً بها إذا كان معها من النصوص الأخرى ما يماثلها ، وهذا التفريق فى التوجيه دفع إليه أيضا أن النحاة لم يأخذوا فى اعتبارهم نص القرآن فى استنباط القواعد فإذا وجدت فيه ظاهرة لا تتفق مع ما قرروه اضطروا إلى التوقف فيها ، أو تخريجها تخريجا خاصا ، أو التفريق بينها وما يماثلها من نص آخر كالشعر مثلا ولأمر ما كان ابن جنى فى كتابه (المحتسب) حريصا على أن يورد للقراءات الشاذة نظائر من كلام العرب شعراً ونثراً ، أما ما ليس له نظائر فهذا هو الذى اصطدموا به فاضطروا - كما قلت - للتوقف أو التخريج أو التفريق بينه وبين غيره.

وعلى كل حال فإن هاتين الظاهرتين السابقتين تؤكدان ما نحن بصدده من تقرير موقف النحاة العملى من الاستشهاد بنص القرآن وقراءاته ، وهما - بجزئياتهما الكثيرة - يدلان على هذا الموقف نفسه ، فإن تخطئة القراءة أو التحرج أمامها ما كانتا تحدثان لولا الاعتماد على نصوص أخرى فى استنباط القواعد ، ثم وضع قراءات القرآن فى ضوء هذه القواعد المعدة بعد ذلك ، فإذا لم تتفق معها حكموا عليها بالخطأ أحيانا ، أو تحرجوا منها أحيانا أخرى فتوقفوا عندها ، أو التمسوا لها وجها من وجوه التخريج .

أخيراً

لقد اتضح مما سبق أن علماء القراءات قد وثقوا النص القرآنى بتوثيق سنده وأن علماء النحو قد اضطرب موقفهم بين النظر والعمل ، فهم نظريا أكدوا أن القرآن يحتج بكل قراءاته حتى الشاذة والضعيفة ، لكن هذا - الذى جاء متأخراً - لم يكن هو الواقع فى كتب مسائل النحو ، فما هو سر ذلك وأساسه ؟!

إن الذى يفسر كل ذلك سبب واحد هو « التحرز الدينى » ومع هذا السبب لم يستطع أحد من علماء اللغة الذى تحدثوا عن الاستشهاد بنص القرآن أن ينكر حجيته، ثم يعلن هذا فى آرائه أمام أحد .

ومن أجل هذا « التحرز الدينى » نفسه صرفوا أنفسهم عن الاحتجاج به واستنباط القواعد من نصه الموثق ، والحرج الذى شعر به علماء اللغة أمام القراءات يعود إلى هذا السبب نفسه ، ذلك أن طبيعة التفكير الذى فرض نفسه على دارسى اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء وإعمال الذهن فى النص اللغوى - كما هو واضح فى كتب النحو - والنص القرآنى لا يتحمل ذلك ولا يطيقه ، فكان لابد لهم من موقف دراسى يحفظ للقرآن قدسيته الدينية فى نفوسهم وفى نفوس غيرهم ، ويحقق لهم فى الوقت نفسه رغبتهم فى التصرف الحر بالنص المدروس فكان الموقف السابق الذى تقرر فيما سبق - وقد أشار لهذا المعنى بعض العلماء الأقدمين أنفسهم مما يدل عليه ما يلى من كلامهم .

* قال أبو رياش : كان الأصمعى مع نصبه كذابا وإنما كان يظهر التأله ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن ، ويظهر الكراهة لأن يسأل عن شئ يوافق شيئا فى المصحف ، ليصدق فيما يتكذبه ، ولينفى التهمة عنه فيما يتخرصه [١] .

* روى ابن فارس عن الفراء أنه قال : اتباع المصحف - إذا وجدت له وجها من كلام العرب - وقراءة القراء أحب إلى من خلافه - قال : كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ (إن هذين لساحران) ولست أجترئ على ذلك ، وقرأ (فأصدق وأكون) فزاد واو فى الكتاب ، ولست أستحب ذلك [٢] .

* قال ابن جنى : مما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير ، ومن ذلك القراءات التى تؤثر رواية ولا تتجاوز ؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله - عز اسمه - (بسم الله الرحمن الرحيم) فالسنة المأخوذ بها فى ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شئ منها [٣] .

---

(١) التنبيهات على أغاليط الرواة ص . ٥

(٢) الصاحبى ص ١١

(٣) الخصائص جـ ١ ص ٣٩٨

ومن الواضح أن هذه الآراء الثلاثة - ومثلها كثير - تلتقى كلها حول الفكرة السابقة وهى « التحرز الدينى » وهذا ما يفسر ترك الأصمعى تفسير ما يسأل عنه مما يوافق نص القرآن - كما يقول الرياشى - فما بالك بالقرآن نفسه !! إذ هو أمام القرآن مقيد بالنص المروى قراءة ، فلا يستطيع التصرف فى ذلك رواية أو فهما .

ويبدو هذا التحرج نفسه فى كلام الفراء الذى يرى اتباع المصحف والقراءة حبيبا إليه إذا وجد له وجها فى العربية ، أما قراءة أبى عمرو التى غيرت الكتابة فلا يجترئ عليها ولا يستحبها ، ولعل الذى يلخص الموضوع كله قول ابن جنى «القراءات تؤثر رواية ولا تتجاوز » وهكذا كان « التحرز الدينى » وراء انصراف النحاة عن نص القرآن مصدراً للدراسة كما كان هو نفسه وراء الانقياد المظهرى بتقرير أن القرآن نص موثق يحتج به .

هذا ما حدث !! والسؤال الذى يفرض نفسه هنا هو : أكان هذا الموقف المتحرج من نص القرآن مفيدا لدراسة اللغة ؟! أم أن ذلك قد حرم الدراسة من خير كثير كان من الممكن أن تناله منه ؟! إن الإجابة عن ذلك لها مكان آخر فى الفصل الأخير من هذا البحث إن شاء الله.

٢ - الحديث

تقدم فى هذا البحث أن الناس تداولوا رواية الحديث فى عهد الرسول والصحابة وأن بعضهم كان يقوم بتدوينه أيضا دون أن يعانوا على ذلك ، ولم ينتظم ذلك إلا مع نهاية القرن الأول الهجرى ، والتزم علماء السنة توثيق الرواية لها من بداية الأمر سواء ما يتعلق بالرجال أو السند أو المتن ، ولم يكد القرن الثانى ينتهى حتى كان التأليف فى السنة قد شمل جوانب متعددة لنصوصها أو لكيفية روايتها وتوثيقها ، وتوج ذلك كله بتأليف كتب « المسانيد » التى التزمت خطة حادة فى الإسناد والرواة، وكانت القمة التى بلغتها تلك الجهود تأليف كتب « الصحاح » فى القرن الثالث الهجرى ، وقد التزم مؤلفوها بمنهج صارم فى توثيق الرواية متناً وسنداً ، كما فعل البخارى مثلا فى توثيق صحيحه ، ومن يطلع على شروطه التى ألزم نفسه بها فى توثيق الحديث يحس مقدار الجهد العظيم الذى بذله فى حماية النص وإسناده، مما لا حاجة إلى إعادته هنا مرة أخرى.

ويتضح من هذا التقديم المختصر أمران :

الأول : أن رواية الحديث والتأليف فى جمع نصوصه وكيفية روايته - كل ذلك حدث مبكراً مع المجهودات الأولى فى دراسة النحاة للغة والتى يصح أن يطلق عليها «فترة الملاحظات العامة» لا « القوانين الصارمة » التى نمت ونضجت فيما بعد منتصف القرن الثانى .

الثانى : أنه مع فترة النشاط العظيم فى دراسة اللغة فى النصف الثانى من القرن الثانى وصلت رواية الحديث وجمعه إلى نضج مماثل : بمعنى أن الحركة اللغوية النشيطة صاحبتها أيضا حركة دينية مماثلة فى رواية الحديث وتوثيقه .

وعلى ذلك يتضح أمر هام - فيما نحن بصدده - هو أن نصوص الحديث وجدت موثقة - بفضل علمائها - فى عصر الاستشهاد العام باللغة ، واستمرت كذلك أيضا بعد أن رفض العلماء الاستشهاد بلغة الحضر ، وأزداد هذا التوثيق لنسبة نصوص الحديث إلى الرسول (ص) فى فترة الجهد العميق الذى قام به علماء اللغة فى القرن الثانى الهجرى وما بعده .

هكذا كان الأمر فى نصوص السنة الموثقة بجهود علمائها !! فماذا كان موقف النحاة منها !!

من المفيد تذكر ما سبق فى العرض العلمى لتناول قضية الاستشهاد التى تدرجت من الجهد العلمى إلى الجزئيات التى جمعها السيوطى فى كتابه «الاقتراح» والترتيب الطبيعى يقتضى أيضا تتبع الاستشهاد عمليا ثم نظريا فيما تناثر أو تجمع لفهم وجهة نظرهم من أعمالهم وأقوالهم ، ويتضح بين ذلك سبب القبول والرفض منهم لنصوص السنة .

كما حدث فى القرآن والاستشهاد به حدث أيضا فى السنة !! إذ صرفوا أنفسهم عن « الحديث » فلم يدرسوه لاستنباط آرائهم ثم الاحتجاج به عليها ، ومن الحق أن يقال : إن الرواد الأوائل من دارسى النحو فى القرن الأول وأوائل الثانى كانوا فى فترة البداية ولم يكن الحديث قد جمع نهائياً بعد ، لكن مع فترة النضج العلمى كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم وقد بذل علماؤه جهداً طيباً فى الحصول عليه وتوثيق طرقه ، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء النحو قد اجتنبوه فى

دراستهم وراحوا يبذلون الجهد فى غيره مما اعتقدوا فيه صلاحية لصنعتهم . فكتاب سيبويه مثلا لا يوجد فيه - كما يقول أحد الدارسين - غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج .

وبالمثل توجد هذه الظاهرة فى مؤلفات النحو التى اتبعت سيبويه وطريقته فكأنما كان المسلك الأول الذى سلكه شيخ النحاة قانوناً مطرداً نفذه النحاة بعد من غير مناقشة ولا نظر إلا ما كان من « ابن خروف » (ت ٦٠٩) و « ابن مالك » (ت ٦٧٢) فى القرنين السادس والسابع الهجريين . ولذلك يقول أبو حيان « إن الواضعين الأولين لعلم النحو . المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، وكمعاذ والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا - يعنى الاستشهاد بالحديث - وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من المتأخرين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد وأهل [1] الأندلس » .

ويبدو من هذا النص السابق أن الانصراف عن السنة والاحتجاج بها بقى عادة مرعية وعرفاً متوارثاً لدى النحاة على اختلاف مذاهبهم ومواطنهم - بصرف النظر طبعا عما أفاده منها أصحاب المعاجم كابن فارس والأزهرى وابن برى وعن تطبيق القواعد عليها فى كتب شرح الحديث- وكأنما اصبح أمراً مسلماً ألا يناقش هذا الموقف الموروث المتعارف ، حتى كان « ابن مالك » فى القرن السابع الهجرى !! فاعتمد على الحديث مخالفاً فى ذلك عرف من سبقوه وناقش بذلك كثيراً من آراء السابقين عليه ، وعند ذلك فقط برزت فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعاً جديراً بالبحث والنظر ، وتنازعتها اتجاهات ثلاثة كما يلى :

(أ) منع الاستشهاد بالحديث

تزعم هذا الاتجاه « أبو حيان النحوى » وهو ممن جاؤوا بعد « ابن مالك » مباشرة (ت ٧٤٥) وشرح كتابه « التسهيل » وتعرض فى هذا الشرح لفكرة الاستشهاد بالحديث ، إذ وجد « ابن مالك » يحتج به كثيراً على خلاف العادة فتحدث عن تلك الفكرة مفتتحاً حديثه بقوله : « قد لج هذا المصنف فى تصانيفه بالاستدلال بما

(١) التذييل والتكميل جـ ٥ ورقة ١٦٩ .

وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل » .

ومن أجل ذلك ناقش هذه الفكرة ، ورفض طريقة ابن مالك التى طبقت مبرزاً الأسس التى اعتقد أن السابقين انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث من أجلها ، وتتخلص فى أمرين :

الأول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فالحديث الواحد يروى بألفاظ مختلفة وعبارات متعددة ، فلا يمكن الجزم بأن الرسول (ص) قد قال ذلك بنصه .

الثانى : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى فى الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن فى كلامهم وشمل ذلك نصوص الحديث [١] .

وقد أيد هذا الاتجاه وسار فيه علماء آخرون منهم - كما قال السيوطى - الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠) فى « شرح الجمل » ويُفهم أيضا من كلام السيوطى وعرضه للموضوع فى كتاب « الاقتراح » موافقته على هذا النهج وتأييده مردداً أيضاً الأسانيد السابقة عن النقل بالمعنى ، وأنه لا يمكن الثقة بأن هذا كلام النبى (ص) وألفاظه ، واستدل على ذلك عملياً بأن « ابن مالك » قد روى حديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) محتجاً به على إثبات لغة (يتعاقبون فيكم) - كما سماها ابن مالك - وأن رواية هذا الحديث غيرت ألفاظه، وصحة الرواية له (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وهو بذلك لا يصح الاحتجاج به على ما أورده عنه ، كما أنه دليل على قصده من تغيير الرواية فى الحديث وألفاظه[٢] .

(ب) التوسط بين المنع والجواز

هذا الاتجاه يفرق فى نصوص السنة بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول (ص) وما يحتمل التغيير فى ألفاظه ، ومن النوع الأول الأحاديث القصيرة والأحاديث التى اعتنى بنقلها بألفاظها فى موقف خاص أو حادثة خاصة ، وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول (ص) ، وأما النوع الثانى - وهو الغالب - فمنه الأحاديث الطويلة

(١) راجع : التذييل والتكميل جـ ٥ ورقة ١٦٩ .

(٢) انظر الاقتراح ص ١٦ وما بعدها .

التى لا يستطاع حفظها والأحاديث الغريبة الألفاظ التى يعسر حفظها بنصها ، وهذا لا يحتج به ؛ لأنه نقل بالمعنى .

ومن أبرز من انتهجوا هذا المنهج الإمام أبو الحسن الشاطبى (ت ٧٩٠) فى شرح الألفية - ونقل ذلك عنه البغدادى فى (خزانة الأدب) وقد قال بعد أن قرر هذا المعنى وأيده « وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضرورى الذى لابد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قول ضعيف »(١) .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه الثانى يتفق إلى حد كبير مع الاتجاه الأول فى أن ما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى ، وهو الأساس نفسه الذى بنى عليه الرفض المطلق ، فهو رأى لا يختلف عن السابق إلا من حيث إمكان التأكد من أن بعض الأحاديث رويت نصاً وأكثرها روى بالمعنى ، وهذا الأخير مرفوض - فهو يسير فى النهج نفسه مع اختلاف يسير .

(جـ) جواز الاستشهاد بالحديث

لقد تقدم أن علماء المعاجم كابن فارس والأزهرى اعتمدوا على الحديث فى معاجمهم - ويمكن التأكد من ذلك بأدنى جهد - ويبدو أن ذلك كان لاختلاف الموقف بين المعاجم والصيغ والتراكيب ، الأول يعتمد على المعنى وهو غير موضع للنزاع ، أما الأخيران فيعتمدان على صحة النطق وروايته وهذا لم يتأكد منه ، ومن ثم حدث فيه الخلاف ، وبعبارة لغوية حديثة : أن علماءنا فرقوا فى الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفى والمستوى المعجمى فرفض الأول وقبل الثانى ، وجاء « ابن مالك » فكان أول من خرج على هذا الإجماع واحتج بالحديث ، وتابعه على ذلك « ابن هشام » و « أبو على الشلوبينى » فى كتابه « التوطئة » وغيره من كتب المسائل .

وقد قرر هذا الاتجاه وأيده « البدر الدمامينى » (ت ٨٢٨) فى شرحه التسهيل(٢) فاحتج « لابن مالك » وانتصر له ، وتابعه فى ذلك « البغدادى » صاحب «خزانة الأدب » بل زاد عليه - كما قال - الاحتجاج بكلام أهل البيت رضى الله عنهم.

---

(١) خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٦ - وقد اعتمدت على النقل لا الأصل ، لأن الموجود من الأصل قسم صغير مخطوط بدار الكتب رقم (٤ ش نحو) ولم أجد فيه لرأى (الشاطبى) .

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد جـ ١ ورقة ١٣ .

واعتمد ذلك الاتجاه على الأسانيد الآتية :

الأول : أن اليقين غير مطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن فى نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، والذى يغلب على الظن أن الحديث لم يبدل، ولأن الأصل عدم التبديل لا سيما مع شدة التحرى ودقة الضبط .

الثانى : أن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولم يكتب وأما ما دون وكتب فلا يتصور فيه التبديل والتغيير .

الثالث : أن كثيراً من الأحاديث قد دون فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان الكلام كله مما يصح الاحتجاج به ، وعلى فرض حصول التبديل فى نصوص الحديث فإن حصوله لا ينفى الاحتجاج به لغويا ، لأن غايته تبديل ما يحتج به بآخر يحتج به أيضا [١] .

تلك هى القضية بأبعادها الثلاثة كما ناقشها وأيدها النحاة المتأخرون بعد أن أيقظها « ابن مالك » من سباتها الطويل باستخدام الحديث فى كتبه وتقرير مسائله ومناقشة آراء النحاة السابقين ومخالفتهم بناء على نصوص السنة .

والتساؤل الذى يفرض نفسه هنا يتجه لناحيتين هما :

(أ) لماذا سكت النحاة المتقدمون عن مناقشة الاستشهاد بالحديث وانصرفوا عن استخدامه حتى عصر « ابن مالك » !!

(ب) مدى الثقة بالأسانيد النظرية التى ساقها المتأخرون تعلة لعدم الاستشهاد بالحديث منهم وممن سبقوهم .

ولعلنا - بفهم هذين الأمرين - نصل إلى ما يفسر واقع الأمر فى تلك القضية.

من غير المعقول أن يكون دارسو اللغة فى فترة نضج الدراسة - النصف الأخير من القرن الثانى وما بعده - على غير اتصال بحركة التوثيق للحديث التى كانت قد نضجت إلى حد كبير فى ذلك الوقت ، بل إن هؤلاء العلماء - رحمهم الله - كانوا على معرفة تامة بتلك الجهود ونتائجها بحكم الزمالة العلمية التى كانت تربط بين علوم

---

(١) راجع : خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٣ .

الدين واللغة ، ولا مغالاة إذا قيل : إنهم كانوا على علم بأن نصوص الحديث قد توفر لها من التوثيق اللغوى ما لم يتوفر للنصوص التى وصلتهم مروية عن عصر الاحتجاج أو النصوص التى كانوا يحصلون عليها فى رحلاتهم إلى البادية .

إذن كانت السنة بين أيديهم وهى صالحة للدراسة اللغوية - كما كان بين أيديهم القرآن أيضا - لكنهم صرفوا أنفسهم عنها قصداً للسبب نفسه الذى لم يعتمدوا على القرآن من أجله ، وهو « التحرز الدينى » إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنة مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد وسكتوا عن الخوض فى ذلك منذ البداية ، وانتقل هذا التحرج والسكوت إلى من جاء بعدهم وتابعهم من النحاة ، فنامت القضية كلها بفعل العادة والتبعية إلا ما حدث من شرح الحديث الدينى المجموع واستخدام قواعد النحو فى ذلك ، تماما كما حدث فى كتب «إعراب القرآن ومعانيه» فأصبح نص الحديث محلا لتطبيق القواعد ، لكنه لم يكن وسيلة لاستنباطها ، وكان هذا الأخير كما قلت بفعل « التحرز الدينى » .

أما ما ارتآه المتأخرون من تعلات بعد ذلك لما انتهجه السابقون من النحاة من أن ذلك الانصراف عن الحديث كان بسبب الرواية بالمعنى أو اللحن فى المتن ، فإن ذلك كله لا يثبت أمام الواقع التاريخى المبكر من رواية الحديث وجمعه ، ودراسة اللغة واستنباط قواعدها ، إذ التقى الاثنان والأولى توثق النص والثانية تجتهد وتقعد فكان مقتضى الأمر أن يستخدم الحديث لكن ذلك لم يحدث !!

ويضاف إلى ذلك الأدلة التى ساقها من سوغوا الاحتجاج بالحديث ، وفى ضوء هذه الأدلة تبدو أدلة من رفضوا الاحتجاج به غير مقنعة ، فالرواية بالمعنى - إن صحت الفكرة - قد تكون محل نظر من الوجهة الدينية بمعنى : أن ذلك لفظ الرسول (ص) نصا أم لا ؟! ولكن الاستشهاد بها لغويا لا حاجة له إلى هذا النظر والتوقف ، إذ نشطت حركة جمع الحديث فترة كافية فى وقت كان يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص ، علاوة على ما قاله المسوغون للاستشهاد به من أنه لا يشترط فى نصوص اللغة اليقين والقطع ، بل الظن والنقل والتوثيق الزمنى ، وكذلك ما ذكروه من أن التبديل والتغيير يمكن أن يحدث فيما لم يدون ولم يكتب ، أما نصوص السنة فقد دونت فى الصحائف وحفظت فى الصدور ، وأغلب الظن أن العناية بها كانت أقوى من العناية بالنصوص الأخرى التى رويت عن عصر الاستشهاد متناقلة عبر عصور طويلة

سابقة مشافهة أو كتابة ، كما أثبت ذلك وأكده كثير من الدارسين للأدب فى العصر الحديث .

وأما أن بعض من روى الحديث كان من الأعاجم ويكثر فى حديثه اللحن فقد كان ذلك موجوداً أيضا فى غير نصوص السنة من مادة اللغة التى اعتمد عليها النحاة ومع ذلك قبلت فى الدراسة من غير معارضة أو رد ، لأن العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الأفراد .

هذه التعلات - كما قلت - غير مقنعة !! وإنما المقنع حقاً الاعتراف بحقيقة الأمر الذى صرفهم عن هذه النصوص الموثقة ، وحقيقة الأمر - إن لم يجانبنى الصواب - كان « التحرز الدينى » تماماً كما حدث فى القرآن ، وإن اختلف الأمر بينهما بعد ذلك حين طرحت الفكرة للبحث والنظر ، فلم يجرؤ أحد على التصريح بأن القرآن لا يحتج به فى اللغة ، بينما صرح بذلك بعض العلماء فى نصوص السنة وذلك تبعاً لاختلاف درجة التنزيه والتقديس فى نفوس العلماء خاصة والناس عامة بين القرآن والسنة .

أخيراً : هل كان من الصواب إبعاد نصوص الحديث الموثقة عن الدراسة ، وأن ذلك حرم النحاة مصدراً مهماً كان خليقاً بالتقدير والقبول ؟! سؤال يجاب عنه فى الفصل الأخير من هذا البحث إن شاء الله .

٣ - النثر والشعر

هذا ما يطلق عليه فى دراسة اللغويين والنحاة أنه « كلام العرب » وقد اعتمد على ذلك علماء اللغة اعتماداً أساسياً فى استنباط القواعد والاحتجاج لها ، وبصرف النظر حالياً عن الزمن الذى حدد لذلك والقبائل التى أخذ عنها - فسيأتى هذا - فإن من المهم أن يقرر أولا أن الشعر ذو مستوى خاص فرضه عليه فنه لما يشتمل عليه من إيقاع موسيقى ووزن وقافية ، ولأنه يتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر إحساساً غير عادى ، فيطلقه حينئذ غناء شعرياً جميلا منغماً، وذلك خلاف النثر الذى يتخذ وسيلة لحياة الناس فى التعامل والتفاهم وهو بماله من انسياب وطلاقة وموضوعية يصلح للمحادثة والخطابة وعرض الأفكار . وعلى الجملة فهو وسيلة المجتمع الأولى للربط بين أفراده وجماعاته وتحقيق التواصل والألفة وتبادل المنفعة لهم .

وفيما نحن بصدده من الحديث عن مصادر الاستشهاد ، ينبغي توضيح الأمور الآتية :

١ - مدى اعتماد النحاة على كل من النثر والشعر في الدراسة .

٢ - نوع اللغة التي اعتد بها الدارسون وأولوها اهتمامهم .

٣ - تلمس أساس الطريقة التي انتهجوها في تناولهم الشعر والنثر ، واهتمامهم بنوع خاص من اللغة دون الأخرى .

إن الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هي الاعتماد الأساسي على الشعر إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد ، وذلك باستثناء « ابن مالك » الذي اعتمد على الحديث و «أبي حيان النحوي» الذي اهتم بإيراد الكثير عن لغات القبائل في كتابه « ارتشاف الضرب من كلام العرب » و « ابن هشام » الذي وجه عناية خاصة لنصوص القرآن .

هذه الظاهرة السابقة تغلب في كتب النحو وحدها ، ولم تكن كذلك في «معاجم اللغة» ويبدو أن السبب في ذلك أن أبحاث المعاجم تتجه لمعاني الكلمات المفردة دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التي استقرئت منها ، أما النحاة فاعتمادهم على التراكيب المفيدة ، فكان من الضروري لهم أن يوردوا النصوص كاملة ، وقد جاء معظمها شعراً .

ولعل مما يفسر ذلك هذه العناية الفائقة لدى كثير من الرواة - وكثير منهم دارسون - بالشعر حفظاً ونقلا عن العرب مما تقرره الروايات الآتية :

* قال الوليد بن يزيد الأموي يوماً لحماد الراوية وقد حضر مجلسه « بم استحققت هذا الاسم ، فقيل لك « الراوية » ؟؟ فقال : بأني أروى لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم أروى لأكثر منهم ممن تعترف أنك لا تعرفه ولا سمعت به ، ثم لا ينشدني أحد شعراً قديما ولا محدثا إلا ميزت القديم من المحدث [1] .

* حضر أبو مسحل الأعرابي من البادية إلى بغداد ، وأخذ النحو والقرآن عن الكسائي ، وروى عن علي بن المبارك أربعين ألف شاهد على النحو [2] .

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٤٨ .

(٢) بغية الوعاة جـ ٢ ص ١٢٣ .

* ومحمد بن القاسم الأنبارى (ت ٢٧١) كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة فى القرآن ، وكان يملى من حفظه لا من كتاب [١].

وربما كان فى هذه الروايات عن حفظ الشعر ونقله مبالغات وتزيد ، لكنها مع ذلك لا تخلو من دلالة على مقدار الثروة الشعرية الهائلة التى جمعوها ، كما تدل فى الوقت نفسه على اهتمام الدارسين بهذا الشعر الكثير الذى بين أيديهم ، ففرض نفسه بقوة على جهود النحاة واستنباطهم القواعد .

على أنه ينبغى ألاّ يُفهم من ذلك أن الشعر قد تفرد وحده بالدراسة ، فقد كان للنثر أيضا وزنه ، لكنه وزن أخف كثيراً مما كان ينبغى أن يكون له !! إذ فاز الشعر بنصيب الأسد من الدرس والملاحظة ، وكان له الاعتبار الأول فى هذا المجال .

وأهم ما ترتب على ذلك المظهران التاليان :

(أ) الصيغة الشعرية فى دراسة النحو

سبق باختصار أن الشعر فن له لغته الخاصة ، وزيادة العناية به فى النحو أدت إلى تصورات جانبها التوفيق سواء من حيث قيمته أو إلزام تراكيبه وصياغته نهجاً يصدق عليها ما يصدق على النثر مع أن لكل منهما مستوى خاصاً من حيث الاستعمال وطرائق التعبير .

فمن الناحية الأولى ظن بعض العلماء أن الشعر أهم من النثر وأن مرتبته أعلى منه مادام قد حظى أكثر منه فى النحو بالعناية والرعاية ، وليس من النادر أن يلتقى المرء بمثل العبارة الآتية « أما الشعر فى نفسه فهو الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهى والكلام النبوى ، فهما فوق كل كلام وفوق كل ذى فوق ! لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما !! وما سوى هذين من كلام العرب تيكون على مرتبتين : علياها النظم لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية ، وسفلاها النثر لتعريه عن الوزن والتقفيه [٢].

وإذا أخذ فى الاعتبار أن القرآن والحديث قد حرمت منهما دراسة النحاة ،

---

(١) إنباه الرواة جـ ٣ ص ٢٠٢ .

(٢) كشف المشكل فى النحو والتصريف ص ٤٥٤ .

اتضحت المكانة العليا التي احتلها الشعر وحده من بين كلام العرب في هذه الدراسة؛ لما اشتمل عليه - كما قال حيدرة اليمني - من الوزن والتقفية ، وهذه ميزة مشكوك فيها !! إذ هي ميزة القيود إن كانت للقيود ميزة .

ومن ناحية أخرى اضطرت التراكيب الشعرية المتفردة النحاة إلى متابعتها والبحث عن مسوغاتها وبذل الجهد العنيف في ذلك ، مما تعقدت به دراسة النحو وكثر بسببه التأويل والتخريج وتنازع الآراء . ذلك أن الشعر بقيوده اقتضى إخضاع الصيغ ونظم الكلمات وإعرابها إلى طرق خاصة ، وقد تسبب ذلك في وضع قواعد النحو في موقف حرج ، إذ لابد لها أن تفرض سلطانها على تلك الأوضاع المخالفة للصيغ والتراكيب ، وحينئذ تفترض حلول ذهنية تتوسط بين مقتضى القواعد النحوية ومقتضى الموسيقى الشعرية . فإذا قصرت المسوغات عن أداء تلك المهمة الشاقة كانت «الضرورة الشعرية» هي الوسيلة المعدة للتعبير عن هذا التسليم والقصور . ولقد كثرت تلك « الضرائر » كثرة فائقة حتى ألفت فيها كتب مستقلة لحصرها وبيان مواضعها ، وأهم نموذج مبكر لذلك كتاب « ما يجوز للشاعر في الضرورة » لمحمد بن جعفر التميمي النحوي (ت ٤١٢) وليس هنا مجال الحديث عن تلك القضية باتساع وتفصيل ، فالمهم فيما نحن بصدده أن الصبغة الشعرية للنحو قد شغلت كتبه بجزئياتها وتعريفاتها الكثيرة وقدمت له مادة وافرة قوامها التأويل والضرورة .

(ب) الغريب والرجز

تقدم في حديث « النحاة والرواة » أن علماء اللغة قد اهتموا بنوع معين من مادتها وهو « الغريب في المعاني والصيغ والتراكيب » وتبرز هذه الظاهرة بصورة واضحة فيما نحن بصدده من عنايتهم بالشعر أكثر من غيره من صنوف الكلام العربي، إذ أن الشعر الذي درس لم يكن مطلق شعر ، بل إنهم وجهوا جهودهم إلى انتقاء نوع معين منه هو « البدوي الوعر » وكلما ازداد بداوة ، كان أدعى للقبول وأقوى في الاستشهاد وأدل على أصالته ونقاوته ، وهو بكل ذلك أهل للاستنباط والملاحظة والتقعيد .

وإذا كان علماء المعاجم بحثوا في ذلك عن المعاني الغريبة فإن النحاة قصدوه من أجل الصيغ والتراكيب ووجوه الإعراب الغريبة أيضا . فالجميع مطلبهم «الغرابة» وإن اختلف الهدف منها عند هؤلاء وأولئك، ولم يكن هذا المطلب الغريب مقصوراً على

الشعر وحده ، بل فتشوا عنه أيضا فى النثر ، لكنه اتضح فى الشعر بصورة أكثر ، لأنه نال النصيب الأوفر فى الدراسة من ناحية .. ولأن صنعته فى حاجة للروية والأناة والانتقاء ، وهذا مدعاة لتحصيله بالغرائب من ناحية أخرى .. بخلاف النثر الذى ينساب معظمه فى طلاقة بقصد الإفهام وتحصيل المنافع ، فلا حاجة فيه إلى غريب المعنى ووعورة الألفاظ .

* يقول الراغب الأصفهانى : وكثير من النحويين لا يميلون من الشعر إلا إلى ما فيه إعراب مستغرب ومعنى مستغصب (١) .

وفى إطار هذه الفكرة السابقة يمكن فهم الدور الذى قام به « الرجز » فى النحو العربى باعتباره شكلا خاصا من أشكال الشعر حظى بعناية خاصة هى هنا موضع تساؤل .

وليس من شأنى هنا استعراض نشأة الرجز ولا تاريخه وتطوره ، ولا رصد الإمكانات الموسيقية الفنية فى التفعيلة (مستفعلن) بما يدخلها من زحاف وعلل وهى التى يتكون منها بحر الرجز تاماً وناقصاً ومجزوءاً حتى جعلت منه تلك الإمكانات بحراً سهل النظم قريباً من النثر ، وحتى أطلق عليه المتأخرون أنه « حمار الشعر » لكن من المهم أن نفهم عنه بعض صفاته التى تفيد فيما نحن بصدده فقط.

لقد اعتبر « الرجز » شكلا مستقلا من أشكال الشعر ، فيقابل أحيانا بين الرجز والقصيد ، ويوصف الشاعر بأنه « راجز ومقصد » أو « راجز فقط » أو «مقصد فقط» واعتبر فى تلك المقابلة بأنه فى مرتبة أقل من مرتبة « القصيد » وأن محترفيه أقل من الشعراء منزلة ، ويصور أبو العلاء المعرى ذلك فى مشهد ساخر من رحلته مع « ابن القارح » فى « رسالة الغفران » ، فيقول : ويمر - ابن القارح - بأبيات ليس لها سموق أبيات أهل الجنة ، فيسأل عنها فيقال : هذه جنة الرجز ، يكون فيها أغلب بنى عجل والعجاج ورؤبة وأبو النجم وحميد بن الأرقط وعذافر بن أوس وأبو نخيلة ، وكل من غفر له من الرجاز فيقول : تبارك العزيز الوهاب .. لقد صدق الحديث المروى « إن الله يحب معالى الأمور ويكره سفسافها » وإن الرجز لمن سفساف القريض ، قصرتم أيها النفر ، فقصر بكم (٢) وهؤلاء الرجاز الذين ذكرهم أبو العلاء هم قمة أهل فنه وصنعته ،

---

(١) محاضرات الأدباء جـ ١ ص ٥٦ .

(٢) رسالة الغفران ص ٣٧٥ .

وقد عاشوا عهد الأمويين وطرفاً من الدولة العباسية ، وهو عصر الاحتجاج بكل ما ورد فيه من مادة اللغة وكان منه الرجز الذى حظى بعناية خاصة من النحاة مع قصر مكانته عن بقية الشعر وأنه كما قال أبو العلاء « من سفساف القريض » لكن كان فيه من السمات اللغوية ما قدمه عندهم على كل شعر سواه .

والسمة العامة في الرجز هى « الإيغال فى البداوة والوعورة » سواء أكان ذلك فى موضوعاته أو ألفاظه وتراكيبه ، فموضوعاته غالباً عن البادية ودوابها ومشاهدها ، كوصف الخيل والإبل أو السحاب أو السراب ، وألفاظه حوشية مغرقة فى الغموض بحيث لا تكاد تفهم بعد الجهد والعناء ، وتحتوى غالباً على مظاهر متفردة عن سلوك أمثالها فى الشعر والنثر ، فهى إما نادرة أو شاذة أو منسوبة إلى إحدى اللغات التى توصف بأنها « رديئة » .

تلك سمات الرجز التى يلخصها - كما قلت - الإيغال فى البداوة ، ومن أجل هذا المعنى نفسه اهتم به الرواة والنحاة على سواء ، فوجد من الجميع ترحيباً وقبولاً وبخاصة من المتقدمين الذين عاصروا هؤلاء الرجاز أو من لحقوا بهم ممن وضعوا الأساس الأول لرواية اللغة ودراستها ، وفيما اجراه « أبو العلاء » على لسان «رؤبة» يقل لابن القارح « ألى تقول هذا وعنى أخذ الخليل وكذلك أبو عمرو بن العلاء » ويقول « أليس رئيسكم فى القديم والذى ضهلت إليه المقاييس كان يستشهد بقولى ، ويجعلنى له كالإمام » [١] وهو يقصد بذلك « سيبويه » ومن الأقوال المأثورة قول رؤبة ليونس بن حبيب « حتام تسألنى عن هذه البواطيل وأزخرفها لك ، أما ترى الشيب قد بلغ فى لحيتك »[٢] وهذه « البواطيل » هى الأسئلة التى كان يقول يونس له فيها : ما تقول فى كذا أو كذا ؟؟ فيجيبه غالباً بالأرجاز التى كان يقصده هو وغيره من أجلها ؛ لما اشتملت عليه من الغرابة والوعورة ، ولعل أهم ما يصور عناية الرواة بالرجز ما هو مشهور أيضا عن الأصمعى من أنه كان يحفظ منه اثنى عشر ألفا منها البيت والبيتان ومنها المائة والمائتان .. وكذلك كان غيره مثله .

ويبدو أن شهرة الرجاز تعود فى جزء كبير منها - مع أنهم يوصفون فنياً بالضعف وقصر المكانة - إلى هذه العناية الفائقة التى أحاطهم بها اللغويون والنحاة، إذ

(١) راجع : رسالة الغفران ص ٣٧٦ .
(٢) بغية الوعاة جـ ٢ ص ٣٦٥ .

وجدوا فى رجزهم ما ينشدونه من « الغرابة والتوعر » الذى يدل على الغاية الكبرى وهى « الأصالة والنقاوة » فقصدوهم وتوددوا إليهم وبادلهم الرجاز وداً بود ، فبالغوا فى « التوعر والحوشية » وكان منهم من يرحل للبادية لاكتساب تلك الملكة النفيسة التى يقدمونها فى « رجزهم » عبارات تهدر وتصك المسامع ، ينالون بها الاحترام المعنوى والكسب المادى .

أخيراً : فما أساس المنهج الذى سلكه النحاة فى موقفهم من النثر والشعر مصدرين من مصادر الاستشهاد ؟

النتيجة التى بين أيدينا من العرض السابق للفكرة تتخلص فى الآتى «الاعتماد على الشعر أكثر من النثر ، لكن ذلك لم يكن على إطلاقه » بل هو مخصص بالآتى :

أ - انتقاء الغريب من الشعر عموما .

ب - الاعتماد على الرجز أكثر من غيره من الشعر خصوصاً ، وسمته العامة « الغرابة والوعورة » .

فلماذا إذن كان هذا المسلك فى اهتمام الدراسة بالشعر عامة ، والشعر الوعر الغريب بصفة خاصة ؟

* إن علماء النحو - رحمهم الله - بعد أن صرفوا أنفسهم عن القرآن والحديث مع ما أحيطا به من توثيق فى الرواية - أهمهم أن تكون مادة اللغة التى يدرسونها «نقية أصيلة» وهذه النقاوة والأصالة لا تتوافر فيما يتداوله الناس فى شئون حياتهم العامة من النثر والكلام العادى : إذ يستخدم عادة ضرورة حياة سواء فى ذلك من الناس من ارتقت طبيعته وفصاحته ، أو من عرى عن هذين الوصفين ممن يهمه الوصول إلى مقاصده بصرف النظر عن الصحة وسلامة التعبير ، كما يشاهد ذلك فى كل أمة وفى كل جيل ، ولا شك أن الشعر بما له من خصوصية فى مواقفه وتعبيراته أقرب إلى ما يريده منه العلماء ، ويحقق لهم طمأنينة الدراسة .

* ويضاف لذلك عامل آخر يتوافر للشعر بصورة أوضح ، هو « سرعة حفظه وانتشار تداوله » إذ أن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ويتحقق له بذلك التداول والانتشار ، وكل ذلك عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به والمحافظة عليه ، وأغلب الظن أن معظم ما ورد لعلمائنا الذين جدوا فى دراسة اللغة منذ القرن الثانى عن عصور الاحتجاج كان شعرا للسبب السابق ، ويصدق ذلك أيضا على من جالوا فى البادية ليحصلوا على المادة اللغوية ، إذ وجدوا أن معظم ما تحفظه القبائل أو تحتفظ به من تراثها اللغوى كان من الشعر لا من النثر ، ففرض ذلك على دراستهم هذا الطابع الشعرى بحكم ظروفهم وظروف الشعر نفسه .

* لكن العلماء لم يقتصروا فى « النقاوة والصفاء » على ذلك فقط ، بل رأوا أن يحتاطوا أشد الاحتياط فى ذلك حتى فى الشعر نفسه ، ومن المعلوم أنهم أحاطوا الأعراب والبادية بسمتى « التقديس والتوثيق » كما سبق ذلك فى الحديث عن النحاة والأعراب ، وليس كل الشعراء الذى تداول الناس شعرهم - حتى فى عصور الاحتجاج - بدوا وأعراباً يحقق شعرهم للنحاة الرضى عن أنفسهم وقوام هذا الرضى « الاحتياط الشديد للصفاء والنقاوة » ومادام الأمر كذلك فإن من الممكن تحقيق ذلك فى « الشعر » لا فى « الشعراء » أو بعبارة أخرى فى « الانتقاء » من مادة اللغة لا فى « كل المروى منها » ولذلك عمدوا إلى اختيار « الغريب المتوعر » الذى يحمل سمات البادية سواء أكان من البادية فعلا أو مشابها لها فى «الغرابة والوعورة» ولعل مما يوضح ذلك الموقف الآتى :

* عن المازنى قال : قلت للأصمعى : إنك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحد!! فقال : إنه كان همنا وسدمنا [1] (سدمنا - حرصنا الشديد) .

فلماذا كان الرجز همهم وسدمهم ؟! ولماذا تضخم المحفوظ منه لدى علماء اللغة مع أنه كان كما قال أحد العلماء لرؤبة « لو سبك رجزك ورجز أبيك ، لم تخرج منه قصيدة واحدة مستحسنة » .

---

(١) مراتب النحويين ص ٥٧ .

إن الأمر واضح !! إذ كان الرجز يحمل سمات الجودة من « الوعورة والغرابة » تلك التى يحث عنها الدارسون بين مادة الشعر .

بعبارة واحدة أخيرة يقال : إن أساس تفضيل الشعر على النثر وانتقاء نوع منه دون الآخر فى الدراسة عند علمائنا الأقدمين هو « الاطمئنان إلى الصفاء والنقاوة فى اللغة ، ويتحقق ذلك - فى رأيهم - فى البداوة والوعورة والغرابة » .

هذا هو الأساس !! فهل كانوا على حق فيه ؟! أو أنهم قصروا دراستهم على عرف لغوى خاص لا يمثل اللغة !! مناقشة ذلك فى الفصل الأخير إن شاء الله .

دراسة اللغة بين تقييد العصر وإطلاق القبيلة

قصة الزمان والمكان في الاستشهاد باللغة ، وهي قصة خطيرة جديرة بالنظر والاعتبار لما ترتب عليها من آثار في الدراسة . فمن المشهور أن العلماء وضعوا في مسار اللغة زمنياً علامتين فاصلتين تقف كل منهما حداً يحجز أمامه نشاطاً لغوياً سمح له بالدخول إلى مجال الدراسة ، كما يحجز بعده نشاط آخر لم يسمح له بذلك ، وهذا ما نعنيه « بتقييد العصر » أما « إطلاق القبيلة » فنقصد به أيضا بيئة معينة للنشاط اللغوي ارتضى العلماء لغاتها مجالا للدراسة ، وهم مجموعة متعددة من القبائل اعتبروا وحدة متجانسة متضامنة مع أنه كان من الممكن أن تكون كل قبيلة نموذجا مستقلا حسبما كان فعلا ، لكن هذا ما حدث !! إذ اعتبروا مورداً واحداً لمادة اللغة ، وبهذا الفهم صح أن يوصف ذلك بأنه « إطلاق القبيلة » ، لكن بفهم آخر فإنّ الدراسة لم تشمل مجموعة أخرى من القبائل - لظروف ستأتي - وذلك قد يفرض معنى آخر هو « تحديد القبيلة » وكلا الأمرين صحيح باعتبار معين ، غير أن الأحسن في العنوان « إطلاق القبيلة » لأن النظرة من زاويته تخدم فهم القضية المطروحة للبحث .

ومنهج هذه الفقرة من الموضوع يتناول الآتي :

١ - عصر الاستشهاد ومدى القبول والرفض للنشاط اللغوي فيه .

٢ - القبائل العربية التي وثقوا لغتها أو انصرفوا عن الأخذ عنها .

٣ - تلمس أسس القبول والرفض في كلا الأمرين .

أولا : عصر الاستشهاد

من المشهور أن علماء اللغة الذين قاموا بالدراسة المنظمة لها في القرن الثاني الهجري وما تلاه قد توقفوا مرتين أمام مادة الدراسة ، كانت أولاهما حول منتصف القرن الثاني الهجري ، فقبلوا كل ما كان قبل ذلك سواء أكان شعراً أم نثراً ، عن البدو أو عن الحضر ، فهذا العصر الطويل المدى الذي يمتد قرنا ونصف قرن في الإسلام ، وربما امتد قرونا قبل ذلك في الجاهلية اعتبرت المادة المروية منه كلها وسيلة صالحة للدراسة ، ومن الواضح أن معظم ما روي عن هذه الفترة الطويلة قد عاصره العلماء

فعلا ، أو نقل إليهم بالمشافهة والكتابة - كما سبق بيان ذلك فى الرواية - إذا أخذ فى الاعتبار أن أول من يعتد به من الرواة العلماء هو أبو عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤) وحماد الراوية (ت ١٥٥) ثم توالى الدارسون والرواة من بعدهما ، فإلى نهاية حياتهما تقريباً اعتبر كل ما ورد من اللغة موثقاً سواء ما عاصراه وسمعاه أو ما ورد إليهما منقولا عن زمن بعيد سابق .

ولم يقف الأمر فى تحديد الشخص الذى صادفته هذه الوقفة عند واحد بعينه وهذا طبيعى !! فإن العصور العلمية لا تتوقف توقفاً صارماً عند واحد بعينه أو عند سنة معينة حيث تتخذ حداً فاصلا بين أمرين سابق ولاحق ، وإنما يكون لفترة التوقف هذه من المرونة والسعة ما يسمح بانقضاء عصر ووجود عصر آخر له من السمات والأحكام ما ليس للمنتهى السابق ، وبهذا الفهم لا يستغرب تعدد الأشخاص الذى رأى علماء اللغة أنهم آخر من يحتج بهم ، أو أنهم هم الذين يقفون على آخر حدود الفصاحة العامة وأول حدود اللحن .

* كان الأصمعى يقول : بشار خاتمة الشعراء ، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم (١) .

* قال ابن قتيبة : حدثنى عبد الرحمن عن الأصمعى أنه قال : ساقة الشعراء ابن ميادة وابن هرمة ورؤبة وحكم الخضرى ومكين العذرى ، وقد رأيتهم أجمعين (٢) .

وواضح أن فترة الانتقال تشمل أشخاصا كثيرين يطلق عليهم أحياناً أنهم «خاتمة الشعراء» أو « ساقة الشعراء » ومعظم هذه الأوصاف وارد عن الأصمعى بما له من بصيرة ورأى علمى يعتد به .

وواضح كذلك أن المقصود بذلك هو التوثيق اللغوى ، إذ لا تحمل هذه الألفاظ على منطوقها من حيث « ختام الشعراء أو الطبع فى الشعر أو ساقة الشعراء » فإن هذا غير معقول !! وإنما ذلك بالنسبة للعصر العلمى الذى رأى العلماء الاحتجاج بما فيه من شعر ونثر ، ولذلك تناول الدارسون الناطقين فيه بالتعاطف والمودة ووقفوا من نطقهم موقف التسامح ، واتخذوا منهم حكاما فى استنباط قواعدهم وحجة لتأييد آرائهم .

---

(١) الأغانى جـ ٢ ص ٢٣ .

(٢) الشعر والشعراء ص ٢٧٩ .

فأهل هذه الفترة - قبل منتصف القرن الثانى - يقول عنهم العلماء : إنهم «حجة فى العربية ، وشعرهم معجب ، وهم فصحاء ، ومقدمون» إلى غير ذلك من تلك الأحكام الموثقة التى يصادفها القارئ لآراء العلماء فى موسوعات الشعراء وكتب اللغة.

فإذا ما تأخر الزمن من بعد ذلك حدث الفراق والتفريق بين البدو والحضر ويستمر هذا العرف معمولا به بين العلماء حتى أواخر القرن الرابع الهجرى تقريباً ووزعت الفترة من منتصف القرن الثانى الهجرى إلى أواخر القرن الرابع بين التصويب والتخطئة «فالبادية صواب والحضر خطأ » وكل ما ورد عن البادية أو من البادية يقبل يحتج به ، أما أهل الحضر والقرويون فاعتبر كلامهم مما يتبغى الانصراف عنه وتركه ، ويشمل هذا التقسيم الجغرافى كل أنواع الكلام شعراً أو نثراً ، قصيداً أو رجزاً ، خطابة أو كتابة أو حديثاً عادياً .

ويبدو أن ذلك العرف العلمى كان لوجود الأعاجم من نبط وفرس وغيرهم وانتشارهم بين الحواضر وارتباط ذلك بتغير الوضع السياسى للدولة من عربية متعصبة - وهى الدولة الأموية - إلى عربية اتخذت من الأعاجم بطانة وحماية !! فزادت قيمتهم الاجتماعية والحربية والسياسية ، ولقوا فى ظل الدولة العباسية عموماً الاحترام والتقدير ، وحظوا بالرياسة والتقدم ، وترتب على ذلك فى اللغة - فى رأى علمائنا - الانحدار والفساد اللذان كان مظهرهما فى اللكنة واللحن ، وحينئذ لجأ العلماء للبادية يأخذون عن أهلها اللغة التى لازالت تحتفظ من وجهة نظرهم بالنقاء والصفاء ، وتحمل سمات الغرابة والوعورة والفصاحة .

وقد روى الجاحظ الشئ الكثير من مواقف اللكنة واللحن ومظاهرهما فى الحضر - وهو ممن عاصروا تلك الفترة - فوصف النطق الذى سمعه وصفا عمليا ، كما تكلم عن ذلك نظرياً فقال « وقد يتكلم المغلاق الذى نشأ فى سواد الكوفة بالعربية المعروفة ويكون لفظه متخيراً فاخراً ومعناه شريفاً كريماً ويعلم مع ذلك السامع من كلامه ومخارج حروفه أنه نبطى ، وكذلك إذا تكلم الخراسانى على هذه الصفة ، فإنك تعرف مع إعرابه وتخير ألفاظه فى مخرج كلامه أنه خراسانى ، وكذلك إن كان من كتاب الأهواز » [١] .

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ٦٩ .

وكما تتبع العلماء ذلك فى النثر وخطئوه تتبعوه أيضا فى الشعر ، فطعنوا فى الشعراء المحدثين ووصفوهم باللحن ، وخطئوهم إذا حادوا عما قعدوه من مادة اللغة التى اعتمدوا توثيقها ، وقد قال الآمدى فى ذلك « اللحن لا يكاد يعرى منه أحد من الشعراء المحدثين » [1] .

فبعد الطبقة الأولى من شعراء الدولة العباسية - وقد عاش معظم شعرائها فى الدولة الأموية ثم الدولة العباسية ، وعاصروا فترة الانتقال بين العصرين اللغويين - عمموا الحكم باللحن على أخطاء الشعراء بعد ذلك فى الدولة العباسية ، وقد وصف بذلك من شعراء الطبقة الثانية أبو العتاهية (ت ٢١١) وأبو نواس (ت ١٩٨) والعباس بن الأحنف (ت ١٩٢) وانسحب هذا الحكم على الشعراء فى الطبقة الثالثة، طبقة أبى تمام (ت ٢٢١) وديك الجن (ت ٢٢٥) وغيرهم ، ثم طبقة ابن الرومى (ت ٢٨٣) والبحترى (ت ٢٨٤) وابن المعتز (ت ٢٩٦) وغيرهم ، وفى القرن الرابع المتنبى (ت ٣٥٤) وأبو فراس (٣٦٧) ثم أبو العلاء المعرى (ت ٤٤٧) .

كل هؤلاء الشعراء - وأمثالهم كثيرون - مما لا يقارن بهم المتقدمون من حيث الفن والصناعة رفض اللغويون الأخذ عنهم تعميماً للرأى الذى اعتنقوه عن الاحتجاج والأخذ عن الحضر فى تلك الفترة .

هذا طبعاً بخلاف أعراب البادية وشعرائها - كما سبق - فهم موثقون لدى العلماء تؤخذ عنهم اللغة أيا كانت هذه اللغة !! ولو كانت لهجة رديئة أو ضعيفة ، فمثلا شاعر مثل « عمارة بن عقيل » من طبقة ابن الرومى فى الدولة العباسية استخدم أحيانا لغات رديئة ، وكان أبو حاتم لا يثق بعربيته ، ومع ذلك أخذ النحاة عنه اللغة ، وقال عنه المبرد : ختمت الفصاحة فى شعر المحدثين بعمارة بن عقيل !! وكان ذلك لأنه ممن يسكنون بادية الكوفة ، وينص ابن جنى على الفكرة كلها بصراحة فيقول « إن كلام أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء العرب فى حروفهم وتأليفهم ، إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح » [2] وابن جنى كان يتكلم عن النثر العادى الذى تقضى به حوائج الناس ، أما المستوى الرفيع من شعر وغيره فلا شك أنه

---

(١) الموازنة جـ ١ ص ٢٨ .

كان يلتزم ما افتقده ابن جنى من الإعراب وشكل أواخر الكلمات اللذين تركهما أهل الحضر ، وعلى كل حال فقد فرق ابن جنى بين البدو والحضر بما يشمل الفترة السابقة التى سبقته ثم ما عاصره بعد ذلك وسمعه من نطق البادية ، وهو نفسه الذى حكم بتوقف الأخذ عنها أيضا بقوله « لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة فى كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ، وينال ويغض منه »[1] .

وبعد أواخر القرن الرابع تقريباً امتنع الأخذ عن كل من البدو والحضر وحكم على كل ما يجئ بعد ذلك بالرفض من حيث الاحتجاج .

* * *

تلك هى القضية بصورة عامة فيما يتعلق بعصر الاحتجاج ، ومن اللازم معرفة الأمورالثلاثة التالية :

أ - القدم والحداثة واختلاف مفهومهما لدى النحاة .

ب - لفظة « مولد » وإطلاقها على الشعراء .

جـ - عبارة « ما يقوله بمنزلة ما يرويه » .

وبيان هذه الأفكار الثلاثة يهدف أساساً إلى معرفة الأساس الذى تحكم فى توجيه نظرة علمائنا لتحديد العصر ، والتحكم بناء على ذلك فى مادة اللغة بين القبول والرفض .

أ - القدم والحداثة

هما من الأمور النسبية التى تخضع لطبيعة الحياة ومقتضى تطور الزمن بحسب كل عصر وأبناء الجيل الذى يعيشون فيه ونظرتهم لأبناء الجيل السابق عليهم، فمن عاصر الإنسان فهو حديث وكل ما أنتجه فهو محدث ، ومن سبق العصر الذى يعيش فيه المرء فهو قديم وما أنتجه أبناء ذلك العصر يطلق عليه أنه قديم !!

هكذا الأمر ببساطة !! لكن الأمر العادى استحال بين يدى علماء اللغة إلى أمر آخر بسبب ما ترتب على هذه النظرة للقديم والحديث من قبول ورفض بتفضيل القديم

(١) الخصائص جـ ٢ ص ٢٩ .

على الحديث ، واختلاف تحديد العصر الموثق بحسب نسبة العلماء للعصر الذى يعيشون فيه ، فأبو عمرو بن العلاء مثلا - وهو أول العلماء الرواة وقد عاش حياته فى الإسلام - اعتبر القديم هو الشعر الجاهلى ، وأولاه بناء على ذلك الرعاية والتقدير، أما الشعر الإسلامى فهو محدث بالنسبة له ، ولذلك لم ينل هذا الحظ نفسه الذى حظى به لديه الشعر الجاهلى ، ومن المشهور عن الأصمعى أنه قال عنه: جلست إليه ثمانى حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامى .

وقد طبق هذا المنهج نفسه العلماء الذين جاؤوا بعد ذلك ، فقد كان للأصمعى نظرة مماثلة لما عاصره وما سبقه ، وكذلك ابن الأعرابى وغيرهما من العلماء يفضلون ما سبقهم وقدم العهد به ، ولا يثقون بما عاصروه وسمعوه ، وأصبح الأمر كما يقول ابن رشيق « كل واحد منهم يذهب فى أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم، وليس ذلك لشئ إلا لحاجتهم فى الشعر إلى الشاهد وقلة ثقتهم بما يأتى به المولدون ، ثم صارت لجاجة !! »[١] .

ففكرة القدم والحداثة فكرة نسبية واستعملت على هذه الصفة عند علماء اللغة ، لكن ترتب عليها اضطراب تحديد عصر الاحتجاج واهتزاز النظرة الموضوعية لمادة اللغة وهذا ما بيناه هنا وسيكون محل النظر فيما بعد !!

ب - العربى والمولد

تتردد - فيما نحن بصدده - كلمات « عربى » وصفاً للشخص أو الكلام وكذلك « عرب » و « أعراب » وكلها تطلق على ما هو منسوب أصالة من الكلام والأشخاص للعرب ، وفى مقابل ذلك هنا كلمة « مولد » للشخص أو الكلام ، والجماعة ذلك « مولدون » .

وجاء فى القاموس « المولدة » المولودة بين العرب كالوليدة ، والمحدثة من كل شئ ، ومن الشعراء لحدوثهم .

---

(١) العمدة جـ ١ ص ٥٧ .

وفى أساس البلاغة : غلام مولد وجارية مولدة ولدت عند العرب ونشأت مع أولادهم ، وتأدبت بآدابهم ، ومن المجاز : ولدوا حديثاً وكلاماً . استحدثوه ، وكلام مولد : ليس من أصل لغتهم ، وشاعر مولد .

والذى يفهم من كل الكلام السابق أن :

المولد : يقصد به الشخص الذى ليس عربى النسب صراحة ، ومن الكلام ما كان مستحدثاً وليس من أصل لغتهم .

والتحقق من أصالة النسب العربى أمر متعذر حين تأخر الزمن قليلا واختلط العرب بغيرهم فى القرن الأول الهجرى وما بعده ، لذلك لم يملك العلماء غير مقياس العصر الذى رأى العلماء ، أن الكلام فيه صار مستحدثاً بعيداً عما سموه « أصل اللغة » تلك التى تكلمها العرب الخلص بما لها من سمات الأصالة والنقاوة والصفاء والقوة .

لكن : أى عصر ذاك الذى توصف لغته بالأصالة ؟! وما هو العصر الذى حاد الكلام فيه عن تلك الأصالة فهو مستحدث أو مولد ؟ - هذا ما اختلف فيه العلماء - كما اختلفوا فى مفهوم القدم والحداثة - فأبو عمرو بن العلاء كان يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته - يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق - فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين ، وسئل عن المولدين فقال : ما كان من حسن فقد سبقوا إليه وما كان قبيح فهو من عندهم ، ليس النمط واحداً ، ترى قطعة ديباج وقطعة مسح وقطعة نطع [١] .

وواضح من ذلك أن أبا عمرو بن العلاء اعتبر من كانوا فى العصر الإسلامى وعصر بنى أمية مولدين وحكم على كلامهم بأنه مولد محدث ، وانصرف تبعاً لذلك عن الاحتجاج به .

غير أن المشهور بين الناس والعلماء الذى تأخر بهم الزمن عن أبى عمرو أن المولدين تبدأ قوافلهم مع بداية الدولة العباسية بطبقة « ابن هرمة وبشار بن برد ومروان ابن أبى حفصة » أما من قبل ذلك فيحتج بهم كما سبق ذلك ، ويطلق على هؤلاء أيضا أنهم « المحدثون » .

---

(١) انظر : العمدة جـ ١ ص ٥٦ - ٥٧ .

والمهم هنا أن المولد والمحدث من الكلام فى مقابل العربى والأصيل منه اضطربت آراء العلماء فى تحديد عصره ، وفرق تبعاً لذلك بين مادة اللغة من حيث القبول والرفض - تماماً كما كان الشأن فى القدم والحداثة .

جـ - ما يقوله بمنزلة ما يرويه

أول من استخدم هذه العبارة الزمخشرى (ت ٥٢٨) فى تفسيره «الكشاف» عند حديثه عن قوله تعالى فى سورة البقرة { وإذا أظْلَمَ عَلَيْهِمْ } إذ قرأ يزيد بن قطيب { وإذا أُظْلِمَ } بالبناء للمفعول ، مع أنه لا يبنى له ؛ إذ هو فعل لازم يقال {أظْلَمَ الليلُ } لكن رأى الزمخشرى أن الفعل (أظلم) متعد ويبنى للمجهول وأورد قول أبى تمام :

هما أظلما حالى ثمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

وقال بعد ذلك « وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره فى اللغة ، فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه »[١] .

والزمخشرى من علماء اللغة المتأخرين الذين عاشوا فى القرن السادس ، وحين ذكر هذه الفكرة ملخصة فى هذه العبارة خالف بذلك ما كان عرفاً متوارثاً من قبل من أنه لا يحتج بكلام المولدين ولا المحدثين علماء أو غير علماء ، رواة أو شعراء ، وكان لهذه المخالفة أثرها فى تحريك الآراء حول هذه الفكرة بين مؤيد ومخالف ، وقد انحصرت وجهتا النظر وفروعها حول ما إذا كان إتقان « الرواية » يستلزم إتقان « الدراية » !! ويترتب على ذلك الثقة بما يأتى عن صاحبها من أقوال فتجعل حجة على مسائل اللغة، أو أن إتقان « الرواية » لا يستلزم إتقان «الدراية» فكل منهما ملكة خاصة لها سماتها المميزة ، إذ تعود الأولى للحفظ والإتقان ، بينما ترجع الثانية إلى معرفة أوضاع اللغة العربية وطريقة الكلام وهى بذلك ملكة صناعية لا يعتد بها فى الاستشهاد ، فهى عرضة للزلل !! بخلاف العرب الخلص ، فإنهم أصحاب ملكة أصيلة وطبع نقى ، ولذا صح الاستشهاد والاحتجاج بنطقهم ، فإتقان الرواية غير إتقان الدراية وهذا غير ذاك !!

---

(١) انظر : الكشاف جـ ١ ص ٤٣ .

كما يضاف لهذا الاتجاه الأخير أنه لو فتح هذا الباب لأدى ذلك إلى التوسع فيه والاستدلال بكلام كثير من العلماء المحدثين ممن تتوفر لهم « الدراية » - وكثير ما هم - مع أن الحجة فيما رووه لا فيما رأوه ، لذلك يجب إغلاق هذا الباب بالمرة !!

هذا ، وقد تعرض السيوطى لهذا الموضوع فى « الاقتراح » تعرضاً سريعاً مختصراً ، فنقل رأى الزمخشرى ، ثم سكت ، أما البغدادى فى « خزانة الأدب » فقد أورد هذا الرأى نفسه ، وذكر أن ممن تابعوا الزمخشرى فيه « الرضى » فى « شرح الكافية » وأن ممن أيده فى ذلك « التفتازانى » بما لا يخرج عن المعنى المشروح فيما سبق ، ويبدو أن « البغدادى » نفسه يميل هو أيضا إلى هذا الرأى .

ومن الواضح أن تلك الآراء التى قيلت حول تأييد الفكرة أو معارضتها جاءت بعد فترة طويلة من الزمن قطعت فيها دراسة اللغة شوطاً كبيراً لايستطاع إرجاعه ، والتزمت تلك الدراسة عدم الأخذ بكلام المحدثين ، وإذا وجد لهم ما يخالف القواعد الجاهزة لحنهم العلماء ، وحكموا عليهم بالخطأ ، فلم تستيقظ الفكرة التى أثارها الزمخشرى عن الاحتجاج بمن يوثق به من الشعراء والعلماء إلا بعد هذا الوقت الطويل - شأنها شأن الاحتجاج بالحديث - ولذلك لم تخرج عن إطار « النقاش النظرى » ولم تؤثر فى العرف المتوارث السابق عليها ، فما الذى يعنيه الاستشهاد بعدة أبيات قليلة لأبى تمام أو المتنبى فى حديث عارض « للزمخشرى أو الرضى » مع ترك تلك الثروة الهائلة من مادة اللغة التى أنتجها الشعراء الذين انصرف عنهم علماء اللغة .

الحق أن تلك القضية نُوقشت نظرياً فقط ، لكنها حُجزت عن مجال التطبيق قبل أن تقال وبعد أن قيلت ، فوقفت وراء حائط « عصر الاستشهاد » سجينة حتى اليوم .

* * *

ومما سبق كله اتضح تحديد عصر الاستشهاد بصورة عامة ، وأن العلماء فى إطار هذا العصر لم يلتزموه بصورة واحدة دقيقة ، فاضطربت نظرتهم للقدم والحداثة ، وللأصيل والمولد ، فما الذى يفسر هذا كله ؟! الإجابة عن ذلك تحدد فى الوقت نفسه أساس القبول والرفض لمادة اللغة مسورة بعصر الاستشهاد .

إن الأساس الذى تحكم فى نظر علمائنا لعصر الاستشهاد هو (**التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار**) .

هذا المقياس هو السبب فى تقتيم عموماً بكل ما سمع أو روى قبل منتصف القرن الثانى الهجرى أولا ، وهو نفسه الذى جعل بعض علماء اللغة يفضل ما سبقه من العصور عن العصر الذى يعيش فيه ثانيا .

ولعلنى لا أكون مخطئاً إذ أزعم أن هذه النظرة تحكمت فى موقف العلماء من مادة اللغة دون نظر لهذه المادة نفسها ، إذ اعتبر كل ما هو قديم يحمل علامة الجودة ، أما الحديث المعاصر فمحكوم عليه بالتزييف والرفض والإنكار ، وإليك هذه الروايات الدالة :

* كان أبو عمرو بن العلاء يقول : لو أدرك الأخطل يوما واحداً من الجاهلية ما فضلت عليه أحدا (١) .

* أنشد إسحاق الموصلى الأصمعى :

هل إلى نظرة إليـك سبيـل ... فيروى الصدى ، ويشفى القليل

إن ما قل منك يكثر عندى ... وكثير ممن تحب القليل

فقال الأصمعى : لمن تنشدنى ؟! فقال : لبعض الأعراب ، قال : والله هذا هو الديباج الخسروانى !! قال : فإنهما لليلتهما ، فقال : لا جرم ، والله إن أثر الصنعة باد عليهما (٢) .

* روى المرزبانى عن عبيد بن ناصح قال : سمعت ابن الأعرابى يقول : إنما أشعار هؤلاء المحدثين - مثل أبى نواس وغيره - مثل الريحان يشم يوماً ويذوى فيرمى به ، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيبا (٣) .

* قال أبو نواس : لو كان شعرى كله يملأ الفم ، ما تقدمنى أحد(٤) (يقصد : الغريب الفخم) .

هذه الروايات السابقة نماذج لوجهة نظر اللغويين ، وقد اخترتها لأبى عمرو والأصمعى وابن الأعرابى ، وهم معاً يمثلون فترة ازدهار الرواية فى القرنين الثانى والثالث ورأيهم يعتد به أيضا بين الدارسين ، وتدل آراؤهم بصورة عامة على أنهم

---

(١) الأغانى جـ ٧ ص ١٧٤ .

(٢) الموازنة جـ ١ ص ٢٣ .

(٣) الموشح ص ٢٤٦ .

(٤) الموشح ص ٢٦٤ .

جميعاً يفضلون ما تقدم به الزمن من شعر الشعراء ، كما تدل فى الوقت نفسه على الانصراف عن مادة الشعر إلى التفضيل بالعصر ، فهى جيدة أو رديئة لا بحسب ذاتها ، بل بحسب مقياس القدم والحداثة .

فالأخطل لو كان فى الجاهلية ما فضل عليه أبو عمرو أحداً .

والشعر - فى رأى الأصمعى - « ديباج خسروانى » إن نسب لبعض الأعراب ، وهو نفسه « باد عليه الصنعة » إن نسب لبعض المحدثين ، فأين الموضوعية فى ذلك !!

وقد لخص ابن الأعرابى القضية كلها بصراحة تامة ما بعدها صراحة من تفضيل أشعار القدماء على أشعار المحدثين !!

وقد فهم أبو نواس ذلك عن اتجاه العلماء فى التفضيل المرتبط بالأعصار لا الأشعار فلم يشقه ذلك ولم يحزنه ، بل قال فى سخرية « لو كان شعرى كله يملأ الفم ما تقدمنى أحد » لكن شعره كله ليس بهذه الصفة - من الغرابة والفخامة - إذ يغنى به لعصره الحضارى ، فأرضى به ذلك العصر وإن حرم الرضى من علماء اللغة !!

وهذا المقياس كما تحكم فى فترة التوثيق العامة ، كان هو المراعى أيضا فى الفترة الثانية بين القرنين الثانى والرابع حين رحل العلماء للبادية وتركوا الحضر ، إذ أن مفهومهم عن القديم الذى فضلوه - إن لم يجانبنى التوفيق - أنه غريب وحشى تتحقق فيه الصحة والأصالة ، فلما انقضى الزمن الذى رأوا أنه يتحقق فيه ذلك راحوا يبحثون عما يحقق لهم السمات نفسها التى كلفوا بها فى القديم ، فالرحلة للبادية كانت فى الحقيقة رحلة لالتماس سمات القديم فى بيئة لازالت تحتفظ بتلك السمات !! وهى بيئة الأعراب .

أخيراً : يرد على الذهن تساؤل عن هذا الأساس السابق هو : أكان هذا الأساس نافعاً لدراسة اللغة ومتفقاً مع تطورها ؟! أو أنه أساس غير لغوى كان من نتائج العمل به تعطيل الدراسة عن متابعة تطور اللغة ؟! - توضيح ذلك فى الفصل الأخير من البحث إن شاء الله .

ثانيا : قبائل الاستشهاد

أول من ذكر القبائل التى يستشهد بها والتى امتنع العلماء عن الأخذ عنها هو « أبو نصر الفارابى » أحد علماء القرن الرابع الهجرى والمتوفى سنة ٣٩٨ إذ أورد ذلك فى بداية كتابه « الألفاظ والحروف » [١] ونقله عنه من جاء بعده من العلماء كأبى حيان والسيوطى الذى نقل كلامه مرتين : إحداهما فى كتابه «الاقتراح» والثانية فى كتابه «المزهر» مع اختلاف يسير بين ألفاظ النصين وذلك بفعل النسخ أو تصرف السيوطى فى النقل نفسه .

* يقول الفارابى : والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين .

ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون فى صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، لا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم[٢] .

هذا هو النص ، ومن الواضح أن الفارابى يتحدث فيه عن رحلات العلماء إلى قبائل الجزيرة العربية حين بدأ نشاط الرواية العلمية، ورأى العلماء أن الفساد قد فشا

---

(١) هذا الكتاب مفقود ، ولذا اعتمدت علي نقل السيوطي للنص من الكتاب .

(٢) عن : الاقتراح ص ١٩ – وانظر : المزهر جـ ١ ص ٢١١ .

فى لغة الحضر فرحلوا لالتماس اللغة السليمة النقية بين قبائل البادية وأعرابها ، وهو نفسه يشير لذلك فى النص بقوله عن سبب ترك « حاضرة الحجاز » « فإن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم » وبناء على ذلك فإن نص « الفارابى » السابق يقصد به فترة معينة من عصر الاستشهاد هى ما فرق فيها بين البادية والحضر ، أما ما نقل للعلماء من قبل فهو لا يقصده بنصه ، إذ كان التوثيق فيه عاما شاملا بلا تفريق . على أنه ينبغى أن يعلم أن ما نقل عن هذه القبائل لم يكن كله مشافهة عنهم هم أنفسهم ، بل شمل أيضا مروياتهم عن سابقيهم ، وما كانوا قد دونوه واحتفظوا به عن أسلافهم ، فنقله الرواة عنهم .

وبهذا الفهم يصبح نص الفارابى شاملا لما كان فى البادية كلاماً وروايةً وتدويناً عن معاصريهم أو سابقيهم . فكانت تلك الرحلات إذن بهذا الفهم أغنى مصادر اللغة .

وتزداد قيمة نص الفارابى السابق ، لأنه جاء فى وقت مناسب تماماً ، هو أوان « استرجاع » مادة اللغة وتقنينها نظرياً فكانت تلك اللفتة الذكية من الفارابى لوضع قائمة القبائل التى أخذ عنها ، وقد عاصر الفارابى فترة التوقف هذه ، وشاهد نهاية البادية والأخذ عنها ثم الامتناع عن ذلك فوجه نظره إلى الفكرة المفيدة السابقة ، فدونها فى كتابه « الألفاظ والحروف » وأغلب الظن أنه لم يسبقه أحد لهذا الأمر ، كما أن الذين جاؤوا من بعده رددوا فكرته ولم يخالفوه أو يناقشوه فيها ، وذلك كأبى حيان والسيوطى .

والقبائل التى اتخذت لغاتها هدفا للرواية والدراسة روعى فى اختيار موقعها الجغرافى أن تكون فى وسط الجزيرة بعيدة عن الأطراف ، لتكون بذلك بعيدة عن الاختلاط وما ترتب عليه من الفساد اللغوى الذى فروا منه فى الحواضر ، وهناك أمر يتعلق بما قاله الفارابى عن القبائل التى لم يؤخذ عنها ، إذ ساق كلامه بأسلوب الرفض المؤكد ، فقال « ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم » والإنسان يأخذه الشك فى هذا التوكيد ، إذ من ذا الذى يضمن أن الرواة فى رحلاتهم الطويلة لم يلتقوا بكثير من أعراب تلك القبائل التى كانت تسكن الأطراف وتجاور الأمم الأخرى ، أو تلك التى فرض عليها الاختلاط بحكم ظروفها الدينية أو التجارية كحاضرة الحجاز أو الطائف فى ذلك الوقت ؟! فالجاحظ مثلا - وهو ممن صادفوا بداية نشاط الرحلات العلمية وهو صغير -

يقال إنه فى رحلته الأولى إلى قبائل وسط الجزيرة العربية فى « نجد » قد مر بـ « ديار بكر » ثم « البحرين » على الساحل ثم اتجه إلى « نجد » بعد ذلك ، والتقى فى تلك الرحلة الطويلة بأعراب من القبائل التى مر بها ، فنقل عنهم كما واضح فى كتبه ، ومن نماذج ذلك ما نقله عن أعرابى اسمه « يزيد بن كثوة العنبرى » قابله فى « ديار بكر » أثناء رحلته ، وكذلك كان يفعل غيره من العلماء .

لذلك فإن هذا الجزم بعدم الأخذ عن تلك القبائل محل شك ، والأحسن حمله على أن ذلك كان هو الغالب على العلماء فى الرواية والدراسة وأنه كان العرف السائد بينهم ، لأن حمله على ظاهره القاطع بالرفض تماما فيه حرج كبير للعلماء أنفسهم !!

لكن ، ما هو سر هذا الاختيار والتفريق بين قبائل العرب فى الأخذ عنهم ؟! وما مدى توفيق العلماء فيما انتهجوه من جمع اللغة من القبائل المختارة ؟! - إن ذلك كله يعود إلى أمرين :

١ - البداوة لا التحضر .

٢ - عموم الأخذ عن القبائل لا تخصيص النموذج .

وكلاهما فى حاجة هنا إلى توضيح مختصر !!

إن دوافع تلك الرحلات المباركة كان البحث عن اللغة الأصيلة النقية ، ورأى العلماء أن من أهم صفاتها « الغرابة والوعورة » فى المعانى أو المفردات أو التراكيب ، وهذا ما يفسر اختيار قبائل وسط الجزيرة العربية لتكون هدف الرحل ومهوى أفئدة العلماء .

* يقول الثعالبى : فإن سلاسة اللفظ تتبع سلامة الطبع ، ودماثة الكلام بقدر دماثة الخلقة ، وأنت تجد ذلك ظاهراً فى أهل عصرك وأبناء زمانك ، وترى الجافى الجلف منهم كز الألفاظ جهم الكلام وعر الخطاب ، حتى إنك ربما وجدت الفضاضة فى صوته ونغمته وفى حديثه ولهجته ، ومن شأن البداوة أن تظهر بعض ذلك ، ومن أجله قال النبى (ص) : « من بدا جفا » [١].

أجل !! « من بدا جفا » وهذا الجفاء من البدو مظاهرة اللغوية - كما قال الثعالبى - فى الألفاظ الكزة والكلام الجهم والخطاب الوعر ، وهذا ما عنى العلماء

---

(١) يتيمة الدهر جـ ٤ ص ٦ .

أنفسهم للبحث عنه ، فهو الذى دفعهم للرحلة والاغتراب ومعاناة المشقة فى الكتابة والجولان فى البادية بصهدها وخشونة الحياة فيها .

وإذا كان البحث عن « البداوة فى اللغة » كان الدافع للرحلة واختيار القبائل لجمع لغتها ، فإن الأمر الثانى حدث أثناء جمع هذا المحصول الفنى وبعد جمعه . إذ أن علماءنا - رحمهم الله - جعلوا المقام الأول للجمع والتحصيل عموما ، ثم دراسة ما جمع وحصل عموما أيضا ، ومن الحق أنهم أخذوا فى اعتبارهم أن تلك القبائل تختلف بينها الظواهر اللغوية كثيراً ، ومن الحق أيضا أنهم سجلوا - بأمانة - كثيراً من تلك الاختلافات منسوبة إلى قبائلها وربما منسوبة إلى الأعراب الذين نطقوها بأشخاصهم ، ولكن الفكرة التى أساءت إلى هذا الجهد العظيم - رواية ودراسة - هى ما عنون لها ابن جنى فى الخصائص بقوله « اختلاف اللغات وكلها حجة » وما ذكره عن ذلك من قوله « وليس لك أن ترد احدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها »[١] وإذا لم يكن لأحد أن يرد إحدى اللغتين بصاحبتها ، فإنه كان ينبغى للعلماء ألا يخلطوا بين اللغة ورسيلتها فى الرواية أو الدراسة ، لكنهم لم ينتبهوا لهذا التحرز المهم ، فخلطوا بين اللغات المتعددة وانعكس أثر ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة هذا المبدأ الخطير « اختلاف اللغات وكلها حجة » ويمكن التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب « ارتشاف الضرب من كلام العرب » لأبى حيان - وهو أحد المطولات التى عنيت باللغات فى مسائل النحو - حيث تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه وكل منها يجد سنده من اللغات التى تتدافع وتختلط .

هذان الأساسان اللذان وجها الرواية والدراسة فيما يتعلق بـ « قبائل الاستشهاد » سيناقشان فيما بعد فى ضوء المنهج اللغوى الحديث فى الفصل الأخير.

---

(١) انظر : الخصائص جـ ٢ ص ٦ .

شعراء عصر الاستشهاد بين القدم والتحضر

في الفترة السابقة مباشرة عن العصر والقبائل اتضح أن الأساس الذى راعاه اللغويون فيما يتعلق بالعصر هو « القدم » وبعد أن انتهى العصر الموثق كله رحل العلماء إلى قبائل وسط الجزيرة العربية يبحثون فيها عن « البداوة والأصالة » .

وهذه الفترة التى نحن بصدد الحديث عنها تتعلق بكلا المجهودين السابقين لكن لم ينطبق عليها الأسس نفسها التى كان من المنتظر أن تنطبق عليهما ، ذلك أن الشعراء فى الفترة الموثقة عموما لم يعاملوا معاملة واحدة ، إذ يلتقى المستقرىء لتلك الفترة بشعراء قد عاشوا فيها ، وكان من المنتظر بناء على ذلك أن يسحب عليهم الحكم العام بقبول شعرهم ودراسته . لكن الذى حدث كان غير المتوقع إذ يصرح العلماء أنهم غير حجة ، فرفضوا شعرهم ولم يسمحوا له بدخول مجال الدراسة .

وقد تكررت هذه الظاهرة مع شعراء عديدين مما يسترعى النظر ويدعو للتأمل ، وكان منهم شعراء جاهليون وإسلاميون وأمويون بل إن ذلك قد تناول فى بعض الأحيان شعراء كان المظنون أن الاعتماد عليهم فى دراسة النحاة أمر فوق الشك والتهمة كالفرزدق وذى الرمة .

هذه الظاهرة المتعلقة بهؤلاء الشعراء الذين عاشوا فى عصر الاحتجاج العام فى حاجة إلى توضيحها فى خطوتين :

الأولى : حصر هؤلاء الشعراء وآراء العلماء فيهم .

الثانى : تلمس الأساس الذى بنى عليه العلماء آراءهم فيهم ، تلك التى فرقت بينهم وبين غيرهم - ممن عاصروهم من حيث الاحتجاج والاستشهاد .

وقد حاولت جهد ما أستطيع تتبع هذه الظاهرة ، فأحصيت من الشعراء أكثر من عشرة ، وها هم أولاء مرتبين بحسب العصور مع آراء العلماء فيهم .

١ - عدى بن زيد (ت نحو ٣٥ ق هـ)

* عن أبي عمرو بن العلاء قال : كان عدى بن زيد فى الشعراء بمنزلة سهيل فى النجوم يعارضها ولا يجرى مجراها ، قال : والعرب لا تروى شعره ، لأن ألفاظه ليست بنجدية ، وكان نصرانياً من عباد الحيرة قد قرأ الكتب [1] .

* روى المرزباني عن محمد بن سلام قال : كان عدي بن زيد (العبادى) يسكن الحيرة ويراكن الريف ، فلان لسانه وسهل نطقه ، فحمل عليه شىء كثير وتخليصه شديد !!

وعن المفضل قال : كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم ، فيدخلها فى شعره [2] .

٢ - أبو دؤاد الإيادى (ت ...)

* عن الأصمعى قال : عدى بن زيد وأبو دؤاد الإيادى لا تروى العرب أشعارهما لأن ألفاظهما ليست بنجدية [3] .

٣ - ابن أحمر الباهلى الكنانى (جاهلى) (ت ...)

* قال أبو عمرو بن العلاء : كان ابن أحمر فى أفصح بقعة من الأرض أهلا «يذبل والقعاقع» يعنى مولده قبل أن ينزل الجزيرة ونواحيها - وأخذت العلماء عليه قوله :

لم تدر ما نسج اليرندج قبلها ودراس أعوص دارس متجدد

واليرندج : جلود سود ، فظن أنه شىء ينسج [4] .

٤ - أمية بن أبى الصلت (ت ٥ هـ)

* قال ابن قتيبة : كان يحكى فى شعره قصص الأنبياء ، ويأتى بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب يأخذها من الكتب المتقدمة وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب .

وهذه أشياء منكرة !! وعلماؤنا لا يرون شعره حجة فى اللغة [5] .

---

(١) الشعر والشعراء ص ١٨٢ .

(٢) راجع : الموشح ص ٧٣ .

(٣) الموشح ص ٧٣ .

(٤) الشعر والشعراء ص ٣١٨ .

(٥) راجع : الشعر والشعراء ص ٤٢٩ وما بعدها .

٥ - الحطيئة (ت نحو ٤٥ هـ)

* كان الأصمعى يعيب الحطيئة ويتعقبه ، فقيل له فى ذلك ، فقال : وجدت شعره كله جيداً فدلّنى على أنه كان يصنعه ، وليس هكذا الشاعر المطبوع !! إنما الشاعر المطبوع الذى يرمى الكلام على عواهنه جيده على رديئه [١] .

٦ - ابن قيس الرقيات (ت نحو ٨٥ هـ)

* عن ابن الأعرابى يقول : سئل يونس عن قول ابن قيس الرقيات :

ما مر يوم إلا وعندهما لحم رجال أو يولغان دما

فقال يونس : يجوز (يولغان) ولا يجوز (يالغان) فقيل له : فقد قال ذلك ابن قيس الرقيات وهو حجازى فصيح . فقال : ليس بفصيح ولا ثقة ، شغل نفسه بالشرب بتكريت [٢] .

* أنشد فى ترك صرف ما ينصرف قول الشاعر :

لمصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيبها

فلم يصرف (مصعب) وزعم الأصمعى أن هذا لابن قيس الرقيات ، وقال : ليس بحجة !! لأن الحضرية أفسدت عليه لغته ، وقال : إنما ينشده الفصحاء :

لأنتم حين جد الأمر أكثرها وأطيبها [٣]

٧ - الفرزدق (ت ١١٠ هـ)

* قال الفرزدق :

هما نفثا فى فيّ من فمويهما على النابح العاوى أشد رجام

فجمع بين الميم والواو فى (فم) وقد أنكر هذا بعضهم ، وذكر أن الفرزدق قال هذا حين اختلاطه ، وأنه فى ذلك الحين ليس بحجة [٤] .

٨ - ذو الرمة (ت ١١٧)

* قال أبو حاتم : كان الأصمعى ينكر (زوجة) ويقول : إنما هى(زوج)

---

(١) الخصائص جـ ٣ ص ٢٨٢ .
(٢) الأغانى جـ ٤ ص ٤٦ .
(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ورقة ٣٩ .
(٤) راجع : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ورقة ٥٤ .

ويحتج بقول الله تعالى { أمسك عليك زوجك } قال فأنشدته قول ذى الرمة :

أذو زوجة فى المصر أم ذو خصومة   أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقال : ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل فى حوانيت البقالين [١] .

٩ - الطرماح بن حكيم (... - ١٢٥ هـ)

* عن الأصمعى قال : ذكر الطرماح عند أبى عمرو بن العلاء ، فقال : رأيته بسواد الكوفة يكتب ألفاظ النبيط ، فقلت : ما تصنع بهذه ؟! فقال : أعربها وأدخلها فى شعرى [٢] .

* وعن الأصمعى قال : قال رؤبة : كان الطرماح والكميت يصيران إلىّ فيسألانى عن الغريب فأخبرهما به ، فأراه بعد فى أشعارهما [٣] .

١٠ - الكميت بن زيد الأسدى (ت ١٢٦ هـ)

* عن الأصمعى قال : ليس الكميت بن زيد بحجة ، لأن الكميت كان من أهل الكوفة فتعلم الغريب وروى الشعر ، وكان معلما فلا يكون مثل أهل البدو ومن لم يكنْ من أهل الحضر [٤] .

* قال أبو حاتم : قلت للأصمعى : أتجيز : إنك لتُبرق لى وتُرعد !! فقال : لا إنما هو تَبْرُق وتَرْعُد ، فقلت له : فقد قال الكميت :

أبرق وأرعد يايزيد فما وعيدك لى بضائر

فقال : هذا جرمقانى من أهل الموصل ولا آخذ بلغته [٥] .

١١ - القحيف العامرى العقيلى (ت ١٣٠ هـ)

* قال أبو حاتم : سألت الأصمعى عن القحيف العامرى الذى يقول فى النشاش، قال : ليس بفصيح ولا حجة [٦] .

---

(١) الخصائص جـ ٣ ص ٢٩٥ .

(٢) الموشح ص ٢٠٩ .

(٣) الأغانى جـ ١٠ ص ١٤٩ .

(٤) الموشح ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٥) الخصائص جـ ٣ ص ٢٩٣ .

(٦) الموشح ص ٢٢٠ .

ذلك ما صادف استقرائى لمصادر الشعر وكتب اللغة عن الشعراء فى عصر الاحتجاج وآراء العلماء عن رفض شعرهم ، ويتضح من مجموع هذه الروايات المتناثرة أنها كلها تدور حول فكرة واحدة عن « أسباب مظاهر الفساد اللغوى فى الحضر » .

ويمكن تجميع ذلك فى الأمور الآتية :

أ - استخدام ما لا يعرفه العرب من الألفاظ والعبارات سواء أكان فى ذلك مجهول بالنسبة أصلا أم مأخوذاً من الكتب السماوية التى اطلع عليها بعض الشعراء أو مسموعاً من الوفود الأجنبية التى خالطها بعض الشعراء فى الحضر أو من أبناء الأمم الأخرى الذين التقوا بهم فيها ، كما اتضح ذلك فى عدى بن زيد وأمية بن أبى الصلت والطرماح الذى كان يأخذ ألفاظ النبيط ويستخدمها فى شعره .

ب - ليونة اللسان وضعف اللغة التى يستعملها الشاعر وذلك بسبب اختلاطه بأهل الحضر وطول البقاء فيه ، إذ يفقد بذلك الصلابة والقوة فى استخدام اللغة فيبعد عن الفصاحة والأصالة التى تؤهله للاحتجاج به ، فعدى بن زيد كان يسكن الحيرة ، وراكن الريف ، وابن أحمر نزل الجزيرة ونواحيها ، والفرزدق غير حجة وقت اختلاطه بالحضر ، وابن قيس الرقيات شغل نفسه بالشرب بتكريت والحضرية أفسدت عليه لغته ، والكميت جرمقانى من أهل الموصل ، وذو الرمة طالما أكل المالح والبقل فى حوانيت البقالين ، وكل هذه التعبيرات تصوير حى للحياة فى الحضر .

فعامل البيئة هنا واضح تماماً ، وقد انعكس على الشعراء ضعفاً وليونة ، وعلى آراء العلماء فيهم شكاً وتخطئة ورفضاً .

جـ - استخدام الغريب فى الشعر ، ويبدو هذا منافياً لما تطلبه العلماء عادة فى اللغة لأنهم - كما تقدم ذلك - بحثوا عن الغريب وتلمسوه ، وكان فى نظرهم من مسوغات الرغبة فى المادة اللغوية رواية ودراسة ، لكن « الغريب » الذى رفضوه فيما نحن بصدده هو الغريب الذى يكتسبه الشاعر فى الحضر فيستخدمه فى غير موضعه ، لأنه بالنسبة للشاعر الحضرى استخدام مكتسب يدل على الخلط والادعاء ، وبذلك نفهم ما روى عن رؤبة من قوله : إن الكميت والطرماح كانا يسألانه عن الغريب ، فيخبرهما به ، فيدخلانه فى أشعارهما دون معرفة بوجه استعماله ، وبذلك كان من مظاهر الضعف فى شعراء الحضر لدى العلماء .

د - الصنعة فى الشعر ، فإن الشاعر الحضرى يستكره اللغة وينقحها فتأتى كلها جيدة ، وهو بذلك يفتقد البداهة التى تدل على الفطرة اللغوية المتدفقة ، فالصنعة تحضر والطبع بداوة ، والتكلف مظهره الجودة الكاملة ، والفطرة يكون منها الجيد والردىء ، والصنعة والتكلف معيبان ، والطبع والفطرة مطلوبان ، وهذا هو سر ما كان من سلوك الأصمعى تجاه شعر الحطيئة ، إذ كان يعيبه ويتعقبه لأنه حاد - فى رأيه - عن بداهة الطبع إلى تكلف الصنعة .

تلك هى الأمور الأربعة التى تستنبط من حديثهم عن الشعراء ، وبذلك يمكن أن نحدد مقياس رفض العلماء لهم بأنه (الحضارة الاجتماعية واللغوية للشعراء) .

هذا هو الأساس !! وأمامه تقف علامات استفهام منها : هل التزم ذلك المعنى بدقة فى تطبيقه على شعراء عصر الاحتجاج جميعاً ، أو أنه كان معنى اجتهادياً طبق على بعض الشعراء دون بعض ، كما طبق على الشاعر الواحد فى وقت دون آخر !!

وهل يمكن أن ينضبط هذا الأساس فى تطبيقه على الشعراء فى ظل مجتمع الجاهلية والإسلام حتى منتصف القرن الثانى مع كثرة الاختلاط ودواعيه من الحرب والدولة ورحلات الشعراء ، ومع ما نعلمه - حتى فى الجاهلية - من أن كثيراً من الشعراء قد أموا الحضر للتجارة أو التكسب كما هو مشهور عن النابغة الذبيانى والأعشى وعمرو بن كلثوم وغيرهم ؟!

وأمر آخر هو : ألا يؤدى مثل هذا المقياس الفضفاض مع مجاورته للقدم فى العصر الموثق إلى غموض المقاييس واضطرابها بتعددها ، إذ اعتبر « القدم » عاملا مرجحاً وهو فى الوقت نفسه عامل مرفوض بسبب التحضر !!

وبعبارة قصيرة لنا أن نزعم منذ الآن :

أن هذا الأساس يفتقد الدقة فى التطبيق سواء فيما يتعلق بالدارسين أو الشعراء ويؤدى إلى غموض المقاييس واضطرابها فى العصر الواحد !!

وسيتضح ذلك فى الفصل الأخير إن شاء الله .

التفريق فى الاستشهاد بين كلام العرب وكلام الموالى

الاختلاط بين العرب والأجانب مظهر اجتماعى اقتضته معايشة العرب الأجناس من أمم أخرى غير عربية بحكم النشاط الاجتماعى نفسه ومظاهره المتعددة فى التجارة أو الحرب أو الخدمة أو الهجرة أو الجوار ، وقد أطلق العرب على كل من كان من هؤلاء الأجانب أنه « مولى » ويعدد صاحب القاموس معانيها فيقول : « المولى : المالك والعبد والمعتق والصاحب والقريب والجار والحليف والابن والعم والنزيل والشريك وابن الأخت والولى والرب والناصر والمنعم عليه والمحب والتابع والصهر » وواضح من ذلك أن هذا اللفظ يطلق على علاقات السيادة والحماية والمودة والقرابة ، وكل هذه المعانى كانت تتحقق بين العرب والأجانب الذين عايشوهم فملكوهم أو استخدموهم ونسبوهم إليهم فحموهم وقربوهم .

كما يطلق على الأجنبى عن العرب أنه « أعجمى » أو « عجمى » ولذلك يقول صاحب القاموس أيضا : « والعجم بالضم وبالتحريك خلاف العرب والأعجم من لا يفصح كالأعجمى ، والعجمى من جنسه العجم وإن أفصح ، جمعه « عجم » وواضح من ذلك أيضا الدلالة على الجنس غير العربى ، وإن أخذ مع ذلك أيضا اعتبار آخر فيما يختص باللغة ، فهو لا يفصح بالمرة أو يفصح فى نطق العربية ، ولكنه مع ذلك يطلق عليه أنه من « العجم » مادامت لغته الأصلية غير العربية ، إذ أن استخدامه اللغة العربية استخدام صناعى لا فطرة فيه ولا سليقة كما هو شأن العرب الأقحاح .

وقد كان لذلك المفهوم اللغوى أثره فى نظرة اللغويين لهؤلاء الموالى أو العجم مع تطور فى تلك النظرة من الانصراف عن ذلك أولا إلى التنبه له ، ثم التشدد والرفض وذلك خلال النشاط اللغوى الدراسى فى بدايته ثم ازدهاره ، وهذا الجانب اللغوى هو هدف البحث فى هذه الفقرة التى نحن بصددها ، وخطته تكون بتوضيح الأمور الآتية :

١ - وجود الموالى بين العرب وتطور ذلك اجتماعيا ودينيا وسياسيا .
٢ - أثر هذا التطور فى نظرة علماء اللغة لكلا الفريقين .
٣ - تلمس أساس نظرة العلماء لكلا الفريقين من حيث القبول والرفض .

ينبغى أولا الفصل بين ما نحن بصدده من الحديث عن « الموالى » الذين ينتسبون إلى أجناس غير عربية ظهر انطباعها عليهم فى اللغة بصفة خاصة وهؤلاء

الذين انتسبوا إلى بعض الأديان التى كانت سائدة فى الجزيرة مخالفين بذلك ما كان يعتنقه عامة العرب من عبادة الأوثان . فقد كان منهم عرب خلص يجيدون العربية إجادة أهلها .

فعامل العقيدة لا يدخل هنا فى تحديد « الموالى والعرب » وإنما الذى يدخل فى ذلك أمران خاصان هما « العنصر واللغة » .

وفى التتبع الإجمالى لهذه الفكرة يتصور - بغير عناء كبير - أن معظم هؤلاء الموالى فى الجاهلية كانوا من الأمم المحيطة بالعرب فى جاهليتهم ، من الفرس والرومان والحبشة وبقايا الأنباط إن صح أن مملكتهم لم تكن عربية .

فقد كانت الصلة بين الفرس والعرب موجودة فى الجاهلية بعوامل التجارة والوفادة والحروب المستمرة بين القبائل وبين دولة الفرس المجاورة مما اضطر الفرس بسببها إلى تأسيس مملكة « الحيرة » العربية ، لتقيهم هجمات القبائل من وسط الجزيرة وشمالها ، وقد ظلت هذه المملكة موجودة حتى انتهت على يد العرب فى أثناء الفتح ، كذلك وجدت هذه الصلة بصورة أوضح فى اليمن ، إذ دخل الفرس إليها بدعوة « سيف بن ذى يزن » فطردوا منها الأحباش واستعمروها قرونا حتى طردهم العرب منها أيضا بعد أن جاء الإسلام ، وهذه العوامل نفسها قامت بالصلة بين العرب والأحباش بحكم التجارة والغزو والجوار والهجرات ، ولأمر ما قصد المسلمون الحبشة فى هجرتهم الأولى حين اضطهدهم المشركون .

أما الرومان فكانوا مجاورين العرب فى الشام ، وقد أسقطوا أولا مملكة « الأنباط » التى قامت فى الشمال الغربى من جزيرة العرب ، وكانت ممراً للتجارة بين العرب والرومان ، وقد سطوا أيضا على مملكة « تدمر » التى أخضعها الرومان أيضا لحكمهم ، وظلت تحت نيرهم حتى طردهم العرب أيضا منها - وقد عمل الرومان أيضا على اصطناع مملكة لهم فى شمال الجزيرة هى « مملكة غسان » فاتخذوها - كما صنع الفرس - وسيلة لحمايتهم من غارات عرب الجزيرة وهجمات القبائل .

غير أن كل ذلك لم يشكل خطراً ينبغى التنبه له سواء فيما يتعلق بأنساب العرب أو لغتهم ، ونظر العرب الى هؤلاء الموالى على أنهم أتباع وخدم ورقيق فليس لهم من القوة ما يهددون به مقومات العربى فى نسبه ولغته .

وبمجيء الإسلام دخل عامل جديد مهم لزيادة الاختلاط وقوته هو « الروح

الإنسانية المتسامحة » التي سوت بين العرب وغيرهم أمام الله ، وكذلك الأمر فيما يختص بشئون الحياة مادام الجميع ينتسبون إلى دين واحد يعيشون في ظل مجتمعه { إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ } و (ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى) و (واسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة) وقد كانت هذه الروح الراقية دافعاً لكثير من الموالي والعجم على اعتناق الإسلام في عهد الرسول ومن جاء بعده من الخلفاء خصوصاً مع موجات الفتح العربي التي صاحبها هجرة العرب عن جزيرتهم ودخول كثير من الموالي إلى تلك الجزيرة ، ولعل أدل شيء على ذلك أن الذين دبروا مؤامرة اغتيال « عمر » وتقلوها كانوا من الموالي .

ثم قامت الدولة العباسية على قوة الفرس وبعصبيتهم ، فكان ذلك عهداً جديداً للموالي تمكنوا به في الدولة العربية ، وأصبح منهم الجند والحاشية والحجاب والولاة ، فأظهروا ما أخفوه طويلا ، وأصبح الصراع سافراً بينهم وبين العرب ، ولم يكن تمكنهم في أمور الملك ومظاهر المجتمع فقط !! بل زاملوا العرب في إنتاج اللغة والتفكير العلمي ، ولمعت منهم أسماء كثيرة في دنيا الشعر ومجالات المعرفة بكافة أنواعها .

وأول بداية حقيقية لدراسة اللغة - كما هو مشهور - جاءت على يد أبي الأسود الدؤلي بأمر « علي بن أبي طالب » أو « زياد بن أبيه » في حوالي منتصف القرن الأول الهجري ، وذلك في فترة الإحساس بالخطر على اللغة ، حيث زاد الأجانب زيادة ملموسة بدخولهم الإسلام وما كفله لهم من حقوق وحسن معاملة ، وهم أعاجم لم ينشأوا على العرف العربي ، فكان من المتوقع أن يحرفوا ويبدلوا في نطق الأصوات المألوفة وأن يشوهوا نطق الحروف في الكلمات وهو ما أطلق عليه بعد اسم « اللكنة » ثم هم مع ذلك يخلطون في طرق الأداء للتراكيب اللغوية ، ولا يلتزمون فيها الترتيب العربي المألوف أو الشكل المتعارف عليه فيها وهذا ما أطلق عليه بعد اسم « اللحن » .

ذلك أمر عادي متوقع يحدث للأجانب في كل عصر وفي كل جيل حين يستعمل المرء لغة غير لغته ، فلا يلتزم حينئذ طرائقها في الأداء تأثراً بما اكتسبه من عادات نطقية سابقة في الأصوات أو الحروف أو الألفاظ أو طريقة التركيب والشكل .

وهذا ما يفسر - دون عناء - تلك الروايات الكثيرة عن نشأة دراسة النحو في كتب الطبقات وعمن تنسب له هذه النشأة ، حيث تختلف هذه الروايات وتتعدد في تحديد أول من بدأ هذه الدراسة وأول من أمره بذلك والموقف اللغوي المعين الذي بسببه

بدأ ذلك النشاط ، فلتكن هذه الروايات صحيحة أو غير صحيحة ، فإنها تدل - كما وردت - على شيء مهم جدا هو أن الإحساس بالخطر من الموالى قد دعا إلى التنبه إلى عمل مفيد لحماية اللغة فى العصر الذى شكل فيه الموالى إحساساً بالخطر على عرف اللغة المستعمل لدى العرب .

* مر الشعبى بناس من الموالى يتذاكرون النحو ، فقال لهم : لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده [١] .

كانت نظرة العلماء للموالى فى القرن الأول وبداية الثانى متفقة تماماً مع الإحساس بالخطر على اللغة منهم وأن دفع ذلك يكون بتعليمهم اللغة ، وكذلك تعليم الناشئة العربية التى ساكنوها فى المنازل ثم عايشوها فى الحياة ، وأغلب الظن أن هذه النظرة لم تتعد ما قدر لها من ظروف ، وأنه لا غرابة أن تكون الجهود فى ذلك الوقت جزئيات لمحاولات العلماء فى البداية ، كما تورد كتب الطبقات فى ذلك أن بعضهم وضع باب الفاعل والمفعول أو باب التعجب أو باب إن وأخواتها ، فهى روايات دالة بحكم الفهم السابق ولا غرابة فى تعددها وتنوعها .

أما نظرة علماء اللغة للعرب والموالى فتبدو أهميتها فى فترة الخطر الحقيقى على اللغة من الموالى ، وكانت فترة البداية قد مرت ، وتأهب العلماء لدراسة عميقة جادة ، وصادف ذلك ما احتله الموالى من مكانة ممتازة فى الدولة وفى المجتمع وحدث ذلك حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى .

نحن إذن أمام أمرين يميزان العربى عن غيره هما « العنصر واللغة » وقد رأى علماء اللغة فى قضية الاستشهاد التلازم بينهما ، فاللغة ملك العربى الأصيل وهو منزه عن الخطأ فيها إذ هى له سليقة وفطرة ، وهو بذلك كله لا ينتظر منه غير إتقانها الذى ترتب عليه - من وجهة نظرهم - الثقة والقبول ، أما إذا كان متكلم العربية أجنبياً صرفاً أو مولداً مدخول النسب فإن الأمر يختلف بالنسبة له وإن كان متمكنا من نطق اللغة أكثر ممن يعيش فى البادية من الأعراب !! وإن كان شاعراً عبقرياً يغنى شعره للناس الذين يتناقلونه فى طرب وإعجاب .

وفى بداية العصر العباسى الأول - ومع امتداده - أصبحت مواطن الحضر فى العراق والشام ومدن الجزيرة وقراها ومواطن الخصب فيها تموج بهؤلاء الأجانب بحكم

(١) البيان والتبيين جـ ٢ ص ٦٩ .

عوامل اجتماعية لاقبل لأحد بدفعها أو الفرار عنها ، وبقوة الوضع السياسي الذى اكتسبوه من معاونة الدولة ثم تغلغلهم فى مرافقها وأخيرا تحكمهم فيها .

إذا وضعت الفكرتان السابقتان متجاورتين معاً لم يكن غريبا ذلك الصراع الحاد الذى حدث بين العرب والموالى فى السر أو العلن سواء فيما يتعلق بالسياسة أو العلم أو الشعر أو اللغة .

لم يكن غريبا إذن أن يشمل ذلك أيضا دراسة اللغة والمتكلمين بها ، إذ اعتبر العلماء العنصر العربى - بصورة عامة - هو أساس الفصاحة ، وهذا ما يؤهله للاحتجاج بشعره ، وهذا يفسر جانباً مهماً من ترك العلماء الحضر ورحلاتهم إلى وسط الجزيرة يبحثون عن العرب الأصلاء ولغتهم النقية .

لكن الذى يثير الغرابة فى هذا الموضوع أن كثيراً ممن قاموا بهذا الأمر من العلماء كانوا من غير العرب الخلص ، فإذا كان أبو عمرو بن العلاء والخليل والأصمعى وأبو زيد عرباً فإن سيبويه وأبا عبيدة وابن الأعرابى وغيرهم من عباقرة الرواية والدراسة لم يكونوا كذلك ، ومع ذلك كان الاتجاه لدى الجميع واحداً ومؤداه رفض الحضريين الذين غلب فيهم الموالى والثقة بالأعراب خالصى النسب ، ولعل الذى يفسر ذلك هو الفرق بين موقف الدارس العالم والمتكلم موضع الدراسة ، فإن الدارسين أصحاب آراء والمتكلمون أهل ممارسة ، وآراء العلماء يمكن أن تناقش ويستدرك عليها ، وكلام الأخيرين يستقرأ ويحلل ويستنبط منه الآراء ، وليس فى الآراء خطر عظيم ينبغى التحرز منه ومنعه ، أما الكلام المستقرأ فهو مكمن الخطر والزلل ولذلك وجب التحرز فيه ومنع غير الموثق منه . لذلك جرى العرف العلمى بين العلماء المتزاملين فى الدراسة على توجيه نظرهم إلى التفريق بين الحضريين والأعراب ، فتركوا الأولين ورحلوا إلى الآخرين لوجود الإحساس العام بالربط بين العنصر واللغة ، بل والتصريح بذلك أحيانا .

* قال الجاحظ : إن المولد لا يؤمن عليه الخطأ ، إذ كان دخيلا فى ذلك الأمر . وليس كالأعرابى الذى إنما يحكى الموجود الظاهر له الذى عليه نشأ وبمعرفته غذى - فالعلماء الذين اتسعوا فى علم العرب حتى صاروا إذا أخبروا عنهم بخبر كانوا كالثقات فيما بيننا وبينهم هم الذين نقلوا إلينا ، وسواء علينا جعلوه كلاماً وحديثاً منثوراً أو جعلوه رجزاً وقصيداً موزوناً ، ومتى أخبرنى بعض هؤلاء بخبر لم أستظهر عليه بمسألة - سؤال - الأعراب ، ولكنه إن تكلم وتحدث فأنكرت فى كلامه بعض الإعراب ، لم

أجعل ذلك قدوة حتى أوقفه عليه ، لأنه ممن لا يؤمن عليه اللحن الخفى قبل التفكر[١].

وقد ترتب على هذا الاتجاه العام عند علماء اللغة فى قضية « الموالى والعرب » تعقب الشعراء المحدثين بالتخطئة واللوم استناداً إلى تعلات غير مقنعة لغوياً . كما ورد عن أبى عمرو بن العلاء - أو غيره - من القول فى أبى نواس « لولا ما أخذ فيه أبو نواس من الإرفات ، لاحتججنا بشعره »[٢] .

فما شأن الإرفاث وصحة اللغة !! لقد كان امرؤ القيس أيضا يتصف شعره بالإرفاث وقد نال الحظوة لدى النحاة ، فكيف كان ذلك ؟! إنه - فى رأى النحاة - فرق بين إرفاث وإرفاث من حيث الزمن والعنصر !! فهو من امرىء القيس إرفاث عربى جاهلى ومن أبى نواس إرفاث أعجمى محدث ، وهذه هى القضية !!

والخلاصة أن الأساس الذى وجه نظرة العلماء فيما يتعلق بموضوع « الموالى والعرب » من حيث الاستشهاد هو « الربط بين اللغة والعنصر من حيث القبول والرفض » .

والتعليق الأخير على ذلك هو : أترتبط اللغة حقاً بالعنصر كما رأى علماؤنا - رحمهم الله - أو أنها تعتمد على شىء آخر هو الاكتساب والعرف ، وهكذا ينبغى النظر إليها !! مناقشة ذلك فى الفصل الأخير من هذا البحث .

---

(١) الحيوان جـ ٤ ص ١٨٣ .

(٢) نقد النثر ص ٨١ .

استقراء الشواهد كما تم فى دراسة النحاة

كل الظواهر التى تدخل فى طوق الإنسان تخضع للاستقراء الذى قوامه تصفح الجزئيات وملاحظتها ثم تقعيدها ، سواء من تلك الظواهر ما يدخل تحت التجربة المحسوسة أو ما يتعلق بالنظر الذى يلاحظ نشاطها ويصنفه .

وقد واجه علماؤنا الأقدمون الاستقراء عملياً فى اللغة منذ بداية الدراسة النحوية حتى نمت ونضجت ، ومثل ذلك تقريباً عصر الاستشهاد الذى امتد إلى أواخر القرن الرابع الهجرى ، إذ تحقق فى ذلك العصر الأسس الضرورية لقيام الاستقراء من جمع مادة اللغة وملاحظتها وتصنيفها والوصول من ذلك للنتائج ، وبعد ذلك فقد الركن الهام لتحقق الاستقراء وهو جفاف مادة الدراسة ، فالتفت الدارسون إلى الوراء يبحثون النتائج التى توصلوا إليها من قبل والتى أطلقوا عليها اسم « القواعد » وانحصرت الجهود فى التشقيق والتفريع وتصارع الآراء حولها ، مما انزلق بدراسة النحو إلى التعقد والتضخم .

وهذه الفقرة التى نحن بصددها تتعلق بالفترة التى تحقق فيها للاستقراء أركانه الضرورية - وهى فترة الاستشهاد ومتابعة مادة اللغة بالدراسة - أما بعد ذلك فلا شأن لهذه الفقرة به ، لأنه ليس ثمة استقراء بل دوران حول نتائج سبق التوصل إليها حين كان الاستقراء ، وتقويم هذا يدخل فى إطار نظرتهم للاستقراء بعد توقف الاستشهاد فقط كما سيأتى .

وينبغى لاستيفاء هذه الفقرة أن نتبين الأمور التالية :

١ - التحديد النظرى لمعنى الاستقراء فى العلوم عامة وفى اللغة خاصة .

٢ - المظهر الحقيقى له فى دراسات النحاة وفى كتب مسائل النحو .

٣ - بيان قيمة استقراء النحاة للغة من حيث صحة المنهج وسلامة النظرة .

* * *

يرى علماء المنطق ومناهج البحث فى العلوم أن الاستقراء على نوعين :

أولهما : الاستقراء التام وهو أن يستدل بجميع الجزئيات ويحكم على الكل ويسمى هذا الاستقراء « استقراءً مقسِماً » لأنه يعتمد على حصر جميع الجزئيات

بطريقة التقسيم ، كما يسمى أيضا « استقراءً شكلياً » لأنه يقرب من القياس فى الاستدلال الصورى وطريقته ، وهو استقراء قليل الاستخدام فى العلوم ، لأنه يتطلب معرفة بكل الجزئيات وملاحظة الصفات التى توجد مشتركة بينها جميعاً ثم تعميم الحكم بعد ذلك - وهذا أمر شاق ولا يكاد يتحقق !!

ثانيهما : الاستقراء الناقص ، ويطلق عليه أيضا أنه « الاستقراء القائم على التعميم » ويوصف بأنه « مجموعة من الأساليب والطرق العملية والعقلية التى يستخدمها الباحث فى الانتقال من عدد محدد من الحالات الخاصة إلى قانون أو قضية عامة يمكن التحقيق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التى تشترك مع الأولى فى خواصها وصفاتها النوعية »[1] وهذا الأسلوب فى البحث هو الذى يستخدم فى العلوم التجريبية والإنسانية ، بل إنه هو وسيلة الإنسان الفطرية للوصول إلى الأحكام السريعة فيما يقابله من شئون حياته العادية والنتائج التى يتوصل إليها عن طريق « الاستقراء الفطرى » نتائج عادية تحتمل الخطأ والشك .

ومن غير المعقول أن يتحدث المرء عن معرفة النحاة فى فترة البداية عن استقراء تام أو ناقص ، وإنما المعقول أن يتحدث المرء عن ممارسة نوع من الاستقراء هدتهم إليه الفطرة للوصول إلى نتائج علمية سريعة من تتبع اللغة وتصفح جزئياتها .

أما فى القرن الثانى حيث نمت الدراسة النحوية ونضجت فإن الأمر قد اختلف بغير شك عما كان عليه من قبل نتيجة تغير الظروف العلمية وإفادة اللاحقين ممن سبقوهم فيها ، خصوصاً مع نشاط حركة الترجمة التى أخذت تتسع وتنتشر ، واهتم العلماء عامة من المترجمات بمنطق أرسطو دراسة وإفادة ، ومن مباحثه « الاستقراء التام أو الشكلى » المكون من مقدمات لحصر جميع أنواع جنس معين أو جميع أفراد نوع معين لمعرفة الصفة أو الصفات المشتركة بينها ، ولعل علماء اللغة قد اطلعوا على هذه الفكرة وأفادوا منها فى كيفية دراسة اللغة كما أفادوا من غيرها وأعانهم النضج العلمى النسبى فى العصر كله على ممارسة الاستقراء فى اللغة للوصول إلى القواعد التى كان قمتها « كتاب سيبويه » وما تابعه من المؤلفات فى دراسة النحو ومسائله ، ومع ذلك لا يكاد الإنسان يعثر فى فترة رواية اللغة ونشاط النحاة فى دراستها على نص مباشر

---

(١) المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٦٢ .

يتحدث نظرياً عن طريقة استقراء اللغة ، وهذا طبيعى !! فقد وجهوا جهدهم إلى مطالعة النصوص والحصول على النتائج منها فجهدهم فى الاستقراء لم يعتمد على النظر بل على العمل .

أما النظر فى كيفية دراسة اللغة فقد جاء متأخراً عن ذلك فى آراء المتأخرين وكتب أصول النحو ، ولم يرد حديثهم عنه تحت اسم « الاستقراء » بل ورد فى الحديث عن « القياس » وما يعتمد عليه من نقل اللغة عن العرب ، ويدل على ذلك الروايات التالية :

* قال أبو حيان : قال سيبويه : وسألت الخليل عن قوله (كيف تصنع أصنع) قال : مستكرهة وليس من حروف الجزاء ، ومخرجها عن الجزاء ، لأن معناه: على أى حال تكن أكن .

والصحيح أن الجزم بها لا يجوز ، لأنه إحداث لغة ولا يجوز إحداث اللغات ، وقد بينا ارتفاع الفعل بعدها فى قوله (ينفق كيف يشاء) فلا يجوز الجزم إلا بسماع ، وينبغى أيضا ألا يجوز المجازاة من حيث المعنى إلا أن يثبت ذلك من لسان العرب كثيراً بحيث تصير قانوناً كلياً يتبنى على مثله القواعد ولا ينبغى أن تلتفت إلى مثل النحاة بقولهم (كيف تصنع أصنع) و (كيف يجلس أجلس) وإن كان لا ينبو عنه الطبع حتى يثبت دال من كلام العرب ، فكم من كلام يقبله الطبع وليس من كلام العرب [١] .

* قال ابن الأنبارى : النقل هو الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة [٢] .

* قال السيوطى : قال فى الخصائص : إذ أداك القياس إلى شىء ، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه - وهذا يشبهه شىء من أصول الفقه « نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه » [٣] .

فهذه الروايات الثلاث تدل على ما تقدم من أن « الاستقراء » قد اعتمد أولا على الممارسة العملية فى تصفح اللغة والوصول إلى النتائج من مطالعتها ، أو بعبارة

---

(١) التذييل والتكميل جـ ٥ ورقة ١٤٥ .
(٢) لمع الأدلة ص ٨١ .
(٣) الاقتراح ص ٨٣ .

أدق : على جهود كل منهم فيما يعلمه منها ، وهذا نفسه ما وصفته كتب أصول النحو وإن لم تذكر « الاستقراء » صراحة .

فقد رفض أبو حيان استعمال (كيف) أداة جازمة ، لأنه لا يجوز الجزم إلا بسماع ، كما رفض استعمالها أداة شرط أصلا إلا « أن يثبت ذلك من لسان العرب كثيراً ، بحيث تصير قانوناً كليا ينبنى على مثله القواعد » وهذه العبارة وصف لممارسة الاستقراء وإن لم يصرح به .

وابن الأنبارى يصف معتمد القواعد الذى أطلق عليه « النقل » بأنه الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ، والكلام بهذه الصورة ركن مهم يعتمد عليه الاستقراء .

والأقيسة - القواعد - فى رأى ابن جنى والسيوطى تتبع النصوص قبولا وتركاً وهذه هي كيفية الاستقراء وإن لم يذكر اسمه .

هذا هو الفهم النظرى لقضية الاستقراء ، وهو - فى آراء النحاة - فهم سليم إلى حد كبير ، فكيف كان تطبيقه منهم ؟ وإلى أى مدى وفقوا فى هذا التطبيق أو جانبهم فيه التوفيق ؟!

وينبغى الاعتراف منذ البداية بالتقدير العظيم للجهد الذى بذله علماؤنا - رحمهم الله - فى تصفّح جزئيات اللغة والوصول من ذلك لنتائج تستحق الإعجاب مهتدين فى ذلك عموما بالرغبة المخلصة لخدمة الدين واللغة ، وبما تيسر لهم من ظروف البحث والنظر ومنها إفادة اللاحقين من السابقين حتى كملت لديهم القواعد .. ونضجت .. ثم توقفت !!

* * *

لكن هذا الجهد العظيم داخلته أمور أساءت إليه سواء فيما يتعلق بالنظرة للقواعد واعتبارها أحكاماً نهائية صارمة لا تقبل التطور أو ما يتعلق بطريقة الاستقراء نفسها فيما يختص بكمية المصطلحات التى تتردد فى كتب مسائل النحو « كالاطراد والكثرة والقلة والندور والشذوذ » أو ما يتعلق بالباحثين أنفسهم - وبخاصة المتأخرين نوعاً - الذين وجهت نظرتهم للنصوص أحياناً ظروف غير علمية كالتنافس ، أو ظروف علمية قاصرة أدت إلى نتائج غير سليمة فى الاستقراء - ويلخص ذلك كله

الأمور الأربعة التالية :

١ - اعتبار الإجماع على نتائج استقراء النصوص أمراً نهائياً لا يخرج عليه أحد .

٢ - عدم تحديد الاصطلاحات الكمية للاستقراء كالمطرد والكثير والغالب الخ .

٣ - الاهتمام بالشواذ والنوادر في الاستقراء لظروف غير علمية ومنها التنافس.

٤ - قصور الجهد الشخصي عن الإحاطة بكل ظروف الظواهر اللغوية قد أدى في بعض الأحيان إلى نتائج غير صحيحة .

أما الأمر الأول من هذه الأمور الأربعة فقد ترتب على بعض المسلمات التي لا تتفق مع طبيعة اللغة !! أهمها اعتبار أن اللغة تتجه في مسارها نحو الأدنى ، فكلما تأخر الزمن اطرد معه فساد الملكة والانحدار في استخدام اللغة ألفاظاً وتراكيب، وعلى ذلك فإن ما توصل إليه علماء اللغة الذين تقدم بهم الزمن - من بصريين وكوفيين وغيرهما - أحق بالقبول وينبغي صيانته والحفاظ عليه .

بل إن المغالاة في النظرة إلى القواعد وصلت إلى حد القول بأن هذه القواعد تثبت بالعقل لا بالنص ، وأن أقيسة النحو تعتمد على العلل العقلية أكثر من اعتمادها على نقل النصوص ، وكأنما تكتسب الأحكام النحوية بذلك معنى الدوام والاستمرار ، بل لقد وصل الأمر إلى حد أكثر من ذلك مغالاة بإنكار أن النصوص هي معتمد القواعد ، وذلك نصرة لعلل العقل ... وهذا غريب !!

وهذا الفهم السابق لمهمة القواعد بإعطائها صفة الدوام وجعل معتمدها العقل لا النص قد أساء أكبر إساءة إلى فكرة « الاستقراء » من ناحية وإلى القواعد نفسها من ناحية أخرى ، ذلك أن « الاستقراء » منهج متسامح يقف وراء اللغة لمتابعتها بالملاحظة واستخراج النتائج ، وهو يعتبر اللغة في تطور دائم وعليه أن يتطور تبعاً لذلك دون تفضيل مرحلة من مراحل اللغة على مرحلة أخرى ، بل إنه ليس هناك لغة أفضل من لغة أخرى على الإطلاق ، أما إحاطة القواعد بهذا الفهم الصارم الحاد فقد انزلق بها إلى التوقف والمصادرة ، إذ استخدمها النحاة المقلدون أداة للحكم على اللغة المتطورة في عصرها وبعد عصرها ، وجعلها مجالا رحباً للأفكار الذهنية العميقة ، ومادام العقل هو معتمدها فلم لا يكون هو نفسه أساس البحث فيها !!

* قال ابن الأنبارى : فإن قيل : نحن لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالا ونقلا لا قياساً وعقلا ، قلنا : هذا باطل !! لأنا أجمعنا على أنه إذا قال العربى (كتب زيد) فانه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء أكان عربياً أو عجمياً نحو « زيد وعمر وبشير وأردشير » إلى مالا يدخل تحت الحصر ، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال ... وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا ، وجب أن يكون قياساً وعقلا [1] .

فابن الأنبارى قد توصل إلى نتيجة غريبة هى : إبطال أن يكون النحو رواية ونقلا ووجوب أن يكون قياساً وعقلا ، فإن فى ذلك مغالاة من جهتين :

أولاهما : إنكار النقل كلية ، وهذا غير صحيح !! فإن القواعد تعتمد أصلا على النقل واستقراء المنقول من نصوص اللغة .

والثانية : وصفه تعدى القواعد إلى مالا نهاية له من الأمثلة بأنه « أمر عقلى صرف » مع أن ما ذكره مما يدخل فى اعتبار الباحث من أن ذلك لمتابعة اللغة فى فترة معينة لا لاكتساب معنى عقلى قياسى لا يقبل التطور أو المرونة .

أما عن النقطة الثانية من عدم تحديد مصطلحات الاستقراء ، فإنه يطالعنا فى كتب النحو مصطلحات (القياس والمطرد والغالب والكثير والشائع والمتلئب والقليل والأقل والنادر والشاذ والمسموع) .

ولم يحدد النحاة معنى هذه المصطلحات بدقة ، بل جاء الحديث عنها عاما وغير دقيق ، فقد جاء فى المزهر : جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق بقية بابه وتفرد عن ذلك الى غيره شاذا - وجاء فى الصحاح ، ندر الشيء يندر ندوراً سقط وشذ فهذه التعريفات العامة لا تطمئن لها النفس تجاه ألفاظ تكاد تكون مصطلحات علمية !!

وقد جاء عن علماء النحو ما يشعر بتحديد هذه الألفاظ وبيان الصلة بينها ومن ذلك :

* نقل السيوطى قول ابن هشام : اعلم أنهم يستعملون « غالباً وكثيراً ونادراً وقليلا ومطرداً » فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير

---

(١) راجع : لمع الأدلة ص ٩٨ .

دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر - فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك [١] .

ففيما روى عن ابن هشام ترتيب لبعض هذه المصطلحات ومحاولة لتحديد الكمية في استقراء النصوص ، ومع ذلك فإن هذه المصطلحات تبقى غائمة عامة غير محددة تماماً ، وإذا كان ما روى عن ابن هشام يشعر بتحديد الكمية فإن ذلك قد ورد على طريق التقريب لا التحديد ، ولذلك لم يلتزم فيها استعمال واحد لدى النحاة ، وكثيراً ما تتبادل المراكز فيما بينها في الاستخدام في كتب مسائل النحو .

وقصارى ما يمكن أن يصل اليه دارس هذا الموضوع من كلامهم عن هذه المصطلحات واستعمالهم لها هو التقريب العام لها على أساس الكثرة النسبية أو القلة النسبية ، وبهذا الاعتبار يستعمل النحاة ألفاظ الكثرة كلها في جانب ، ومن ذلك «القياس والمطرد والغالب والكثير والأكثر والمتلئب» كما تستعمل ألفاظ القلة في جانب آخر وهي « القليل والأقل والشاذ والنادر والمسموع » وهذا في استقراء الظاهرة اللغوية حسبما يصل إليه العالم باجتهاده ، فيستخدم حينئذ هذه الألفاظ على هذا الاعتبار .

ومما أساء الى استقراء النحاة للغة أيضا - على الرغم من صحة منهجهم العام - ما كان الدافع اليه غير علمى كالتنافس بين العلماء الذى أدى في كثير من الأحيان الى افتعال النصوص أو تلمس الشواذ والنوادر خصوصاً مع تأخر الزمن نسبيا بدراسة النحو، إذ أجهد النحاة المادة اللغوية المروية بين أيديهم فلم يكن ثمة مجال كبير لآراء جديدة ، ومن المتصور حينئذ أن يوجه الاهتمام إلى نصوص جانبية تعطى ظواهر متفردة أو ظواهر يدعى أنها أصول ، ويؤدى هذا الى التشقيق وتنازع الآراء حول القواعد الكلية بناء على بيت يروى أو عبارة تسمع ، وقد تتعدد كتب مسائل النحو وتظل العبارة الوحيدة - كما هى دون تغير ولا زيادة - تدل على القاعدة أو على رأى فيها وهذا كثير جداً ولا حاجة الى إيراد أمثلة له .

أما الأمر الرابع والأخير من نواحى الضعف فى استقراء النحاة فهو قصور الجهد أحيانا عن الإحاطة باستقراء الظاهرة اللغوية ، وهذا يؤدى إلى نتائج قاصرة أو

(١) المزهر جـ ١ ص ٢٣٤ .

غير صحيحة ، ولعل ذلك يعود فى بعض صوره إلى أن استقراء النحاة اعتمد على محاولات العلماء بأشخاصهم ، والإنسان مهما يكن اجتهاده معرض للتقصور والتقصير، فقد تؤدى الوهلة الأولى - وربما التروى أيضا - إلى افتراض ينبنى عليه استنتاج لقاعدة من القواعد ، ثم يثبت بعد ذلك فسادها فيجب ردها ، وليس من حق أحد أن يعطى لاستنتاجاته حق التنزه عن مجانبة الصواب ، وإن كان هذا ما فهم من قواعد النحو بعد عصر الاستشهاد .

كما أن ذلك القصور يعود أيضا فى بعض صوره الأخرى إلى شيء آخر مهم هو الاعتماد على بعض مصادر الاستشهاد دون بعض ، إذ نال الشعر نصيب الأسد فى الدراسة وانصرف العلماء عن بقية المصادر انصرافاً كلياً أو جزئياً كما سبق ذلك ، ولم يدرس الشعر على أنه يمثل لغة الشعر فقط بل اعتبر ممثلا للغة كلها ، وهذا الاعتبار - علاوة على أنه خلط فى مستويات اللغة من شعر ونثر - قد أدى فى أحايين كثيرة إلى اضطراب النتائج والقواعد .

وبعد

فمن العرض السابق لاستقراء اللغة لدى النحاة نظراً وتطبيقاً يتضح أنهم قاموا بجهد مشكور فى النظر إلى مادة اللغة بتصفح جزئياتها وضم النظير إلى النظير والخروج من ذلك إلى القواعد التى انبنى عليها كلام العرب كما صرح كثير منهم بذلك.

غير أن هذا الجهد العظيم فى استقراء اللغة تحكم فيه أمران :

١ - جعل نتائج الاستقراء أحكاماً نهائية تقاس فى إطارها اللغة فى عصر استقرائها وبعد هذا العصر .

٢ - عدم وجود الخطة العامة المنظمة للاستقراء واعتماده على الجهد الشخصى مما انعكس أثره على كمية القياس واضطراب الآراء حول المسائل والوصول أحيانا إلى نتائج غير صحيحة .

وواضح أن الأساس الأول يتعلق بفهم مهمة الاستقراء للباحث وأن الأساس الثانى يتعلق بطريقته ، وكلا الأمرين فى حاجة إلى مناقشة وتقييم موضعهما الفصل الأخير من هذا البحث إن شاء الله .

* * *

مدى الاعتماد على الشواهد كما هي في كتب النحو

ينبغي في البداية أن نفترض أن غالبية الشواهد لدى النحاة موثقة وأن جهدهم فيها جهد سليم عموماً . ولكن بعض هذه الشواهد قد داخله - من وجهة نظر النحاة - الاضطراب والزيف وذلك لصفات رأوا أن وجودها في الشاهد الذي يوصف بها أو ببعضها يحرمه الثقة ويمنعه من الحجية . ولست أنوى أن أقدم هنا سجلا كاملا بهذه الشواهد ، وإنما الذى أقدمه هو الدلالة على المظاهر العامة التي بدت في كتب النحو عن هذه الشواهد ، وقد استقرأتها فخرجت منها بالأمور الآتية بقدر ما وصل إليه جهدى :

١ - الشواهد المجهولة النسبة .

٢ - الشواهد المتعددة النسبة .

٣ - الشواهد ذات الوجوه المتعددة .

٤ - الشواهد المصنوعة .

٥ - الشواهد المحرفة .

٦ - الشواهد التي أسيء فهمها .

وسنتبين باختصار هذه الأمور الستة من حيث الأفكار ذاتها ثم الاستدلال عليها .

١- الشواهد المجهولة النسبة

إن نسبة الأبيات لقائليها ظاهرة لم يلتفت إليها النحاة ابتداء في تأييد القواعد بالشواهد أو في استقراء النصوص للوصول منها إلى النتائج ، ذلك أن الهدف الأساسي كان ملاحظة اللغة والوصول إلى القواعد من خلال هذه الملاحظة والتتبع ، وللوصول لهذه الغاية الأساسية لم تنل فكرة جزئية - كنسبة النصوص لقائليها - الاهتمام والاستقصاء ، وإنما حدثت العناية بذلك حين تأخر الزمن قليلا ، فروجعت مجهودات السابقين وشملت تلك المراجعة نسبة الشواهد لأصحابها أو إعلان القصور عن هذه النسبة ، وأخيراً في مرحلة النظر في الاستشهاد جاء الحكم على الشواهد المنسوبة وغير المنسوبة من حيث الثقة بها أو ترك هذه الثقة ، فقد مرت هذه الفكرة إذن بمراحل

ثلاث هى « الممارسة والمراجعة والتقويم » فلنتبين ذلك .

من أبرز الأدلة على أن النحاة لم يعنوا فى بداية الدراسة النحوية بذكر أسماء من تنسب لهم الشواهد « كتاب سيبويه » ، فإنه - كما يقول البغدادى - إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه ، وأما الذى نسب أبيات كتابه فهو أبو عمرو الجرمى (ت ٢٢٥) فأرجع معظمها إلى قائليها وامتنع عليه القليل منها ، ذلك أن سيبويه لم يكن متأكداً من نسبة الأبيات إلى قائل معين أو من اختيار أحد من تنسب له مع تعدد النسبة ، ولذلك اعتمد على شيوخه « فيقول : أنشدنا - يعنى الخليل - ويقول : أنشدنا يونس، وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبى الخطاب (الأخفش) وغيره ممن أخذ عنه ، وربما قال : أنشدنى أعرابى فصيح » [١] .

فالذى يدل عليه ما فعله سيبويه هو انصراف الدارسين فى البداية عن نسبة الشواهد لقائليها ، إما لصعوبة ذلك عليهم - كما يقول البغدادى - وإما لأن فترة الوصول للنتائج وتقعيد القواعد وجه فيها الاهتمام أصلا لذلك الهدف فتضاءل بجانب ذلك الاهتمام بالمسائل الجانبية ومنها نسبة الشواهد لقائليها كما سبق ذكر ذلك .

والملاحظ أن الاهتمام بنسبة الشواهد إلى قائليها - وبخاصة الشعر - قد بدأ مبكراً ، ودارت الأبحاث فى ذلك عن « كتاب سيبويه » كما هو المنتظر ، فقد بدأ ذلك «بالجرمى» ثم « السيرافى » ثم التزم ذلك المنهج لدى مؤلفى كتب الشواهد ، بحيث أصبح أساسا من أسس النظر فى الشواهد أن يبحث الدارس عن نسبة الشاهد لقائله أو يذكر أنه مجهول النسبة أصلا أو أن القائل غير معين .

على أن الأهم من ذلك كله هو رأى العلماء فى الشواهد المجهولة النسبة من حيث القبول والرفض !! وهذا بحث نظرى لم يطرق فى أثناء الممارسة أو المراجعة وأول من قال به - فيما أعلم - هو ابن الأنبارى (ت ٥٧٧) فى كتابه « الإنصاف » إذ قرر مرات متعددة أنه لا يجوز الاحتجاج بما لا يعرف قائله وذلك فى معرض نقاشه لبعض الشواهد التى سيقت لتأييد الرأى الذى لا يرتضيه [٢] ثم نقل السيوطى هذا الرأى ، وعلق عليه بقوله « وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته ،

---

(١) انظر : خزانة الأدب جـ ١ ص ٣٣٤

(٢) انظر : الإنصاف جـ ١ ص ١٧٦ - ١٩٣ - ٢٢٧ على التوالي

ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم »[١] وقد نقل البغدادى فى خزانة الأدب رأى ابن الأنبارى بنصه وتعليل السيوطى له بمعناه ولفظه مع تغيير بعض الألفاظ .

هذه هى الفكرة نظرياً ، « لا يستشهد بما لا يعرف قائله » وهى فكرة جاءت متأخرة نوعاً بعد جهد عظيم بذله النحاة فى الشواهد واستنباط القواعد منها ، ولا شك أن هذه الفكرة كانت معروفة لدى النحاة المتقدمين - وإن لم يصرح بذلك أحد قبل ابن الأنبارى - ويدل على تلك المعرفة هذا الجهد الذى بذله السابقون فى نسبة الشواهد منذ القرن الثالث ، كما يدل عليه أيضا ما يرد أثناء مناقشات النحاة من الطعن فى حجة الطرف المقابل إذ يقول المنافس « إن الشاهد مطعون فيه لأنه لا يعرف قائله » وكتاب «الإنصاف» نفسه مملوء بأمثلة من هذا النوع .

فهذه الفكرة السابقة مقبولة نظرياً ، لكنها لم تؤثر فى طريقة النحاة فى الاستشهاد - سواء منهم من تقدم عن ذلك ومن تأخر - باستخدام الشواهد غير المنسوبة إلى قائل معين اتباعاً للعرف المتوارث منذ سيبويه وإن اشتهر ونص على أنه عرف خاطىء .

* نقل عن الجرمى قوله : نظرت فى كتاب سيبويه ، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها [٢] .

فماذا يكون الأمر فى هذه الشواهد الخمسين لدى النحاة ؟؟ كان المقتضى أن ترد ويرفض الاحتجاج بها والأخذ بما بنى عليها ، لكن من الذى يجرؤ من النحاة على ذلك؟! إن سيبويه - فى رأيهم - فوق الشك والطعن ، وكتابه هو إمام تفكيرهم ومصدر اجتهادهم ، وينبغى أن يصان كل ما فيه ، والطعن - فى رأيهم - إنما هو فى قصور دراسى الكتاب لا فى الكتاب نفسه ، وهكذا قال النحاة كما نرى فى العبارات التالية :

* قد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر .

---

(١) الاقتراح ص ٢٦

(٢) خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٩

* فسر الجرمى الأبنية وفسرها أبو حاتم وأحمد بن يحيى وكل واحد منهم يقول ما عنده فيما يعلمه ويقف عما لا علم له به ولا يطعن على ما لا يعرفه ويعترف لسيبويه فى اللغة بالثقة . وأنه علم ما لم يعلموا ، وروى ما لم يرووا

* قال على بن سليمان : عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها فجعل فيه بيناً مشروحاً وجعل فيه مشتبهاً : ليكون لمن استنبط ونظر فضل ، وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن [١] .

من هذه العبارات يتضح أن النحاة لم يجرؤوا على مجرد المس بسيبويه وكتابه وشواهده وأن الأدلة التى سيقت فيما سبق تسويغ لهذه الرهبة والتنزيه للكتاب وصاحبه سواء فيما يتعلق بالشواهد غير المنسوبة أو غير ذلك مما حواه الكتاب وقرره ، ذلك أن مضمون هذه الأدلة هو العرف العلمى المتوارث أو قصور الدارسين أو تقديس كتاب سيبويه إلى درجة تشبيهه بالقرآن فى اشتماله على التشابه والوضوح ... وهذا غريب!! لكن هذه الألة كلها غير مقنعة ، وقد أوردها المتأخرون تسويغاً لما حدث بالفعل لدى سيبويه ولدى من جاء بعده وتابعه من النحاة ، إذ استمر العمل بالشواهد غير المنسوبة بعد سيبويه كما كان فى عصره !! وبعد ابن الأنبارى كما كان عند من سبقوه !!

وقد تناولت أحد كتب الشواهد وهو « سبل الهدى شرح قطر الندى » و « قطر الندى وشرح شواهده » كلاهما متأخر عن ابن الأنبارى ، وقمت باستقراء الشواهد المشروحة اعتماداً على نسبتها لقائليها أو التوقف عن هذه النسبة أو التردد فيها ، فوجدت الآتى :

أ - الشواهد التى أوردها الشارح عددها ١٥٧ شاهداً بصرف النظر عن شاهدين من الشعر التعليمى أوردهما فى آخره .

ب - عدد الشواهد المجهولة النسبة - كما ذكر الشارح - ٥٢ شاهدا .

جـ - عدد الشواهد المشكوك فى قائلها بلغت ٦ .

د - أورد شاهدين نسبا لأبى نواس وآخرين نسبا للمتنبى .

هـ - المقطوع بنسبته لقائله بلغ ٩٥ شاهدا .

---

(١) راجع : خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ على التوالى

ودلالة هذه الإحصائية أن النحاة استمروا بعد « ابن الأنبارى » فى الاعتماد على الشواهد المجهولة القائل سواء أكان ذلك متابعة لمن سبقوهم أو إيراداً لها من غير سابقة كما فعل ابن هشام فى قطر الندى ، إذ نسبة المنسوب إلى غير المنسوب ٩٥ إلى ٥٢ وهى نسبة لا شك كبيرة !!

وما نقرره أخيراً هو أن استخدام الشواهد المنسوبة كان عرفاً سائداً لدى النحاة مع اعترافهم ومعرفتهم بخطأ ذلك .

٢ - الشواهد المتعددة النسبة

هذه أيضا ظاهرة موجودة فى كتب مسائل النحو وكتب الشواهد ، وقد ترتبت على ما سبق ذكره فى الأبيات المجهولة النسبة ؛ إذ أن نسبة الأبيات إلى قائليها قد جاءت متأخرة نوعاً ما عن الجهود الأولى فى استقراء اللغة ، فقصرت الوسائل التى بين أيدى العلماء عن نسبة بعض الشواهد نسبة حاسمة إلى قائليها ، فتعددت فيها الأقوال، ولم يثر ذلك لديهم مدخلا للطعن فى هذه الشواهد مادامت تلك الآراء المتعددة لنسبة الشاهد الواحد تنتهى فى مجموعها إلى العصر الموثق وما نقل منه عن الشعراء والأعراب .

* فى باب المصادر : أورد سيبويه قول المرار :

لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

قال ابن السيرافى : وجدت فى هذا الباب البيت منسوباً إلى المرار ، ورأيته فى شعر مالك بن زغبة الباهلى [١] .

ويمكن القول : إن القصور فى هذه الأبيات المختلفة النسبة هو قصور الوسائل لا قصور الدراسة ، إذ يعود ذلك إلى جهود العلماء المتتابعة فى الكشف عن النصوص وتحقيقها ، وهذا ما واجهه علماؤنا الأقدمون فى هذه الشواهد ، حيث قصرت بهم الوسائل أمام بعض النصوص فترددوا فى نسبتها إلى قائل واحد أو اختلفت هذه الوسائل بين دارس ودارس ، فذكر كل منهم رأيا فى الشاهد الواحد ، ثم نقلت عنهم تلك الآراء فى كتب من تأخر عنهم من النحاة أو دارسى الشواهد ، وهذا الأمر الأخير

(١) عن : فرحة الأديب ص ٤

واضح تماما فى البيت الذى أورده سيبويه على أنه « للمرار » إذ قال ابن السيرافى «ورأيته فى شعر مالك بن زغبة الباهلى» وتدل هذه العبارة على ما تهيأ لابن السيرافى فى القرن الرابع من الاطلاع على شعر مالك بن زغبة مما لم يتهيأ مثله لسيبويه فى القرن الثانى . فذكر كل ما رآه وعرفه ، وتعددت بذلك نسبة الشاهد .

فالأبيات المتعددة النسبة فى النحو تمثل أيضا نقطة ضعف واحتمال أن تكون مصنوعة أو غير موثقة أو محرفة المتن ، وهى بذلك فى حاجة إلى تتبع منظم فى وقتنا الحاضر الذى تجمع لديه من ظروف التحقيق وجهود السابقين ما لم يتهيأ لعلمائنا رحمهم الله .

٣ - الشواهد ذات الوجوه المتعددة

كثيراً ما يلقى المطالع فى كتب النحو الشاهد الواحد يروى بروايات متعددة وكل واحدة من هذه الروايات قد تثبت قاعدة أو تنفيها ، وقد تؤيد رأيا وتعارض رأيا آخر ، والغالب أن ترد هذه الروايات منسوبة إلى مجهول !! كأن يقال مثلا (ويُروى البيت) أو (وقد رُوى البيت) أو (أُنشد البيت) أو (ويُنْشَد) .

* وقد قلبت بعض مطولات النحو فصادفنى الآتى من نماذج هذه الظاهرة :

١ - تحذف نون جمع المذكر والمثنى فى النصب كما تحذف فى الإضافة ومنه قوله:

الحافظو عورةَ العشيرة لا   يأتيهم من ورائهم وكَف

العارفو الحقُّ للمدلِّ بـه   والمستقلو كثيرَ ما وهبوا

فى رواية من نصب (عورة والحق وكثيرا)

٢ - قال كعب بن مالك شاعر الرسول :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها   بله الأكف كأنها لم تخلق

وروى بنصب (الأكف) ورفعه وجره .

* ومما هو مشهور ومتداول من أبيات الشواهد التى تروى بروايات مختلفة ويمكن الإطلاع عليها فى أكثر من مصدر ما يلى :

٣ - بيت قنعاس المرادى :

ألا رجلا جزاه الله خيرا   يدل على محصلة تبيت

تنظف لمتى وتقم بيتى وأعطيها الإتاوة إن رضيت

روى برفع (رجل) ونصبه وجره .

٤ - بيت ضمرة بن جابر :

عجب لتلك قضية وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

روى برفع (عجب) ونصبه ونصب (قضية) .

٥ - قول امرىء القيس :

فأقبلت زحفا على الركبتين ، فثوب نسيت وثوب أجر

روى برفع (ثوب) ونصبه .

٦ - قول جرير :

ولا حسب فخرت به كريم ولا جد إذا ازدحم الجدود

روى برفع (حسب) ونصبه .

٧ - قول امرىء القيس :

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوماً بدارة جلجل

روى برفع (يوم) بعد (سيما) ونصبه وجره .

٨ - بيت عنترة :

حلت بأرض الزائرين ، فأصبحت عسراً على طلابك ابنة مخرم

روى (عسر) بالرفع والنصب ، و (ابنة) بالرفع والنصب .

٩ - قول طرفة :

ندامای بیض كالنجوم وقينـة تروح علينا بين برد ومجسد

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى ، بضّة المتجرد

روى البيت الثانى بتنوين (رحيب) ورفع (قطاب) وبإضافة (رحيب) إلى (قطاب) .

١٠ - قول الحارث بن ظالم المرى يهجو قومه :

فما قومى بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا

روى بنصب (الشعر) وجرها ، وروى المفضل (الشعرى رقابا)

١١ - قال النابغة :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجَبَّ الظهر ليس له سنام

بجزم (نأخذ) ونصب ورفعه ، وبنصب (أجب) وجره ، وبجر (الظهر) ونصبه ورفعه .

هذه الظاهرة التى قدمت نماذج منها شائعة ومنتشرة فى شواهد النحو ، فما هو سببها ودوافعها ؟! إن الذى يرد على الذهن تجاه هذه الظاهرة الاحتمالات الآتية :

احتمال أن الشاعر نفسه المنسوب له الشعر هو الذى قام بذلك التغيير فأنشده شعره على إحدى الصور ، ثم بدا له أن يغيره فغيره ، وروى عنه بوجهين أو أوجه .

واحتمال أقرب من ذلك أن الشاعر صاحب الشاهد قد أرسل شعره بصورة واحدة ، وتناقله الناس فى عصره وبعد عصره سواء أكانوا رواة أم منشدين فأحدثوا به ذلك التغيير ، ثم نقل للعلماء كذلك .

والاحتمال الثالث أن ذلك التغيير كان من صنع الدارسين للغة من النحاة تأييداً للقواعد ، فقد جاء الشاعر بصورة واحدة ، ونقله الرواة على تلك الصورة الواحدة ، لكنَّ الدارسين غيروه تأييداً للقواعد ونصرة للآراء .

وفى رصد الموقف النظرى للنحاة من هذه الظاهرة يتبين أنهم ذكروا الاحتمالين الأولين فقط - بنسبة تعدد الرواية للشاعر أو الناقل - ولم يتعرضوا مباشرة للاحتمال الثالث!!

* قال السيوطي : كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد فى بعض دون بعض ، وقد سئلت عن ذلك قديما ، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا .

ثم رأيت ابن هشام قال فى شرح الشواهد : كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التى فطر عليها ، ومن هنا كثرت الروايات فى بعض الأبيات [1] .

---

(١) راجع : الاقتراح ص ٢٨ والمزهر جـ ١ ص ٢٦٤ ، ولابن هشام كتاب في شرح الشواهد اسمه «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» الموجود منه بعضه فقط ، وهو مخطوط بدار الكتب تحت رقم (١٨ ش نحو) وقد تصفحته فلم أجد به ما نقله منه السيوطي ولعله في الجزء المفقود .

وقد تابع « البغدادى » السيوطى فى نصه السابق ، فنقل جملا من كلام السيوطى ومعظم نص ابن هشام دون أن يشير لأى منهما فيما أورده عن تعدد الرواية[1] .

وبقليل من التأمل يتبين أن نسبة تعدد الرواية للشاعر أمر نادر ، ومن الحق أنه قد يحدث أحياناً ، لكن حدوثه لا يصل إلى حد الشيوع الذى يكون ظاهرة كثيرة الورود على الصورة التى تشاهد فى كتب النحو ، والذى يعتد به هنا هو رأى « ابن هشام » الذى ينسب التعدد فى الرواية إلى تناقل الشعر بين العرب وما يحدث لذلك من تغيير وتبديل نتيجة عدم الضبط فى السماع أو تأثير لهجة النطق المحلية على ما نقل ، وقد سمع العلماء كل هذه الصور المتعددة فرووها كذلك .

والحق أن هذا الاحتمال الذى قرره « ابن هشام » يعود إليه جزء كبير من تفسير ظاهرة تعدد روايات الشواهد ، ومن الحق كذلك أن الاحتمال الثالث من نسبة التغيير إلى النحاة أنفسهم احتمال قائم وإن لم ينص عليه فى دراسة فكرة الاستشهاد نظرياً كما جاءت عن « ابن هشام والسيوطى والبغدادى » فى الحديث عن الروايات المتعددة للشواهد !! ومع ذلك فإن هذا الاحتمال الثالث يبرز بصورة واضحة فى مواقف الصراع والتنافس حول بعض مسائل النحو المتنازع عليها ، حيث يعتمد الطعن فى الرأى المخالف على تصحيح صورة الشواهد كما أوردها الطرف الآخر ، ومن الواضح أن التغيير المتعمد الذى يلجأ له النحوى لتأييد رأيه يتسبب فى تعدد الوجوه للشاهد الواحد ، وبخاصة حين تنقل فى كتب المتأخرين عنهم - كما حدث ذلك - الذين وجهوا جهدهم لنقل الآراء ومستنداتها من الشواهد التى حدث فيها التغيير المتعمد .

* أورد على بن حمزة البصرى ما أنشده أبو العباس المبرد فى قصر الممدود الأبيات التالية :

للنمر بن تولب :

يسر الفتى طول السلامة والبقا   فكيف ترى طول السلامة يفعل

فقصر (البقا) ضرورة .

---

(١) انظر : خزانة الأدب جـ ١ ص ٣٠ .

وليزيد بن الصعق :

فزعتم لتعرين السياط وأنتم   يشن عليكم بالقنا كل مربع

فقصر (القنا)

وللطرماح :

وأخرج أمه لسواس سلمى   لمعفور الفدا ضرم الجنين

فقصر (الفدا)

ثم قال : أما بيت « النمر » فراويته (طول السلامة والغنى) .

وأما رواية بيت « الصعق » فهي (بالقنا) .

وأما بيت « الطرماح » فالرواية فيه (لمعفور الضنى) .

وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر !! لأنه ربما ركب هذا المذهب الذى يخالف فيه أهل العربية واحتاج إلى نصرته ، فغير له الشعر واحتج به [١] .

أجل « غير له الشعر واحتج به » فهذا نص فيما نحن فيه ، فإن هذا التغيير يزيد الرواية وجهاً كما يضيف للإجماع رأياً !! وكلا الأمرين - الوجه والرأى - ينقل فى كتب المتأخرين ، ويتداول بين الدارسين .

وعلى كل حال فإن تعدد وجوه الشواهد فى كتب النحو - سواء نسب إلى القائل أو الناقل أو الدارس - جانب ضعيف أيضا فى الشواهد النحوية .

٤ - الشواهد المصنوعة

فى هذا الجو العلمى النشيط فى القرن الثانى وما تلاه ليس من المستغرب أن تأتى بعض الشواهد مصنوعة لا أصل لها من النطق العربى الصحيح ، وتعيين هذه الشواهد إحصاء ونقداً مما يدخل فى إمكان الدارس وإن احتاج إلى جهد ومشقة يعود الكثير منهما إلى فهم الدارس اللغوى وذوقه واتساع ثقافته اللغوية لاستخدام ما يطلق عليه « النقد الداخلى » لألفاظ بعض الشواهد ومعانيها ، كما يعود أيضا إلى أسباب واضحة يمكن السير على هداها فى التنقية والنقد .

(١) انظر : التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٤٠ - ١٤١

والمعالم التى توصلت إليها - على قدر جهدى - للدلالة على الشواهد المصنوعة تتلخص فى الآتى :

أ - النص النظرى الصريح على نسبة الصنعة لبعض النحاة .

ب - الطعن الصريح فى بعض الشواهد ووسمها بالصنعة .

جـ - نسبة بعض الشواهد إلى شعراء لم يوجدوا أصلا أو شك فى وجودهم .

د - شواهد يبدو عليها الصنعة من رصفها اللغوى .

وسأقدم هذه الأمور الأربعة وأدلتها باختصار .

أما النص النظرى على « صنعة الشواهد » فقد تكرر حدوثه كثيراً من علمائنا الأقدمين ، سواء فى موقف الحديث العام عن الأدب واللغة أو فى بعض المواقف الخاصة التى تصور العلاقة بين بعض العلماء وبعض الشعراء أو الرجاز أو العلاقة بين أصحاب المذاهب البلدية المتنافسة - البصرة والكوفة - أولئك الذين كانوا - كما يقول ابن جنى - يهجن بعضهم بعضا ، ولا يبقى له سماءً ولا أرضا !!

* قال ابن سلام : وفى الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير ، لا خير فيه ولا حجة فى عربيته (١) .

* أورد القفطى عن غلام ثعلب : وكان جماعة يكذبونه فى أكثر روايات اللغة، ويقولون : لو طار طائر لقال أبو عمرو « حدثنا ثعلب عن ابن الأعرابى » ويذكر فى معنى ذلك شيئا (٢) .

والمفتعل الموضوع الكثير من الشعر المسموع فى رأى « ابن سلام » والروايات الكاذبة التى أكثر منها « غلام ثعلب » كثرة اشتهرت بين الناس فشهر به بسببها - كل ذلك يدل على ما نحن بصدده من أن بعض الشواهد قد داخلها الافتعال والإبطال ، فوجدت سبيلها إلى كتب النحو ومسائله .

أما الطعن المباشر فى بعض الشواهد ووسمها بالصنعة ، فإنه يرد غالبا عن أمثلة جزئية متناثرة ، إذ يؤيد صاحب الرأى رأيه ويقف من رأى غيره موقف الرفض له ولما استشهد به عليه ، وحينئذ ينص صراحة على أن الشاهد الوارد على الرأى المخالف

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٥ .

(٢) إنباه الرواة جـ ٣ ص ١٢٢ .

مخترع ومصنوع من أجل الرأى !! وهذا المظهر يوجد كثيراً فى كتب الأمالى ومجالس العلماء والمصادر المخصصة لرصد الخلاف بين المذاهب النحوية ، ومن الحق أن هذه الآراء يرجع الكثير منها إلى المنافسة والرغبة فى الغلبة ، لكنها لا تتجرد تماماً عن الدلالة على وجود الصنعة وممارسة العلماء لاختراع الشواهد .

* قال الزجاجى : قال أبو جعفر : سألت أبا عثمان - المازنى - عن تأنيث (السكين) فقال : السكين مذكر ولا يؤنثه فصيح ، فأنشدته ما أنشده الفراء :

فعيث فى السنام غداة قر بسكين موثقة النصاب

فقال : لمن هذا ومن صاحبه !! ما أراه إلا أخرج من الكم ، وأين صاحب هذا عن أبى ذؤيب حيث يقول (فذلك سكين على الحلق حاذق) .

وسألته عن تأنيث (الإزار) فقال : كان الأصمعى وأبو الحسن يقولان :

الإزار مذكر ، ويردان قول الأعشى :

كتميل النشوان يرفل فى البقير وفى الإزاره

ويقولان : القصيدة مصنوعة [1] .

فهذه الآراء الجزئية التى ترد على الشاهد ، فتصفه أحياناً «بأنه خرج من الكم» - بمعنى اختراعه دون أن يكون مأخوذاً عن العرب الفصحاء - أو النص صراحة على أن القصيدة التى جاء منها الشاهد مصنوعة تدل - مع التحرز الشديد - على ما نحن بصدده من حدوث الصنعة فى بعض الشواهد ، وأضعف الإيمان بالنسبة لها أن تجمع وينظر فيها ليتبين منها الزائف والصحيح .

أما الشعر المنسوب إلى شعراء لم يولدوا أصلا أو الذين شك العلماء أنفسهم فى وجودهم فإنه يصادفنا بعضه أحياناً فى دراسات النحاة مبنياً عليه القواعد ، وربما كان هذا الشعر فى ذاته سليماً لغوياً ، إذ لا شك أنه قد قاله شخص ما ، ولكنه مع ذلك تنقصه الظروف العلمية التى يجب أن تتوافر لنص تستنبط منه قواعد اللغة ، وإذا كان من ينسب له هذا الشعر لا يتصور منه أصلا أو يشك فيه ، فلماذا لا يتصور فيه - إذا وجد بين الشواهد - أنه شعر صنعة الرواة للنحاة قصدا ، أو أن النحاة أنفسهم قد صنعوه تأييداً للقواعد !! وبخاصة أنه يرد استشهاداً على ظواهر نحوية تخرج عن الاتجاه العام لها .

---

(١) مجالس العلماء ص ١٢٩

ومن الشعراء الذين شك فى وجودهم « مجنون بنى عامر » فقد جاء عن الأصمعى قوله : رجلان ما عرفا فى الدنيا قط إلا باسم « مجنون » مجنون بنى عامر وابن القرية فإنهما وضعهما الرواة ، وجاء عن ابن الأعرابى أنه ذكر عن جماعة من بنى عامر أنهم سئلوا عن المجنون فلم يعرفوه ، وذكروا أن هذا الشعر كله مؤلف عليه[1] .

وإذا كان الأمر كذلك فإن ما ورد فى النحو من شعر ينسب أحياناً إلى الجن والجنون محل نظر ، ومن ذلك ما جاء فى باب الموصول منسوباً فى بعض كتب النحو للمجنون :

بكيت على سرب القطا إذ مررن بى فقلت ومثلى بالبكاء جدير
أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلى إلى من قد هويت أطير

وقد احتج بهذه الأبيات فى استخدام (من) لما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل، وربما كانت القواعد صحيحة ، لكن اعتمادها على هذا الشعر يستدعى النظر ، أو بعبارة أدق : أن هذا الشعر نفسه وأمثاله فى حاجة إلى تحقيق صحته وصحة ما بنى عليه .

والأمر الأخير الذى يستدل به على صنعة الشواهد هو دلالة الشاهد وحده أو مع الأبيات التى يرد فيها على الصنعة والتكلف ، سواء من حيث رصف ألفاظه أو من حيث أفكاره القريبة التناول أو من حيث معانيه التى يبدو فيها الاضطراب والتفكك ، إذ يدل هذا كله - دون جزم حاسم بذلك - على أن هذه الشواهد بعيدة عن الأصالة قريبة إلى الصنعة .

ولتقرأ مثلا الأبيات الآتية المتداولة بين كتب النحو فى « باب المثنى » ، وهى:

إن لسلمى عندنا ديوانا آوى فلاناً وابنه فلانا
كانت عجوزاً عُمِّرت زمانا فهى ترى سَيِّئَها إحسانا
أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

حيث يستشهد بالبيت الأخير على فتح نون المثنى واستخدامه بالألف فى غير حالة الرفع .

---

(١) انظر : الأغاني جـ ١ ص ١٦١ - ١٦٣

والملاحظ على هذه الأبيات أنها تدور حول « سلمى » العجوز طويلة العمر ودبراتها وشكلها وهذا موضوع لا قيمة له ، بالإضافة الى أن المعانى التى وردت فيه ساذجة أو متكلفة ، من مثل (آوى فلاناً وابنه فلانا) أو (ترى سيتها إحسانا) وكيف صارت (سيئتها) الى (سيتها) المشوهة الصيغة !! فلا فكرة ذات بال ، ولا معان ذات قيمة ، وقد وردت شاهداً على أمور غريبة تبطل باب « المثنى العام » من حيث التركيب والبنية ، وهذا كله يدفع إلى الشك فيها ، وقد تردد « العينى » فى نسبتها ، فقال : « قائلها مجهول ، وقيل هو رؤبة ، وكلاهما غير صحيح ، والصحيح ما قاله أبو زيد : أنشدنى المفضل لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة » فهذه النسبة بما وردت عليه من التردد تؤكد ما نزعمه لهذه الأبيات من الوضع والصنعة، فهل قالها مجهول ؟؟ أو قالها رؤبة - على ما ذكر عن نفسه ليونس - أو قالها رجل من بنى ضبة هلك من زمان بعيد عن زمان المفضل !! أغلب الظن أنه لم يقلها واحد من هؤلاء جميعاً ، وإنما قالها المفضل الضبى نفسه أو أحد الرواة أو النحاة فجاءت غريبة المعنى واللغة والإعراب !!

فهذا نموذج واحد - وأمثاله كثير - يتضح فيه مع دقة النظر التكلف والصنعة مما أساء إلى القواعد العربية إساءة بالغة ، لأن مثل هذه الأبيات تتخذ سنداً لتأكيد الآراء والقواعد التى يغلب عليها التفرد عن الظواهر اللغوية العامة ، ويترتب على ذلك هزها ونقضها .. ولا علينا الآن من التفاصيل ، فإن الهدف هنا الدلالة على جوانب الضعف فى الشواهد ، وقد كانت « الصنعة » بمظاهرها العامة السابقة من أوهى الجوانب وأحقها بالنظر والاعتبار .

٥ - الشواهد المحرفة

يقصد بذلك التباين بين الصورة التى ورد عليها الشاهد فى كتب النحو والصورة التى تحقق النطق بها فعلا ، وعادة ما يكون التباين في شواهد النحو مرتبطاً أصلا بموضع الشاهد فيها من وضع كلمة مكان أخرى ، أو تغيير الترتيب فى نظم الكلام أو تغيير الشكل الإعرابى لبعض الكلمات ، ويترتب على ذلك أحكام نحوية قد لا يكون لها سند غير الشاهد المغير .

ومن الحق أن يتصور الإنسان أن بعض أمثلة التحريف قد حدثت من الدارسين أحياناً بطريقة عفوية لعدم ضبط ما سمعوه من الرواية أو تخليط الرواة أنفسهم فيها

أو حصول اللبس والتوهم فى فهمها ، وينعكس ذلك على صورتها اللفظية ، لكن من الحق أيضا أن يتصور المرء أن التحريف قد حدث بطريقة متعمدة خدمة للقواعد ، وقد مر منذ قريب ما قاله على بن حمزة البصرى عن المبرد - بعد تصحيح شواهد أوردها - «وهذا من فعل أبى العباس غير مستنكر ، لأنه ربما ركب هذا المذهب الذى يخالف فيه أهل العربية ، واحتاج إلى نصرته فغير له الشعر واحتج به » ولم يكن هذا صنيع المبرد وحده ، بل صنع غيره أيضا مثله .

وسواء أكان السبب فى التغيير مقصوداً أم غير مقصود ، فإن ذلك لا يؤثر فى القضية موضوع الحديث وهى وجود التحريف فى الشواهد ، لأن القصد وعدمه يرجعان إلى النيات ، ولا شأن للدارس اللغوى بما وراء النص من نيات أو غيرها إذ أن ما يهمه أساساً هو نتيجة هذه النيات من الكلام المنطوق ، ومع ذلك فإن المرء لا يستبعد حدوث التحريف المتعمد من النحاة .

هذا .. والشواهد المحرفة كثيرة وفى حاجة إلى تتبع واستقصاء ، وقد نبه العلماء الأقدمون أحياناً على نماذج منها فى كتب الأدب واللغة نصاً ، وصادفت نماذج أخرى منها اتضح اختلافها مع ما ورد عنها فى مصادرها من دواوين الشعراء أو مصادر التحقيق ، وسأقدم بعض الأمثلة مما صادفنى فى المصادر القديمة وفى كتاب الأشمونى .

* جاء فى كتاب « فرحة الأديب » عن بيت نحوى مشهور ما يلى :

أنشد ابن السيرافى :

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز - خلت - اللؤم والخور

ولم يوفق « السيرافى » للصواب فى هذا البيت ، بل أخطأ فيه من جهات متعددة :

الأولى : أنه نسب البيت إلى جرير ، وإنما هو للّعين المنقرى .

والثانية : أنه غير القافية من (الفشل) إلى (الخور) .

والثالثة : جعل هذا البيت هجاء لعمر بن لجأ التميمى ، وهو هجاء لرؤبة بن العجاج من أبيات هى :

إنى أنا ابن جلا إن كنت تعرفنى يارؤب والحية الصماء فى الجبل

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز بيت اللـوم والفشـل
ما في الدوائر في رحلي من عتل عند الرهان ولا أكوي من العقل[1]

* وبما رأيته في الأشموني على وجه ، وهو يروى بطريقة أخرى في مصادر غيره كثير ، وأورد منه فقط ما يلي :

١ - قول امرىء القيس :

إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

استشهاداً على أن (أن) تجزم المضارع ، والرواية في ديوانه (إلى أن يأتي الصيد نحطب) .

٢ - قول قيس بن زهير العبسي :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

استشهاداً على عدم الجزم بـ (لم) ويروى البيت في كثير من المصادر (ألم يبلغك) .

٣ - قول يزيد بن الطثرية :

إذا أرسلوني عند تقدير حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس

استشهاداً لدخول (كان) على المخصوص بالمدح المقدم على (نعم) وقد أورده المرزوقي في شرح الحماسة هكذا :

إذا أرسلوني عند تقدير حاجة أمارس فيها كنت عبد الممارس

وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

٤ - قول كثير عزة :

أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر

استشهاداً على أن (لن) تجزم الفعل المضارع .

والرواية في ديوانه المطبوع حديثاً هكذا (فلم يحلَ للعينين) .

٥ - قول عمر بن أبي ربيعة :

وطرفك إما جئتنا فاصرفنَّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

---

(١) انظر : فرحة الأديب ص ٥٧

استشهاداً على أن (ما) تنصب الفعل المضارع مثل (أن) .

وصواب الرواية - كما فى الديوان -

إذا جئت فامنح طرفك عينيك غيرنا لكى يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

ولا شاهد فيه بناء على ذلك .

وبعد

فليس من المبالغة القول : إن تحريف الشواهد يمثل بالنسبة لهذه الفقرة أخطر جانب منها ، فقد ترتب على هذا التحريف تأثير فى القواعد ، حيث بنى عليها كثير من الجزئيات والتفريعات والآراء مما أسهم فى تضخيم كتاب النحو العربى وتعقيده بغير وجه الحق .

٦ - الشواهد التى أسىء فهمها

هذا هو الأمر الأخير من مظاهر الضعف فى الشواهد ، وهو ما أسىء فهمه منها ، ويقصد بذلك : تلك الشواهد التى قطعت عن سياقها ثم فهم الجزء الباقى منها فهماً خاصاً انبنى عليه رأى أو قاعدة ، ولو ذكرت مع سياقها لما استدل به عليها ، كذلك الشواهد التى خالفت القواعد النحوية خضوعاً لموسيقى الشعر أو مقتضى القافية ، وهذا مستوى صوابى آخر لم يؤخذ فى اعتبار النحاة ، فترتب على ذلك تأويلها لتتفق مع القاعدة فى أمثالها أو اعتبارها دليلا على قاعدة جديدة تتفرع عن القاعدة المطردة فى أمثالها ، وهذا النوع الأخير كثير فى شواهد النحو فلنتأمل معاً هذه الأمثلة :

* قال ابن هشام : لغة (أكلونى البراغيث) مثل واو علامة المذكرين فى لغة طىء أو أزدشنوءة أو بلحارث ، ومنه الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) (١) .

---

(١) المغنى جـ ٢ ص ٣٦٥

* أورد الأشموني استشهاداً على كسر نون جمع المذكر السالم البيت الثاني من قول سحيم بن وثيل الرياحي :

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى على ولا يقيني

وماذا يبتغى الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

وفى هذين النموذجين تتضح الخصائص العامة لما أسيء فهمه من الشواهد !! ذلك أن الحديث - على قلة استشهادهم به - قد قطع عن سياقه ، لأنه فى الأصل (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وهو بذلك لا دليل فيه للنحاة ، وهل كان الرسول (ص) يستخدم لهجات القبائل فى مواقف الحديث العام ؟! إن الذى روى عنه أنه لم يكن يلجأ لذلك إلا فى مخاطبة القبائل عن أمور تخصها ، وليس فى هذا الحديث دليل على أنه كان يخاطب أحداً من « طيىء أو أزدشنوءة أو بلحارث » بل هو فكرة دينية عامة جاءت باللغة العامة لكن أساء فهمها النحاة .

وما أورده الأشموني من استشهاد على كسر النون جمع المذكر السالم عن الرياحى فى كلمة (الإربعين) أهمل فيه النظر لما اقتضته القافية من كسر النون فى القصيدة ، فبنى على ذلك رأى خاص استثناء من القاعدة ، وهو القول بكسر نون جمع المذكر لغة - هكذا مجهولة !! - والحقيقة أن هذا التوجيه بنى على فهم غير موفق ، إذ أهمل فيه مقتضى الشعر ، وبحث له عن تسويغ نحوى مقنع !! (١)

أخيراً

لقد حاولت قدر جهدي استقراء مظاهر الضعف العامة للشواهد كما هى فى كتب النحو ، سواء منها ما هو مجهول النسبة أو متعددها أو متعدد وجوه النطق والاستشهاد أو مصنوع أو محرف أو قد أسيء فهمه ، فوضحت كل ذلك مستدلا عليه .

والتساؤل الذى يرد على الذهن هنا هو : **ما هو السبب العام الذى راعاه النحاة فوجه دراستهم لاستخدام هذه الشواهد التى داخلها الضعف ؟!** أو بعبارة أخرى : *ما هو المستوى الصوابى الذى سمح لهذه الشواهد الضعيفة بدخول الدراسة ؟!*

---

(١) انظر : شرح الأشموني جـ ١ ص ٨٩ .

ذلك باختصار هو « مراعاة القواعد لا النصوص » فقد وجهوا جهدهم أساساً فى الدراسة لخدمة القواعد ، فانزلق بهم ذلك إلى استخدام نصوص ما كان لها أن تستخدم أو على الأقل : كان ينبغى لها أن تُحقق وتُنخل قبل أن تستخدم !!

لكن هذا ما حدث ، ولمناقشته موضع آخر فى الفصل الأخير إن شاء الله .

تعقيب

حصاد الفصلين السابقين عن الرواية والاستشهاد

١ - إن نقل اللغة لم يكن كما صوره الرواة فيما ورد عنهم من أخبار - من تأكيد المشافهة منهم ومن الأعراب - لأن الذى صوروه هو الذى حرصوا على أن يتصوره الناس عنهم ، لظروف خاصة أحاطت بهم فى عصرهم ، أما حقيقة الأمر فكانت غير ذلك ، إذ كان كثير من الرواة يعرفون القراءة والكتابة وكذلك كان الأمر فى البادية حيث نقل الرواة ما وجدوه مدونا منها فى رحلاتهم إليها .

٢ - إن موقف النحاة من الرواة - من حيث توثيق نقلهم أو تضعيفه - موقف فيه كثير من الاضطراب والغموض !! حيث تحكمت فيه أسس شخصية أو عصبية أو مدعاة ، والأقرب إلى واقع الأمور فى ذلك ما ذكره الجاحظ من أن الرواة كانوا يخطئون ويخلطون فى بعض الأحيان ، شأنهم فى ذلك شأن بقية الناس فى مختلف العصور .

٣ - إن موقف النحاة من الشعراء - من حيث قبول شعرهم أو رفضه - اتضح فى المظاهر التالية :

(أ) الأعصار لا الأشعار .

(ب) البداوة لا التحضر .

(جـ) الطبع لا الصنعة .

فقد بحثوا عن « السابقة » فى الناطقين الذين يأخذون عنهم اللغة ، فافترضوا وجودها مع القدم بالنسبة للزمن ومع البداوة مع تحقق القدم ، وذلك نفسه ما تحكم أيضا فى الفكرة الثالثة ، لأن الشاعر الأصيل - فى نظرهم - هو الذى يجىء شعره سليقة وطبعاً ، وهو بذلك قريب من البدوى الذى تتدفق اللغة على لسانه بلا تكلف ، أما الذى يجود شعره ويصنعه ، فان دافعه لذلك هو ضعف سليقته .

٤ - موقف النحاة من الأعراب - من حيث الحكم بفصاحة نطقهم أو بهرجته - يعود أيضا إلى بحثهم عن « السليقة والفطرة » وبدا ذلك فى بحثهم الدائب « عن العراقة فى البداوة » فاصطنعوا للكشف عن ذلك وسائل ذكية واختبارات دقيقة ، فإذا ثبت للأعرابى تلك الصفة - بالشهرة أو الاختبار - انقلب الأمر ، فأصبح من حقه هو أن يتحكم فى العلماء أنفسهم وأن يحكم هو بينهم .

٥ - فى مادة اللغة التى دخلت دائرة الشك ، فهمت أسس قبولها ورفضها

منهم كما يلى :

(أ) فى النحل والتزيد : الأساس صحة النص لغوياً لا فنياً اعتماداً على نسبته العامة للعصر الموثق .

(ب) فى التغيير فى المادة المروية : عرف متوارث شائع لعلماء اللغة أعطى شرعية الموافقة على التغيير .

(جـ) فى حاجة النحاة للنصوص : مراعاة العلماء القواعد لا استقراء النصوص.

(د) فى السطو على الغريب وتزييف نسبته : الأساس الكسب المادى لا النظر العلمى .

٦ - فى موقف النحاة من بعض النصوص انتصر النحاة للقواعد على ظاهر الرواية ، فاضطربت النصوص بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج، وانعكس أثر ذلك على الدراسة نفسها ، فبدا فيها الاضطراب والغموض لأنهم التزموا مستوى صواب القواعد فراح ضحيته كلا الأمرين - القواعد والنصوص - وهذا ما أطلق عليه على بن حمزة البصرى (القطع على كلام العرب) إذ تحكم فى هذا القطع (مستوى صواب القاعدة) .

٧ - الضوابط السلوكية لرواية اللغة استخدمت فى الحديث أولا ، ثم تسربت إلى اللغة ثانيا ، ويدل على ذلك السبق الزمنى ونمط الطريقة ومصطلحاتها ، وفهم هذه المصطلحات أيضا ، فقد أفاد علماء اللغة من علماء الحديث ما استخدموه فى ضبط رواية اللغة (ويبقى ما أفادوه مرتبطاً بأصله الدينى فى مادته وطريقته) .

٨ - إن التنافس العلمى بين المصرين الكبيرين - البصرة والكوفة - أو بين الأشخاص من المصرين أو من مصر واحد انعكس تأثيره على النظرة إلى الرواية والرواة من حيث التوثيق والتضعيف ، وقد ورد عن ذلك كثير من الأخبار والآراء المتطرفة فى المدح أو القدح ، ولا تفسير لهذه الآراء إلا سبب واحد هو (العصبية والمنافسة) .

٩ - يرى ابن فارس أن إجماع العلماء على الاحتجاج باللغة دليل على التوقف فيها ، وهذا - فى الواقع - دليل معكوس ، فإن التوقيف - ومن لوازمه التقديس - ربما كان وراء الاحتجاج باللغة لدى بعض العلماء (والربط بين التوقيف والاحتجاج أو

تحديد العصر موضع تساؤل) .

١٠ - اقتصر الاتجاه الذي سلكه علماؤنا في دراسة الشواهد النحوية - بعد القرن الرابع - على الالتفات إلى الوراء لرصد ما صنعه أسلافهم في ذلك من قبل ، وكانت سمات هذا الرصد التجزئة والمسائل المفردة والأبيات المتناثرة في غالب الأحوال (وهذا الاقتصار في الدراسة وفي المادة اللغوية موضع تساؤل في ضوء مسلك اللغة الاجتماعي المتطور باستمرار) .

١١ - وثق القراء وعلماء القراءات النص القرآني بتوثيق سنده ، أو بعبارة أخرى: بتوثيق نقله ، ومع ذلك اضطراب موقف النحاة من هذا النص الموثق بين النظر والعمل ، فقد أكدوا نظرياً أن القرآن يحتج بكل قراءاته حتى الشاذة والضعيفة ، ولكن هذا النظر - الذي جاء متأخراً - لم يكن متفقاً مع واقع ما كتب مسائل النحو ، والذي يفسر الأمرين معا - القبول النظري والرفض العلمي - هو (التحرز الديني) .

١٢ - في فترة نضج دراسة اللغة - بعد منتصف القرن الثاني - وجدت نصوص « السنة النبوية » موثقة بين أيدي النحاة ، ومع ذلك صرفوا أنفسهم عنها قصداً ، وظل هذا الانصراف قائما حتى أقدم ابن مالك - وقبله ابن خروف - على الاستشهاد بالحديث ، وبعدئذ حدثت المناقشة النظرية حول هذا الموضوع بين المنع والجواز والتوسط بين الأمرين .

والذي يفسر انصراف النحاة عملياً عن الاستشهاد بالحديث - حتى هذا الوقت المتأخر - ليس ما ذكره بعض المتأخرين من تعلات نظرية لتسويغ هذا الموقف ، لأن ما ذكروه غير مقنع ، والمقنع حقاً هو الاعتراف بحقيقة الأمر من أن الذي صرفهم عن استخدام الحديث في الدراسة هو (التحرز الديني) .

١٣ - اعتمد النحاة على الشعر أكثر من النثر ، وانتقوا من هذا الشعر ما تتحقق فيه الغرابة لغة ومعنى وإعراباً ، ولعل هذا الفهم يعطي جانباً من تفسير دور الرجز في النحو العربي ، والأساس الذي يفسر هذا الموقف عموماً هو (الاطمئنان إلى الصفاء والنقاوة في اللغة ، فبحثوا عن نموذج مثالي للدراسة فوجدوه ، لكنه مع ذلك لا يمثل كل اللغة) .

١٤ - ينتهي الاستشهاد باللغة - على ما هو المشهور - في منتصف القرن

الثانى الهجرى فى الحضر وأواخر القرن الرابع فى البادية ، ومع ذلك فإن علماء اللغة لم يلتزموا هذا التحديد بصورة موحدة دقيقة . فاختلفت نظرتهم للقدم والحداثة والأصيل والمولد ، والذى يفسر ذلك كله - سواء فى تحديد العصر أو الاختلاف حوله - أساس واحد هو (التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار) .

١٥ - أخذ العلماء مادة اللغة من قبائل وسط الجزيرة ، وانصرفوا عما عداها من القبائل ، وتفسير هذا القبول والرفض يعود إلى أمرين :

الأول : البداوة لا التحضر : لارتباط ذلك فى نظرهم بالسليقة .

الثانى : عموم الأخذ عن القبائل لا تخصيص النموذج .

وقد أشار الثعالبى إلى الأساس الأول بما ورد فى الأثر (من بدا جفا) ودل ابن جنى على الثانى بعنوان فى كتاب الخصائص هو (اختلاف اللغات وكلها حجة) .

١٦ - رفض علماء اللغة الاستشهاد ببعض الشعراء الذى عاشوا فى العصر الموثق - كعدى بن زيد والكميت وغيرهما - وقد بنى العلماء رفضهم على أساس (الحضارة الاجتماعية واللغوية للشعراء) وهو أساس يعارض ما اعتبروه من « القدم » بالإضافة إلى صعوبة تطبيقه من الدارسين على الشعراء .

١٧ - الذى وجه نظرة العلماء لكل من الموالى والعرب من حيث قبول اللغة ورفضها هو (الربط بين اللغة والعنصر) فالمولى لا تؤخذ لغته ، أما العربى الأصيل فهو موضع الثقة .

١٨ - قام النحاة بجهد مشكور فى استقراء مادة الغة والوصول إلى نتائج هذا الاستقراء فى القواعد التى ابتنى عليها كلام العرب . لكن هذا الجهد تحكم فيه أمران:

(أ) افتقار الاستقراء إلى الخطة المنظمة واعتماده على الجهد الشخصى مما انعكس أثره على اضطراب الدراسة ونتائجها .

(ب) إعطاء نتائج الاستقراء - القواعد - سلطة التحكم فى اللغة فى عصرها وبعد عصرها .

١٩ - فى استقراء مظاهر الضعف العامة للشواهد كما هى فى كتب النحو وجد أنه يندرج تحتها : الشواهد المجهولة النسبة - الشواهد المتعددة النسبة - الشواهد المتعددة الوجود - الشواهد المصنوعة - الشواهد المحرفة - الشواهد التى أسيء فهمها، والأساس الذى سوغ للنحاة استخدام هذه الشواهد هو باختصار (مراعاة القواعد لا النصوص) .

فالعناية بالقواعد جعلتهم يستخدمون نصوصاً ما كان ينبغى أن تستخدم أو على الأقل كان ينبغى أن تُحقق وتُنخل قبل هذا الاستخدام .



الباب الثانى

تقويم آراء النحاة عن الرواية والاستشهاد باللغة

الفصل الأول

عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة

فى هذا الفصل :

١ - دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفى .

٢ - جهود النحاة فى البحث عن نقاء اللغة .

دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفى

قد أكون طموحاً إذ أحاول فى هذا الموضوع وضع كل ما سبق عن الرواية والاستشهاد باللغة فى أسس عامة ، تحيط - فيما أظن - بأهم جوانب هذا الجهد العلمى، أو بعبارة أخرى : توضح أهمّ الاتجاهات التى سلكها هذا النشاط العلمى الذى صدرت عنه المسائل النحوية والآراء الجزئية والنقاش حول تلك المسائل والآراء .

وقد أكون أكثر طموحاً إذ أحاول بعد ذلك أن أقوم هذه الاتجاهات فى ذاتها أولا، ثم التزامها بمنهج دقيق للبحث ابتدعه النحاة أو نقلوه ، فنفذوا أسسه وساروا على خطوطه المرسومة ، أو أن هذه الأسس من صنع الاجتهاد المخلص الدائب للنحاة ، بقصد الوصول الى غايتهم فى استنباط القواعد ، بصرف النظر عن حديث المناهج وتقنين التفكير ، لأن هؤلاء العلماء كانوا أمام ظروف عملية ، دفعتهم دفعاً إلى بذل الجهد المنتج ، فلم يتوقفوا لوضع الخطط ومراقبة المناهج .

أما الرأى الذى توصلت إليه فى تقويم « المسلك العلمى للنحاة » فأرجو أن يكون فيه إنصاف لهم وللحقيقة ، ويكفى هذا المسلك أصالة وصلابة أنه مع ما قيل عنه - وما يقال الآن - بقى عبر القرون عالياً سامياً - يرعى الفصحى ، ويراعى جانبه الناطقون والكتاب ، وينهل منه العلماء والمتعلمون جميعاً .

* * *

أولا : الاتجاهات العامة التى قام عليها درس اللغة

تتلخص هذه الاتجاهات فيما يلى :

١ - البحث عن لغة مثالية للدراسة .

٢ - التأثير الدينى على دراسة اللغة .

٣ - ترجيح جانب القواعد كثيراً على الاستعمال اللغوى .

٤ - تحقيق الظروف العلمية لاستقراء النصوص قدر الطاقة .

٥ - الخضوع أحياناً لظروف خارجة عن اللغة .

وكل واحد من هذه الأسس الخمسة فى حاجة إلى بيان .

(١)

اتضح البحث عن لغة مثالية للدراسة جيداً فى موقف علمائنا الأقدمين نحاة ورواة : إذ اللغة كانت تجرى على ألسنة الناطقين من العرب ، وتناول روايتها من الناس من شاء الرواية .

لكن .. حين تغيرت ظروفها وظروف الناطقين بها فى القرن الثانى الهجرى واجه العلماء موقفاً جديداً يتطلب منهم روايتها قصداً ودراستها بطريقة منظمة تصونها من الخلل والفساد ، وقد تطلب منهم هذا الموقف الجديد أن ينتقوا ما يروون وما يدرسون ويكاد المرء - بالنظر الفاحص - يلمس بحثهم المخلص الدائب عن نموذج مثالى للغة يستحق منهم الرواية والدراسة .

هذا الفهم العام السابق هو الذى يفسر تشدّد النحاة المفرط فى نوع اللغة التى يهتمون بها ومن يأخذونها عنه وكيفية هذا الأخذ ، وهو نفسه الذى يفسر ما أطلق عليه بعض الدارسين المحدثين « دكتاتورية الزمان والمكان » التى تعارفوا عليها والتزموها فى تحديد عصر الاستشهاد والأخذ عن القبائل .

فاللغة التى اهتم بها الرواة والنحاة انتقاء متعمد واختيار مثالى يقدم لهم ما يطمئنون إليه للدراسة واستنباط القواعد ، فحين فهموا أن لغة عامة الناس خالطها الدَّخَل والفساد - والعادة أن تكون لغة هؤلاء سهلة النطق تنساب على الألسنة فى طلاقة ويسر - تصوّروا أنهم كلما ابتعدوا عن هذه اللغة العامة اقتربوا من النموذج المثالى الذى يبحثون عنه ، ويتحقق هذا بالاختيار والانتقاء .

وتحت هذا الفهم نفسه يتدرج موقفهم من الشعر والنثر فى الاستشهاد ، حيث اهتموا بالشعر اهتماماً فائقاً حتى اصطبغ النحو صبغة شعرية ، بل إنهم اهتموا بنوع خاص من الشعر يمثله « الرجز » بما يحمله من غرابة ووعورة فى موضوعاته وصيغه وتراكيبه وما يلاحظه المتأمل عن الاستشهاد به على مسائل النحو ، من أنه يرد غالباً فى مواقف الشذوذ والندرة وما يتفرد على القواعد العامة .

وركونهم إلى الشعر - فى حقيقته - بحث عن لغة مثالية منتقاة يطمئنون إلى دراستها ، والشعر من بين مستويات اللغة يتميز بأنه ممّا يتناقله الرواة من عصر لعصر ، لسهولة حفظه وشدة تأثيره ، وما يحمله من نغم جميل وإيقاع عذب ، تؤديه

موسيقى الوزن والقافية وهو بذلك صورة للغة أقرب ما تكون إلى السلامة والنقاء ، وأقرب ما تكون إلى صحة النطق الذى تناقله الرواة من زمن سابق حتى وصل إلى النحاة ، ومع ذلك فقد جدّوا فى البحث عن اطمئنان أكثر فى الشعر نفسه ، فتخيروا منه البدوىَّ الوعر - ومنه الرجز - الذى يحمل بسماته من الوعورة والبداوة علامة الجودة والنقاء ، ويقرب من المثال الذى يتطلع إليه الدارسون للغة .

أما من تؤخذ عنهم مادة اللغة من « الشعراء والأعراب » فقد نظر إليهم النحاة متطلعين إلى صفات مثالية فيهم تحقق لهم الاطمئنان إلى الثقة بلغتهم ، وترتب على ذلك افتراض معنى « السليقة والفطرة » فيمن ينطق اللغة من الشعراء والأعراب ، وبذلوا فى التعرف على تلك الصفة جهداً شاقاً بين البدو الذين لم يخالطوا الحضر ، وكذلك بين الشعراء الذين يجىء شعرهم طبعاً وسجيةً لا تكلفاً وصنعة ، وهذا ما يفهم من تلك الاختبارات الدقيقة التى كان النحاة يتوسلون بها الى الاطمئنان لوجود تلك الصفة الثمينة فيهم ، فإذا ما تحققت للإعرابى أو الشاعر ، وثقوه ، ونزهوه عن الخطأ ، وخضعوا هم أنفسهم لنطقه ورأيه .

ولقد ساد بين النحاة عرف مؤداه أن اللغة لا تؤخذ عمن يعرف القراءة والكتابة لأن معرفة القراءة والكتابة تؤدى إلى عدم الثقة « بالسليقة والطبع » فى الأعراب والشعراء ، وتبعدهم بذلك عن المثال الرفيع الذى تعلق به النحاة ، وهى بالنسبة للراوى منزلق إلى الخلط فى الرواية ، لما يشوبها من تصحيف وتحريف .

إن هذا الجهد المدقق فى شروط الاحتياط فيمن ينطق اللغة أو يحملها يشير إلى تطلعهم للغة مثالية أداهم اجتهادهم إلى قصرها على نوع معين من الناس الذين يتكلمونها ، هم - كما رأوا - أصحاب « السليقة والفطرة » كما أداهم أيضاً إلى الاحتياط فى الأخذ عمن ينقلونها عنهم ، فتواصوا بمبدأ « المشافهة فى الرواية » لا الأخذ عن الصحف قراءة وكتابة .

والزمن المعين الذى وثقوا لغته بدا تأثيره فى تحديد عصر الاستشهاد اعتماداً على القدم بصفة عامة ، مع اختلاف الآراء حول العصر الذى يصدق عليه هذه الصفة ، وقد اشتهر تحديده بمنتصف القرن الثانى الهجرى بالنسبة للحضر وأواخر الرابع الهجرى بالنسبة للبادية ، فكلٌ من هذين التحديدين هو آخر مدًى وردت فيه آراء صريحة من العلماء عن قبول لغة من عاش فيهما ورفض ما جاء بعد ذلك ، وقد ورد ذلك فى كلام

« الأصمعى » عن شعراء منتصف القرن الثانى الهجرى ، كبشار وابن هرمة ، وفى كلام ابن جنى عن الأعراب فى أواخر القرن الرابع الهجرى [١] .

وقد تفرع على هذا الموقف العام بالنسبة لعصر الاستشهاد موقف العلماء من «المعرب» و « المولد » فقد طبقوا على هذين المظهرين فى اللغة « تحديد العصر » فاعتبر الأول من « كلام العرب » بشرط أن يكون وارداً فى عصر الاستشهاد السابق تحديده ، واعتبر الثانى خارجاً عن كلام العرب ، باعتباره كلمات جديدة أحدثها المولّدون بعد هذا العصر الموثّق .

أما البيئة المعينة التى جمعوا اللغة منها فهى تلك القبائل المختارة [٢] التى كانت مهوى أفئدة الرواة والنحاة ، يرحلون إليها ويجلبون لغتها ، أو يفد الأعراب منها إلى العلماء فى الحضر ، لأخذ اللغة عنهم ، والسر فى تعلق العلماء بتلك القبائل ، وثقتهم بما يرد أو يفد منها هو « عزلتها وتصونها عن الاختلاط بالأجانب » .

فالذى تحكّم فى موقف العلماء من عصر الاستشهاد إذن مبدآن هما « القدم والعزلة عن الأجانب » فما الذى يدل عليه ذلك ؟

إنه يدل على تطلع النحاة إلى لغة مثالية للدراسة ، يحققها لهم توغّلها فى القدم بالنسبة للزمن ، وتصونها عن الاختلاط بالنسبة للقبائل « اعتقاداً منهم أن هؤلاء الأعراب قد انعزلوا عن البيئات المتحضرة التى فسدت لغتها ، وأنهم ورثوا اللغة سليمة صحيحة » [٣] .

وقد تفرع على تطلعهم إلى تحقق المعنيين السابقين عن العصر والقبيلة رفض الاحتجاج بلغة بعض شعراء العصر الموثق - كعدىّ بن زيد والكميت - لأنهم مع تحقق صفة « القدم » بالنسبة لهم قد نعموا بالاختلاط فى الحضر ، فحقّ عليهم رفض النحاة للغتهم وحرمانها من الدراسة أخذاً بالأحوط فى تنزيه اللغة المثالية موضع الاستشهاد والاستنباط .

---

(١) انظر : ص ١٢٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) انظر : المزهر فى علوم اللغة ، جـ ١ ، ص ٢١١ .

(٣) فى اللهجات العربية ، ص ٥١ .

(٢)

والاتجاه الثانى هو التأثير الدينى على دراسة اللغة .

من الأمور التى يكاد يتفق عليها من أرّخوا لنشأة النحو العربى أنه كان من دوافع تلك النشأة صيانة القرآن الكريم عن اللحن فى القراءة ، وذلك بعد أن انتشر الإسلام ، فضم تحت جناحيه أجناساً من غير العرب ، وتساوى الجميع فى التمتع بالحقوق الراقية التى جاء بها الدين الجديد .

وقد ترتب على ذلك اختلاط واسع المدى بين العرب وهذه الأجناس ، وترتب على ذلك - فيما نحن بصدده - أن الذين دخلوا الدين الجديد وليست لغتهم عربية الأصل قد انعكست عاداتهم النطقية على تلاوتهم القرآن ، والمتصور أن هذا الأمر قد شمل الأصوات والحروف والكلمات والإعراب .

ومن المعروف أن مثل ذلك الخطأ قد حدث من عوامّ العرب والأعراب فى تلاوتهم القرآن ، فما كان يتيسر لهؤلاء دائماً من ظروف الحفظ وتكراره ما يصل بهم إلى درجة الإتقان التام لما يسمعونه من القرآن ، ولعلّ فى ذلك كله ما يفسّر بعض الروايات والأخبار التى توردها كتب طبقات النحاة واللغويين عن الخطأ فى التلاوة من مثل قراءة من قرأ { أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ } بكسر لام كلمة (رَسُولِه) - فهذه الرواية فى الحقيقة تمثل ما كان يحدث كثيراً من الأجانب والعوام .

فظروف نشأة النحو العربى تعود فى أحد دوافعها إلى المحافظة على القرآن ، وكان المنتظر أن يكون سلوك الدارسين متفقاً مع هذه النشأة ، فيتوفر هؤلاء الدارسون على نص القرآن لاستخراج القواعد منه ، لكن الذى حدث لم يكن متوافقاً تماماً مع ظروف هذه النشأة ، وما جاءنا من كتب النحو المتقدمة لم يكن متفقاً مع الواقع اللغوى الذى تهيّأ لهم الانتفاع به فى دراستهم فلم يفعلوا ، ذلك أن النحاة وهم يعرفون القرآن حق المعرفة بدا فى دراستهم المبكرة استخلاص قواعد النحو ممّا أسموه « كلام العرب » شعره ونثره - كما هو واضح فى كتاب سيبويه ومن جاء بعده من متقدمى النحاة .

ثم اتخذ النص القرآنى فيما بعد مجالاً رحباً لقواعد النحو فى كتب التفسير ومعانى القرآن وإعرابه - وحين تحدثوا نظرياً عن الاحتجاج بالقرآن على قواعد النحو - فى وقت متأخر نوعاً - أكدوا - كما نص السيوطى والبغدادى - أن القرآن يستشهد بقراءاته كلها حتى الشاذة والضعيفة [١] . لكن هذا التأكيد لم يكن متفقاً مع

---

(١) انظر : الاقتراح ص ١٤ - خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٣ .

ما جرى عليه عرف النحاة المتقدمين كما جاء في كتبهم ، وإن كان من المؤكد حضوره تماماً أمامهم مسيطراً على أذهانهم وهم يدرسون مادة اللغة ، لكنهم صرفوا أنفسهم عنه ظاهراً تنزيهاً له ، كما سيتضح بعد .

وقد سلك النحاة أثناء استخلاص القواعد هذا المسلك نفسه تجاه حديث الرسول(ص) إذ توافرت نصوص السنة في القرن الثاني الهجري بفضل الجهد الذي بذل في جمعها وتوثيقها منذ القرن الأول الهجري ، وهي نصوص كانت بلا شك أوثق من كثير مما اعتمد عليه النحاة من مادة اللغة التي استخلصوا منها القواعد ، لكنهم صرفوا أنفسهم ظاهراً عنها مع حضورها بينهم وسيطرتها على أذهانهم ، بدليل أن كتاب سيبويه ليس فيه من الأحاديث ما يتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وظل هذا الموقف الغريب قائماً حتى أثار ابن خروف الأندلسي - في القرن السادس الهجري - هذه القضية ، وأكدها ابن مالك - في القرن السابع - قولاً وعملاً ، باستخلاص بعض القواعد المتفردة التي وردت في « الجامع الصحيح » للبخاري ، فدار حول هذا الموضوع نقاش كثير لم يفد شيئاً . فما الذي - يا تُرى - جعل النحاة المتقدمين ينصرفون ظاهراً عن الاحتجاج على القواعد بالقرآن والسنة ، مع أن الواقع يخالف المنظور الذي طالعتنا به مؤلفاتهم ، فهم - لا شك - راعوا جانب هذين النصين كل المراعاة !!

في ظني أن هذا المظهر العلمي الذي ساد بين النحاة كان أثراً لنظرة التنزيه لنصوص القرآن والحديث ، وخضوعاً لإحساس مؤداه « أن المساس بالكلام الديني مساساً غير لائق يؤدي بفاعله إلى غضب ومقت ومصائب وأضرار » [١] فلعله قام في أذهان الدارسين للغة أن لغة الدين لا يصح التصرف وتصور الوجوه فيها ، مما تلجىء إليه دراسة النحو كثيراً ضرورة استخلاص القواعد وتأييدها واختلاف الآراء حولها .

وهناك مظهر آخر يندرج تحت هذا الأساس هو « القول بالتوقيف الإلهي في اللغة » .

روى الجاحظ قال : قال أبو عبيدة : حدثنا مسمع بن عبد الملك عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عن آبائه قال : أول من فتق لسانه بالعربية المبينة إسماعيل وهو ابن أربع عشرة سنة [٢] .

---

(١) اللغة والمجتمع ص ٧٢ .

(٢) البيان والتبيين ، جـ ٣ ، ص ٢٩١ .

وهذا الخبر الذى يسوقه الجاحظ عن أبى عبيدة - بصرف النظر عن صحته يمثل فكرة سائدة اتخذها ابن فارس فى كتابه « الصاحبى » أساساً بنى عليه آراء غريبة، كان منها - فيما يختص بنا - ربط الاحتجاج باللغة بالتوقيف الإلهى فيها .

كما يبدو هذا التأثير الدينى على اللغة فى ضبطها عن طريق « السند والمتن وتعديل الرواة وتجريحهم » كما وضح ذلك فى كتاب «الكامل» للمبرد ، و «مجالس ثعلب» وغيرهما ، وكذلك كتب طبقات النحاة واللغويين التى عنيت بتوثيق النحاة والرواة أو بهرجتهم .

وهذه الطريقة استخدمت فى اللغة بعد استخدامها فى « السنة » بمادتها وطريقتها ومصطلحاتها وفهم هذه المصطلحات ، وهى - بكل هذه الصفات - مظهر يؤكد تأثر النظر فى اللغة بالناحية الدينية .

(٣)

تغليب جانب القواعد على الاستعمال اللغوى هو الاتجاه الثالث الذى وجّه نظرة النحاة إلى مادة اللغة ، فاستخلاص القواعد والجهد الذى بذل فيه عمل عظيم حقاً ، جدير بالاحترام والتقدير للنحاة العرب ، وهو فى مجموعه سليم النهج والغاية .

لكن ... ترتب على ذلك الجهد العنيف التصرف فى المادة اللغوية التى بين أيدى الدارسين بالتغيير والتحريف أحياناً أو اصطناعها أصلاً إذا احتاج الأمر لتأييد القواعد أحياناً أخرى ، وهذه النظرة نفسها اضطرت الدارسين للغة أن ينظروا إلى التغير والتطور فى مظاهرها المختلفة على أنه خروج عما تقتضيه القواعد ، وحقه أن يوصف باللحن والخطأ ، أو يصرف النظر عنه وعن دراسته ، ليبقى للقواعد وحدها الاهتمام والرعاية وتتخذ هى نفسها وسيلة لإعمال الذهن والتفريع والاضطراب .

ويندرج تحت هذا المعنى إخضاع ما يجرى على ألسنة الناس من كلمات اللغات الأجنبية لقواعد الصيغ العربية ، إذ بذل النحاة جهداً كبيراً فى ذلك دون مراعاة لظروف استعمال هذه الكلمات ، وللكيفية التى انتقلت بها إلى ألسنة الناطقين العرب عن طريق التجارة أو الأسفار أو السلع والأدوات المنقولة بأسمائها أو الاختلاط الاجتماعى بوسائله المتعددة ، كما لم تدرس بدقة ظروف استعمال الكلمات فى لغاتها الأصلية وخضوعها فى الأصوات والصيغة لنظام خاص فى تلك اللغات لا يتوافق تماماً مع نظام

العربية . ولذلك جاء جهد النحاة حول « المعرَّب » بطريقة تفتقد الدقة والحسم والاطراد.

وقد كان لهذا الاتجاه تأثيره فى اعتبار مستويات اللغة من شعر ونثر وكلام عادى متسوياً واحداً ، فدرست اللغة بهذا الفهم ، وترتب على ذلك إهمال دراسة اللهجات مستقلة اعتقاداً من الدارسين أنها لا قواعد لها . واختلطت دراسة الشعر بالنثر ، فكانت فكرة « الضرورة الشعرية » هى التعلّة التى يركن إليها النحاة حين لا تتفق لغة الشعر مع ما تفرضه القواعد المستلخصة من كل من الشعر والنثر .

فكيف قدّر لهذا الاتجاه أن يسود بين النحاة ؟؟ أو بعبارة أخرى : ما العوامل التى أدت إلى وضع الاستعمال تحت رحمة القياس بدلاً من أن تكون الأقيسة فى خدمة الاستعمال ؟؟

من أهم الأسباب وراء هذا الاتجاه تأثر النحاة العرب - فى وقت مبكر نوعاً - بأبحاث المنطق الأرسطى ، فقد ارتبطت نشأة الثقافة العربية عموماً والنحو العربى خصوصاً بظروف هيأت للدارسين الإفادة من مباحث المنطق الأرسطى [١] ، ومنها مبحث « القياس » فمن المعلوم أن القياس المنطقى يبدأ بافتراض القاعدة أولا ، ثم يخضع لها المفردات بعد ذلك . وهو بذلك عكس « الاستقراء » الذى يبدأ بالمفردات أولاً، لملاحظتها والوصول من ذلك إلى القاعدة التى تتصف بالاقتناع والتواضع فى الاقتصار على ما وصفته من مفردات ، ولا تتخذ سلطة تتعدى ما استقرأته إلى ما لم تستقرئه بعد [٢] .

ومن أهم أسباب ذلك أيضا أنه قد ساد بين الدارسين عرف مؤداه « أن اللغة تتغير وهذا التغير يسير بها إلى الأدنى » وهذا العرف صادق فى شقه الأول دون الثانى فإن اللغة تتغير حقاً ، لكن هذا التغير فيها لا يصح أن يوصف بأنه إلى الرقى أو الفساد . وقد ترتب على ذلك العرف تقييد فترة الصحة اللغوية بنهاية القرن الرابع الهجرى ، فلم يبق ثمة مجال لاستقراء اللغة بعد تلك الفترة ، واعتبرت القواعد التى استنبطت من نطق تلك الفترة الصحيحة السعيدة الحظ سلطة معيارية حادة فرضت على الاستعمال بعد ذلك ، وأدّى ذلك - فى أخطر نتائجه - إلى توقف الدراسة واعتبار

---

(١) انظر : أصول النحو العربي - الفصل الأول - ص ٥ وما بعدها .

(٢) راجع : مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٥ .

النتائج التى ضمتها كتب النحو سلطة نهائية لا تقبل النقض ، وينبغى أن يخضع له الناطقون مهما طال الزمن وتغيرت اللغة والظروف .

* قال الرمانى : الغرض من النحو تبيين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس [١] .

* وأورد أبو حيان الخبر التالى : قال أبو سليمان : نحو العرب فطرة ، ونحونا فطنة ، فلو كان إلى الكمال سبيل ، لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا ، أو كانت فطنتنا لهم مع فطرتهم [٢] .

أجل « **الغرض فى النحو تبيين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب** » وهذا غرض صحيح نافع ، لكن أن تكون الوسيلة لذلك هى «القياس» *فذلك هو النهج الذى حاد عن السلامة* ، *فإن الوسيلة الصحيحة هى* «الاستقراء» أما « *الأقيسة* » أو الأحكام أو القواعد فقد أفادت فى حراسة اللغة وتعلمها ، لكنها من جانب البحث اللغوى *تقف فى وجهه وتغلق الطريق دونه* خصوصاً بعد توقف المدد اللغوى موضع الدرس والملاحظة .

ويفهم مما أورده « أبو حيان » عن أبى سليمان - ولعله أحد النحاة - خضوع قواعد النحو لسلطان الذهن ، بينما ينطق العرب على مقتضى الفطرة ، ويتمنى اللقاء بين هذين الطرفين المتباعدين ، ففطنة القواعد فى واد ، وفطرة العرب فى وادٍ آخر ، ولو كان إلى الكمال سبيل لكانت الفطرة مع الفطنة ، لكن .. أين السبيل وقد تغلبت الفطنة على الفطرة ، وانتصر النحاة للأولى على الثانية مع أن طبيعة الأمور هى الوفاق بين الاثنتين ، فتغليب جانب الذهن على الاستعمال جانب تؤتى منه دراسة النحاة التى قدمت فى مجموعها جهداً مشرفاً سليماً فى مجمله .

(٤)

أما « **استقراء اللغة** » فهو الاتجاه الرابع الذى استُخدم مع مادة اللغة ، لملاحظتها واستنباط القواعد منها .

---

(١) حدود النحو - ص ٤ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة - جـ ٢ - ص ١٣٩ .

ومن الإنصاف للحقيقة أن يؤخذ فى الاعتبار أن علماءنا - رحمهم الله - قد بذلوا جهوداً طيبة فى جمع اللغة واستقرائها ، ومنذ بداية القرن الثانى الهجرى حتى نهاية عصر الاستشهاد اتسم نشاط علماء اللغة بجمع مادتها ثم استقرائها للحصول على القواعد ، مع اختلاف درجة هذا النشاط فى كلتا الناحيتين من قرن لآخر ، ولكنه - بهاتين السمتين - كان موجوداً فى تلك الفترة على كل حال ، فأدّى هذا الاستقراء إلى نتائج مفيدة سليمة فى مجموعها .

لكن الذى أساء أحياناً إلى سلامة هذا الاستقراء هو أنهم واجهوا مواقف لغوية تصرفوا فيها ببداهة كما واجهتهم ، وبحسب العرف العملى فى استقرائهم ، فجاء هذا الاستقراء أحياناً يحمل تلك الصفة نفسها من « البداهة والارتجال » وقد يرد هنا على الذهن أن النحاة قد عرفوا - كما سبق القول - منطق أرسطو ، ومن مباحثه «القياس» الذى يعتمد على « الاستقراء » لكن قياس المنطق يعمد إلى طريقة شكلية ، تبدأ بالقواعد ، لتطبيقها على المفردات ، وقد تأثر النحاة حقاً بهذه الطريقة ، فلم تفد معرفتهم لها كثيراً ، بل ربما أبعدتهم عن الاستقراء العلمى المنظم الذى يبدأ بالمفردات، لاستخلاص القواعد ، وهو ما التزموه غالباً فى دراستهم عن طريق العرف والتواصى ، ومارسوه - كما قلت - بداهة وارتجالاً .

ومن مظاهر هذا اعتماد الاستقراء أحياناً على الاختيار المتعمد من مادة اللغة بما يخدم هدف الدارس فى تحقيق القاعدة ، مع أن هذا الاختيار لا يتفق مع واقع اللغة المستقرأة .

وضح ذلك مثلاً فى اعتمادهم فى الشواهد أحياناً على ما هو غريب الصيغة والإعراب ، وعلى اختيار بعضها أحياناً بطريقة مشوهة أو محرفة لا تتفق مع ظاهر الرواية [١] فيها .

« ويجب على الباحث فى اللغة أن يعمل بيقظة وحياد ، فيسجل كل صيغة يجدها ، ولا يتخلى عن واجبه باعتماده على الذوق الاجتماعى للقارىء ، أو على تركيب لغوى معين ، أو بعض النظريات النفسية ، وفوق كل ذلك يجب عليه ألا يختار أو يشوه الحقائق تبعاً لوجهة نظره فيما كان يجب على المتكلم أن يقوله [٢] » .

(١) انظر أمثلة ذلك فى : ص ٥٢ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) Language, P. 37 - 38

ومعنى ذلك : أنه على من يستقرىء اللغة أن ينحّى دوافعه الذاتية وألا يراعى ظروفاً اجتماعية أو نفسية خارجة عن اللغة ، وقد أدّى الخروج على هذا المعنى السابق من بعض دارسى العربية إلى اضطراب القياس وعدم الدقة فيما ترتب عليه من نتائج.

و « **الكيفية** » التى اتبعت فى استخلاص النتائج من المادة اللغوية المروية تفتقر أيضا إلى « **الدقة** » ويلخص هذه الكيفية المبدأ المشهور (**اختلاف اللغات وكلها حجة**) . وأغلب الظن أن هذا المبدأ كان مظهراً لحيرة النحاة أمام المادة اللغوية التى اتسع زمنها واختلفت بيئاتها ، فأيّها إذن يأخذون وأيّها يدعون وليس فيما تعارفوا عليه أن يفضلوا زمناً على آخر أو بيئة على أخرى ، وليس فى عرفهم أيضاً أن يراعوا تطور اللغة باختلاف العصور واختلاف مستوياتها بحسب القبائل ولهجاتها فى مقابل الفصحى المشتركة التى يشتركون فيها جميعاً ، فكان هذا المبدأ الذى يدل - فى حقيقته - على استسلام لما هو واقع فعلاً من هذا الحشد الضخم لمادة اللغة أمام النحاة، مما صوره « ابن جنى » بقوله عن « سيبويه » :

« وإن إنساناً أحاط بقاصى هذه اللغات المنتشرة ، وتحجّرَ (تكلّف) أذراءها (أطرافها) المتراميه - على سعة البلاد وتعادى ألسنتها اللداد وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد - حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء والعبيد والإماء فى أطوار الأرض ذات الطول والعرض ما بين منثور إلى منظوم ومخطوب به إلى مسجوع حتى لغات الرعاة الأجلاف والرواعى ذوات صرار الأخلاف وعقلائهم والمدخولين وهذاتهم الموسوسين ، فى جدّهم وهزلهم وحربهم وسلمهم وتغاير الأحوال عليهم ، فلم يخل من جميع ذلك على سعته وانبثاثه واختلافه إلا بأحرف تافهة المقدار متهافتة على البحث والاعتبار ولعلها أو أكثرها مأخوذ عمّن فسدت لغته ، فلم تلزم عهدته - لجديرٌ أن يعلم بذلك توفيقه وأن يخلى له إلى غايته طريقه [١] .

وربما فعل « سيبويه » ذلك كله حقاً ، فأحاط بهذه اللغات المنتشرة المتعادية الألسنة ، واغترق كلام كل هؤلاء الأصناف من الناطقين باللغة مع اختلاف الأحوال وتغير الزمن والبيئات ، ثم استقرأ هذا الحشد الضخم للوصول إلى القواعد ، فحمل نفسه هذا العبء الثقيل بحسب ما أداه إليه جهده وما فرض عليه فهم عصره لكيفية الاستقراء ، فما كان لسيبويه ولا لأهل عصره أن يستبقوا الزمن ، فيتخذوا لهم ما

---

(١) الخصائص ، جـ ٣ ، ص ١٨٦ .

يسميه المحدثون الآن « مساعد البحث » لاستقراء لغته ، مع عرض نتائج الدراسة على البيئة اللغوية التي ينتمي إليها ، للتأكد من هذه النتائج في نطق نماذج أخرى في تلك البيئة - فلقد اجتهد علماؤنا - رحمهم الله - فجهدوا ، وظهر أثر هذا الجهد العميق على نتائج الاستقراء للغة ، فجاءت تلك النتائج صحيحة في مجموعها ، لكن تنقصها أحياناً بعض الظروف العلمية الضرورية للاستقراء الموضوعي الدقيق .

(٥)

أما الاتجاه الخامس للنظرة إلى اللغة فهو « الخضوع أحياناً لظروف خارجة عن اللغة لكنها فرضت عليها » .

وينبغي التنبه إلى أن هذه الظروف أمور طارئة حدثت أثناء دراسة النحاة للغة ، أما الظروف العلمية الموضوعية التي أحاطت بالجهد الرائع للنحاة فهي المجرى الرئيسي النقيّ الصحيح لولا ما جاورها أحياناً من هذه الظروف الطارئة .

كما ينبغي التنبه إلى الفرق بين أمرين هما : العرف الاجتماعي للغة والظروف الاجتماعية المفروضة عليها .

فالعرف الاجتماعي للغة يرتبط أولاً بمستوى استعمالها من حيث هي لغة مشتركة أو لهجات ويرتبط ثانياً بما يرتضيه العرف اللغوي الخاص لبيئة اللغة أصواتاً وصيغاً ومفردات وجملاً ، فالعرف الاجتماعي - بناء على ذلك - يعود أساساً إلى مستوى استعمال اللغة وإلى كيفية هذا الاستعمال نفسه .

أما الظروف الاجتماعية التي تدخلت أحياناً في النظر لمادة اللغة المدروسة فهي ظروف قدّر لها أن تشيع إبّان ازدهار النشاط العلمي للرواة والنحاة ، فانعكس تأثيرها على هذا النشاط نفسه ، وهذا مما ينبغي معرفته ، لعزل مظاهره عن الجوهر الصحيح لجهد النحاة وجدّهم في دراساتهم ، وجهد الرواة وما قاسوه لجمع اللغة من اغتراب ومشقة.

من تلك الظروف « التكسب الماديّ بالرواية » ذلك أنه منذ القرن الثاني الهجري وما تلاه احترف بعض رواة اللغة - مثل حمّاد والمفضّل وخلف - مهنة « نقل اللغة » وعَلا قدر هؤلاء الرواة إلى درجة رفيعة لا تطاولها درجة أخرى لشاعر أو ناثر أو دارس، واهتم بهم خاصّة الناس وعامتهم على السواء . فقصدهم العامة للمتعة

والتسلية ، لما يجدونه لديهم من طرائف الأخبار والنوادر . كما أمّهم النحاة ، للحصول على مادة اللغة التي يستخدمونها في دراستهم التي شملت المعنى والإعراب والتصريف، وقربهم الخلفاء والولاة إليهم بقصد الفائدة والترفيه ، وقد فهم هؤلاء الرواة من جانبهم رواج بضاعتهم عند الناس - كلّ الناس - فاتخذوا من رواية اللغة حرفة يتكسبون بها ، وعملوا على إرضاء من يقصدونهم جميعاً ، بهدف التسلية أو الدراسة أو التثقيف أو الترفيه .

وقد أدى ذلك بهم أحياناً إلى صنعة بعض النصوص أو تخليط نسبتها أو تغيير روايتها - خضوعاً لحاجة الطالب والمطلوب منه جميعاً - مما انزلق ببعضها إلى دائرة الشك رواية ودراسة ، وسبب ذلك - كما هو واضح - ظرف اجتماعي خاص هو «التكسب المادي» وهو ظرف لا علاقة له باللغة لولا ما كان من هذا التأثير الشائن فيها بسببه .

ويأتي هنا أيضاً ما حدث بين علمائنا من « المنافسة والسعي إلى التفوق » وهو معنى دفع إليه أحياناً انتساب العلماء إلى المصرين الكبيرين - البصرة والكوفة - اللذين حملا شرف النشاط العلمي للغة في الفترة المبكرة لدرسها ، كما دفع إليه أيضاً التنافس بين الأفراد وإن كانوا من مصر واحد .

والمنافسة ليست أمراً يعاب في حدّ ذاته ، وخاصة فيما يتعلق باكتساب ما هو أهل للشرف كالعلم ، لكنها تعاب إذا تجاوزت بذلك الجهد إلى ذم الآخرين ، إذ تنحرف بذلك عن هدفها ، وتؤدي إلى التطرف في المدح أو القدح بغير الحق والإنصاف ، وهذا ما أدت إليه المنافسة أحياناً ، مما انعكس تأثيره على مادة اللغة ودراستها ، خضوعاً لهذا الظرف الاجتماعي الذي لا يد للغة فيه ، لكن تحملت الغرم بسببه .

فالنحاة قد وجدوا في عصرٍ ضمّ بعضُ أهله ، وقد سادت فيه ظروف خاصة فرضت نفسها عليهم بقوة ، فخضوا لها ، وفرضوا على اللغة ما لا علاقة له بها ، لكن ذلك لم يكن من الخطورة بحيث يؤثر كثيراً على أصالتهم في الدرس وتحقيق ما هدفوا إليه .

* * *

ثانياً : مسلك النحاة بين المنهج الدقيق والاجتهاد العرفى

تلك الأسس الخمسة السابقة هى - على قدر ما أدى إليه جهدى - أهمُ ما ساد الجوُ العلمى بين الدارسين للغة فى فترة الاستشهاد بها حتى نهاية القرن الرابع الهجرى، أو بعبارة أخرى : هى أهمّ الاتجاهات التى تمثل مسلكهم تجاه مادة اللغة أثناء استخلاص القواعد منها - فما الوصف العلمى الذى يمكن أن يُطلق على هذا المسلك كله !!

الذى أراه أن تقويم هذه الاتجاهات يكون بعرضها على ما يلى :

١ - التزامها منهجاً دقيقاً للبحث فى اللغة .

٢ - دلالتها على الاجتهاد العرفى الذى أشارت به ظروفهم .

(١)

جاء فى القاموس : **النهج** : الطريق الواضح ، كالمنهج والمنهاج .

وإنما يكون الطريق واضحاً علمياً إذا فكر فرد أو جماعة من الأفراد فى تحقيق هدف لهم ، فتصوّروا لذلك - قبل البداية - حلاً يعتمد على أسس متكاملة محكمة التدبير يترقّى بهم تحقيقها من موقف لموقف ، فكلما تقدموا خطوة ، اقتربوا من هدفهم، حتى يصلوا إلى الحل النهائيّ الحاسم لما يريدون .

وهذه الطرائق الواضحة تحققت الآن فى كثير من الدراسات الإنسانية والتجريبية حيث نسمع عن « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » و « مناهج البحث فى اللغة » و «نظرية الأدب» و « المدرسة الجديدة فى النقد » أو (نظرية كذا) فى الكيمياء أو الطبيعة أو الفلك .

ولا أظن أن علماء النحو واللغة - رحمهم الله - قد حدث منهم مثل ذلك التدبير المتكامل المحكم ، فقرروا لهم « خطة » أو « نظرية » اتبعوها، وساروا على قوانينها فى درس اللغة واستنباط القواعد منها، يدل على ذلك التتبع التاريخى لنشأة النحو وتطوره ، كما يدل عليه أيضاً النظر الدقيق فى مكتبة النحو الغنية بالمسائل والجزئيات والفروع التى استخرجوها من مادة اللغة على غير مثال سابق ، كما أنه لم يرد عنهم مشافهة أو كتابة ما يدل على أنهم وضعوا

لأنفسهم ولمن بعدهم خطة متكاملة ، فأحكموها ، ثم طبقوها فى درسهم .

وقد يرد على الذهن أنهم نقلوا نهج من سبقهم من الأمم فى دراسة لغاتهم - كالفرس والهنود والسريان واليونان - فطبقوه على اللغة العربية .

وهذه الفكرة فى أحد جوانبها قد روَّج لها بعض المستشرقين ، اعتماداً على أن كثيرين من علماء العربية لم يكونوا من العنصر العربى الخالص ، مثل سيبويه (ت ١٨٠ هـ) والكسائى (ت ١٩٧ هـ) والفراء (ت ٢٠٧ هـ) وابن قتيبة (ت ٢٧٦) وابن فارس (ت ٣٩٥) . يقول أحد المستشرقين « خذ مما يسمى في العادة بعلوم العرب من تفاسير وحديث وكلام وفلسفة وطب ومعاجم لغوية وتاريخ وتراجم ، بل ومن نحو عربى ما ساهم به الفرس من أعمال ، تجد أن خير ما كتب من هذه الأعمال قد تولوه »[(١)] .

ويقول أحدهم صراحة « النحو العربى من وضع الآراميين والفرس »[(٢)] .

وهذه فكرة بعيدة عن الصواب ، فبجوار هؤلاء ومِنْ قبلهم كان من العرب الخلص أبو عمرو بن العلاء المازنى (ت ١٥٤ هـ) والخليل بن أحمد الأزدى (ت ١٧٠ هـ) وسعيد بن أوس الأنصارى (ت ٢١٥ هـ) والأصمعى (ت ٢١٦ هـ).

فالجميع قد تزاملوا فى دراسة اللغة ، ولم يرد إلينا تأثرهم بمنهج نقل عن غيرهم نقلاً ثم طبقه الدارسون على اللغة عرباً أو متعربين .

لكن ... ربما قد تأثر الدارسون للغة فى القرن الثانى الهجرى وما تلاه بالمناخ العام الذى نشطت فيه الترجمة من اليونانية إلى العربية ، وكان ذلك لظروف كثيرة أبرزها اتساع الفتح العربى والاطلاع على الثروة العلمية فى العراق والشام وعلى الحركة العلمية النشيطة التي كان يقودها « الآراميون » أو « السريان » الذين قاموا بدور معروف فى الصلة بين الثقافة العربية والثقافة اليونانية .

فالدارسون للغة العربية قد تأثروا بهذا الجوّ الثقافى العام الذى عاشوا فيه - وهذا طبيعى - وكان لذلك تأثيره غير المباشر على بعض عناصر تفكيرهم فى اللغة ، مما اتضح فيما بين أيدينا من كتب النحو فى بعض العناصر الذهنية والمنطقية للمناقشة والجدل وصور التعليل والتأويل[(٣)] .

---

(١) تراث فارس - ص ٢٤ .

(٢) الحضارة الإسلامية ومدي تأثرها بالمؤثرات الأجنبية - ص ٩٠ .

(٣) راجع تفاصيل هذا الموضوع في : أصول النحو العربي - ص ١٣ وما بعدها .

لكن الشيء المؤكد أن دارسى العربية لم ينقلوا عن اليونان أو السريان نهجاً متكاملاً كان لهم . فالأسس التى وجهت دراستهم - وقد سبق شرحها - عربية خالصة ومادة اللغة التى طبقت عليها هذه الأسس بولغ فى الاحتياط لعربيتها . كما لم يرد لنا عن علماء اللغة العرب - ولم يقل لنا غيرهم - أنهم تتبعوا خططاً أو مناهج كانت لليونان أو السريان أو غيرهم .

(٢)

اللغة من أخطر الظواهر الاجتماعية ، فهى الرباط الفكرى والوجدانى بين من ينطقونها ، وهى أداة التواصل وقضاء شئون الحياة بين الناس .

هذه الظاهرة العرقية بين الناطقين العرب ، سلك علماء النحو ورواة اللغة فى جمع مادتها واستقرائها مسلك « الاجتهاد العرقى » ، إذ لم يكن لديهم تجربة سابقة ، ولم ينقلوا « خطة محددة » عن غيرهم ، وإنما كان ما قاموا به اجتهاداً منهم ، يقوم به واحد منهم أو جماعة ، ثم يتتبع خطاه غيره ممن عاصره أو جاء بعده .

إنه عرف تزداد قيمته وقوته إذا ما تصورنا أنه عرف العلماء لا العوام ، فكل فكرة طبقوها فى درسهم وراءها تفكير عميق وتأنٍ طويل قبل أن يصير لها ذكر فى تاريخنا اللغوى .

بدأت دراسة النحاة اللغة - كما هو معروف - من أبى الأسود الدؤلى ، وبين أيدينا حتى الآن أول أثر علمى ناضج فى هذا الحقل وهو كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) فبين البداية والنضج ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان ، ثم استمرت دراسة مادة اللغة بعد ذلك أكثر من قرنين آخرين حتى نهاية القرن الرابع الهجرى .

وغاية ما نتصوره فى ذلك المدى الطويل أن علماءنا - رحمهم الله - كانوا يجابهون المواقف اللغوية المتجددة بحلول علمية تناسبها ، وإذ يتحققون من صلاحيتها بعد ملاحظة وتجربة وفهم ، تصير عرفاً مجازاً فيما بينهم ، وتكون صورتها العملية مسائل وآراء وقواعد - ولنقدم لذلك ما يؤيده :

١ - نقاء اللغة الذى بحثوا عنه فى القدم بالنسبة للعصر ، ثم انصرفوا عن الحواضر للبادية فى حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى ، وقد ورد عن هذا الموضوع حديث لكل من الجاحظ والفارابى اللغوى .

* قال الجاحظ (ت ٢٥٥) إن المولّد لا يؤمن عليه الخطأ ، إذ كان دخيلاً في ذلك الأمر وليس كالأعرابي الذي إنما يحكي الموجود الظاهر له الذي عليه نشأ ، وبمعرفته غذي[1] .

* وقال الفارابي اللغوي (ت ٣٩٨) والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف - ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين [2] .

إن مثل هذه القضايا التي يمكن أن نسميها « قواعد لمنهج النحاة » في البحث عن اللغة المثالية طوال عصر الاستشهاد قد قطعت رحلة شاقة من الممارسة الفعلية في الحضر والبادية من المشافهة والنقل والتمحيص والدرس والتواصي العرفي عمن يأخذون عنه اللغة ومن لا يأخذون عنه .

إنها قضايا وردت لتقعّد ما حدث فعلاً ، لا لتخطط ما سيحدث فيما بعد ، هي تأملٌ لما تمّ من جهد وعمل ، وليست تأملاً لمعرفة ما يجب عمله ، كما يفكر أصحابُ المناهج .

والجاحظ يذكر أساساً عملياً كان وراء بحث من سبقوه من العلماء عن لغة مثالية هو الموازنة بين « المولّد والأعرابي » الأول - كما قال - دخيل على اللغة، ولا يؤمن عليه الخطأ والثاني أصيل في نطق اللغة ، إذ عاشها حياة اجتماعية كاملة ، نشأ فيها، وغذي بها ، ويحكي ما يتداوله أهلها الفصحاء من الموجود الظاهر له .

ويجب التنبيه إلى أن الجاحظ ذكر هذا المعنى بعد أن انصرف العلماء عن الحضر، ورحلوا إلى البادية بما يقرب من قرن من الزمان .

ولأمرٍ ما جاءت الأفعال في نص الفارابي بالبناء للمجهول (نقلت - اقتدي - أخذ - ما أخذ - اتُكِل) لأن تعيين من قام بالنقل والاقتداء والأخذ والاتكال على الأعراب غرض غير مقصود ، فهم جمهرة كثيرة من العلماء والرواة والنحاة ماجَتْ بهم البادية ، للسماع منها والنقل ، ليترتب على ذلك البحث والدرس .

---

(١) الحيوان ، جـ ٤ ، ص ١٨٣ .

(٢) راجع : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص ١٩ .

ثم تحديد هذه القبائل بهذا الترتيب (قيس وتميم وأسد) ثم (هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين) أمر لم يأت عفواً ، بل جاء من خلال ما تمَّ درسه من مادة لغوية مجموعة من هذه القبائل ، والفارابي - وهو عالم اللغة والمعجم - عرف ما حدث عملياً وصنفه بهذا الترتيب ، وهو ترتيب صحيح حققه جهد الرواة والنحاة واجتهادهم .

٢ - حين تسرب اللحن إلى اللغة حوالي منتصف القرن الأول الهجري ، وامتد ذلك إلى قراءة القرآن ، كان رد فعل ضبط المصاحف العثمانية بنقط الشكل والإعجام وتطورت نقط الشكل - على يد الخليل - إلى ما نعرفه اليوم .

والمهم فى ذلك أن المحافظة على قراءة القرآن كانت الدافع لهذا العمل الجليل كما أن المحافظة على نطقه كانت الدافع إلى بدء دراسة النحو ونحوها ، لكن حين تأخر الزمن، ونضجت دراسة النحو ، تغير الموقف ، فهابوا جانب النصوص الدينية ولم يستكثروا من الاستشهاد بها . ولأمر ما حرص بعض العلماء - كالأصمعى - على الابتعاد بآرائهم عما يوافق شيئاً فى المصحف ، وحرص بعض العلماء كابن جنى فى كتابه - المحتسب - على أن يتحدث عن القراءات الشاذة مورداً لها نظائر من كلام العرب شعراً ونثراً .

والموضوع - بكل ظروفه التاريخية - يدل على الاجتهاد والمعاناة لمواجهة تلك الظروف ، ففى المراحل الأولى حاولوا صون القراءة بوضع النحو ، وتطور موقفهم بعد ذلك، فضنّوا بالنصوص الدينية عن أن تكون مجالاً لتلاقى القواعد واختلاف الآراء .

وربما كان ذلك فى ضوء المناهج المعدّة مسلكاً جانبه الصواب ، لكنه - فى رأيى - يدل على توافقهم مع ظروفهم وفهمهم وما تواصوا عليه فيما بينهم .

٣ - مصطلحات الاستقراء المبعثرة فى كتب النحو ، مثل (القياس - المطرد - الغالب - الشائع - المتلئبّ [١] - الأكثر - الكثير - القليل - الأقل - النادر - الشاذ - المسموع) .

هذه المصطلحات وردت وصفاً لاستقراء النصوص ، أو بعبارة أدق : لكمية النصوص المستقرأة ، ولا يدعى أحد أنه على علم دقيق بالكمية التى يطلق عليها أيّ مصطلح منها كما يفعل أصحاب النظريات والخطط .

---

(١) المتلئب : من مصطلحات سيبويه ، ومعناه : المستمر = المطرد .

ومع ذلك ، فإن هذه المصطلحات لم تختلط معانيها لدى المشتغلين بالنحو قديماً وحديثاً ولم تسبب لأىٍّ منهم حيرة أو اضطراباً ، لأن لكل منها مدلولاً عرفياً اكتسبه من الاستقراء العملى للنصوص بين علماء النحو ، وكذلك من الاستعمال والتداول بين المشتغلين بالنحو .

وقد ورد عن ابن هشام ما يقرب هذا المعنى ، قال :

" اعلم أنهم يستعملون « غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً » فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلّف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير والنادر أقلّ من القليل - فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة لها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه [1] ذلك .

وهذا ما نقصده فيما نحن بصدده ، فإن وراء هذه الألفاظ التى تتردد فى مسائل النحو وقضاياه جهداً ضخماً فى استقراء مادة اللغة والحكم عليها ، وقد خضعت هذه المصطلحات فى فهمها للعرف العلمى السائد أثناء ممارسة هذا الجهد ، وفى ذلك دليل على قوة هذا العرف ونفوذه على هذه المصطلحات وعلى الاستقراء كله.

ويمكن الاستمرار فى تقديم نماذج أخرى من مظاهر دراسة النحاة للغة ، وأبيّن فيها أن نتائجها لم تستقر وتتأكد إلا بعد معاناة عملية شاقة قوامها العرف والاجتهاد.

وبعد

فأرجو أن أكون على صواب إذ أقرر - بعد كل ما سبق - أن الأسلوب العلمى الذى ساد الدرس اللغوى طوال عصر الاستشهاد كان « الاجتهاد العرفى » لا « المنهج الملتزم » وأنه هو الأسلوب الملائم للتجربة العملية المضنية لعلمائنا مع نصوص اللغة ، للحصول عليها ودرسها واستخلاص النتائج منها - رحمهم الله .

---

(١) انظر : المزهر فى علوم اللغة ، ص ٢٣٤ .

جهود النحاة فى البحث عن نقاء اللغة

من الحق والإنصاف أن أقرر أنه بعد التأمل الطويل والمراجعة المتأنية لصور الجهد المتعددة التى قام بها علماء اللغة - رحمهم الله - فى دراسة اللغة ومن نقلوها ومن نطقوها ، كما عرضتها فى الفصلين الأول والثانى من هذا الكتاب - وضح لى أن هناك خيطاً علمياً يسرى كالنور بين تلك الجهود ، هو (البحث عن نقاء اللغة) فهذا الخيط العلمى كان الغاية وراء كثير من جوانب الجهد الدائب الذى تحمله النحاة فى البدو والحضر ، فى النقل والاستقراء والاستنباط ، بل إن هذه الفكرة - فيما أظن - تصلح أساساً علمياً يكاد يلتزمه النحاة فى دراستهم لمادة اللغة ، لتحقيق ما يطمئنهم إلى ما درسوه واستنتجوه .

وسأحاول - جهد ما أستطيع - البرهنة على الفكرة السابقة من مظاهر الالتقاء العلمى بين النحاة واللغة .

١ - من المعروف فى تاريخنا العلمى أن المركزين اللذين حملا شرف درس اللغة وقت نشأتها وازدهارها هما « البصرة والكوفة » ومن المعروف أيضا أن النصوص اللغوية هى أساس القواعد ، وقد حرص علماء المصرين على أن يحصلوا على تلك النصوص من أفواه أصحابها من الأعراب الفصحاء ، ولم تكن لديهم مجرد لغة يحصلون عليها كيفما اتفق ، فما أهون هذا عليهم لو أرادوه لأنفسهم ولدراستهم، إذ يحيط بهم من كل جانب من يثرثرون بنطقهم دائماً فى قضاء الحوائج وتحقيق الاتصال بينهم وبين غيرهم ، لكن الأمر كان أخطر من ذلك ، إذ هو مما يستحق العناء والتعب والحرص الشديد لأجل الحصول على نموذج نقيٍّ لم يهب عليه دخان اللكنة والعجمة ، ولم تنحدر به ألسنة العوام والسوقة .

ولم تكن الموجات التى أسهمتْ فى هذا الجهد المبارك من العلماء فقط بل توالت موجات الأعراب أيضا إلى هذين المصرين العظيمين حيث يسعى إليهم العلماء مجتهدين لسماع حكاياهم وأخبارهم ونوادرهم ويحصلون على نطقهم الصحيح الفصيح، مما يحقق لهم سند دراستهم والاطمئنان إلى هذه الدراسة .

ولا أظنني بحاجة إلى توضيح هذه الفكرة ، فقد سبق تفصيل كل جوانبها والمهمّ - في رأيي ورأي كل منصف - هو دلالتها على أن علماء اللغة كانوا بكل هذا الجهد الصابر يبحثون عن نموذج فصيح يحقق لهم الاطمئنان في دراستهم واستنباطهم ، ولا يكون ذلك إلا بلقاء الأعراب والحصول على لغتهم « النقية الصحيحة » .

* * *

٢ - حرص علماء اللغة على الظهور أمام تاريخنا العلمي بمظهر من تلقوا اللغة مشافهة من ناطقيها ، فحفظوها ، وإن كان واقع الأمر غير ذلك - كما سبق عرضه في موضعه .

ويعود السبب في ذلك إلى أن الرسم العربي كان مزلقاً للخطأ الذي يطلق عليه « التصحيف والتحريف » من تغيير النقط ، مثل (العسل - الغسل) أو الحركات ، مثل (قِنْديل - قَنْديل) أو الحروف مثل (سراته - شواته) .

وقد حاول العلماء علاج هذا الضعف ، وانتهى بهم الأمر إلى ما ردده حمزة الأصفهاني « فقد بان لمن عقل وأنصف من نفسه أن اعتراض التصحيف في هذه الكتابة مع ما جلب إليها من الزيادة في البيان بالنقط والإعجام ليس إلا من ضعف الأساس » [1] .

ويضيف « أبو أحمد العسكري » قوله « فالتمسوا حيلة ، فلم يقدروا إلا على الأخذ من أفواه الرجال » [2] .

فما دام الأساس ضعيفاً - كما قال الأصفهاني - ولم يشفه العلاج من ضعفه شفاء كاملا ، فإن الأخذ من أفواه الرجال كان - في نهاية الأمر - الوسيلة الممكنة - في الظاهر على الأقل - لتوقي ما يترتب على هذا الضعف من مضاعفات التصحيف والتحريف .

والمهم فيما نحن بصدده أن الحرص على المشافهة والتواصي بها بين الدارسين والناطقين فيه توثيق للنقل وضبط للنطق ، وأن هذا التوثيق وذلك الضبط دعا إليهما التحرز الشديد فيما يُدرس من نصوص اللغة ، ليتحقق فيها الصحة والنقاء .

* * *

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٨ .

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣ .

٣ - جعل « أبو الطيب اللغوى » فى كتابه « مراتب النحويين » الحديث عن الرواة من حيث الثقة والتضعيف من أهم أهدافه ، والمتصفح لهذا الكتاب يتأكد لديه أن هناك فكرة مفيدة سادت بين العلماء عن الرواة هى : تقبل ما يرويه هؤلاء الرواة بحرص وحذر ، فإذا وجد ما يقوّى هذا الجانب - الحرص والحذر - كان الموقف فى غاية الإنصاف ، وذلك بالتوقف حتى مساءلة « الأعراب » وقد قرر « الجاحظ » ذلك فى عبارة دالة قال : « ومتى أخبرنى بعض هؤلاء - يقصد الرواة - بخبر، لم أستظهر عليه بمساءلة الأعراب ولكنه إن تكلم وتحدث ، فأنكرت فى كلامه بعض الإعراب ، لم أجعل ذلك قدوة حتى أوقفه عليه ، لأنه لا يؤمن عليه اللحن الخفىّ قبل التفكير »[1].

وهذه نظرة لرواة اللغة فى موضعها تماماً ، إنهم نَقَلة للغة وليسوا ناطقيها الفصحاء ، هم وسيلة لتوصيلها ، لكنهم لا يؤمن عليهم اللحن الخفىّ فيها ، لذلك كان الضمان فى مراقبة دورهم فى النقل بأصحاب اللغة من الأعراب ، أولئك الذين يؤمن عليهم اللحن الخفىّ وغير الخفىّ .

ففى قبول روايتهم لا استظهار بسؤال الأعراب ، لأنه ليس ثمّة ما يدعو للاستظهار ، فأمر الثقة بهم ظاهر بنفسه ، وفى إنكار نقلهم موقف آخر مجانب للثقة، فلا يجعلون قدوة حتى يوقفوا على ما أنكر عليهم ، ولا سبيل لهذا الإيقاف إلا بسؤال الأعراب .

هذا وضع للأمور فى موضعها الصحيح ، لا محاباة لأحد على حساب الصدق والحق ، كما أنه أخذ للأمور بالحذر الواجب ، ووراء هذا التجرد والحذر التعلّق بالنموذج المثالى فى لغة الأعراب وما اتصفت به من الصحة والنقاء .

* * *

٤ - ارتبطت نظرة النحاة للغة الفصحى بصورة المجتمع العربى وما تعرّض له من تطورات سياسية ، انعكس تأثيرها على هذا المجتمع ، وبخاصة العنصر العربى فيه ، إذ بقى هذا العنصر غالبا حتى نهاية العصر الأموى وبداية العصر العباسى ، وحينئذ حقق الأعاجم من فرس وروم وغيرهما كسباً سياسياً على حساب العنصر العربى الخالص .

---

(١) الحيوان جـ ٤ ص ١٨٤ .

وقد تمثل هذا التطور في المجتمع والتحول فيه في شعر الشعراء فهم - بما حَبَاهم الله من رهافة وشفافية - ينعكس في شعرهم أحداث مجتمعهم ولغته ، حيث يطلقونهما شعراً عذباً جميلا يتغنى به معاصروهم .

والنحاة - كدأبهم - يبحثون لدراستهم عن اللغة السليمة النقية ، ومادام الشعراء أبناء عصرهم ويتكلمون لغته ، فلابد من تحديد هذا بالنسبة لهم ، فربطوا بين هذا التطور الاجتماعي الهائل في المجتمع العربي والشعراء الذين يقبلون لغتهم - كما سبق من قبل بيانه .

وهذا الركون إلى جانب العصر حقق للنحاة بعض الاطمئنان إلى تحقق صفة «العروبة» الخالصة في الشعراء ، للثقة بهم ، وقد أضافوا لذلك أمراً آخر تطلبوه فيهم هو « البداوة » فربطوا بين خلوص العربية والبداوة فيما نقل عنهم من عبارات مثل (بدويّ - من أهل البدو - كان يبدو في أكثر زمانه) وفي الجانب المقابل عبارات مثل (ألفاظه غير نجدية - حضريٌ - جرمقاني - الحضرية أفسدت عليه لغته) .

فقد احتاطوا في دراستهم للغة الشعراء بمراعاة (خلوص العروبة والعربية) فضمنوا - ما استطاعوا - بهذا التحرّز والاحتياط الحصول على لغة صادرة من شعراء يغلب أنهم عرب ، وأنهم يمثلون - بقدر الإمكان - فصاحة البدو ونقاء نطقهم .

* * *

٥ - ربط النحاة بين « الفصاحة والبداوة » ربطاً وثيقاً ، وإذا صح لى تفسير هذا الربط تفسيراً لغوياً حديثاً قلت : إنه ربط بين البيئة وصحة النطق ، فما دام المناخ العام الذى تعيش فيه البادية صحوا سليماً ، فإن المربى في ذلك الجو الصحى هيأ للأعراب أن يتشربوا اللغة من ينابيعها الصافية ، وأن يتغذوا بلبانها العذبة النقية ، فتصير جزءاً من كيانهم ، وتكتمل مع استواء أعضائهم وسحنهم ، ويَفرض العرف اللغوى المتكرر بالصواب نفسه عليهم ، فيكون عادة غير متعمدة لهم وملكة راسخة فيهم .

لذلك جهد النحاة في التعرف على تلك الخاصية الثمينة في الأعراب - البداوة - وكان من وسائل هذا التعرف الشهرة أو الاختبار ، ففى رحلاتهم للأعراب في مواطنهم يلتقون عملياً بما ينشِدُون ، فيسمعون منهم ويدوِّنون ويحفظون ، ثم

يعودون بما حملوه من ثروة غالية ، ليدرسوا ما دوّنوه وحفظوه – لكنهم حين يقابلون الأعراب فى الحضر يأخذونهم مأخذ الاحتياط والحذر ، فيعُدّون لهم اختبارات ذكية ، يتحققون بها من بداوتهم ومدى محافظتهم على تلك الخاصية من التأثر بمظاهر الحضر فى سلوكهم ونطقهم .

ماذا كان يوسع النحاة أن يفعلوا غير ذلك ؛ ليحققوا الاطمئنان لأنفسهم ودراستهم، وهم فى ظروف جديدة ، لم تسبقهم إليها تجارب غيرهم ، ووسائلهم مأخوذة من الواقع المشاهد أمامهم ، وقصارى ما توصلوا إليه أن البداوة سمة الجودة ، فتعلقوا بها، ليحققوا ما قاله الجاحظ نصًّا « فإن تلك اللغة إنما انقادت واستوتْ واطّردتْ وتكاملتْ بالخصال التى اجتمعت لها فى تلك الجزيرة وفى تلك الجيرة ، ولفقْد الخطاء من جميع الأمم » .

ورحم الله علماءنا الذين جهدوا للحصول على تلك اللغة المنقادة المستوية المطردة المتكاملة من تلك الجزيرة – من بدوها الفصحاء بصفة خاصة .

* * *

٦ – النحو – فى أصله وغايته – هو علم النصوص ، إنه بها ولها ، والمحافظة على سلامة تلك النصوص – كما رُويت – كان عُرفًا سائدًا محفوظًا ومحافظًا عليه بين علماء اللغة ، فإذا جاءت على مقتضى المطرد فى أمثالها ، اندرجت تحت الأقيسة الشاملة ، وسلكت مسلكًا متفردًا ، وجب التوقف عند هذه الصورة الخارجة عن المألوف فى أمثالها ، فتذكر كما رويت دون أن تمتد يد أحد إليها بالتغيير أو التبديل .

لكن بعض النصوص راحت ضحية المنافسة بين النحاة والحاجة للرأى والشاهد ، أو الحاجة لما يؤيد الرأى من الشواهد ، وقد تابع المنصفون من النحاة هذه النصوص المغيّرة ، ودلّوا على وجه الحق فيها ، وعدلوا ما اعوجّ منها ، أحيانًا برفضها كلية مع وسْمها بالوضع والتزييف ، وأحيانًا أخرى ببيان حقيقة الكلمة المغيرة – وغالبًا ما تكون موضع الشاهد – بردّها إلى أصلها قبل التغيير .

والمظانّ العلمية التى حوتْ أمثلة لهذا الموضوع يكاد بعضها يتخصص فيه ، مثل « التنبيهات على أغاليط الرواة » لعلى بن حمزة البصرى ، و « النوادر فى

اللغة» لأبي زيد الأنصاري ، كما ضمت كتب الخلاف بين النحاة كثيراً من تلك النصوص المغيّرة وتصحيحها مثل « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري ، وجاء في كتب اللغة المخصصة لتصحيح أغلاط العوام والخواص نماذج من تلك النصوص وتصحيحها .

في رأيي أن هذه النصوص التي صححها علماؤنا - رحمهم الله - تكون طائفة غير يسيرة ، والتحقق من روايتها يخفف عن كاهل النحو العربي بعض العبء الذي يحمله من التفريعات والاستدراكات ، لكن المهمّ من كلّ ذلك - فيما يختص بموضوعنا - هو يقظة النحاة الدائمة للذود عن ثروتهم اللغوية كل ما يكدّر صفاءها أو يجافي روايتها الصحيحة من تعدٍ أو تحريف .

* * *

٧ - ما بذله النحاة في مقاومة اللحن صورة مشرقة لكفاح مجيد ضدّ هذا الخطر الزاحف المفسد ، فقد قاموه بطريقتين : إحداهما وضع القواعد النحوية ، والأخرى تنقية النطق ممّا شابَهُ من الكلمات والعبارات التي داهمها اللّحن ، فشوّه بنيتها أو تأليفها أو إعرابها أو معناها .

بدأت دراسة النحو لدفع اللحن ، وكلما تأخر الزمن عن فترة البداية اطرد نموّ الصراع بين النحاة واللحن ، فازداد الخطر حجماً في القرن الثاني الهجري وما بعده بفعل التغيرّ الاجتماعي الهائل وكثرة الموالي وتمكنهم السياسي والعملي في مسار الأمور ومرافق الدولة العباسية ، مما سبب انتشار اللحن ، ثم عموم بلواه ، وفي الوقت نفسه ازداد درس اللغة وتقعيدها جَداً ونمواً وعمقاً ، وظل هذا الموقف قائماً طوال عصر الاستشهاد باللغة ، بل ظل قائماً حتى وقتنا الحاضر .

ثم لجأ النحاة إلى طريقة أخرى لمدافعة اللحن ، هي : تنقية اللغة من الكلمات والعبارات المعيبة ، فتتبعوا ذلك ما استطاعوا ، ووضعوا حصيلة ما تتبعوه في مؤلفات مستقلة ، أطلقوا عليها « لحن العامة أو العوام » هدفها بيان وجوه الخطأ في بنية الكلمات واستعمالها في غير معانيها ، وتعرضوا أحياناً لتأليف الجمل وإعرابها ، دون اهتمام فائق بهذا النوع من الخطأ ، اعتماداً على ما خصّصوا لدفعه من وضع قواعد النحو .

ربما جاءت النتيجة النهائية لصراع النحاة مع اللحن فى غير صالح النحاة !! فقد ظلت موجته مندفعة قوية حتى عمت البدو والحضر ، بفعل عوامل قاهرة لا قِبَل لأحدٍ بدفعها - لكنْ من الإنصاف للنحاة أن نُقرر أن هذا الجهد يشقّيه هو قُصَارى ما استطاعوه فى الظروف التى واجهتهم ، وقد بقى جهدهم هذا حتى وقتنا الحاضر سنداً لناطقى العربية الفصحى ، يحرس صوابها فى كلّ من الكلمات والجمل والإعراب .

* * *

٨ - المتصفح لكتاب النحو العربى - بكل سعته وضخامته - يتأكد لديه أن نصوص الشعر فيه غالبة على النثر ، وقد كان للنثر اعتباره فى دراسة النحاة ، لكنه اعتبار تخلى كثيراً عن مكانته التى احتلها الشعر ، كان النثر مأخوذاً فى الاعتبار حين التقعيد دون شك ، لكن غلبة الشعر ، جعلته - فيما بدا لنا - المستند الأساسىّ للقواعد والآراء ، وما حولها من نقاش ، فسرى بين مسائل النحو العربى ، حيث صبغها بصبغته ، وكان دوره قويًّا عظيم التأثير .

والذى أراه أن النحاة قد اهتموا بالشعر هذا الاهتمام الشديد تحقيقاً للنهج العام الذى حاولوه دائماً فى مادة دراستهم وتعلقوا به ، وهو البحث عن لغة مثالية تكون جديرة باستخلاص القواعد منها ، ويؤيد ذلك ما يلى :

أولا : إن النثر يستعمله الناس - كل الناس - فى حياتهم الإجتماعية العامة ، سواء منهم من اتصف بالفصاحة ومن هو بعيد عنها ، فهو وسيلة التفاهم والتواصل بينهم فى التفكير والوجدان ، وفى المواقف الجادة والحاجات الدارجة ، ولذلك ، فهو - بكثرة الاستعمال - معرّض للابتذال أما الشعر فله من خصائصه الفنية ما يقصره على المتمكنين منه ، مع تمكنهم أصلا من الفصحى التى هى مادته وعتاده ، وهو بذلك خليق بأن يكون موضع اهتمام النحاة .

ثانيا : إن الشعر بما يعبر عنه من مواقف متفردة يحسُّها الشعراء ، وما يحمله من جمال الصور والإيقاع الموسيقىّ الأخّاذ يستجلب ميل الناس لحفظه والترنّم به ، فيبقى طويلا فى ذاكرتهم محافظاً على الصورة اللغوية الأصيلة التى نطقه بها قائلوه والأصالة صفة ثمينة يبحث عنها النحاة فى مادة دراستهم .

ربّما قد ترتب على الاهتمام الزائد بالشعر مزالق ومتاعب يعانى منها النحو

العربى حتى الآن ، كالتأويل وكثرة الاستدراكات على القواعد والضرائر - مما لا مجال هنا للتعرض له - لكن ينبغى أن يقاس كلّ شىء بظروفه ، وقد رشحت الظروف السابقة كلها مادة الشعر لدراسة النحاة ، وهو - بهذه الظروف نفسها - يحقق المثل الأعلى لما تطلعوا إليه من « نقاء اللغة » .

* * *

٩ - لم يتحمل العلماء مشقة الرحلات للقبائل المختارة فى البادية اعتباطاً ، بل مارسوها عن وعى كامل لقيمتها وقيمة جهدهم فيها وقيمة من يأخذون عنه من بدوها ، فكانت لهم - بقدر ما وسعهم الاجتهاد - مواصفات خاصة عن بيئة القبائل التى قصدوها فى رحلاتهم ، قوامها صراحة البداوة ونقاء اللغة .

وإلى جانب ذلك تجنّبوا قبائل كثيرة كانت تعيش أيضاً فى الجزيرة العربية - لفقدان الصفتين السابقتين فيها - فلم يقصدوها أو يحاولوا الأخذ عنها .

ونسوق حول أخذهم وتركهم الملاحظتين التاليتين :

الأولى : روعى فى بيئة القبائل الموثقة البعد عن الاختلاط بغيرهم من الأجانب وأهل الحضر ، فهى بيئة تقع فى وسط الجزيرة العربية بعيدة عن الأطراف والأمم المجاورة ، وهى أيضاً بيئة منعزلة جافية ، حافظت آنذاك على تقاليدها البدوية وفصاحة نطقها للغة .

الثانية : القبائل التى رفض العلماء أخذ لغتها كثيرة ، والسبب فى ذلك تعرضها للاختلاط الذى يؤدى إلى التخليط فى النطق ويودى بفصاحة العربىّ وخصائصه ، وقد شمل التعرض للاختلاط طائفتين :

* أهل الأطراف الذين يجاورون الأمم الأخرى حول الجزيرة كمصر والشام والفرس والهند والحبشة ، وشمل ذلك قبائل (لخم - جذام - قضاعة - غسان - إياد - تغلب - بكر - عبد القيس - أزد عمان - أهل اليمن) .

* أما الطائفة الثانية فهم الذين يفد إليهم أبناء الأمم الأخرى للتجارة وغيرها ، فيقيمون عندهم وينقلون إلى خصائصهم ، ويؤثرون فى تقاليدهم الإجتماعية بالنقض والتغيير ، ومن أهم هذه التقاليد اللغة ، وشمل ذلك قبائل (ثقيف - سكان الطائف - حاضرة الحجاز) .

والحق أن انصراف النحاة عن كلتا الطائفتين يدل على نظرة نافذة بوافقهم عليها تماماً الدراسات الإجتماعية لعلم اللغة ، بل الدراسات الإجتماعية العامة ، فإن مظنّة الاختلاط بين الأمم المحافظة وغيرها تأتى من هاتين الناحيتين ، كما أن سلوك تلك الأمم وعاداتها تهتزّ كثيراً بهذا الاختلاط والالتقاء ، ومهما أخذ من احتياط ووقاية ، فإن القهر الإجتماعى يمدّ تأثيره بعنف على الناس والأشياء .

هذا النهج سليم فى مجموعه ، وهو نهج لم يكتبوه أو يضطروا لتنفيذه ، بل تواصوا به فيما بينهم ، ونفذوه عملياً على مدى قرون ثلاثة صابرين مجدين ، وهدفهم فكرة شريفة هى الحصول على اللغة الصحيحة النقية .



الفصل الثانى

قضايا الرواية والاستشهاد فى ضوء علم اللغة الحديث

فى هذا الفصل :

أولا : موقف النحاة من الرواية والرواة من وجهة النظر الحديثة .

١ - آراء النحاة فى الرواية والرواة تفصيلا فى ضوء علم اللغة الحديث .

٢ - استخلاص وجهة نظر المحدثين فى رواية اللغة .

ثانيا : آراء النحاة عن الاستشهاد باللغة فى ضوء علم اللغة الحديث .

١ - تقويم آراء الأقدمين فى الاستشهاد باللغة تفصيلا .

٢ - استخلاص نظرة المحدثين للاستشهاد باللغة .

أولا :

موقف النحاة من الرواية والرواة من وجهة النظر الحديثة

١ - آراء النحاة فى الرواية والرواة تفصيلا فى ضوء علم اللغة الحديث .

٢ - استخلاص وجهة نظر المحدثين فى رواية اللغة .

آراء النحاة فى الرواية والرواة تفصيلا فى ضوء علم اللغة الحديث

ينبغى فى هذه الفقرة توضيح الأمو التالية :

١ - رواة اللغة بين الثقة والتضعيف .

٢ - اللغة في يد النحاة والرواة وبين الناطقين العرب .

٣ - معنى السليقة والخليقة فى الشعراء والأعراب .

٤ - ما داخله الشك من النصوص المروية بين عرف العلماء وقواعد النحو الاستعمال .

٥ - الضوابط السلوكية للرواية ومدى صلاحية استخدامها فى اللغة .

٦ - العصبية والمنافسة عامل دخيل على رواية اللغة .

والملاحظة التى أقدمها بين يدى عرض هذه الأمور الستة - كما هو واضح بالنظر إليها - هو التزام أسس موقف النحاة من الرواية والرواة لتفسيرها من وجهة النظر الحديثة .

* * *

١ - رواة اللغة بين الثقة والتضعيف

تبين - فيما سبق - أن نظرة النحاة لرواة اللغة لم تحقق الإنصاف والموضوعية إذ تدخل فى هذه النظرة عوامل شخصية أو عصبية أو مدعاة ، وقد ورد من آرائهم - مما أوردناه فى موضعه - ما يثبت للراوى صفة « الثقة المطلقة » وما ينفى عنه هذه الصفة وذلك بتزييف روايته واتهامه بالكذب والتزيد ، وساد عرف بين النحاة مؤداه أن الراوى لا يقبل نقله للغة ما لم يتحقق لهذا النقل مشافهة الأعراب والعلماء جميعاً .

وقد حرص الرواة من جانبهم على تأكيد الثقة بهم لدى الدارسين من النحاة فتظاهروا بالمشافهة وكثرة الحفظ كى تنفق بين الناس بضاعتهم التى اعتمد كثير منهم عليها وسيلة للعيش وحرفة للتكسب .

فتوثيق الرواة أو تضعيفهم تدخل فيه من ناحية الدارسين عوامل لا علاقة لها برواية اللغة ، وخضع من ناحية الرواة للتظاهر بالمشافهة وكثرة الحفظ وكلا الأمرين لا

يحقق أسلوباً يطمأن إليه فى قبول الرواية أو رفضها ، بل الأقرب إلى الاطمئنان أن ذلك قد أدى إلى اضطراب النظرة وغموضها .

يقول رابين Rabin عن الرواة العرب : بعض الرواة كان يحرص على إشعار السامع بسعة معرفته - وهذا أهون الضررين - أما الأكثر ضرراً فهو استعماله هذه المعرفة ليثبت فكرة ما منقطعة الصلة تماماً بما يعرف [١] .

ومعنى هذه العبارة بوضوح : حرص الرواة على تأكيد الثقة بهم بكثرة الحفظ وأنهم كانوا يلجأون أحياناً إلى الوضع والتزييف تلبية لرغبة السائلين - ومنهم النحاة - فى إثبات فكرة منقطعة تماماً عما يعرفون .

إن التزام « المشافهة والحفظ » والإلزام بهما لم يكن - على خير الفروض - إلا وسيلة قاصرة اعتمدت على المظهر أكثر من الحقيقة ، فالنحاة فى فترة ازدهار الدراسة كانوا يعلمون جيداً أن الرواة - وبعضهم نحاة - كانوا يقرأون ويكتبون وأن نقلهم اعتمد فى جزء كبير منه على التدوين فى الصحف ؛ لكنهم لم يجدوا وسيلة غير تلك المشافهة المدعاة يعتمدون عليها مقياساً لتوثيق الرواة وتضعيفهم .

ومع التسليم بأن المشافهة كانت أسلوب الرواة حفظاً ونقلا ، فإن هذا الأسلوب فى ذاته لا يحقق الاطمئنان التام فى الثقة بالراوى أو تزييفه . فالإنسان هو الإنسان فى كل عصر ، ومن طبيعته أن يتذكر وينسى ، ومن طبيعته كذلك أن يصدق ويكذب « فالذاكرة مهما بلغت من الدقة ومهما ساعد الوزن الشعرى على صحة الرواية لابد أن تزل ، فتحل لفظاً مكان آخر أو تنسى من القصيدة بيتاً أو أبياتاً ، فللذاكرة قدرة محدودة ... ولا نستطيع أن نتصور أن الرواة فى تلك العصور كانوا جميعاً ذوى قدرة واحدة فى رواية الشعر القديم وتذكره وإذا صحت رواية الراوى ، فربما لم تصح رواية من سبقه ، وهكذا لا يمكن أن نجزم أن الشعر القديم قد خلا من أى تحريف » [٢] .

والغريب أن النحاة أنفسهم قد تنبهوا فى عصر ازدهار الرواية - فى القرن الثانى وما بعده - إلى خطأ الاعتماد على الذاكرة وحدها ، إذ أدى ذلك إلى الكذب فى الرواية بالنحل والتحريف ، وقد وصف بهذا الصنيع بعض أئمة الرواة كحماد وخلف ، ولكن ذلك لم يدفعهم إلى معاودة النظر فى الأسلوب الذى اعتمدوا عليه فى

(١) Ancient West Arabian, P. 6

(٢) انظر : موسيقى الشعر ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

توثيق الرواة وتضعيفهم وهو « المشافهة » ، بل البحث عن وسيلة أخرى يتحقق بها للنصوص السلامة والصحة ، وكان قصارى ما قدموه فى ذلك هو اللجوء إلى تبادل التهم والتطرف فى المدح أو القدح ، اعتماداً على عوامل شخصية أو عصبية أو مدعاة، مما أسماه ابن جنى « بهجن بعضهم بعضاً ولا يترك له سماء ولا أرضاً » ومما أضاف عاملا آخر لاختلال النظرة للرواة واضطرابها .

على كل لقد ساد بين العلماء والرواة إذن عرف مؤداه : أن الثقة بالرواية تعتمد على المشافهة فى النقل مع اعتبار اعتماد الراوى على القراءة والكتابة أساساً لضعف الرواية ، أو على الأقل أساساً ينبغى أن يتوارى - مع تحقق وجوده بين الرواة - بجوار الحفظ والمشافهة ، ولم يتوقف أحد لمساءلة نفسه أو غيره عن مدى سلامة هذا العرف ووجوب تقويمه ، وإن كان الكثيرون منهم مقتنعين فيما بينهم وبين أنفسهم أنه عرف لا يمثل واقع الأمر فى الرواية ، لكن هكذا كان الأمر ، وهكذا استمر .

* يقول برتراندرسل : يجرى تصديق بعض الأشياء ، لأن الناس يحسون أنها يجب أن تكون صادقة ، وفى هذه الحالة يصبح من الضرورى إيجاد أدلة ضخمة لإبطال الاعتقاد ، واحترام الملاحظة فى مقابل الرواية صعب ، بل ربما يقول المرء إنه مناقض للطبيعة الإنسانية ، ويصر العلم على ذلك ، وكان هذا الإصرار هو منبع أعظم المعارك القاسية بين العلم والرواية [1] .

وقد كان من الأشياء التى جرى تصديقها واعتقادها بين النحاة والرواة ما تناقله الناس رواية عن الثقة برواية اللغة اعتماداً على المشافهة والحفظ ، ولم تحدث معارك قاسية أو هادئة لملاحظة ذلك العرف وإبداء الرأى العلمى فيه .

فما الذى كان ينبغى إذن لتوثيق الرواة أو تضعيفهم ؟؟

إذا صرفنا النظر الآن عن الضوابط السلوكية للرواية - فقد حدثت متأخرة ولها حديث سيأتى - فإنه كان ينبغى التحقق من سلامة النصوص المدروسة نفسها دون التعلق بأساس مظهرى عن حفظ الرواة ومشافهتهم ، وكانت وسيلة ذلك - لو علموا - هى اختيار نماذج لتمثيل الفصحى من الشعراء أو الأعراب الذين عاصروهم ، لدراسة لغتهم بصورة موحدة منسجمة ، ثم التأكد من نتائج هذه الدراسة بين الناطقين أنفسهم، ولا مانع حينئذ من الاستعانة بالرواة فى مرحلة التأكيد والتوثيق ، على أن يكون

---

(١) أثر العلم فى المجتمع ص ٨ - ٩ .

الاعتبار الأول للناطقين واستعمالهم ، وحينئذ كان يتحقق لدراستهم وحدة الخطة ومراعاة الصبغة الإجتماعية للغة .

وفي ظني - إن لم يجانبني التوفيق - أنهم لو فعلوا ذلك ، لتبين لهم اختلاف مستويات اللغة بين بيئات القبائل المختلفة ، وربما أداهم ذلك إلى معرفة اختلاف اللغة باختلاف العصور ، ولجنبوا دراستهم كثيراً من العيوب التي أساءت إليها - مما سيأتي بيانه - بالأخذ من رواة كثيرين اعتماداً على الحفظ والمشافهة .

٢ - اللغة في يد النحاة والرواة وبين الناطقين العرب

لنتأمل هذين الخبرين .

* قول رؤبة ليونس بن حبيب : حتام تسألني عن هذه البواطيل وأزخرفها لك أما ترى الشيب قد بلغ في لحيتك [١] .

* قول الجاحظ : لم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنى مستصعب يحتاج إلى الاستخراج [٢] .

فالموقف الأول فيه نص صريح على سعي يونس للحصول على مادة لغوية مختلقة عبر عنها رؤبة بأنها « بواطيل مزخرفة » .

يمكن - علاوة على ذلك - أن يفهم أيضا أن النحاة كانوا يطلبون لدراستهم لغة خاصة يمثلها ما هو مشهور عن « رؤبة » من أنه كان رجازاً يغرق في الغريب معنى وإعراباً ، ومن المشهور عن « يونس بن حبيب » أنه كان ملازماً لـ « رؤبة » ولنا أن نفهم من السعي الدائب إليه والملازمة له أنه كان يحقق له ما يطلبه من هذه اللغة البالغة الغرابة والوعورة ، وقد ورد من الأخبار عن رؤبة أيضا أنه كان مقصداً أيضا «لأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه» مما ذكرت أخباره في الفصل الأول .

وقد صرح الجاحظ - وهو ممن عاصروا فترة ازدهار الرواية والدراسة - عن ذلك كله بقوله « ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج » وفي فهمي أن الغرابة هنا ليست قاصرة على الألفاظ الحوشية المعنى ، وإلا لم يكن ثمة فائدة لقول الجاحظ

---

(١) بغية الوعاة جـ ٢ ص ٣٦٥ .

(٢) البيان والتبيين جـ ٤ ص ٢٤ .

فى عبارته » أو معنى صعب يحتاج للاستخراج » بل إن المقصود بالغرابة - كما أنهم - معناها العام من رواية ما لا يتيسر للناس - حتى النحاة - الحصول عليه بسهولة بين الناطقين العاديين ، وهذا الصنف يعجب النحاة والعوام جميعاً .

ويمكن التأكد من هذه الفكرة عملياً بتصفح الشواهد فى أحد مطولات مسائل النحو ، فإن الملاحظة التى يخرج بها المرء من ذلك هى الاعتماد فى هذه الشواهد التى كانت موضوع الدراسة على نوع خاص من اللغة ، قوامه الشعر الغريب الذى يحقق للنحاة - كما قال الجاحظ - غايتهم فى الإعراب مما لا حاجة هنا لإيراد نماذج من ذلك، فهى ميسرة لمن أراد .

فهل كان النحاة على حق فى هذا الاختيار والانتقاء ؟؟

فى فهمى أنه كان من حق النحاة أن يختاروا ما يشاؤون من مستويات اللغة لدراسته ، على أن تكون نتائج الدراسة ممثلة لهذا المستوى المدروس فقط ، وبناء على ذلك فإنه من الصحيح أن يعتبر النحو العربى ممثلا للغة خاصة منتقاة ، ولكن من غير الصحيح أن يعتبر - على ما هو عليه - ممثلا لكل مستويات اللغة حتى الشعر الذى اصطبغت دراسة النحو به كما رأى النحاة من قبل ، وكما هو الرأى السائد للآن .

فالمفارقة التى وجدت بين مادة اللغة التى اتخذت مجالا للرواية والدراسة ومادة اللغة بين الناطقين العرب فى مستوياتهم المختلفة مع محاولة فرض نتائج ما خضع لدراسة النحاة على الاستعمال العام بين الناطقين - هذه المفارقة تشير إلى نقص الأسلوب الذى اعتمد عليه النحاة فى الدراسة ، وتفسر فى الوقت نفسه جانباً من المفارقة التى حدثت - ومازالت - بين صناعة القواعد واستعمال الناطقين العرب للغة.

إن واجب الباحث فى اللغة أن تكون دراسته شاملة لمظاهر العرف اللغوى للمستوى الاجتماعى الذى يدرس لغته ، وليس من حقه أمام اللغة المدروسة - كالفصحى أمام النحاة مثلا - أن ينتقى أو يختار ، بل إن واجبه العلمى أن يلاحظ كل صور الاستعمال دون الاحتفاء ببعضها على حساب الآخر .

يقول بلومفيلد Bloomfield : إنه من غير المصرح به للغوى أن يتجاهل أى جزء من مادة دراسته أو يخطئه ، ينبغى أن يلاحظ كل صور الحديث دون تحيز ، ولكن من واجبه فقط أن يراعى ظروف الناطقين باللغة حين يفرقون بين الصحيح وغير الصحيح[١].

فالذى ينبغى أن يراعى هو الاستعمال وظروفه فقط ، فإذا تدخل الباحث فى ذلك فانتقى واختار - كما فعل النحاة - فقد اساء إلى الاستعمال والدراسة جميعاً .

٣ - معنى الخليقة والسليقة فى الشعراء والأعراب :

فى الفصل الأول تبين أن قبول لغة الشعراء والأعراب ورفضها قام على أساس اعتبار « السليقة والفطرة » فى نطق اللغة ، فجهد العلماء فى البحث عن ذلك ، وتحصل لدينا من استقراء أخبارهم وآرائهم أنهم قد افترضوا وجود هذه الصفة مع تحقق القدم بالنسبة للزمن ، كما ربطوا بينها وبين البداوة والطبع فى صفات الناطقين .

وينبغى قبل فهم وجهة النظر الحديثة أن يعرف المقصود بـ « السليقة » قديماً كما حددت معناها معاجم اللغة .

جاء فى أساس البلاغة مادة (س . ل . ق) يقال : الكرم سليقته والسخاء خليقته ، وهو يتكلم بالسليقة ، ورجل سليقى ، قال :

ولست بنحوىٍّ يلوك لسانه ولكن سليقىٌّ أقول فأعرب

وجاء فى القاموس المحيط : السليقة - كسفينة - الطبيعة ، ويتكلم بالسليقة أى : عن طبعه لا عن تعلم .

والذى يفهم من هذين التفسيرين أن الكلمات (سليقة - خليقة - طبيعة) يمكن أن تفسر كل منها الأخرى ، وأنها فهمت بمعنى واحد فيما يتعلق بنطق الفصحاء من الشعراء والأعراب للغة ، فهى بالنسبة لهؤلاء جِبِلّة وطبيعة ، كأنما خلقوا عليها ، وطبعوا - كما قال الشاعر - على السليقة التى تقول فتعرب بغير صنعة ولا اكتساب ، ويتضح هذا المعنى من هذه المقابلة فى البيت بين النحوى الذى يلوك لسانه والسليقى الذى يستخدم طبعه .

---

(١) Language, P. 22

نحن إذن أمام فهم للنحاة قوامه : اعتبار لغة الشعراء والأعراب سليقة وخليقة وطبيعة لا اكتساباً ولا تعلماً ، وهي بذلك منزهة عن الخطأ ولا يصح ردها سواء قصد بذلك حقيقته أم هدفه من تأكيد الثقة بالنحاة ودراستهم - فما قيمة هذا الفهم من وجهة النظر الحديثة ؟

إن وجهة النظر الحديثة تفرق فى النظرة بين أمرين هما الاستعداد للتكلم والكلام نفسه ، فالأول ضرورى للإنسان لا يتخلف ، فطبيعى أن يتكلم الإنسان كما هو طبيعى له أن يمشى وأن يتنفس ، وهذا الاستعداد الفطرى للكلام هو ما يصح أن يطلق عليه « طبيعة وخليقة » .

هذا الاستعداد الفطرى لابد أن يتحقق للإنسان فى صورة كلام فعلى ما لم يوجد طارىء قاهر يمنع تحققه ، ولكن ذلك الكلام لا يعتمد على هذا الاستعداد وحده بل يعتمد على التعلم والتدريب المستمر لاكتساب لغة المجتمع الذى يعيش المرء فيه ، تماماً كما يكتسب المظاهر الاجتماعية الأخرى من تقاليد وعادات حتى تصبح اللغة بالنسبة له أمراً عادياً لا يكاد يشعر بوجوده واستعماله ، وهذا المعنى هو الذى يصح أن يكون أساساً يبنى عليه ما أطلق عليه النحاة « السليقة » .

ولنا أن نتصور مولوداً يؤخذ بمجرد ولادته فيعزل عن الناس . فإنه لو حدث ذلك وقدر لهذا المولود أن يعيش ، فلن يتحقق له الكلام أبدا !! وسيعطل استعداده الطبيعى للكلام ، لانتفاء عنصر المجتمع من الصورة .

لنتصور طفلا آخر انتقل فى صغره من وطنه الذى ولد فيه إلى موطن آخر يتكلم لغة مخالفة للغته ، فإذا نشأ فى هذا المربى الجديد ، فإنه سينطق اللغة التى تستعمل بين أهله ، بتأثير المجتمع الجديد الذى خالطه واكتسب لغته .

يقول ابن خلدون : إن الملكات إذا استقرت ورسخت فى مجالها ، ظهرت كأنها طبيعة وجبلة لذلك المحل ، ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب فى لغتهم إعراباً وبلاغة أمر طبيعى ، ويقول : كانت العرب تنطق بالطبع ، وليس كذلك ، وإنما هى ملكة لسانية فى نظم الكلام تمكنت ورسخت ، فظهرت فى بادىء الرأى أنها جبلة وطبع ، وهذه الملكة إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتفطن لخواص تراكيبه [١] .

---

(١) مقدمة ابن خلدون جـ ٤ ص ١٢٧٦ .

فهذا العالم العربي العظيم قد هداه فهمه الاجتماعي لطبيعة اللغة إلى معرفة المسلك الإجتماعي للفرد في اكتساب ما أطلق عليه اسم « الملكة اللسانية » مبيناً أنها تحصل بممارسة الكلام وتكرره على السمع . وقد نفى أن يكون تمكن الملكة اللسانية في بعض العرب - كما اعتمد عليهم النحاة - طبعاً وجبلة ، ووصف من يقول بذلك بالغفلة ومجانبة الصواب .

وبناء على ذلك فإن فكرة النحاة العرب عن الخليقة والسليقة - باعتبارهما شيئاً واحداً إذا صحت نسبته للشاعر أو الأعرابي لم يجز عليه الخطأ ولا يمكنه تغيير نطقه لو أراد - لم تكن فكرة دقيقة ، إذ أدت إلى الخلط بين الاستعداد والاكتساب ، والطبع والعادة ، والفطرة والاستعمال ، والخليقة والسليقة . وقد ترتب على هذا الفهم المثالي المخلط أن أسلس النحاة قيادهم لكل نطق ما دام وارداً عن أصحاب الطبيعة والفطرة من الأعراب والشعراء ! وانعكس تأثير ذلك على الدراسة أيضا بالخلط والاضطراب .

٤ - ما داخله الشك من النصوص المروية

إن موقف الأقدمين من المادة المروية المشكوك فيها - كما اتضح في الفصل الأول - يتلخص في الآتي :

١ - قبول ما داخله النحل والتزايد لغوياً . لدخوله تحت عرف الاستعمال في العصر الموثق .

٢ - قبول التغيير في الرواية خضوعاً لعرف العلماء في إباحته .

٣ - التصرف في ظاهر الرواية خضوعاً لمستوى صواب القواعد .

وهذه الأمور الثلاثة في حاجة إلى التقويم وبيان الرأى من وجهة النظر الحديثة .

إن المادة اللغوية التي داخلها « النحل والتزيد » قبلت لدى الأقدمين من علماء اللغة ، بناء على نسبتها العامة للعصر الموثق .

وهذا الموقف - بعمومه - مقبول من وجهة النظر الحديثة ، إذ أن المعتبر في توثيق النص لغوياً هو أن يكون ممثلا صحيحاً للمجتمع موضوع الدراسة وإن افتقد تحديد نسبته إلى قائل بعينه ، أو افتقد الصدق في نسبته إلى غير قائله .

لكن هذا القبول العام لهذه المادة المنحولة لا يعفى الدارسين من النحاة من مسئولية التقصير فى تحقيقها وتوثيقها ، إذ كان ينبغى أن توجه الدراسة إلى ما تحققوا من صحته من النصوص فيما لم يعاصروه من مادة اللغة المروية وإلى الاعتماد على الناطقين أنفسهم فيما أخذوه سماعاً عن العرب ، لكى تكون نتائج الدراسة ممثلة تمثيلا صحيحاً لمادة لغوية لا تحتمل الأخذ والرد ولا تعتمد على النسبة العامة فى هذه النصوص المنحولة ، فإن ذلك مهما بلغ به الأمر لا يحقق الاطمئنان التام فيها ، خصوصاً إذا أخذ فى الاعتبار أن كثيراً من شواهد النحو مجهول النسبة أو متعدد النسبة أو نص العلماء أنفسهم على أنه مخترع لا أصل له ، فإذا كان الأمر على ما هو عليه حتى الآن فى مسائل النحو من عدم تعيين ما داخله الشك من هذه المادة اللغوية اتضحت لنا خطورة الموضوع ، إذ يتطرق الشك إلى جملة من الشواهد النحوية، ولا يسلم منها إلا ما قام الدليل على صحته ، وهذا أمر مؤسف ، لكنه الواقع الذى لا يصح تجاهله .

فالقبول العام للمادة المنحولة من الأقدمين أسلوب قاصر تجاهها ، إذ يبقى الأمر فى هذه المادة المزيفة معلقاً على بذل الجهد فى تحقيقها والكشف عن توثيقها أو تضعيفها ، وبخاصة فى الوقت الحاضر ، حيث تهيأ لنا من ظروف تحقيق النصوص القديمة ما لم يتوفر مثله فى الماضى مما يصح أن يقوم على أساسه جهد مفيد لتحقيق ما دخله الشك من مادة اللغة المروية ، وفى ظنى أن ذلك سيؤدى إلى تحقيق مفيد آخر فى النتائج التى توصل إليها النحاة من هذه المادة التى خضعت للنحل والتزيد .

أما قبول التغيير فى المادة المروية بناء على عرف ارتضاه علماء اللغة - كما شرح فى موضعه - فإن من الأمور العادية - فى كل عصر - فى العلاقة بين الشعراء وعلماء الشعر أن يخضع الأولون لتوجيهات النقاد وآرائهم ، وذلك تبعاً لموقف الناس من كلتا الطائفتين ، حيث ينظرون إلى العلماء والنقاد على أنهم صيارفة النصوص يبينون فيها الجيد والردىء ، وما ينبغى أن يستحسنه الناس وما يجب أن يستهجنوه، وقد كان علماء اللغة كخلف والأصمعى وأبى عبيدة والمبرد وثعلب فى عصر الاستشهاد - وبخاصة فى القرنين الثانى والثالث - هم أصحاب الرأى فيما يتعلق بمادة اللغة رواية ودراسة وجمالا وصحة وقبولا ورفضاً ، وهذا يصور لنا - فيما نحن بصدده - مدى ما يمكن أن يترتب على العرف الذى أجازوه فى تغيير مادة اللغة المروية

سواء أكان ذلك بقصد إصلاح ما يتعلق بالمعنى أم ما يتعلق بالتصريف والإعراب مما سبقت له بعض النماذج فى موضعها - وهذا نفسه يفسر خضوع الناطقين باللغة للعلماء والنقاد - ربما عن كره - للقيام بهذا التغيير ، مما عبر عنه أحدهم صراحة بقوله « إنى لأرسل البيوت عوجاً فتأتى الرواة بها قد أقامتها »[1] .

ومن الواضح بناء على ذلك أن بعض مادة اللغة التى استخدمت فى الدراسة جاءت كما شاء لها الرواة والنحاة أن تكون ، لا كما استعملها الناطقون من الشعراء والأعراب ، فانزلقت بذلك لدائرة الشك ، وعلينا هنا أن نتبين الرأى فيها وفى موقف الدارسين منها من وجهة النظر الحديثة .

إن وجهة النظر الحديثة تقف فى صف استعمال الناطقين للغة ولا تعترف بالتغيير خضوعاً لرأى الدارسين من النحاة ، فمهمة الدارس ينبغى أن تقتصر على وصف ما هو موجود بغير تبديل ولا تغيير ، فإذا كان ما هو موجود معوجًا - كما قال ابن مقبل الشاعر - فإنه ليس لأحد أن يقوِّمه ، وإنما ينبغى أن يلاحظ عوَجُه كما هو ، ويذكر الرأى فيه بجوار المسلك العام للغة فى مثله ، أما أن تمتد الأيدى والألسنة لتعديل النطق والتصرف فيه ، فهو أمر ينافى مهمة الباحث ويتعارض تماماً مع موقفه الوصفىّ من النصوص ، وعلى ذلك فإن ما أجازه الرواة والنحاة الأقدمون من التغيير بمقتضى عرفهم أمر مرفوض فى جملته وتفصيله .

لكن ، ماذا نفعل الآن أمام هذه النصوص التى خضعت لهذا العرف فحدث فيها التغيير والتبديل ؟

إن المسلك الصحيح هو محاولة رد هذه النصوص إلى أصل استعمالها قبل أن تتصرف فيها أيدى النحاة والرواة ، وذلك بالقيام بجهود - تتوفر لنا الآن ظروفه - لتحقيق مادة اللغة المشكوك فيها عامة ، وما تسرب منها إلى دراسة النحو خاصة ، وذلك بمراجعة هذا الصنف الأخير على دواوين الشعراء وموسوعات الأدب واللغة ، وعزل ما لا يتمكن من صحته وتوثيقه حتى يثبت لدينا ما يؤكده أو ينفيه ، ولا أظن هذا الأمر صعب التنفيذ ، مع أنه لو حدث فسيؤدى فائدة مزدوجة لكل من مادة اللغة ودراسة النحو جميعاً .

---

(١) مجالس ثعلب ص ٤٨١ .

أما الصنف الثالث من مادة اللغة التى دخلت دائرة الشك فهو ما حدثت فيه التضحية بظاهر الرواية فى سبيل القواعد ، ويتتبع ذلك - فى الفصل الأول - تعرفنا بالتفصيل على مظاهر التصرف فى رواية النصوص بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج .

إن الباحث فى اللغة يجب عليه أن يتأكد من سلامة المادة المروية التى يدرسها ثم تبدأ مهمته بعد ذلك فى استقراء هذه المادة بحياد وموضوعية ؛ للوصول من ذلك إلى ملاحظاته التى يطلق عليها اسم « القواعد » فموقفه من المادة المروية هو التحقق منها أولا ، ثم وصفها بعد هذا التحقيق دون أن يقحم نفسه فيما لا شأن له به من وجودها أصلا أو تغيير نطقها ، إذ « يعتمد الباحث على وصف كل ظاهرة من الظواهر التى يصادفها فى ميدان بحثه وصفاً مفصلا ، ويهتم بتعرف علاقة هذه الظواهر بعضها ببعض ، وهو بعمله هذا لا يفرض على الأشياء سلوكاً معيناً ، بل يسجل واقعها مهما كان مفصلا أو معقداً ، ويخرج من مشاهداته بالقول بقوانين تحكم علاقة هذه الظواهر بعضها ببعض »[1].

تلك مهمة الباحث !! أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد ، وفى ضوء هذا الفهم يتبين مدى تجاوز بعض النحاة العرب لمهمتهم ، إذ لم يكتفوا بما يتوقع منهم من تحقيق المادة المروية ودراستها فقط ، بل قد تدخلوا فى ذلك أحياناً بالصنعة أو طلبها عند من يجيدها ، وأحياناً أخرى بتخريب النصوص وتحريفها عن ظاهر الرواية فيها ، وأحياناً بافتراض الوجوه فيها على مقتضى القواعد ، وهذا مسلك قد جانبه التوفيق فى جملته وتفصيله !!

وإذا شئنا الآن تحقيق النفع لنا ولدراسة النحو ، فإن الواجب العلمى يفرض علينا رد الأمر إلى وضعه الصحيح ، ويتحقق ذلك - فيما أعتقد - بجمع النصوص التى وردت عنها آراء صريحة من الأقدمين تنص على الطعن فى وجودها أصلا أو الطعن فى سلامة روايتها ، ثم القيام بعد ذلك بنخلها وتحقيق روايتها ، أو بعبارة أخرى : التأكد من استعمالها وسلامتها كما نطقت فى عصر الاستشهاد الذى اعتمد عليه النحاة. على أن يشمل هذا التحقيق أيضا ما يشك فى صحته من مادة الدراسة فى النحو بناء على ما يبدو فيه مظهر الصنعة فى متنه وموضوعه ومعانيه - وإن لم

---

(١) أصوات اللغة ص ٥ .

يرد نص عن الأقدمين فى الطعن فيه - وذلك بالاستعانة بأسلوب المقارنة بينه وبين النصوص التى وردت موثقة فى عصره ، وفى ظنى أن هذا التحقيق ضرورى لصالح النصوص ودراسة النحو جميعا .

أخيرا . فإن ما تحصل لدينا عن مادة اللغة المروية التى داخلها الشك تلخصه عبارة واحدة هى : تجميع هذه النصوص وتحقيقها بدقة ، والنظر بعد ذلك فيما ترتب عليها من آراء ومسائل فى كتاب النحو العربى مما ناء به كاهله ، وطال به نصه !!

٥ - الضوابط السلوكية للرواية ومدى صلاحية استخدامها فى اللغة

الضوابط السلوكية للرواية تناولت المتن والسند - رجاله وطرقه - وترتب على ذلك توثيق وتضعيف فى المادة المروية من اللغة كما كان الأمر فى نصوص السنة تماماً، ولقد انتقلت الطريقة من استخدامها دينياً فى الحديث الشريف إلى استخدامها فى اللغة بمادتها ومصطلحاتها وفهم هذه المصطلحات ، وكان التساؤل الذى أوردناه فى نهاية الفقرة الخاصة بذلك - فى الفصل الأول - هو : أكان من الضرورى فى اللغة والأدب استخدام ضوابط السلوك فى الرواية ؟؟ وهنا موضع الوفاء بإجابة هذا التساؤل .

هناك فرق بين النظرة الدينية لنصوص الحديث والنظرة الاجتماعية لاستخدام اللغة ، إذ يرتبط بالأولى معان دينية تراعى ، باعتبار نصوص الحديث منسوبة للرسول قولا وعملا ، وباعتبارها مكملة للقرآن فى أخذ أحكام الدين ، فمن الطبيعى أن يكون الحرص عليها وعلى صحتها باستخدام ضوابط السلوك فى روايتها . أما مادة اللغة المروية فليس لها كل هذا الحرص والتقديس ، فاستعمال الناس للغة فى شعرهم ونثرهم وجدهم وهزلهم أمر اجتماعى عادى فى الحياة ، لا يحس الناس حوله بتقديس أو رهبة وإن كانوا يحسون بوجوب المحافظة عليه وعلى عرفهم فى نطقه .

وعلى ذلك ، لم يكن ثمة ضرورة ماسة إلى هذا المسلك الغريب فى ضبط اللغة

عن هذا الطريق الشاق !! فهو أمر يمكن احتماله فى السنة من أجل العقيدة ، لكنه فى اللغة تكلف احتياط تجاوز المطلوب فى موضوعه ، لأن الأمر فى اللغة - كما يقول «الدماميني» عن الحديث الدينى باعتباره أحد نصوص اللغة - « إن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن - الذى هو مناط الأحكام الشرعية - وكذلك ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن فى ذلك كله كاف » [1] وإذا كان المطلوب غلبة الظن فى نصوص اللغة - وإن كانت من السنة - فإن الضبط بالسند وطرق الأخذ والتحمل وكيفية النقل محاولة للوصول إلى اليقين فيما يكفى فيه الظن الغالب وهو تزيُّد لا حاجة اليه .

وفرق آخر بين نصوص الحديث ومادة اللغة من غيره ، هو ما يتعلق بمصدر الاثنين ، إذ ينسب الحديث - كما هو معروف - إلى الرسول (ص) قولا وفعلا ، فالمصدر واحد ، ويمكن على هذا تحديد الأسانيد وحصرها حيث تنتهى كلها إلى الرسول (ص) كما حدث فى أواخر القرن الثانى الهجرى ، أما مادة اللغة - غير الحديث - فتختلف مصادرها باختلاف عشرات الألوف من الشعراء والأعراب الذين التقى بهم الرواة ، فمن أين لنا إذن بمن يحيط بسلوك الرواية أمام هذه الأعداد الكثيرة المتناثرة!! الحق أن استخدام ضوابط الرواية فى ذلك أمر غير عملى ، يؤدى التزامه إلى مشقة وضيق ، ولكن علماءنا الأقدمين تخلصوا من هذا المأزق بأن جعلوا العلماء الرواة فى القرن الثانى - كأبى عمرو بن العلاء والأصمعى - هم الذين تنتهى الأسانيد إليهم غالباً ، وهذه ضرورة ألجأهم إليها تلك الصعوبة التى واجهتهم فى نسبة النصوص لأصحابها من الناطقين ، فقنعوا بنسبتها إلى الرواة العلماء الذين يمكن حصرهم وسوق الأسانيد إليهم ما دام من المتعذر الإحاطة بالناطقين أنفسهم .

إن حقيقة الأمر فى هذا الموضوع أن علماء اللغة وجدوا طريقة جاهزة معدَّة لدى علماء الدين فاستخدموها فى توثيق رواية اللغة مع اختلاف الجهة - كما يقول أصحاب المنطق - فى الأمرين دينياً واجتماعياً ، فتحملوا من ذلك عنتاً فى استخدام ضوابط الرواية عملياً فى القرن الثالث وما بعده ، ومن أجل غُربة هذا المسلك عن اللغة - لأن أصله دينى - انصرف عنه بعض علماء اللغة أنفسهم حتى فى القرن الثالث كالمبرد فى كتابه « الفاضل » والصولى فى كتابه « أدب الكتاب » وقد اعتذر

---

(١) خزانة الأدب جـ ١ ص ٩ .

هذا الأخير في أول كتابه عن حذف الإسناد خوفاً من التطويل وقصداً للتخفيف ، ويضاف لذلك أنه لم يكتب لهذه الطريقة في رواية اللغة من الاستمرار والشهرة ما بقي حتى اليوم في رواية الحديث .

وعلى كل فإن هذا الجهد - حتى مع غربته عن اللغة - كان وسيلة مفيدة للتأكد من تناقل رواية النصوص بين العلماء أنفسهم - المتأخر منهم عن المتقدم - وإن كان هذا التأكد نفسه لا يمكن ادعاؤه بين الرواة الأوائل وأصحاب اللغة من الناطقين أنفسهم شعراء أو أعراباً عن هذا الطريق ، فقد اتسع عليهم الأمر في الأخذ عنهم ، وتعذر عليهم حينئذ ضبطهم وحصرهم ونسبة التوثيق إليهم - كما سيأتي الحديث على هذه الفكرة في الاستشهاد .

٦ - العصبية والمنافسة عامل دخيل على رواية اللغة

لقد كانت العصبية والمنافسة - كما سبق في الفصل الأول - وراء كثير من الروايات والأخبار التي وردت عن رواية اللغة ورواتها ، وفيها وصف متطرف حاد لكل منهما بالقبول والرفض أو التوثيق والتضعيف ، وقد شملت تلك المشاحنات العلمية رواية المصرين عموماً - البصرة والكوفة - والأشخاص فيهما خصوصاً ، وتعدى ذلك إلى العلماء من مصر واحد - كالأصمعي وأبي عبيدة - بدافع المنافسة ، فما هو الرأي في هذه الأخبار والآراء ؟؟ وما الذي ينبغي عمله الآن تجاهها وتجاه ما ترتب عليها !!

إن التعصب والمنافسة من الأمور الذاتية التي تدفع للتعاطف النفسي أو الازورار والنفور دون أسباب معقولة ، سواء كان ذلك بالنسبة لاتجاه كامل متميز - كالبصرة أو الكوفة مثلا - أم بالنسبة لأشخاص بأعيانهم ، ومن حق كل إنسان أن يتعاطف مع من شاء وأن يحرم من ذلك ما يريد أيضا ، لكن بشرط ألا يتعدى ذلك مجاله الشخصي مما يتعلق بالنفور أو الرغبة ، وإلى هنا لا يكون ثمة خطر فعلي للتعصب والمنافسة !! .

أما إذا دفع ذلك إلى سلوك متحيز تجاه الآخرين أو إبداء الرأي فيهم أو في علمهم بناء على هذه الدوافع ، فهنا يكون المزلق الخطر لضياع الحقيقة بين الهوى

والغرض ، وما يدفع إلى ذلك من صخب انفعالى متطرف فى المدح أو القدح !! خصوصاً إذا وردت هذه الآراء عن علماء يعتد بهم ، يتناقلها الناس بعدهم حفيين بها مقدرين لها !!

وبناء على ذلك .. فإن الآراء والأخبار والنصوص التى وردت عن النحاة والرواة متأثرة بهذا الدافع العاطفى الشخصي مما وصفه ابن جنى بقوله « كثيراً ما يهجن بعضهم بعضاً ، ولا يترك له فى ذلك سماء ولا أرضا » هى فى الحق روايات ينقصها الموضوعية والإنصاف ، لأن منشأها التعصب والمنافسة ، وما كان ينبغى لعلمائنا الاقدمين أن يسمحوا لنظرتهم لرواية اللغة ودراستهم لمادتها أن تتطرق إليهما هذه الشوائب التى أساءت إليهما معاً ، وما ترتب على ذلك من مجادلات ومناقشات مازلنا نحمل وزرها حتى الآن !!

ومن الضروري - فيما أعتقد - تجاه هذه الروايات والأخبار المتطرفة عن رواية اللغة ورواتها ومادة الرواية أيضا أن تجمع أولا من مظانها فى كتب طبقات النحاة واللغويين ومجالس العلماء ومصادر الخلاف بين البصريين والكوفيين - الذى امتد تأثيره إلى البغداديين والمصريين والأندلسيين - ثم من كتب مسائل النحو أيضا حديث نجدها ممتدة فى تفريعات المسائل وتصارع الآراء النحوية . ثم بعد جمعها تحقق بدقة ليتأكد فى ذلك مما منشؤه الرأى والغرض ومما يسنده الحق والإنصاف - وبعد ذلك تأتى خطوة أخرى هى نخل مسائل النحو وآراء النحاة المتصارعة بناء على التحقيق الذى يتناول الآراء المتطرفة عن المادة المروية ورواتها ، وفى ظنى أن هذا الجهد سيؤدى إلى نتائج مفيدة للغاية بالنسبة للعلماء والتراث ومسائل النحو جميعاً ، فليت لنا من يتابع ذلك ويستقصيه !!

استخلاص وجهة نظر المحدثين فى رواية اللغة

من هذا العرض السابق لأسس الصواب والخطأ لدى الأقدمين عن الرواية والرواة تفصيلا ، وبيان الرأى فيها من وجهة النظر الحديثة ، نستخلص الأمور التالية لبيان وجهة نظر المحدثين فى الرواية والرواة .

أولا : أن توثيق الرواة وتضعيفهم ينبغى أن يقوم على أساس الاستعمال والتحقق منه دون التعلق بأمور مظهرية كادعاء المشافهة ، أو ظروف شخصية مما يكون بين الدارسين والرواة ، ووسيلة ذلك التحقق فى الاستعمال هو الاعتماد على نموذج لتمثيل مستوى اللغة موضع الدرس ، ولا مانع من الاستعانة بالرواة بعدئذ لتأكيد نتائج الدراسة - على أن يكون الاعتبار الأول للناطقين أنفسهم - تماماً كما نتأكد من ذلك فى بيئة اللغة المدروسة نفسها - وبهذه الطريقة يتحقق فى المادة المدروسة سلامة الخطة وتمثيل الصبغة الاجتماعية للغة .

ثانيا : أن نتائج الدراسة ينبغى أن ترتبط بالمادة اللغوية التى كانت موضع الدرس ولا تتعداها ، فإذا درس الشعر وحده كانت نتائج الدراسة له ، وبالمثل النثر واللهجات ، أما أن يلجأ الدارس إلى صنف معين من اللغة - كالشعر الغريب لدى النحاة مثلا - ثم يدعى بعد ذلك أنه يمثل كل مستويات اللغة موضع الدرس ، فهذا مرفوض ، إذ من واجب الباحث أن يرتبط بالمستوى الاجتماعى للغة المدروسة ، ويشمل بدراسته عرفها اللغوى كله دون تمييز بين شىء وآخر .

ثالثا : الدراسات الحديثة تفرق بين « الخليقة والسليقة » أو بعبارة أخرى : بين الاستعداد والتعلم ، ولا يتحقق الاستعداد للكلام عملياً إلا بالتدريب والتمرين المستمر، تماماً كما نكتسب كل المظاهر الاجتماعية الأخرى من عادات وتقاليد فى الحياة ، وقد سبق « ابن خلدون » بهذا المعنى فى رأيه الناضج عن اكتساب ما أسماه «الملكة اللسانية» وقد نفى أن يكون تمكنها فى بعض العرب طبعاً وجبلة .

وبناء على ذلك ، فإن ربط أخذ اللغة عن قوم معينين ادعيت لهم الفطرة والخليقة ومنع الأخذ عن غيرهم مما ادعى أنه عار عن هذه الصفات ربط ليس له ما يسوغه علمياً ، وينبغى إذن أن ينطلق أخذ اللغة من هذا الوهم الكاذب ، فاللغة اكتساب ، وما دام الفرد ممثلا صحيحاً لبيئته اللغوية التى يعيش فيها فإنه ينعكس

عليه كل عاداتها اللغوية تقدم به الزمن أو تأخر حضرياً كان أو بدوياً .

رابعا : إن المادة المروية التى داخلها الشك عموماً سواء ما داخله منها النحل والتزيد أم ما داخله التغيير - وكذلك المادة المشكوك فيها فى دراسة النحاة مما داخلها الصنعة أو التخطئة أو التحريف أو تجويز الوجوه المتعددة فيها ينبغى جمعها ونخلها ومعرفة الصحيح منها من المزيف ، أو بعبارة أخرى : التحقق من صحة الاستعمال فيها أو ادعائه ، ثم النظر بعد ذلك فى مسائل النحو فى ضوء هذا التحقيق لمصلحة النحو نفسه .

خامسا : ليست هناك ضرورة ماسة لضبط اللغة عن طريق ضوابط سلوكية ذات سمات خاصة فى السند والمتن ، قد يكون ذلك مناسباً فى رواية نصوص الدين ، لكن لا حاجة إليه فى نصوص اللغة ؛ لأن هناك فرقاً بين النظرة الدينية لنصوص الدين والنظرة الاجتماعية لنصوص اللغة ، الأولى تعتمد على اليقين والقطع ، ويكفى فى الثانية الظن المرجح .

لذلك فإن تجربة نقل هذه الضوابط الدينية إلى مجال اللغة العربية كلف اللغويين عنتاً ومشقة !! ولم يكتب له البقاء والاستمرار بعد ذلك ، فقط قد يؤدى هذا الجهد فائدة مؤكدة لنا الآن فى تحقيق النصوص وتناقلها بين الرواة ، لكنه لا يفيد كثيراً فى تحقيق الاستعمال بين الناطقين ، وهذا الأمر هو الجدير حقاً بالاعتبار .

سادسا : إن النظرة لمادة اللغة ورواتها ينبغى أن تقوم على أسس موضوعية وذلك بالتأكد من مدى الصدق فى أخذ اللغة ونقلها ، ولا يسمح مطلقاً لاعتبارات شخصية قائمة على التعصب والمنافسة أن تشوش هذه النظرة أو تسىء إليها ، ومن هنا يكون من الضرورى جمع الأخبار والآراء والروايات القديمة التى قامت على هذا الأساس الانفعالى لنخلها لمصلحة الرواية والدراسة جميعا .



ثانيا :

آراء النحاة عن الاستشهاد باللغة في ضوء علم اللغة الحديث

١ – تقويم آراء الأقدمين عن الاستشهاد باللغة تفصيلا .

٢ – استخلاص نظرة المحدثين للاستشهاد باللغة .

تقويم آراء الأقدمين عن الاستشهاد باللغة تفصيلا

ينبغى فى هذه الفقرة بيان الأمور الآتية :

١ - الاحتجاج باللغة بين التوقيف والعرف .

٢ - نصوص القرآن والسنة من الناحيتين الدينية واللغوية .

٣ - قيمة التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة فى تقييد عصر الاستشهاد .

٤ - الخطأ فى عموم الأخذ عن القبائل لا تخصيص النموذج فى الاستشهاد .

٥ - مدى صحة الربط بين اللغة والعنصر فى الناطقين باللغة .

٦ - استقراء اللغة بين الوصف المنظم والتحكم .

٧ - حاجة بعض شواهد النحو إلى المراجعة والتحقيق .

وهذه الأمور تلتزم - كما هو واضح بالنظر إليها - ما تحصل بين أيدينا من أسس نظرة النحاة للاستشهاد باللغة ، لتفسيرها وبيان الرأى فيها من وجهة النظر الحديثة .

* * *

١ - الاحتجاج باللغة بين التوقيف والعرف

من المفيد أن نتذكر مرة أخرى ما عرض فى الفصل الثانى من رأى ابن فارس ومن كان على نهجه - كابن درستويه - من الربط بين الاحتجاج باللغة والتوقيف الإلهى فيها ، أو بعبارة أدق : اعتبار الاحتجاج دليلا على التوقيف الإلهى فيها كما قال « والدليل على ما نذهب إليه - من التوقيف - إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ، ثم احتجاجهم بأشعارهم ، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا ، لم يكن أولئك فى الاحتجاج بهم بأولى منا فى الاحتجاج لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق » .

إن حقيقة الأمر فى هذا الموضوع أن القائلين بالتوقيف - كابن فارس - قد دفعهم إلى ذلك الافتتان باللغة الفصحى ، ودورها العظيم الذى تؤديه بين الناس

اجتماعياً وفكرياً ودينياً ، فأحاطوها بالتقديس والتنزيه ، وانتهت بهم المغالاة فى ذلك إلى القول بالتوقيف ، أما محاولة تسويغ ذلك بإجماع أو غيره فليس سوى تعلات لفكرة سائرة عن الناطقين العرب بين بعض العلماء ، وليس كل ما هو سائد صحيحاً دائماً .

إن المعتبر فى هذا الموضوع هو عرف الناطقين باللغة لا عرف العلماء عنهم والناطقون من الأعراب والشعراء - في عصر الاستشهاد - لم يكونوا على دراية بهذا العرف العلمى ، ولو تصورنا أن أحدهم قد خوطب به لما فهمه ولظن بمن يقول به الظنون!! وربما اعتبر ذلك سخرية منه للتشكيك فى سلامة روحه وعقله !!

* حكي أن دعبلا وقف عليه أعرابي وهو ينشد :

إذا القوس أوترها أَيِّدٌ رمى فأصاب الكُلا والذرى

فقال (الأعرابى) له : ما عنيت ؟!

فقال دعبل : القوس قوس قزح ، أمطرت الأرض بها ، فأعشبت ، فرعاها الإبل فسمنت كلاها وأسنمتها .

فقال الأعرابى : لله دركم يا حاضرة !! إنكم لتسيرون معنا فتساوون ، وتتنكبون عنا فتفوتون [١] .

وفهم هذا الموقف ينبنى على المفارقة بين نظرة العلماء لغوياً لكل من الأعرابى البدوى والشاعر الحضرى ما صرح به الأعرابى نفسه عن البدو والحضر إذ تقوم نظرة العلماء على توثيق الأعرابى البدوى لا الشاعر الحضرى ، بينما يصرح الأعرابى بما لا يتفق مع هذا الفهم من تفضيل الحضر على البدو تفضيلا عاماً لم يقصره على الموقف الطريف لبيت الشاعر ، ودلالة هذا الموقف فيما نحن بصدده أن الأعراب لم يدعوا لأنفسهم حقاً إلهياً أو بشرياً ، فالربط بين اللغة والتوقيف الإلهى فى أذهان بعض النحاة العرب لم يكن فكرة مستقيمة بالنسبة للمستعملين للغة ، حيث حملوا بذلك ما لم يحملوا ، وادعى عليهم ما ليس فيهم .

ومن الحق أن فريقاً آخر من الدارسين العرب قد شك فى هذا الاتجاه كابن جنى وأستاذه أبى على الفارسى - وكانا على مذهب المعتزلة - إذ يقرر ابن جنى فى

(١) راجع : شرح المقامات الحريرية (للشريشى) جـ ١ ص ٢٩٩ .

الخصائص فى حديث طويل أن اللغة اصطلاحية ، ويناقش أدلة القائلين بالتوقف ، لكنه ينتهى بنا نهاية غير متوقعة تدل على الحيرة والاضطراب ، فيقول « إننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة ما يملك على جانب الفكر ..... فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توقيفاً من الله ، وأنها وحى »[١] .

وعلى كل فليس هذا موضع النقاش الطويل حول قضية التوقيف والعرف فى اللغة ، وعلاقة ذلك بنشأة الكلام الإنسانى ، وما أثاره هذا الموضوع من تصورات خيالية وآراء عقلية ونقلية سواء أكان ذلك بين علماء اللغة العرب أم علماء اللغتين الإغريقية واللاتينية من الغربيين ، فالمهم فيما نحن بصدده أن الربط بين الاحتجاج باللغة والتوقيف الإلهى قد تفرع على قضية أخرى هى نشأة اللغات الإنسانية ، وكلا الأمرين أصبح غير ذى موضوع من وجهة النظر اللغوية الحديثة .

لقد كتب هيردار Hardar فى نهاية القرن الثامن عشر يقول : « لقد اخترعت اللغة بوسائل الإنسان الخاصة ، لم يكن الله هو الذى اخترع اللغة للإنسان ، ولكن الإنسان نفسه هو الذى اضطر إلى اختراعها بطريق ممارسة قدراته الخاصة »[٢] .

وقد ساعد على تأكيد هذا الفهم فى اللغة الاتجاه العلمى الموضوعى منذ بدء النهضة الأوربية التى كان من ألمع أسمائها (كانت وجوته وداروين) الذين كان لجهودهم فضل فى طرح الأفكار الغيبية من الأذهان ، وكان منها بالطبع فكرة التوقيف الإلهى فى اللغة ، فقد انصرف الدارسون المحدثون بعد ذلك عن هذه الفكرة ، ليسمح لفكرة أكثر نفعاً كى تسود وتتأكد ، ومضمونها ما عبر عنه « هيردار » بقوله « ولكن الإنسان نفسه هو الذى اضطر إلى اختراعها بطريق ممارسة قدراته الخاصة » وممارسة الإنسان لقدراته لا تختص بطائفة من الناس دون الأخرى ، واضطراره إلى الاختراع والتجديد فى اللغة لا يتوقف عند عصر دون آخر ، فاللغة ترتبط بعرف من يتكلمونها وحاجتهم إلى استعمالها فى الاتصال والتفاهم .

وبناء على ذلك يمكن فهم ما قاله بعض علماء العربية « كابن فارس » و « ابن درستويه » ، عن التوقيف الإلهى فى العربية الفصحى ، وما حام حوله « ابن جنى »

---

(١) راجع : الخصائص جـ ١ ص ٤٧ .

(٢) The Miraculous Birth of Language P. 27

وتردد فى القطع به ، ثم ما بنى على ذلك من الربط بين الاحتجاج باللغة والتوقيف الإلهى فيها ، وقصر هذا الإلهام على قوم معينين عاشوا فى عصر الاحتجاج من شعراء وأعراب ، ومنعه عن غيرهم من أهل عصرهم وما بعده من العصور – فكل هذه آراء دفع إليها شدة الاعجاب بالعربية الفصحى ، لكنها لا تتفق مع الواقع الاجتماعى للغة فى عصر الاستشهاد أو بعد هذا العصر .

وعلى ذلك ، ينبغى – فيما أفهم – تنحية فكرة الإلهام الإلهى عن قضية الاحتجاج باللغة العربية ، وقصر هذا الأخير على العرف اللغوى للناطقين أنفسهم فى عصرنا الحاضر أو فى العصور السابقة .

٢ – نصوص القرآن والسنة من الناحيتين الدينية واللغوية

فى معرفة موقف النحاة من مصادر الاستشهاد فى الفصل الثانى تناول البحث مصادر أربعة هيئت نصوصها لدراسة النحاة هى : القرآن والسنة والنثر والشعر وتبين من استقراء آرائهم ومسائلهم موقفهم مما قبلوه منها أو ما صرفوا أنفسهم عنه .

وينبغى فى هذه الفكرة بيان الرأى من وجهة النظر الحديثة فى الأمرين التاليين:

أ – نصوص القرآن والسنة بين التحرز الدينى والعرف اللغوى .

ب – الرأى فى الاستشهاد بالقرآن والسنة .

لقد صرف النحاة أنفسهم قصداً عن الاستشهاد بالقرآن والحديث ، ومن البديهى أنهم كانوا على علم تام بوجود هذه الثروة الموثقة من نصوص اللغة بين أيديهم ، لكنهم تحرجوا من استخدامها فى دراستهم ، ووقف « التحرز الدينى » بينهم وبين الإفادة منها ، بل دفعهم ذلك لما هو أبعد ما يعد لدى النظر العلمى المنصف أمراً يدعو للغرابة والدهشة ، لكنه مع التدقيق فى موقفهم ينسجم معه كل الانسجام . ففى فترة ازدهار دراسة اللغة – فى القرن الثانى وما بعده – كانت نصوص القرآن والسنة موثقة فى أيدى العلماء ، الأولى بتوثيق سند القراءات فيها ، والثانية بجهود العلماء فى جمعها ونخلها متناً وسنداً ، ومع ذلك فقد سلك النحاة إزاء هذا التوثيق موقفاً غريباً ، إذ راحوا يؤكدون توثيقها بنصوص أقل منها توثيقاً مما أطلق عليه « كلام العرب » من الشعر والنثر حتى لنجد بين المتأخرين من يؤلف كتاباً بعنوان « تنزيل الآيات على

الشواهد من الأبيات » ولأمر ما حرص « ابن جنى » فى كتابه « المحتسب فى القراءات الشاذة » على إيراد الشعر والنثر من « كلام العرب » استدلالا على هذه القراءات ، فأيهما إذن كان ينبغى أن يستدل به على توثيق الآخر ؟! من الواضح أن نصوص القرآن والحديث كانت أشد توثيقاً ، وهى بذلك خليقة أن يستدل بها لا أن يستدل عليها ، ولكن النحاة سلكوا فى ذلك مسلكاً مضاداً . وقد يبدو هذا غريباً منهم !! لكنه - مع فهم ظروف موقفهم كله - أمر لا غرابة فيه ، إذ نظروا إلى نصوص القرآن والحديث نظرة تقديس وتنزيه ، فانصرفوا عنهما فى الدراسة والاستدلال عليها بفعل التحرز الدينى ، ومع ذلك حاولوا توثيق عربية القرآن ، فبذلوا فى ذلك جهداً يدور حوله ولا يمسه ، وهو الاستدلال عليه بكلام العرب ، وحين تناولوا نصوص القرآن ، والحديث بعد ذلك بالتفسير والإعراب ، صاحبتهم تلك الرهبة نفسها - وبخاصة مع نص القرآن - إذ استخدموا ما استخلص من القواعد النحوية - التى حمل كتاب سيبويه أسسها العامة - فى إعراب القرآن وفهم معانيه ، فإذا صادفهم فى نصوصه ما لا يتفق مع القواعد ، وقعوا فى حرج عظيم من التوقف أو التخريج أو التفريق فى معاملة النصوص - فما هو الرأى فى هذا الموقف من النحاة ؟!

إن الباحث فى اللغة ينبغى له أن يتخلص تماماً من كل التأثيرات الخارجة عن عرف اللغة نفسها أو ما يدور فى هذا النطاق من توثيق النصوص المدروسة ومعرفة الظروف الاجتماعية التى تحيط بها ، ليتجرد بذلك بحثه من كل ما هو دخيل على النظر اللغوى سواء ما يتعلق به أو ما يتعلق بمادة الدراسة نفسها .

وعلى ذلك فإن تدخل « العامل الدينى » فى موقف النحاة من نصوص القرآن والسنة أمر جانبه التوفيق من وجهة النظر الحديثة ، باعتباره عاملا دخيلا لم يكن من المفيد اعتباره فى دراسة اللغة ، وكان من واجب النحاة أن يوجهوا - فيما يختص بهذا الموضوع - جهدهم لدراسة القرآن والحديث بعد التأكد من توثيق القراءات والأحاديث ، يعاونهم على ذلك علماء الدين الذين بذلوا جهداً يذكر فيشكر فى توثيق السند والمتن، لكنهم بدلا من ذلك داخلتهم الرهبة الدينية ، فحرموا جهدهم اللغوى وحرمونا معهم من الاعتماد على نصوص موثقة هى القرآن والسنة !!

ومن المفيد لنا الآن أن نعيد تصحيح ما سنه لنا الأقدمون - فى هذا الموضوع - من سنة غير حسنة ، وأن ننحى عن أذهاننا الرهبة الدينية أمام نصوص القرآن والسنة.

باعتبارها رهبة مفتعلة لم يكن لها ما يسوغها فى دراسة لغوية لنصوص القرآن والحديث .

* يقول إسرائيل ولفنسون : إن القرآن أصدق مقياس للبحث فى لغة العرب فى عصر ظهور الإسلام .

* ويقول أيضا : الأحاديث الصحيحة أهم كثيراً فى نظرنا أثناء البحث اللغوى من الشعر الجاهلى الصحيح ، لأنها من النثر ، وهو دائما يعطى الباحث اللغوى صورة صحيحة لروح عصره ، بخلاف الشعر ، لأنه يحتوى على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التى تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة وتشتبه عن الروح السائدة فى عصره بغير تكلف [1] .

والذى يمكن فهمه من النصين السابقين بصورة عامة هو اعتبار نصوص القرآن والحديث أهم فى الدراسة من نصوص الشعر التى اعتمد عليها النحاة غالباً ، لكن تخصيصه نصوص السنة بوصف (الصحة) تخصيص لا موضع له للبحث فى اللغة ، إذ يذكرنا ذلك هنا بما تعلل به بعض النحاة المتأخرين لانصراف السابقين عنهم عن نصوص الحديث ، بأنه لا يمكن التأكد من نسبة الكثير منه إلى الرسول (ص) وأنه قد داخله الزيف والوضع ، فإن اعتبار الصحة وسلامة النسبة لها فائدتها التى لا شك فيها فى دراسة السنة من الناحية الدينية ، أما نظرة اللغوى لهذه النصوص - ولو كانت موضوعة - فتعتمد على التوثيق العام لها ، فإذا كان التغيير قد حدث فيها فقد حدث فى عهد الصحابة والتابعين ، وهو عصر وثق النحاة أنفسهم كل ما نطق فيه، وهذا المعنى هو الذى يهم الباحث فى اللغة .

وخلاصة الرأى فى هذا الموضوع أن نصوص القرآن وكذلك السنة - صحيحة أو غير صحيحة - ينبغى أن ينحى من النظر اللغوى إليها ما داخله من العرف الدينى ، وما أدى إليه قديماً من الانصراف عن استنباط القواعد منها ، كما ينبغى فى ضوء هذا الفهم درسها من جديد باعتبارها مصدراً مهماً يمثل « نثر الفصحى » فى عصر ظهور الإسلام ، بل وما قبله من لغة الجاهلية .

---

(١) راجع : تاريخ اللغات السامية ص ٢٠٦ - ٢١١ .

٣ - قيمة التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة فى تقييد عصر الاستشهاد

فى تتبع هذه الفكرة فى الفصل الثانى اتضح أن علماءنا الأقدمين قصروا دراستهم للغة على عصور معينة اختلف مداها فى الحضر عنه فى البادية ، وقد كان وراء تقييدهم للعصر رغبة طيبة فى الاعتماد على مادة لغوية صالحة للدراسة ، أداهم اجتهادهم فى البحث عنها إلى الربط بينها وبين الزمن الذى تأرجحت نظرتهم إليه بين المغالاة فى الاحتجاج بما أوغل فى القدم من لغة الجاهلية فقط ، أو التسامح فى ذلك بما يمتد إلى منتصف القرن الثانى الهجرى فى الحضر وحوالى أواخر القرن الرابع الهجرى فى البادية .

وقد قدر لهذا العرف العلمى الذى ساد بين النحاة أن يتغلب فيه - بفعل العادة المتوارثة - مقياس العصر على المادة اللغوية باعتبار القديم خيراً من المحدث ، وأن اللغة تسير القهقرى كلما تأخر بها الزمن ، فجرد النحاة من تقييد العصر مقياساً يتحكم فى المادة اللغوية بصرف النظر عن قيمة هذه المادة فى ذاتها : مما عبر عنه ابن الأثير بقوله : فهذا تفضيل بالأعصار لا بالأشعار ، وفيه ما فيه [1] !! .

فما هو الرأى فى هذا الموقف وما ترتب عليه !! - يتناول ذلك ما يلى :

أ - معارضة المنصفين من علماء العرب لفكرة القديم والجديد فى اللغة .

ب - وجهة النظر اللغوية الحديثة عن هذا الموضوع .

جـ - وجوب إطلاق عصر الاستشهاد فى دراسة العربية .

من الإنصاف أن يذكر أن بعض علماء العربية قد وردت عنهم آراء متناثرة لها دلالتها فيما نحن بصدده .

* قال ابن قتيبة : ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص بهذا قوما دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوما بين عباده فى كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً فى عصره ، وجعل كل شرف خارجيّة فى أوله ، فقد كان «جرير والفرزدق والأخطل» وأمثالهم يعدون محدثين ، وكان

(١) عن : الأدب العربي وتاريخه جـ ٢ ص ٥١ . وقد بحثت عنه - قد جهدي - في مظانه من كتب ابن الأثير ، فلم أهتد إليه !!

« أبو عمرو بن العلاء » يقول : لقد كثر هذا المحدث وحسن ، حتى لقد هممت بروايته !! ثم صار هؤلاء قدماء عندنا ببعد العهد منهم ، وكذلك من بعدهم لمن بعدنا « كالخريمي والعتابي والحسن بن هانيء » وأشباههم فكل من أتى بحسن من قول أو فعل ، ذكرنا له ، وأثنينا به عليه ، ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله ، ولا حداثة سنه ، كما أن الرديء إذا ورد علينا للمتقدم أو الشريف لم يرفعه عندنا شرف صاحبه ولا تقدمه [١] .

* ويقول ابن عبد ربه : اعلم أنك متى نظرت بعين الإنصاف ، وقطعت بحجة العقل ، علمت أن لكل ذي فضل فضله ، ولا ينفع المتقدم تقدمه ولا يضر المتأخر تأخره [٢] .

* أورد أبو الفرج الأصفهاني ما يلي : أخبرني محمد بن عمران الصيرفي والحسن بن علي والصولي قالوا : حدثنا الحسن بن عليل العنزي قال : سمعت مسلم بن خالد بن معاوية بن أبي عمرو بن العلاء يقول : كان جدي أبو عمرو يقول : ختم الشعر بذي الرمة ، ولو رأى جدي عمارة بن عقيل ، لعلم أنه أشعر من ذي الرمة ، قال العنزي : ولعمري ، لقد صدق [٣] .

* ويقول ابن خلدون : كلام الإسلاميين من العرب أعلى طبقة في البلاغة وأذواقها من كلام الجاهلية في منثورهم ومنظومهم [٤] .

ودلالة هذه الاقتباسات الصريحة فيما نحن بصدده هي نفي اعتبار العصر عاملا مرجحاً في النظرة للناطقين ونطقهم شعراً ونثراً ، بل إنه ليبدو فيها ما يدل على معارضه التفضيل القائم على القدم وتقدم الزمن ، كما هو واضح في قول ابن قتيبة : «فكل من أتى بحسن من قول أو فعل ذكرناه له وأثنبنا عليه ، ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله ولا حداثة سنه ، كما أن الرديء إذا ورد علينا للمتقدم ، لم يرفعه عندنا شرف صاحبه ولا تقدمه » وبالتحديد في هذه العبارة فإن ما يدل على هذه المعارضة هو التعبير في جانب المتأخرين « بنفي الوضاعة » وفي جانب المتقدمين

(١) الشعر والشعراء ص ٦ - ٧ .

(٢) العقد الفريد جـ ٥ ص ٣٩١ .

(٣) الأغاني جـ ٢٠ ص ١٨٣ .

(٤) مقدمة ابن خلدون جـ ٤ ص ١٣٠٥ .

« بنفى الرفعة » كما يتضح هذا المعنى نفسه فى قول « ابن عبد ربه » « لكل ذى فضل فضله ، ولا ينفع المتقدم تقدمه ، ولا المتأخر تأخره » مع ملاحظة « نفى النفع » بالنسبة للمتقدمين ، و « نفى الضر » بالنسبة للمتأخرين ، بل إن فى النصين الأخيرين ما يدل على عكس الفكرة الشائعة من تفضيل عمارة بن عقيل على ذى الرمة وإن كان الأول متأخراً عن الثانى ، وكلاهما يحتج به لأنهما من البدو . وكما نص « ابن خلدون » صراحة على تفضيل الإسلاميين على الجاهليين ، فماذا يكون الأمر لو تصورنا أن «أبا عمرو بن العلاء» قد سمع مثل هذا الرأى مع ما هو مشهور عنه من عكس هذه الفكرة تماماً ، فلنترك الأمر للقارىء ، ليظن فى ذلك الظنون !!

قد لا يكون فى هذه الاقتباسات السابقة نص صريح على حجية اللغة فى الدراسة إذا ما تقدم بها الزمن أو تأخر ، بل هى حديث عن الشعر والشعراء والبلاغة والعلم ، وذلك يعنى - بعبارة حديثة - أنها تتحدث عن جمال النصوص لا عن صحتها اللغوية ، وهذا حق ، لكنها - حتى مع هذا الاعتبار - تدلنا على أمر مفيد هو الاعتراف فى الأدب بقيمة النصوص فى ذاتها ، بصرف النظر عن العصر تقدم أو تأخر ، وكان من المفيد لدراسة اللغة - لو أخذ هذا الفهم نفسه فى الاعتبار - دراسة مادة اللغة فى ذاتها متطورة بحسب العصور دون ربطها بعصر خاص وقفوا عنده ، ورفضوا متابعة اللغة بعده .

أما وجهة النظر الحديثة فيما يتعلق بهذا الموضوع ، فقد عرض لها «فندريس» فى حديث طويل فى كتابه « اللغة » فعرض وجهة نظر علماء اللغة الكلاسيكين فى اللغتين اللاتينية والإغريقية ، أولئك الذين اعتبروا فيهما أيضا مقياساً للكمال وصلتا إليه ، ثم أخذتا بعد ذلك فى التدهور والفساد ، وكان هذا المقياس بالنسبة للاتينية هو كتابات الأديب الرومانى « شيشرون » واللاتينية المثالية تتلخص فى مجموعة من الخطب والدراسات الفلسفية التى تركها الخطيب العظيم .

*

يقول فندريس : كان لغويو القرن المنصرم يقررون لكل لغة مثلا أعلى من الكمال ، وكانوا يجعلون هذا المثل الأعلى فى العهد الماضى وفى الماضى السحيق بطبيعة الحال ، ويزعمون أنه كانت توجد فى العصر البدائى لغة كاملة ذات اطراد مطلق ، وأنه لما كان التغيير من قوانين اللغة ، كان من المحتوم أن يسير تطور اللغة بها إلى الابتعاد عن مثلها الأعلى البدائى ، لذلك يتكلمون عن هذا التطور اللغوى فى

عبارات غريبة ، فهو عندهم تشويه أو تحريف أو فساد ، وليست لغاتنا الحديثة - هذه المواليد المتأخرة الأوان التي رمى بها حظها العاثر في شيخوخة الزمان - إلا بقايا مزدراة ، أو على حد تعبير « شليشر » الألماني إلا « فتاتاً نخرته العثة » فكلما تقادم عهد اللغة عظم جانبها من الاحترام (١) .

لكن « فندريس » يرفض هذا الاتجاه ، ويصف الرأي القائل بوجود لغة مثالية قدت في عهد سحيق مما قبل التاريخ بأنه عبث في عبث ، وأنه فرض خيالي لا قيمة له، إذ يجب أن نسلم بالتغيير ، لأنه حتمي ، ويجب ألا نستسلم للبكاء على العصر الذهبي ، فإنه لا وجود له !!

ثم ينتهي به الرأي بعد مناقشة طويلة لمن يربطون بين اللغة المثالية وبعض العصور القديمة إلى رأي معتدل مؤداه : أن اللغة تتطور ، وكل مرحلة من مراحل تطورها جديرة بالدرس ما دامت تعبر عن حاجات المجتمع وعاداته وتقاليده ، وليس لنا أن نصف اللغة بالتقدم أو الانحطاط « فاللغة لا توجد خارج أولئك الذين يفكرون ويتكلمون ، إنها تمد جذورها في أعماق الضمير الفردي ، ومن هنا تستمد قوتها لتنتشر على شفاه الناس ، غير أن الضمير الفردي ليس إلا عنصراً من عناصر الضمير الجمعي الذي يفرض قوانينه على كل فرد من الأفراد ، وعلى هذا فتطور اللغات ليس إلا مظهراً من مظاهر تطور الجماعات ، فليس لنا أن نرى فيه سيراً نحو غاية محددة » (٢) .

أجل .. ليس لنا أن نرى فيه سيراً نحو غاية محددة ، وليس لنا إذن أن نفترض أن اللغة كانت في عصر ما لغة مثالية ، ثم بدأت تسير نحو التدهور والانحطاط ، وليس لنا بناء على ذلك أن نتوقف عند عصر معين يستشهد بلغته مع رفض ما بعده ، فإن الأمر ينقلب حينئذ إلى مصادرة علمية تحكم على الدراسة - لا اللغة - بالتوقف والجمود !!

لكنْ .. ما هو الرأي إذن فيما يختص بالاستشهاد باللغة العربية ؟!

من الواضح بعد ما تقدم أن تقييد النحاة الاستشهاد باللغة بعصر معين والاقتصار في الدراسة على مادة اللغة في ذلك العصر لم يكن من وجهة النظر اللغوية

---

(١) اللغة ص ٤١٩ .

(٢) اللغة ص ٤٣٤ .

الحديثة فكرة صحيحة ، لأن ذلك - فيما أفهم - قد قام على اعتبار لغة هذا العصر في الحضر أو البادية هي اللغة المثالية ، وبعده انحدرت اللغة في طريق اللحن والفساد.

والحق أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لواقع اللغة العربية نثراً وشعراً في عصورها المختلفة إذا أخذ في الاعتبار العرف الاجتماعي للغة واختلاف استعمال مستوى الفصحى عن مستوى اللهجات ، وإذا خصصت النظرة بالفصحى وحدها فإن تتبع نصوصها التي بين أيدينا من الشعراء والناثرين بعد توقف الاستشهاد ، يتضح منه أنها حافظت على مستوى من الصحة والسلامة - إذا وضعت في إطار عصرها - لا بفضله ما وثقه النحاة من مادة اللغة في عصر الاستشهاد ، ولنا أن نراجع دواوين شعراء كالعباس بن الأحنف (ت ١٩٢) وأبي نواس (ت ١٩٨) وأبي العتاهية (ت٢١١) وأبي تمام (ت ٢٢١) وابن الرومي (ت ٢٨٣) والبحتري (ت ٢٨٥) وابن المعتز (ت ٢٩٦) والمتنبي (ت ٣٥٤) وأبي فراس (ت ٣٥٧) وأبي العلاء المعرى (ت ٤٤٧) ومن الناثرين الجاحظ (ت ٢٥٥) والإمام الشافعي وابن قتيبة وأبي العلاء المعرى ، وغيرهم في القديم والحديث ، وسوف يتضح لنا على الفور مدى التزام هذه المادة اللغوية لمستوى صواب الفصحى في عصرهم ، ثم مدى قصور فكرة تقييد عصر الاستشهاد التي حجزت الدراسة عن متابعة هذه المادة اللغوية التي تمثل الفصحى في عصرها أتم تمثيل ، ولم تفتقد الفصحى في تاريخها الطويل شعراء وناثرين يمثلون مستواها في عصورهم حتى وقتنا الحاضر - بصرف النظر عن فكرة السليقة والخليقة فقد تبين الرأى عنها فيما سبق - وإن افتقدت الدراسة الوصفية التي تتابع هذا التطور بالاستقراء والتقعيد .

أما من الناحية العملية فينبغي أن تدرس لغتنا الفصحى دراسة وصفية في عصورها المختلفة حتى وقتنا الحاضر ، باختيار نماذج موثقة مما بين أيدينا من نصوص تلك العصور تمثل كل مرحلة من مراحل اللغة شعراً ونثراً ، آخذين في الاعتبار مبدأ آخر هو « أن الربط في اللغة بين الأخذ وبين العصر كالربط بينه وبين الشخص مع انتفاء المعاصرة ، مادام هذا الشخص يلتزم بالمستوى الصوابي للمرحلة موضوع الدراسة »[1] .

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٧٨ .

وقد قام النحاة أنفسهم بما يقرب من هذه الفكرة حين نحوا من دراستهم شعراء فى العصر الجاهلى والإسلامى أحياناً ، كأمية بن أبى الصلت وعدى بن زيد العبادى والكميت والطرماح ، إذ لم يثقوا فى لغتهم مع تقدمهم فى الزمن بناء على ما ذكر سابقاً من « حضارتهم اللغوية والاجتماعية » فإن هذا الموقف بعمومه يمكن أن يتخذ دليلا على ما نحن بصدده من نفى اعتبار العصر عاملا مرجحاً إذا انعدمت الثقة ، والربط بين الأخذ والشخص مادام ثقة .

قد يكون ذلك رأياً طموحاً بعد أن فات الكثير !! لكنه ليس فى حكم المستحيل، ومع ذلك فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، وفى ظنى أنه مما لا ينبغى تركه العودة إلى المنهج الوصفى لدراسة الفصحى المعاصرة لمعرفة مدى التطور فيا معجماً وصرفاً ونحواً ودلالة .

٤ - الخطأ فى عموم الأخذ عن القبائل لا تخصيص النموذج

فى رصد مسلك النحاة والرواة تجاه تحديد البيئة فى الاستشهاد تبين أنهم قاموا حقاً بتمييز عام فى أخذهم عن القبائل ، فاختاروا بعضها ورحلوا إليها ونقلوا لغتها وقاموا بدراستها ، وانصرفوا عن بعضها الآخر ، فرفضوا الأخذ عنه ودراسة لغته مما وصفه من بعد بالتفصيل « أبو نصر الفارابى » فى نصه المشهور عن قبائل الاستشهاد .

لكن هذا التمييز العام - للأسف - لم يكن كافياً فى تحديد البيئة تحديداً يؤدى إلى سلامة الدراسة وعدم اختلاطها ، إذ شمل مجموعة من القبائل عبر « ابن جنى » عن مسلك النحاة تجاهها بقوله (اختلاف اللغات وكلها حجة) وكان هذا المبدأ هو أساس القبول للغات هذه القبائل ، مما عرفناه من قبل تحت عنوان (إطلاق القبيلة) فما هو الرأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة !! .

يشمل ذلك بيان الآتى :

أ - مناقشة مبدأ (اختلاف اللغات وكلها حجة) .

ب - وجهة النظر الحديثة فى تحديد البيئة .

جـ - الرأى فيما ترتب على عموم الأخذ فى مسائل النحو .

إن عبارة « ابن جنى » الآنفة الذكر تحمل فكرتين : أولاهما «اختلاف اللغات» والثانية أنها « كلها حجة » وهاتان الفكرتان يؤخذان من منطوق العبارة ، فقد فهم النحاة إذن أن اللغات التى أخذوها عن القبائل مختلفة فيما بينها ، وهنا يرد على الفور تساؤل عما إذا كانت هذه اللغات المختلفة صوراً مختلفة للفصحى ؟ أو أنها كانت من تأثير لهجات للقبائل مما لا علاقة له بالفصحى !! وأى هذين أخذ به النحاة!! .

يبدو أنه قد حدث لبس فى موقف النحاة إزاء هذين الاحتمالين ، فاللغات المختلفة كانت بتأثير لهجات للقبائل - وهذا هو الافتراض الأقرب إلى الواقع - لكن النحاة نظروا إلى تأثير هذه اللهجات على أنها صور للغة الفصحى ، وهذا هو الافتراض المعقول بالنسبة لهم ، وأدى بهم إلى هذا الفهم أنه لم يقم أصلا فى أذهانهم التفريق بين مستويين فى استعمال اللغة ، مستوى الفصحى ومستوى اللهجات ، وأن لكل منهما مجال استعماله الخاص ، ويجب أن تكون له دراسته الخاصة ، إذ لم يرد عنهم ما يدل على هذا التفريق والفهم ، وترتب على ذلك أن جدوا فى دراستهم لجانب واحد من الموضوع وهو « الفصحى » وسيطر عليهم هذا الفهم نفسه فى رحلاتهم للبادية وأخذهم عن القبائل ودراستهم للغاتها ، فدرسوا اللغات المختلفة بتأثير اللهجات على أنها هى الفصحى ، ولم يدر بخلدهم - تحت تأثير سيطرة الأفكار السابقة - أن يناقشوا موقفهم مع « اختلاف اللغات » وأن يضعوا هذا الاختلاف موضعه الحقيقى على أنه من «لهجات» ليدرسوه بهذه الصفة ، مع البحث عن نماذج أخرى تمثل الفصحى كالقرآن والحديث والشعر والنثر الفنى ، لاتخاذها مادة لغوية تؤخذ منها القواعد .

وترتب على هذا اللبس فى موقف النحاة من « اختلاف اللغات » أن وقعوا فى حرج شديد !! إذ وجدوا أنفسهم أمام مادة لغوية مختلطة مأخوذة عن لغات هذه القبائل، فلم يكن أمامهم إذن إلا ما عبر عنه « ابن جنى » عن موقفهم بقوله « وكلها حجة » وهذه العبارة لا تصلح منهجاً علمياً يعتمد عليه ، إذ هى تسليم مطلق أمام طوفان المادة اللغوية المتعددة البيئات ، وترتب عليها نتائج خطيرة فى مسائل النحو ، من اضطرابها وتعدد الآراء ووجهات النظر حولها ، بالإضافة إلى التفريعات الكثيرة على القواعد العامة من الشذوذ والقلة والاقتصار على السماع والنسبة إلى اللغات

وغيرها ؛ مما لا يصح أن توصف به لغة موحدة ذات خصائص متميزة منسجمة !!

ذلك هو مسلك النحاة تجاه الاستشهاد بلغات القبائل لخصته عبارة « ابن جنى » باختصار ودقة ، كما تحمل هذه العبارة نفسها وجوه المآخذ عليه وقصوره ، مما وقع به الغرم على دراسة النحو ومسائله .

أما وجهة النظر الحديثة فيما يختص بتحديد البيئة فإن من العناصر الرئيسية فى « النظرية الحديثة للمستوى الصوابى » مراعاة المستوى الاجتماعى للغة فللفصحى مستواها الخاص بها ، كما أن لكل لهجة من اللهجات مستواها الخاص أيضاً ، والصواب والخطأ بالنسبة لاستعمال الناطق باللغة يرتبط بهذا المستوى ويقاس به ولا يتعداه ، والباحث فى اللغة يأخذ هذا الاعتبار فى دراسته ، فلا يخلط فى هذه الدراسة بين مستوى ومستوى آخر ، وبالأولى لا يحكم المسلك الاجتماعى لأحدهما فى الآخر ، وإلا فقدت دراسته عنصر التوحد والانسجام وصارت أمشاجاً ملفقة من هنا وهناك !!

ويتفرع على هذا العنصر العام فى النظرية الحديثة للصواب والخطأ عنصر آخر هو « تحديد البيئة » على معنى : اقتصار المستوى الصوابى على بيئة خاصة هى التى يراعيها الناطق فى استعماله ، وهى نفسها ما ينبغى أن يلتزمها الباحث فى دراسته لمعرفة الصواب والخطأ فى هذا الاستعمال « فلا ينبغى أن يدرس الباحث لهجات متعددة من لغة واحدة على زعم أن هذه اللهجات مادامت قد اجتمعت تحت عنوان «لغة واحدة» فلا يفرق بينها من ناحية التحليل والوصف ، وكل لهجة فلا بد لها من دراسة مستقلة يحتمها اختلافها عن أخواتها اختلافاً لا يخضعن به جميعاً لقاعدة واحدة أبداً» (١) .

ومع هذا التحديد العام للبيئة - فصحى أو لهجة - فإن الاتجاه الحديث يذهب فى ضمان وحدة الدراسة وانسجامها إلى مدى أبعد ، إذ من غير المعقول أن يدرس استعمال اللغة لدى كل فرد من أفراد البيئة المحددة موضع الدرس ، فإن فى ذلك مشقة وضياعاً للوقت ، ومن غير المفيد أن تدرس لغة أفراد هذه البيئة اعتباطاً ، فيؤخذ كلام من هذا وكلام من ذاك ، باعتبار أن الجميع فى بيئة لغوية واحدة ، فإن

---

(١) منهج النحاة العرب (حوليات كلية دار العلوم . ١٩٧) .

هذا المسلك - علاوة على ما فيه من خلط واضطراب - لن يؤدى إلى نتائج ذات قيمة!!

ومن أجل ذلك يحتم المنهج الحديث اتخاذ مساعد للبحث يمثل البيئة موضوع الدرس لدراسة لغته ، ثم التأكد من نتائج الدراسة بعد ذلك فى هذه البيئة أو بين الناطقين أنفسهم ، حيث يقوم الدارس الحديث بدراسة لغة فرد واحد يطلق عليه Informant أى « المُلَقِّن » إذ يلقنه الدارس مجموعة من الجمل والعبارات والقوائم لملاحظة كيفية نطقه لها ، وبدراسة لغة مجموعة من « الملقنين » يمكن استخلاص قواعد لغة الجماعة التى ينتمون إليها .

* يقول فيرث Firth : والآن أحب أن أبرز أهمية دراسة لغة الأشخاص وإن اكتفينا بدراسة لغة شخص واحد فى وقت ما .

* ثم يقول : « اللغة مزيج من عوامل العادة والعرف والتقليد والتراث التاريخى وكل ذلك يشكل لغة المستقبل ، وحينما تتكلم ، فإنك تصهر كل هذه العوامل فى خلق فعلى ، وناتج هذا هو لغتك الشخصية »[١] .

ففى هذا الاقتباس تأكيد بأن لغة الفرد صورة لمظاهر المجتمع الذى يعيش فيه من عادات وعرف وتقاليد وتراث تاريخى ، فهى مزيج من ذلك كله وخلق فعلى له ، فأفراد البيئة الواحدة يتأثرون بكل هذه المظاهر الاجتماعية ويحققونها فى لغتهم بطريقة متماثلة ، ومن هنا تبدو أهمية دراسة لغة الفرد التى تحقق فى الوقت نفسه الصورة الاجتماعية للغة ، ومن هنا أيضا نعرف مدى الخطأ الذى ترتب عل ما وصفه « ابن جنى » من مسلك النحاة بقوله (اختلاف اللغات وكلها حجة) حيث اعتمد النحاة فى أخذ اللغة على قبائل متعددة وخليط من الناطقين ، فترتب على ذلك ضياع الفكرة الشخصية والاجتماعية فى اللغة .

فما الذى نعمله الآن تجاه هذا المسلك وما ترتب عليه فى دراسة النحو !!

ذلك أمر محير !! لكن من الضرورى معرفة ما يجب عمله مهما كانت صعوبة التنفيذ ، وذلك - فى فهمى - ذو شقين يتكاملان :

أولهما : النظر فى دراسة النحو - كما هى بين أيدينا - ومحاولة التأكد من

---

(١) Papers in Linguistics. P. 183 - 184

نسبة شواهد الفروع والآراء المضطربة ، مما توصف « بالندرة أو الشذوذ أو السماع أو اللغات أو اللغيات » وذلك بالنسبة إلى اللغة الفصحى أو اللهجات فى عصر الاستشهاد، يساعد على ذلك ما بين أيدينا من نصوص موثقة للفصحى فى ذلك العصر للشعراء والناثرين ، وما قام من جهود علمية فى عصرنا الحاضر للتعرف على عناصر اللهجات القديمة ، وذلك كله بقصد نخل هذه الشواهد ، وإبعاد ما يتأكد أنه نطق لهجى منها ، والتوقف فيما لا تتأكد نسبته إلى الفصحى أو اللهجات ، وبذلك يمكن أن يخف العبء الثقيل قليلا عن كاهل النحو واضطراب الآراء فيه .

ثانيهما : قيام دراسة وصفية نصوص الفصحى واللهجات القديمة معتمدة على مصدر لغوى واحد كالقرآن والحديث أو بعض الشعراء فى عصر الاحتجاج وفى غير هذا العصر : للوصول من ذلك إلى نتائج تدعم الاتجاه السابق وتؤكده أو تنفيه وترفضه، فالبحث فى النصوص أجدى من البحث فى الآراء الذى «نضج حتى احترق» كما يقولون ، فإن الدراسة فى الدراسة لا تفيد !! خصوصاً إذا كانت هذه الدراسة فى حاجة إلى إعادة النظر كما سبق بيانه .

٥ - مدى صحة الربط بين اللغة والعنصر فى الاستشهاد

بمعاودة النظر إلى ماذكر فى الفصل الثانى تحت عنوان (التفريق فى الاستشهاد بين كلام العرب وكلام الموالى) يفهم أن نظرة النحاة للاستشهاد باللغة تعود - فى أحد جوانبها - إلى قضية الموالى والعرب ، وكان وراء مسلك النحاة مبدأ « الربط بين اللغة والعنصر فى الاستشهاد » فما هو الرأى فى هذا الموضوع ؟؟

يكون ذلك بتوضيح الآتى :

(أ) بيان وجة النظر الحديث فى الربط بين اللغة والعنصر .

(ب) الرأى فى موقف النحاة العرب وما ترتب عليه فى الاستشهاد .

يبدو أن فكرة الربط بين « العنصر واللغة » لم تقتصر على النحاة العرب الأقدمين وحدهم ، بل إن عامل « العنصر » يتخذ - حتى الوقت الحاضر - مسوغاً لإثبات صفات أخرى لا تقتصر على اللغة وحدها ، فما يزال بعض الباحثين - فى الشرق وفى الغرب - يحاول الربط بين العنصر والعقلية أو بينه وبين الثقافة أو الحضارة أو غير ذلك من العادات والتقاليد ، وليس من النادر أن تجهر أصوات بهذه

الفكرة بين الحين والحين محاولة مثلا الربط بين الجنس السامى وصفات خاصة فى العقلية أو الحضارة ، أو بين الجنس الآرى وصفات أخرى تختص به ، أو غير ذلك من الأجناس والصفات ، والحق أن الترويج لهذه الفكرة - خصوصاً فى عصرنا الحاضر - مشكوك فى قيمته ، لأن وراء ذلك غالباً دوافع لا علاقة لها بالبحث العلمى المحايد من أهمها إثبات التفوق لبعض الأجناس على بعضها الآخر ، لإخضاعها والسيطرة عليها !!

وقد تعرض « فندريس » فى كتابه عن (اللغة ص ٢٩٧) لما كتبه « فردريك مولر » عن هذا الموضوع فى كتابه عن « علم اللغة العام » ومحاولته الربط بين اللغة والعنصر فى حديثه عن لغات الشعوب المجعدة الشعر ، ولغات الشعوب الملساء الشعر، وغير ذلك من الصفات التى يهتم بها علماء الأجناس ، وقد وصف «فندريس» ذلك كله بأنه عبث لا طائل وراءه !!

إن علماء اللغة المحدثين - فى القرن العشرين خاصة - يرفضون الربط بين العنصر واللغة ، كما يرفضون فى الوقت نفسه الآراء التى بنيت عليها ، ويرون أن ذلك كله لا يثبت أمام النظر الموضوعى المنصف ، إذ أن اللغة تؤخذ بالاكتساب والتعلم، وذلك لا علاقة له بدماء نقية أو ملطخة ، كما لا علاقة له بجنس سامى أو آرى ، عربى أو أعجمى ، وإنما يعود إلى طول المران والدربة والمخالطة الاجتماعية فى بيئة اللغة المكتسبة ، وهذه الفكرة المفيدة إحدى نتائج النظرة الاجتماعية للغة ، فى اعتبارها سلوكاً اجتماعياً يمارسه الأفراد ، شأنه شأن العادات والتقاليد الأخرى ، فهى اكتساب من الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد دون أسباب خفية أو عنصرية .

* يقول دى سوسير : ليس من الضرورى أن يكون هناك ارتباط بين البحث فى اللغة وخصائص الأجناس ، ولا نستطيع أن نصل إلى نتيجة من أحدهما ونطبقها على الآخر ، ونتيجة لذلك .. فإنه فى حالات كثيرة - حيث لا يوجد اتفاق بين البرهان اللغوى وما يتعلق بالأجناس - ليس ثمة داع لوضع النظامين مواجهة والاختيار بينهما، فإن لكل نظام منهما قيمته الخاصة [١] .

---

(١) Course in Generallinguistics. P. 223

* ويقول « فندريس » لا ينبغى الخلط بين المميزات الجنسية المختلفة التى لا يمكن تحصيلها إلا بالدم وبين النظم من لغة ودين وثقافة التى تعد أعياناً قابلة للنقل تعار وتتبادل [١] .

* ويقرر جراى : أن ربط اللغة بالجنس قضية مرفوضة منذ البداية ، وهى لا تثبت أمام النظر الدقيق ، إذ من المتعذر الحصول على جنس نقى ، ولما هو ملاحظ من اكتساب الطفل الخصائص اللغوية من البيئة التى يعيش فيها وإن كان منتمياً إلى جنس آخر [٢] .

فهذه الآراء الثلاثة تلتقى فى مَجْرًى واحد هو نفى العلاقة بين العنصر واللغة وإن أكد كل منها هذا النفى بدليل متميز ، إذ ينفى « دى سوسير » ضرورة الربط بين البحث اللغوى والبحث فى خصائص الأجناس ، فلكل من النظامين قيمته الخاصة ، لكن لا داعى لفرض أحدهما على الآخر ، ويفرق « فندريس » بين المظاهر الاجتماعية والمميزات العنصرية ، الأولى تكتسب وتعار وتتبادل والأخرى تورث وتجرى مع الدم ، وإذن لا ينبغى الخلط بينهما فى اللغة أو غيرها ، ويضيف « جراى » دليلا آخر ينفى القضية من أساسها ، هو اختلاط الأجناس لدرجة لا يمكن معها التمييز بينها ، ورتب على ذلك ما ذكره قبلا من « أن ربط اللغة بالجنس قضية مرفوضة » .

تلك وجهة النظر الحديثة ، فما هو الرأى فى مسلك النحاة العرب وما ترتب عليه فيما يتعلق بهذا الموضوع .

ربما كان من حق النحاة أن يميزوا بين العنصر العربى الخالص كما وجدوه منعزلا فى البادية والمولدة أو الناشئة - كما سماهم الجاحظ - الذين كونوا معظم من يعيشون فى الحضر فى القرن الثانى وما بعده لو كان موضوع بحثهم هو بيان خصائص الجنس العربى الخالص كما يتمثل فى الأعراب وخصائص من اختلط فيهم الدم العربى بغيره من الأجناس الأخرى ، أما وقد كان موضوع بحث النحاة هو اللغة ، فإن الأمر حينئذ يختلف ، وما كان لهم أن يربطوا بينها وبين العنصر مادام الجميع يعيشون فى مجتمع واحد ينطقون العربية ويتعلمونها بالمران والدربة ، حقيقة قد تختلف بيئة عن بيئة أخرى، وقد يختلف مستوى اللغة من فصحى إلى لهجات ، والمسلك الصحيح حينئذ تحديد المستوى المدروس ، ثم اتخاذ الوسائل لملاحظة ذلك واستقرائه دون تفضيل بيئة

(١) اللغة ص ٢٩٨ .

(٢) Foundations of Language. P. 116

على بيئة أخرى ، أو قصر الدراسة على بيئة خاصة ورفض غيرها في الاستشهاد .

ومما هو جدير بالذكر أن الجاحظ نفسه الذى فرق كثيراً بين لغة الأعراب والمولدين قد وردعنه ما لا يتفق مع ذلك فى ظاهر الرأى إذ يقول « وقد رأيت ناساً منهم - يقصد الرواة - يبهرجون أشعار المولدين ، ويستسقطون من رواها ، ولم أر ذلك قط إلا فى راوية للشعر غير بصير بجوهر ما يروى !! ولو كان له بصر لعرف موضع الجيد ممن كان وفى أى زمان كان !! »[1] وقد يشعر ذلك بالتناقض فى الرأى حول المولدين ، لكنه فى واقع الأمر لا تناقض فيه ، إذ حديثه عن الخطأ والأصالة يحمل على الناحية اللغوية مجاراة لعرف النحاة ، وحديثه هنا عن البهرجة والجودة يحمل على ما أخذ به أهل الأدب - وهو منهم - من العناية بشعر المولدين ودراسته ، ومع ذلك فإنه كان من المفيد للنحاة أن يجاروا عرف أهل الأدب فى الأخذ بالجيد « ممن كان وفى أى زمان كان » لأن هذا هو المسلك اللغوى الصحيح .

وبناء على ذلك .. فإن ربط النحاة بين العنصر واللغة يجب أن ينفك ، كى ينفك أيضا ما ترتب عليه من إيقاف الاستشهاد وتفضيل الأعراب والطعن على المحدثين ، ليسود مبدأ آخر فى نظرتنا الآن للغة هو ما عبر عنه الجاحظ « بمعرفة موضع الجيد ممن كان وفى أى زمان كان » .

٦ - استقراء اللغة بين الوصف المنظم والتحكم

ينبغى بيان الأمور الآتية :

(أ) مهمة الاستقراء فى المنهج الوصفى .

(ب) التزام الاستقراء خطة منظمة غير مرتجلة .

(جـ) الرأى فى استقراء النحاة ونتائجه .

هناك فرق بين موقفين ، موقف الدارس وموقف المدرس ، أو موقف الباحث والمعلم ، فحيث تنتهى مهمة الأول منهما تبدأ مهمة الأخير ، إذ يقوم الأول باستقراء محايد للغة ، ويسلك لذلك طريق الملاحظة والفرض والاستنتاج ، ويتناول الأخير النتائج التى توصل إليها الأول ، ليقوم بتعليمها وتوجيه السلوك اللغوى تبعاً لها .

---

(١) الحيوان جـ ٣ ص ١٣٠ .

واللغة أمام الأول جهاز متطور يتابعه بالدراسة ، والقواعد للثانى نماذج تراعى فى التطبيق ، الأول واقعى يصف ما أمامه فقط ، والثانى مثالى يخضع الأمثلة للمعايير.

وعلى ذلك ، فإنه ينبغى للباحث أن يقف وراء اللغة ولا يتعداها فلا يفرض النتائج على الاستعمال ، ولا يتخذ من القواعد حدوداً يفرضها على الناطقين فى عصره وبعد عصره ، ليحكم على ما وافقها بالصواب وعلى ما خالفها بالخطأ .

وهو مطالب بموقف الحياد الكامل من اللغة ، فيصف ما أمامه كما هو ، بصرف النظر عما يكون فيه من إطالة أو اختصار ، وصعوبة أو يسر ، وليس من عمله أن يختصر ما هو مفصل ، أوييسر ما هو معقد ، وليس من عمله أيضا أن يحكم على النطق بصفات شائنة كالوصف « بالندرة أو الشذوذ أو القلة » لأن عمله الأساسى أن يذكر ما أمامه فقط ، فإن كانت الظاهرة موضوع الدراسة عامة قرر ذلك ، وإذا تفرد عنها بعض النماذج ذكرها أيضا دون حكم عليها بالصفات السابقة ، فإن فعل ذلك فقد تجاوز مهمته .

ومن واجبه أن يأخذ فى اعتباره أيضا أن اللغة تتطور فى مفرداتها وصيغها وتأليف كلامها تبعاً لحاجة الناس واستعمالهم لها ، ومهمته إذن أن يتابع هذا التطور ولا يغفله ، فلا يقصر دراسته على مرحلة دون أخرى ، بافتراض أن نتائج الأولى تصدق على الأخرى ، لأن ذلك يؤدى الى التحكم ، ويودى بمهمة الاستقراء نفسه ، إذ يفتقد أساسه الهام وهو المادة اللغوية المثلة لتطور المرحلة موضوع الدرس ، ويؤدى ذلك إلى النظر فى هذه المادة الجديدة فى ظل نتائج سبق التوصل إليها من قبل ، وهذا مسلك معطل للبحث ، ولا يتفق مع تطور اللغة !!

* يقول فيرث : المبدأ الأساسى فى محاولة التقعيد لأية لغة هو أن نتجنب أى تقسيمات مسبقة apriori elassfication ، وأن نأخذ فى الاعتبار المميزات اللغوية الموجودة بالفعل فقط [١] .

تلك بصورة عامة مهمة مستقرىء اللغة ، ملخصها : أن يقف وراء الاستعمال ولا يتجاوزه ، وأن يصف ما أمامه ولا يتدخل فيه ، وأن يتابع التطور ولا يصادره .

ومن الضرورى للاستقراء أن يلتزم خطة منظمة دقيقة ، ضماناً لأدائه دوره بطريقة صحيحة ، ومنعاً من اضطراب النتائج التى يتوصل إليها عن طريقه ، ويتحقق

(١) Papers in Linguistics. P. 222

ذلك بتحديد الألفاظ التي يكثر دورانها حوله ، فتحدد بطريقة حاسمة أو تقريبية . ويسود مفهومها بين الدارسين ، فمثلا في النحو العربي تردد ألفاظ (القياس المطرد - الغالب - الشائع - النادر - الشاذ - السماع - الخ) ومن المفيد قطعاً أن يكون عرف النحاة عن معناها محدداً ومتفقاً عليه ، فلا يترك ما تطلق عليه عرضة للارتجال والاجتهاد الشخصي ، كما ينبغي أيضاً عدم التدخل في توجيه المادة المستقرأة وجهة تخدم الرأى أو النتيجة المطلوبة ، وذلك باختراع النصوص أو تغييرها ، فإن ذلك في حقيقته يمثل استقراء لما رآه الباحث لا لما يجب عليه أن يستقرئه .

ويقوم الاستقراء الناقص على النظر في بعض مفردات الظاهرة موضع الدرس لتعميم الحكم بعد ذلك ، وينبغى إذن للباحث في اللغة التأكد من مسلك النصوص في مظانها الميسرة قبل ذكر النتيجة ، على أن يؤخذ في الاعتبار أن ما توصل إليه قابل للتعديل أو الرفض .

فلضمان الاستقراء المنظم ينبغى إذن التحديد العرفي لمصطلحاته ، وإبعاد العامل الشخصي عنه ، والتثبت من مسلك النصوص قبل ذكر النتائج .

فما هو الرأى في استقراء النحاة للغة في عصر الاستشهاد وما ترتب عليه من النتائج ؟!

نبادر ابتداء بالتنويه بما بذله النحاة العرب - رحمهم الله - من جهد عظيم في استقراء اللغة ، وتأكيد أن القواعد التي توصلوا إليها في مجملها صحيحة دون ريب ، ولا يغض منها محاولة الاستدراك عليها بما يفيدها من جهة وما يفيدنا الآن من جهة أخرى ، فهم أصحاب سبق وبداية ، وللسابق الفضل ، وصاحب البداية عرضة لمجانبة التوفيق الكامل .

فأول ما يستدرك على استقراء النحاة هو تعطيل مهمته ، إذ وقفوا به عند وقت مقيد ، وتركوا العربية تتطور بعد هذا العصر دون دراسة ، وترتب على ذلك أن اتجه البحث إلى الدراسة نفسها !! وهذا مسلك غير موفق ، وينبغى إعادة النظر فيه في وقتنا الحاضر ، ليعود الاستقراء وسيلة صحيحة لمتابعة مراحل تطور اللغة حتى الوقت الحاضر .

أما قواعد النحو التي بنيت على الاستقراء في عصر الاستشهاد ، فإنه يجب التحقيق مما بنى منها على استقراء مرتجل ، وبالتحديد ما وصفوه بالشذوذ أو الندرة

أو السماع أو ما افترض بمقتضى القياس دون سماع » وأيضا تعديل القواعد التى قصرت معرفة النحاة بهم عن النتائج الصحيحة فيها ، وذلك فى ضوء ما تيسر لنا الآن - مما لم يتحقق لهم - من مصادر اللغة والأدب - ثم ما نص الأقدمون أنفسهم على قصور الاستقراء فيه ، فاستدركه البعض الآخر .

بذلك يعود للاستقراء دوره المفيد ، ولبعض مسائل النحو وجهها الصحيح .

٧ - حاجة بعض شواهد النحو إلى المراجعة والتحقيق

الأصل افتراض أن شواهد النحو عموماً صحيحة وموثقة ، ومع هذا الفرض المتحرز لا يمكن إغفال ما داخله الضعف منها مما استقرئت مظاهره فى الفصل الثانى عن « الشواهد المجهولة النسبة ، أو المتعددة الوجوه ، أو المصنوعة أو المحرفة ، أو التى أسىء فهمها » - وبيان الرأى فى ذلك كله يكون بالأتى :

أ - موقف الباحث فى اللغة بين الاستعمال والقواعد .

ب - الرأى فيما داخله الضعف من شواهد النحو .

إن موقف الباحث فى اللغة هو وصف ما أمامه لمعرفة كيفية الاستعمال والنظام الذي تسلكه اللغة ، والوصول من ذلك إلى ملاحظات تنطبق تماماً على سلوك الناطقين فى استعمال اللغة المدروسة ، والذى يوجه الاستعمال ويرعاه هو العرف الاجتماعى واللغوى الذى يخضع له الناطقون فى نظام الاستعمال أصواتاً ومعانى وصيغاً وتراكيب، فليس من حق الباحث أن يتدخل فى توجيه ما لا دخل له فيه من المادة اللغوية - بالوضع أو التغيير - لتحقق له ما يريده منها ، فإن فعل ذلك ، فقد وصف ما أراده هو لا ما نطقه أصحاب اللغة ، وليس من حقه إذن أن يدعى أن النتائج التى توصل إليها تمثل السلوك اللغوى العام للناطقين ، لأنها لم تكن كذلك فى حقيقة الأمر، وهى نتائج محكوم عليها بالتجمد والضمور ، حيث تفتقد حرارة الاستعمال وحيويته !!

فنقطة البدء للباحث هى استعمال اللغة وغايته الوصول إلى النتائج التى تصف هذا الاستعمال نفسه ، أما البدء بالأفكار ، ثم محاولة تسويغها بنصوص موضوعة أو محرفة فهو عكس لمهمة الدارس ، وعزل للقواعد عن الاستعمال ، فتبقى مجهوداً ذهنياً عليه أثر الصنعة ، لكنه لا يفيد الدارسين ، ولا ينطبق على مسلك اللغة

المدروسة !!

وبناء على ذلك ، فإن الشواهد النحوية التى داخلها الضعف بسبب القواعد تستحق جهداً يعيد إليها وجهها الصحيح فى الاستعمال ، ليعرف بذلك مدى أحقية الاحتجاج بها على قواعد النحو ومسائله التى هى نتائج جهد النحاة عن استعمال اللغة فى عصر الاستشهاد ، والطريقة التى تتبع فى هذه الشواهد المدخولة - فى فهمى - لها مظهران :

أولهما : الشواهد المشكوك فى نسبتها - سواء أكانت مجهولة النسبة أصلا أم متعددة النسبة - وهذه تجمع من كتب المسائل والشواهد ، ثم تحقق نسبة ما يقبل منها التحقيق ، ويتوقف فيما لا يستطاع الوصول إلى نسبته القاطعة ، حتى يتبين وجه الحق فيه ، ويترتب على ذلك بالضرورة تعديل النظرة للمسائل والآراء التى بنيت عليها.

هذه النظرة أكثر تسامحاً من نظرة النحاة الأقدمين أنفسهم إليها ، كقول ابن الأنبارى « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله » وكالمبدأ النحوى المشهور «الشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال» فإن فى هذين المبدأين رفضاً حاسماً لهذه الشواهد ، أما ما تدعو إليه فهو تبين حقيقة الاستعمال فيها ، بإثبات ما يستحق الإثبات ، والتوقف فيما لم يثبت له حق الاحتجاج .

ثانيهما : الشواهد المشكوك فى متنها وذلك كالشواهد المتعددة الوجوه أو المصنوعة أو المحرفة أو التى أسىء فهمها - وهذه تحتاج لجهد من نوع آخر ، حيث تجمع أولا من كتب الشواهد والمسائل ؛ ثم يقوم مع ذلك جهد آخر : بجمع آراء الأقدمين عنها، وعرضها على مصادر اللغة والأدب الموثقة ، لمعرفة الصحيح من الزائف ، والموثق من المغير ، فيبقى الصحيح الموثق ، وينفى الزائف من الدارسة ، ويعاد النظر فيما داخله التغيير ، ليعود له وجهه الصحيح ، ويترتب على ذلك بالضرورة تعديل النظرة للمسائل النحوية والآراء التى بنيت على هذه الشواهد .

هذه الطريقة تعود بالموضوع كله إلى طريقه الصحيحة : بمراعاة الاستعمال قبل القواعد ، وتؤدى إلى خدمة الشواهد والقواعد جميعاً .

استخلاص نظرة المحدثين للاستشهاد باللغة

من هذا العرض السابق لوجهة نظر المحدثين فى أسس نظرة الأقدمين عن الاستشهاد والاحتجاج - بمناقشتها وبيان الرأى فيها - تتلخص نظرة المحدثين فيما يلي:

أولا : إن الربط بين التوقيف الإلهى واللغة فكرة غير موفقة ، فاللغة من نشاط الإنسان لتحقيق وجوده الاجتماعى ، وليس من حق أحد إذن أن يدعى لنفسه أو لغيره حقاً إلهياً أو بشرياً فيها ، وليس من حق عصر من العصور أن يستأثر بهذه الميزة المدعاة ، ليستشهد بلغته دون غيره ، لأن الاعتبار الحقيقى هو العرف الاجتماعى واللغوى لمن يستعمل اللغة فى كل بيئة وفى كل عصر .

ثانيا : ينبغى للباحث فى اللغة أن ينظر إليها فى ذاتها ومن أجل ذاتها ، على أن يؤخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية المحيطة بها فقط ، ولا يسمح لعوامل أخرى لا علاقة لها باللغة أن تتدخل فى نظرته لمادة الدراسة أو الدراسة نفسها . والعامل الدينى الذى انصرف النحاة العرب بسببه عن نصوص القرآن والسنة - عامل دخيل لا علاقة له بدراسة اللغة ، فهى نصوص موثقة كان من المفيد حقاً الاستشهاد بها ، وهى أهل لتصحيح النظرة اللغوية الآن إليها : لتمثيل نثر الفصحى فى عصرها .

ثالثا : إن اللغة تتطور ، وكل مرحلة من مراحل تطورها جديرة بالدرس حتى عصرنا الحاضر ، ومن غير المفيد قصر اللغة الصحيحة الموثقة على عصر دون آخر ، مما يترتب عليه قصر الدراسة على هذا العصر وحده والانصراف عن غيره من العصور اللاحقة ، فإن ذلك - كما قال فندريس - فرض خيالى لا قيمة له ، إذ يجب أن نسلم بالتغيير ولا نستسلم للبكاء على العصر الذهبى فإنه لا وجود له ، فتقييد عصر الاستشهاد لدى النحاة العرب ، وما اعتبره علماء اللغتين اللاتينية والإغريقية الكلاسيكيون من مثل أعلى فيهما وصلنا إليه ، ثم أخذنا بعد ذلك فى الانحدار والفساد لا يتفق مع الفهم اللغوى الحديث ، ولا يتوافق مع تطور اللغة .

رابعا : المستوى الصوابى للناطق باللغة يقاس بالعرف الاجتماعى لها بين فصحى ولهجات ، ومدى تمثيله للبيئة التى تستعمل اللغة فيها ، وعلى الباحث أيضا

أن يأخذ ذلك الاعتبار فى الدراسة ، فلا يخلط بين مستوى ومستوى آخر ، وبين بيئة وبيئة أخرى ، وإلا أدى ذلك إلى اضطراب الدراسة وعدم توحدها ، واللغويون المحدثون يراعون هذا الاعتبار جيداً فى تحديد البيئة بدراسة لغة أشخاص يمثلونها ، للوصول من ذلك إلى معرفة نظام لغة البيئة المحددة دون غيرها ، فالخلط بين بيئات متعددة أو قبائل مختلفة - كما فعل النحاة العرب - يفتقد سلامة المنهج والدراسة جميعاً .

خامسا : يرفض علماء اللغة المحدثون الربط بين « اللغة والعنصر » باعتبار اللغة سلوكاً اجتماعياً يكتسب ويتعلم بالمران والدربة ، تماماً مثل كل العادات والتقاليد الاجتماعية الأخرى ، وعلى ذلك لا يصح - كما يقول دى سوسير - الربط بين البحث فى اللغة وخصائص الأجناس ، فلكل منهما نظامه الخاص به ، والتفريق بين من يعيشون فى مجتمع لغوى واحد على أساس العنصر المفضل تفريق مرفوض هو وما بنى عليه من تقييد العصر ، إذ ينبغى متابعة اللغة بالدراسة خضوعاً لمبدأ آخر عبر عنه الجاحظ بقوله « معرفة موضع الجيد ممن كان وفى أى زمان كان » .

سادسا : الباحث فى اللغة يعتمد على الاستقراء الناقص ، وهو مطالب بأن يقف وراء الاستعمال لوصفه دون تدخل فيه ، مع قصر نتائج هذا الوصف على ما استقرأه فعلا دون غيره ، ومع التزام خطة منظمة فى ذلك دون ارتجال أو توجيه لمادة الدراسة ، والآراء التى تتنافى مع مهمة من يستقرىء اللغة مرفوضة ، ومن ذلك مثلا اعتبار قواعد النحاة من عصر الاحتجاج صالحة لكل زمان ومكان ، كما أن النتائج التى يتوصل إليها بطريقة مرتجلة أو مدعاة مشكوك فى قيمتها ، ويبقى هذا الشك قائماً حتى يتأكد بالنسبة لها القبول أو الرفض .

سابعا : استعمال اللغة بين الناطقين هو الوسيلة للوصول للقواعد عن طريق الملاحظة والوصف ، والذى يحدد هذا الاستعمال ويحرسه هو العرف الاجتماعى واللغوى للناطقين أنفسهم ، وليس من مهمة الباحث أن يستبق الأمر ويعكس خطة المنهج ، فينظر للاستعمال فى ضوء القواعد ، مما يترتب عليه التدخل فى النصوص باستعمال غير الموثق منها أو صنعتها أو تغييرها ، وكل الشواهد والآراء التى تأتى عن هذا الطريق مشكوك فيها ، حتى يثبت ما يؤيد قبولها أو رفضها .

مصادر البحث الواردة فى الهامش

أولا : المصادر العربية المطبوعة

١ - أثر العلم فى المجتمع — تأليف : برتراند رسل
ترجمة : دكتور تمام حسان
مطبعة الرسالة - القاهرة سنة ١٩٥٨ م

٢ - أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم — لأبى عبد الله محمد بن أحمد المقدسى
طبع ليدن سنة ١٩٠٩

٣ - الإحكام فى أصول الأحكام — لأبى محمد على بن حزم الظاهرى
مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٣٤٥ م

٤ - أخبار النحويين البصريين — لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى
تحقيق طه الزين وعبد المنعم خفاجى

٥ - الأدب العربى وتاريخه — تأليف : محمود مصطفى
طبع الحلبى - القاهرة سنة ١٩٣٧ م

٦ - أدب الكتاب — محمد بن يحيى الصولى
المطبعة السلفية - بغداد سنة ١٣٤١ هـ

٧ - الأشباه والنظائر فى النحو — جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
طبع حيدر أباد سنة ١٣١٦ هـ

٨ - أصوات اللغة — دكتور عبد الرحمن أيوب
مطبعة دار التأليف - القاهرة سنة ١٩٦٣ م

٩ - أصول النحو العربى — د. محمد عيد
عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٢ م

١٠ - الأغانى — لأبى الفرج على بن الحسين بن محمد الأصفهانى
تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطى - دون تاريخ

١١ - الاقتراح فى علم أصول النحو | جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
طبع دهلى - الهند سنة ١٣١٢ هـ

١٢ - أمالى الزجاجى | لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى
تحقيق : عبد السلام هارون
طبع القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ

١٣ - أمالى المرتضى | على بن الحسين العلوى (المرتضى)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار إحياء الكتب العربية - القاهرة
سنة ١٩٥٤ م

١٤ - الإمتاع والمؤانسة | لأبى حيان التوحيدى
تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين
طبع القاهرة سنة ١٩٣٩ م

١٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة | على بن يوسف القفطى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع دار الكتب - القاهرة سنة ١٩٥٠ ،
١٩٥٥ م .

١٦ - الإنصاف فى مسائل الخلاف | عبد الرحمن بن محمد الأنبارى
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد
مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٩٥٥ م

١٧ - بغية الوعاء فى طبقات اللغويين والنحاة | جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع الحلبى - القاهرة سنة ١٩٦٥ م

١٨ - بلوغ الأرب فى معرفة أحوال العرب | محمود شكرى الألوسى
طبع القاهرة سنة ١٩٢٥ م

١٩ - البيان والتبيين — لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام هارون
طبع القاهرة سنة ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م

٢٠ - تاريخ اللغات السامية — إسرائيل ولفنسون
طبع القاهرة سنة ١٩٢٩ م

٢١ - تراث فارس — لجماعة من المستشرقين
تحقيق : محمد كفافى
طبع القاهرة سنة ١٩٥٩ م

٢٢ - تفسير الرازى (مفاتيح الغيب) — فخر الدين محمد بن عمر الرازى
دار الطباعة - القاهرة سنة ١٢٨٩ هـ

٢٣ - تقييد العلم — لأبى بكر أحمد بن على (الخطيب البغدادى)
تحقيق : يوسف العش
طبع دمشق سنة ١٩٤٩ م

٢٤ - جامع بيان العلم وفضله — يوسف بن عبد البر النمرى القرطبى
إدارة الطباعة المنيرية - (دون تاريخ)

٢٥ - جمهرة أشعار العرب — لأبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى
طبع الرحمانية - القاهرة سنة ١٩٢٦ م

٢٦ - حدود النحو — لأبى الحسن الرمانى

٢٧ - الحضارة الإسلامية — فون كريمر
ترجمة : الدكتور مصطفى بدر
طبع القاهرة سنة ١٩٤٧ م

٢٨ - حلية الأولياء — أحمد بن عبد الله الأصبهانى
مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ

٢٩ - الحيوان | لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام هارون
طبع الحلبى - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥ م

٣٠ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب | عبد القادر البغدادى
المطبعة السلفية - القاهرة سنة ١٢٤٨ - ١٢٤٩ هـ

٣١ - الخصائص | لأبى الفتح عثمان بن جنى
تحقيق : محمد على النجار
طبع دار الكتب - القاهرة سنة ١٩٥٢ م

٣٢ - درة الغواص فى أوهام الخواص | لأبى محمد القاسم بن على الحريرى
طبع بغداد (عن ليبزج سنة ١٨٧١ م)

٣٣ - رسالة الغفران | لأبى العلاء المعرى
تحقيق : الدكتورة عائشة عبد الرحمن
دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦٢ م

٣٤ - شرح الأشمونى | لأبى الحسن على بن محمد الأشمونى
طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة سنة ١٩٤٧ م

٣٥ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف | لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى
تحقيق : عبد العزيز أحمد
طبع الحلبى - القاهرة سنة ١٩٦٣ م

٣٦ - شرح المقامات الحريرية | لأبى العباس أحمد بن عبد المؤمن (الشريشى)
طبع بولاق - القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ

٣٧ - الشعر والشعراء | لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
تحقيق : أحمد شاكر
دار إحياء الكتب العربية - القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ

٣٨ - الصاحبى فى فقه اللغة
لأبى الحسن أحمد بن فارس
مطبعة المؤيد - القاهرة سنة ١٩١٠ م

٣٩ - صحيح مسلم بشرح النووى
يحيى بن شرف الدين (النووى)
طبع القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ

٤٠ - طبقات فحول الشعراء
محمد بن سلام الجمحى
تحقيق : محمود محمد شاكر
دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٥٤ م

٤١ - طبقات النحويين واللغويين
محمد بن الحسن الزبيدى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع القاهرة سنة ١٩٥٤ م

٤٢ - العقد الفريد
لأبى عمر محمد بن عبد ربه
تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين
طبع القاهرة سنة ١٩٤٠ ، ١٩٤٩ م

٤٣ - العمدة فى صناعة الشعر ونقده
لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى
طبع القاهرة سنة ١٩٢٥ م

٤٤ - فحولة الشعراء
لأبى سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى
تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجى وطه الزين
طبع القاهرة سنة ١٩٥٣ م

٤٥ - الفهرست
محمد بن إسحاق النديم
ليبزج سنة ١٨٧٢ م

٤٦ - فى اللهجات العربية
إبراهيم أنيس
طبع القاهرة سنة ١٩٥٢ م

٤٧ - كتاب سيبويه
لأبى بشر عمرو الملقب بسيبويه
المطبعة الأميرية - القاهرة ١٣١٦ هـ

٤٨ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل — محمد بن عمر الزمخشرى
طبع القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ

٤٩ - الكفاية فى علم الرواية — لأبى بكر أحمد بن على (الخطيب البغدادى)
طبع حيدر آباد سنة ١٣٥٧ هـ

٥٠ - اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة — جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
طبع القاهرة سنة ١٣١٧ هـ

٥١ - اللغة — تأليف : ج . فندريس
ترجمة : عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص
طبع القاهرة سنة ١٩٥٠ م

٥٢ - اللغة بين المعيارية والوصفية — دكتور تمام حسان
مطبعة الرسالة - القاهرة سنة ١٩٥٨ م

٥٣ - اللغة والمجتمع — الدكتور محمود السعران
طبع بنغازى سنة ١٩٥٨ م

٥٤ - لمع الأدلة فى أصول النحو — عبد الرحمن بن محمد الأنبارى
تحقيق : سعيد الأفغانى
طبع دمشق سنة ١٩٥٧ م

٥٥ - مجالس ثعلب — لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب
تحقيق : عبد السلام هارون
دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٤٨ - ١٩٦٠ م

٥٦ - مجالس العلماء — لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى
تحقيق : عبد السلام هارون
الكويت سنة ١٩٦٢ م

٥٧ - محاضرات الأدباء — لأبى القاسم حسين بن محمد (الراغب الأصبهانى)
طبع القاهرة سنة ١٢٨٧ هـ

٥٨ - مراتب النحويين — لأبى الطيب عبد الواحد بن على اللغوى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع القاهرة سنة ١٩٥٥ م

٥٩ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها — جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (دون تاريخ)

٦٠ - المسالك والممالك — لأبى إسحاق إبراهيم بن محمد الإصطخرى
تحقيق : دكتور محمد جابر الحينى
مطابع دار القلم - القاهرة سنة ١٩٦١ م

٦١ - مصادر الشعر الجاهلى — دكتور ناصر الدين الأسد
دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦٢ م

٦٢ - معجم الأدباء — ياقوت الحموى
طبع دار المأمون - القاهرة سنة ١٩٣٨ م

٦٣ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب — لأبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد
مطبعة المدنى - القاهرة (دون تاريخ)

٦٤ - مقدمة ابن خلدون — عبد الرحمن بن خلدون
تحقيق : على عبد الواحد وافى
طبع القاهرة سنة ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ م

٦٥ - مناهج البحث فى اللغة — تمام حسان
طبع القاهرة سنة ١٩٥٥ م

٦٦ - المنطق الحديث ومناهج البحث — دكتور محمود قاسم
طبع القاهرة سنة ١٩٦٦ م

٦٧ - الموازنة بين شعر أبى تمام والبحترى — لأبى القاسم الحسن بن بشر الآمدى
تحقيق : السيد محمد صقر
دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦١ م

٦٨ - موسيقى الشعر — دكتور إبراهيم أنيس
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م

٦٩ - الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء — لأبى عبد الله محمد بن عمران المرزبانى
المطبعة السلفية - القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ

٧٠ - النشر فى القراءات العشر — محمد بن محمد الدمشقى (ابن الجزرى)
طبع دمشق سنة ١٣٤٥ هـ

٧١ - نقد النثر — لأبى الفرج قدامة بن جعفر
تحقيق طه حسين وعبد الحميد العبادى
طبع دار الكتب - القاهرة سنة ١٩٣٢ م

٧٢ - النهاية فى غريب الحديث والأثر — لأبى السعادات المبارك بن محمد (ابن الأثير)
طبع القاهرة سنة ١٣١١ هـ

٧٣ - النوادر فى اللغة — لأبى زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى
طبع بيروت سنة ١٨٩٤ م

٧٤ - وفيات الأعيان — لأبى العباس أحمد بن محمد بن خلكان
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد
مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٩٤٨ م

٧٥ - يتيمة الدهر — لأبى منصور عبد الملك الثعالبى
طبع القاهرة سنة ١٩٣٤ م

ثانيا : المخطوطات والمصورات

٧٦ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبى حيان محمد بن يوسف بن حيان
مخطوط - دار الكتب - ١١٠٦ نحو

٧٧ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لأبى محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام
مخطوط - دار الكتب - ١٨ ش نحو

٧٨ - التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبى حيان محمد بن يوسف بن حيان
جـ ١ مخطوط - دار الكتب ٦١٠١٦ هـ
جـ ٢ - جـ ٦ مصور ٥١٧٣ هـ

٧٩ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بدر الدين محمد بن أبى بكر الدمامينى
مخطوط - دار الكتب - ١٠٠٩ نحو
طبع القاهرة سنة ١٩٦٦ م

٨٠ - التنبيهات على أغاليط الرواة لأبى القاسم على بن حمزة البصرى
مخطوط - دار الكتب - ٤٢٧ لغة طلعت

٨١ - التنبيه على حدوث التصحيف حمزة بن الحسن الأصبهانى
مصور - دار الكتب - ٨٩٦ أدب تيمور

٨٢ - فرحة الأديب لأبى محمد الحسن بن أحمد الغندجانى
مخطوط - دار الكتب - ١٤٥ نحو تيمور

٨٣ - كشف المشكل فى النحو والتصريف على بن سليمان (حيدرة اليمنى)
مخطوط - دار الكتب - ٥٦٢ نحو تيمور

٨٤ - ما يجوز للشاعر فى الضرورة لأبى عبد الله محمد بن جعفر التميمى
مخطوط - دار الكتب - ٥١٧٥ أدب

٨٥ - المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لأبى الفتح عثمان بن جنى
مخطوط - دار الكتب - ٢٥٢ قراءات

ثالثا : المصادر الانجليزية

(1) Ancient west Arabian

C. Rabin .

London . 1951 .

(2) Course in General Linguistics

F. De Saussure .

London . 1959 .

(3) Foundations of Language .

L. L. Gray .

U.S.A. 1960 .

(4) Language .

L. Bloomfield .

London . 1935 .

(5) Language . An Introduction to the Study of Speech .

Sapir .

U.S.A. 1921 .

(6) The Miraculous Birth of Language .

R. A. Wilson .

London . 1949 .

(7) Papers in Linguistics . 1934 - 1951 .

J. R. Firth .

London . 1964 .

الفهرس

الصفحة

* * *


جامعة القاهرة
مكتبة كلية دار العلوم
رقم
٤١٢٩٢

كتب المؤلف

١ - النحو المصفى — مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٨٨ م

٢ - الاستشهاد والاحتجاج باللغة — عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٨ م

٣ - أصول النحو العربى — عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٢ م

٤ - فى اللغة ودراستها — عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٤ م (يعاد طبعه)

٥ - الملكة اللسانية فى نظر ابن خلدون — عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٩ م

٦ - المظاهر الطارئة على الفصحى — عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٠ م

٧ - المستوى اللغوى للفصحى واللهجات وللنثر والشعر — عالم الكتب - القاهرة ١٩٨١ م

٨ - الدراسات اللغوية (بالاشتراك) — وزارة التربية والتعليم برنامج : تأهيل مدرسى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى ١٩٨٥ م

٩ - نحو الألفية — (أجزاء) تحت الطبع

رقم الإيداع : 88/4036
ISBN:
977 - 373 - 090 - 5

دار الشرق الأوسط للطباعة
العطار وشركاه
9 ش اسماعيل الليثى - دار السلام الجديدة
القاهرة
تليفون : ٩٨٦٣٩١